بحوث
في تاريخ السنة المشرفة

تأليف
الدكتور أكرم ضياء العمري

الناشر
مكتبة العلوم والحكم
المدينة المنورة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الخامسة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلامضل له ، ومن يضلل فلاهادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون .

ياأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا .

ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً . يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيما .

لقد صححت في هذه الطبعة بعض المعلومات ، وأضفت معلومات مصدرها المخطوطات التي أكتشفت أخيراً ، والكتب المطبوعة التي تتابع ظهورها بغزارة في العقد الأخير ، وهو أمر يبتهج له طالب العلم ، لكن بهجته لن تدوم طويلاً عندما يتكشف له الزيف والضعف الذي اكتنف معظم مانشر من كتب الرجال والحديث خلال هذه الحقبة ، إضافة لتكرر النشر للكتاب الواحد من جهات عديدة ، وأخيراً انضواء كبار المحققين أمام جرأة البعض ممن سلخوا أعمالاً كثيرة عزوها لأنفسهم مع الإشارة بالملامة لمحققيها الأُصليين أحياناً لتقصيرهم !! أو عدم الإشارة اليهم بتاتاً لتخلص أعمالُهم للمحققين الجدد .. فإن أفلتوا من قانون حماية المطبوعات وحقوق التأليف والتحقيق فلن يفلتوا من عقاب الله مقابل السحت الذي أكلوه ، والزيف الذي مارسوه ، وعسى أن تتمكن الأمة ونخبتها المثقفة من تجاوز هذه الغمة الى حيث احترام الحقوق ودفع عجلة الحركة الفكرية الاسلامية الى أمام .. والله المستعان .

مقدمة الطبعة الرابعة

تمتاز هذه الطبعة الرابعة بإضافات علمية مهمة ، واستدراكات كثيرة ، فإنني ألحقت بها كل ماعثرت عليه من معلومات جديدة من الكتب المحققة التي صدرت أخيراً أو المخطوطات التي عثر عليها حديثاً مما وقفت عليه .

ولازالت أمنيتي أن أكمل الفترات اللاحقة من تاريخ السنة المشرفة بعد القرن الخامس الهجري أو يقوم بإكمالها سواي على نفس هذا النمط لتسهيل مراجعتها والإفادة منها والتعرف على مظانّ المخطوطات منها في المكتبات ، وليتمكن الباحث من معرفة قيمة كل كتاب وأهميته ، وخاصة طلبة الدراسات العليا المعنيين بتحقيق نصوص التراث .. فقد آن الأوان للقيام بدراسات شاملة تُعنى بتقويم كتب التراث وترشد الى مايستحق منها التقديم بالتحقيق والنشر ومامكانه التأخير أو الاهمال ، ولابد من وضع مقاييس دقيقة للاختيار ، فبعض كتب التراث لاتضيف جديداً الى فنونها التي تنتمي اليها ، وبعضها منثور في سواها من المطبوع ، وبعضها هزيل في مادته سقيم في اسلوبه ، فالعناية بما سوى هذه الكتب أولى وأجدى ، ولاشك أن من أبرز المقاييس في الاختبار ملاحظة قيمة الإضافة العلمية التي تحتويها المخطوطة وذلك لتتكامل المكتبة التراثية وتنحصر المادة العلمية التي ورثناها عن أسلافنا في كل علم وفن فإن التقدم في دراساتنا لابد أن يحكمه مبدأ تراكم المعرفة ومايتطلبه من معرفة مقدار الإضافة العلمية في كل كتاب الى الفن الذي صنف فيه وذلك تمهيداً لكتابة الموسوعات التي تمهد للدراسات العميقة الشاملة التي تهدف الى إبراز قيم التراث وعناصره الأصلية وقدراته على تأصيل نهضتنا المعاصرة ودفعها بنفس الوقت الى الأمام .

إننا بحاجة الى حركة نقدية واسعة وواعية تتمكن من إرساء دعائم نهضتنا الفكرية على أساس راسخ من التأكيد على الجذور وإحيائها تمهيداً لإقامة بناء صرح

حضاري شامخ فوقها بعيداً عن التقوقع والانغلاق والاكتفاء بالوقوف على الأطلال .

فالربط بين الأصالة والمعاصرة ومراعاة مبدأ تراكم المعرفة وتحديد الإضافات العلمية هي أسس لازمة لترشيد حركتنا الفكرية الحديثة والله يقول الحق وهو يهدي الى سواء السبيل ...

المؤلف

د . أكرم العمري

١٤٠٥ هـ (١٩٨٤ م)

مقدمة الطبعة الثالثة

صدرت الطبعة الأولى سنة ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م) وصدرت الطبعة الثانية سنة ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) وفيها إضافات أساسية على الطبعة الأولى ، وقد نفدت الطبعتان ، وكنت قد اعتزمتُ إكمال الفترة التي يتناولها البحث عند طبعه ثالثة ومدها الى العصور الحديثة ، وعدم الاقتصار على تاريخ السنة حتى نهاية القرن الخامس الهجري ، ولكن انشغالي بأبحاث أخرى ومايتطلبه متابعة تاريخ السنة في القرون التالية على فترة البحث من جهد كبير بسبب التزامي باستقصاء سائر ماألف مع تحليل مابقي منه من مخطوط أو مطبوع - خاصة في نطاق علم الرجال - لذلك لم يتيسر لي تنفيذ ماعتزمته ، فرأيت أن أقنع في الطبعة الثالثة ببعض الإضافات والفوائد التي وقعت لي بعد الطبعة الثانية آملاً أن يعينني الله عزوجل على إكمال هذا العمل في طبعة رابعة ليشتمل على تاريخ السنة في مراحل تاريخها المختلفة ، والله أسأل أن يتقبل عملي إنه نعم المولى ونعم النصير .

المؤلف

د . أكرم العمري

٢١ جمادى الأولى ١٣٩٥ هـ

١ حزيران (يونيو) ١٩٧٥ م

مقدمة الطبعة الثانية

صدرت الطبعة الأولى من كتابي « بحوث في تاريخ السنة المشرفة » في سنة ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م) وقد أضفت اليه خلال السنوات الخمس المنصرمة مادة جديدة ليست بالقليلة بسبب استمراري في دراسة كتب علم الرجال ومتابعة ماطبع منها متأخراً وماا كتشف من مخطوطاتها حديثاً ، وساعدني على ذلك انهماكي في دراسة « موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد » حيث أمدتني هذه الدراسة بإضافات أساسية أيضاً . كما رأيت أن أوسع فصل (تدوين الحديث) ليشتمل على دراسة كتب الرواية المهمة المتداولة ، كما أضفت فصلاً من مقدمتي لكتاب « طبقات خليفة بن خياط » يتناول « أسس تنظيم كتب علم الرجال » وذلك لصلته الوثيقة بمباحث الكتاب . ولابد هنا من التنويه بفضل الأُستاذ صبحي البدري السامرائي الذي وضع مكتبته - العامرة بصور مخطوطات كتب رجال الحديث - في خدمة هذا البحث فأفدت من ذلك سواء في الطبعة الأولى أو فيما استدركته في الطبعة الثانية . وفي الختام لايسعني إلا الابتهال الى الله تعالى أن يتقبل مني هذا الجهد المتواضع في خدمة علم الحديث .

المؤلف

د . أكرم العمري

بغداد ١٥ تموز (يوليو) ١٩٧٢ م

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيه الكريم .

هذا البحث كان مقدمة لرسالتي للماجستير التي تناولت تحقيق ودراسة كتاب الطبقات لخليفة بن خياط ، وقد استهدفت في المقدمة بيان دوافع ظهور علم الرجال مما جرّني الى بحث حركة الوضع في الحديث وعرض جهود العلماء في مقاومة حركة الوضع بالتأكيد على الإسناد ومعرفة الرجال ، كما عرضت لوصف وتحليل كتب الرجال المصنفة خلال القرون الثالث والرابع والخامس الهجرية وذلك لبيان مكانة كتاب الطبقات بين هذه المؤلفات الكثيرة .

ولما نشرت كتاب الطبقات اقتصرت في مقدمته على مايتعلق به فقط وأرجأت نشر بقية مقدمة الرسالة لتظهر في هذا الكتاب المستقل بعد أن أضفت اليها بحثاً عن الرحلة في طلب العلم وآخر عن تدوين الحديث ليكتمل الموضوع فيعرض الى مختلف الجوانب لجهود العلماء التي بذلوها في الحفاظ على السنة المطهرة .

ولايسعني هنا إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل الدكتور صالح أحمد العلي الذي تفضل بالإشراف على رسالتي وبذل الكثير من وقته وجهده في ذلك .

وللأساتذة الأفاضل الدكتور عبد العزيز الدوري والدكتور حسن ابراهيم حسن والدكتور جواد علي ، لتجشمهم عناء قراءة الرسالة ومناقشتها .

وللأستاذ الفاضل الدكتور جمال الدين الشيال ، الذي تفضل بقراءة الرسالة وتقديرها .

وللصديق الفاضل الحاج صبحي السامرائي الذي أعارني مشكوراً المخطوطات التركية المصورة .

وللأخ عادل أوزبك علي ، الذي ترجم لي بعض النصوص عن اللغة التركية .

وختاماً أشكر إدارة وعمال مطبعة الإرشاد لما بذلوه من جهد في إخراج الكتاب .

والله المسؤول أن يأخذ بأيدينا لما يحبه ويرضاه ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

المؤلف
د . أكرم العمري
بغداد في : جمادى الآخرة ١٣٨٧ هـ
أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ م

الوَضع في الحَديث

الوضع في الحديث

تمهيد :

الحديث هو ماأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خُلُقية أو سيرة سواء كان قبل البعثة أو بعدها [١] .

وقد أهتم الصحابة والتابعون ومن تلاهم من العلماء بحفظ أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وتناقلها جيلاً بعد جيل لما لها من أثر بالغ في الدين [٢] ، فتفاصيل حياة النبي صلى الله عليه وسلم وملامح شخصيته وشمائله وسيرته ذات أهمية كبيرة في حياة المسلمين العملية لأنهم مأمورون بالاقتداء به في حياتهم الخاصة والعامة (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) [٣] ، كما أنهم مأمورون بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم (وماآتاكم الرسول فخذوه ومانهاكم عنه فانتهوا) [٤] .

والحديث يعتبر المصدر الثاني للتشريع الاسلامي بعد القرآن [٥] ، فهو يبين

---

١) السباعي : السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ص ٥٩ .

٢) استعملت كلمة الدين بالمفهوم الاسلامي الشامل للأخلاق والعبادات والمعاملات وليس بالمفهوم الغربي الذي تعنيه كلمة Religion .

٣) الأحزاب ٢١ .

٤) الحشر ٧ .

٥) يرى روبسون أن فكرة اعتبار الحديث المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن جاءت متأخرة بعد ظهور المشاكل في الأمصار والحاجة الى إعطاء حلول لها ، وقد سعى بعض المستشرقين قبل روبسون مثل كولدزيهر وشاخت الى تثبيت هذه النظرية غير أن القرآن الكريم هو الذي أعطى السنة مكانتها التشريعية وألزم المسلمين بالعمل بها يستوي في ذلك الصحابة ومن تلاهم ، والآيات القرآنية صريحة في تقرير ذلك كقوله تعالى : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) النساء ٨٠ ، وقوله : (وماآتاكم الرسول فخذوه ومانهاكم عنه فانتهوا) الحشر ٧ . انظر : مادة حديث =

القرآن ويفصل الأحكام المجملة التي وردت فيه ، ويقيد المطلق ، ويخصص العام ، ويقرر أحكاماً لم ينص عليها الكتاب . ولايمكن أن يتكامل تصور الاسلام وفهمه بدون الحديث .

ولهذه الأهمية البالغة للحديث عني المسلمون بحفظه وفهمه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته واستمر هذا الاهتمام بالحديث في الأجيال التالية .

وقد تعرض الحديث الى محاولات قوية للتلاعب فيه والدسّ عليه ، فقد سعى البعض الى استغلاله لمآربهم السياسية أو المذهبية أو الشخصية ، فظهرت حركة الوضع في الحديث التي هددت هذا الأصل الكبير من أصول الاسلام بالتحريف ، ولكن العلماء بذلوا جهوداً جبارة في تمحيص الحديث ونقده ، وتمييز الصحيح من الموضوع ، وقد نجحوا في مهمتهم هذه الى حد كبير .

وقد أدت حركة الوضع التي كادت أن تهدم السنة الى نتائج إيجابية أثرت في إشادة صرح السنة وبناء علوم الحديث ، فقد دفعت العلماء لاتخاذ مايلزم لحفظ الحديث وتنقيته ومنع التلاعب فيه فنشطوا في تدوينه بنطاق واسع في فترة مبكرة منذ أواخر القرن الأول وخلال القرن الثاني الهجري ، وخلال الجهود التي بذلت في فترة التدوين لتمييز الأحاديث ظهرت قواعد نقد الحديث ثم تبلورت هذه القواعد على مرّ الزمن حيث ظهرت بشكل منسق ودقيق في كتب مصطلح الحديث ، كما تجمعت الملاحظات المنوعة عن رواة الحديث في كتب الرجال .

ولخطورة حركة الوضع وأثرها في تطور دراسات الحديث وتبلور علومه ومنها علم الرجال فإن تناولها سيكون بشيء من التفصيل .

= التي كتبها Robson في : (The Encyclopaedia of Islam , Vol . III . 1956)

بدء الوضع :

الحديث الموضوع هو المختلق المصنوع ، واعتبره المحدثون شر الأحاديث الضعيفة [١] ، أما الوضّاعون فهم الذين تعمدوا الكذب لا لأنهم أخطأوا ولا لأنهم رووا عن كذاب [٢] ، ولم يقع الوضع في حياة النبي صلى الله عليه وسلم إذ لم يصح في ذلك شيء ، وقد غلب على ظن أحمد أمين أن حديث « من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » [٣] إنما قيل في حادثة زور فيها على الرسول [٤] ، ولكن ماذهب اليه لاسند له في روايات التاريخ ولا في سياق الحديث ، فالنبي صلى الله عليه وسلم إنما قال ذلك حين أمر أصحابه بالتبليغ عنه ، وفيه دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم توقع ماسيكون من كذب عليه فحذر من ذلك ، ونبه أصحابه الى أخذ الحيطة والتيقظ في قبول الأحاديث ، ولم يصح دليل على أنه قاله في حادثة تزوير معينة [٥] .

ولاشك أن تعلق الصحابة بالإسلام ومابذلوه من تضحيات جسام في النفس والمال والأولاد يقطع بإخلاصهم ونزاهتهم وصدقهم وعدالتهم ، قال البراء : « ماكلُّ مانحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعناه منه ، منه ماسمعناه منه ، ومنه ماحدثنا أصحابنا ونحن لانكذب » [٦] . « وذكر أنس حديثاً فقال له رجل : أنت

---

١) ابن الصلاح : مقدمة ٣٨ ، والعراقي : فتح المغيث ١ : ١٢٥ .

٢) ابن الجوزي : الأحاديث الموضوعة ١ : ٤ ب .

٣) البخاري : الصحيح ١ : ٣٧ .

٤) أحمد أمين : فجر الاسلام ص ٢١١ .

٥) السباعي : السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ٢١٦ ـ ٢١٧ .

٦) ابن عدي : الكامل ١ : ٥٠ ب ، وقارن بالهيثمي : مجمع الزوائد ١ : ١٥٤ وقال : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح . ولم أجده في مسند أحمد فلعله سقط من طبعته .

سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم أو حدثني من لايكذب ، والله ماكنا نكذب ولاندري ماالكذب »[١] . وكان أنس يغضب اذا سئل عن حديث أسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ويقول : ماكان بعضنا يكذب على بعض[٢] . وقال ابن عباس : « إنا كنا نحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لم يكن يكذب عليه ، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه »[٣] .

وكذلك لاتوجد أدلة على وقوع الوضع في خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ولاشك أن كثرة الصحابة الكبار ووحدة الأمة في هذه الفترة المبكرة منعت ظهور الوضع في الحديث .

ومع أن حركة الردة تهيء ظرفاً مناسباً للوضع ، إلا أنه لم يصل الينا دليل على أن أحاديث وضعت وشاعت في تلك الفترة ، وعلى أية حال فليس المقصود ماوضع في الأوساط غير المسلمة بل الوضع بين المسلمين ، فعلى فرض قيام البعض من المرتدين بوضع الحديث فإن انعدام إمكانية شيوعها بين المسلمين يمنع أثرها ، ولم يكن أمام حركة الردة زمن طويل لكي تعمق الانقسام بل سرعان ماقضى عليها أبو بكر الصديق رضي الله عنه فعادت وحدة الأمة متماسكة قوية .

أثر الخلافات السياسية في الوضع :

وقد حدث في النصف الثاني من خلافة عثمان رضي الله عنه اختلاف وشقاق

---

١) ابن عدي : الكامل ١ : ٥١ ب ، وقارن بالطبراني : المعجم الكبير ١ : ٢١٨ ، والحاكم : المستدرك ٣ : ٥٧٥ ، وقال الهيثمي : رجال الطبراني رجال الصحيح (مجمع الزوائد ١ : ١٥٤) .

٢) ابن عدي : الكامل ١ : ٥١ أ ، وجاء في دلائل النبوة للبيهقي ٦ : ٣٩٥ (عثمان أضل عيبة بفلاة عليها قفل ضل مفتاحها) .

٣) مسلم : الصحيح ١ : ١٢ - ١٣ ، والدارمي : السنن ١ : ١١٣ .

كبير ، إذ نقم البعض على عثمان فاشتعلت الفتنة وأسفرت عن مقتل عثمان ، ولكن ماأحدثته من تصدع في المجتمع الاسلامي ظل أثره باقياً ، فقد ولدت الأحقاد وأزالت الصفاء من نفوس الكثيرين ، ومع ذلك فنحن لانجد في خلافة عثمان روايات تشير الى الوضع في الحديث ، وأما ماحكاه أبو ثور الفهمي قال : قدمت على عثمان فصعد ابن عديس [١] المنبر وقال : ألا إن عبد الله بن مسعود حدثني أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ألا إن عثمان أضلُّ من عبيدة على بعلها [٢] فأخبرت عثمان فقال كذب والله ابن عديس ماسمعها من ابن مسعود ولاسمعها ابن مسعود من رسول الله صلى الله عليه وسلم قط [٣] . فإن هذه الرواية لاتصح من جهة الإسناد ففيه انقطاع وهو من طريق ابن لهيعة وهو مفرط في التشيع ، والرواية في مثالب عثمان رضي الله عنه مما يوافق هواه ، ولاتقبل منه ، وبذلك يتبين أن الوضع

---

١) ابن عديس : هو عبد الرحمن بن عُديس الذي اشترك في مقتل عثمان (الطبري : تاريخ ١ : ٣٠٤٩) .

٢) لم أجد هذا المثل في مجمع الأمثال للميداني ولافي فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري ، ولافي المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ١ : ٢١٧ . لكنه يذكر في شرح المثل (أضعف من موؤودة) : كان الوأد في العرب قاطبة وقطع الاسلام ذلك إلا عن تميم ، وكان سبب إصرارهم عليه أنهم منعوا النعمان الأتاوة فجرد اليهم دوسر واستاق نعمهم وسبى ذراريهم فوفدوا عليه وكلموه في الذراري فجعل الخيار الى النساء فاختارت بنت لقيس بن عاصم سابيها على زوجها ، فنذر قيس أن يئد كل بنت تولد له فوأد بضع عشرة بنتاً ، وبصنيع قيس هذا نزل القرآن .

٣) السيوطي : اللآليء المصنوعة ١ : ٣١٨ ، وقال : « هذا من كذب ابن عديس » ، وقال ابن الجوزي في الموضوعات ١ : ٣٣٥ « هذا حديث لاشك في أنه كذب ولسنا نحتاج الى الطعن في الرواة ، وإنما هو من تخرص ابن عديس » وابن عديس صحابي من أصحاب الشجرة كما في =

في الحديث ازداد بعد ذلك على أثر الفتن السياسية التي وقعت بين المسلمين كموقعة الجمل وصفين والنهروان حيث كانت هذه الأحداث مبعث نشوء الأحزاب السياسية كالشيعة والخوارج ، ولما لم تسعفها نصوص القرآن والحديث دائماً لجأ بعض منتحليها الى الكذب ، ولما لم يجدوا مجالاً للتلاعب بكتاب الله المحفوظ في الصدور فضلاً عن أن تدوينه وجمعه تم قبل الفتنة ، لذلك لجأوا الى الوضع في الحديث الذي تأخر جمعه عن القرآن . ونجد اختلافاً بين علماء القرن الأول حول تدوينه فمنهم من كان لايرى كتابة الحديث بل يقتصر على حفظه ومذاكرته شفاهاً ، ومنهم من كان يكتب الحديث [١] ، ولكن مادُوِّن من الحديث حتى نهاية خلافة الراشدين كان أقل بكثير مما لم يدون ، فكانت هذه ثغرة نفذ منها أهل الأهواء الى تحقيق أغراضهم . ومع تبلور هذه الفرق نمت كمية الأحاديث الموضوعة التي بلغت مداها في القرنين الثاني والثالث الهجريين كما تدل على ذلك أسماء الوضاعين التي أوردتها كتب الموضوعات وكتب الضعفاء . لقد وضع بعض الشيعة أحاديث في فضل علي والطعن في معاوية [٢] ، كما وضع بعض خصومهم أحاديث في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية رداً على من ينتقص منهم [٣] ، وعندما كثر سب الصحابة

= الإصابة ١ : ٤١١ والأولى إعلال الرواية حيث لايعرف شيخ ابن أبي الدنيا في إسنادهما وفيها ابن لهيعة قوي التشيع وقد أشار الى ذلك الحافظ الذهبي (تنزيه الشريعة ١ : ٣٥٠) لكنه لم يجزم بل جعل الحمل على افتراء ابن عديس محتملاً . ووردت الرواية من طريق عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة أيضاً (تاريخ المدينة لعمر بن شبة) .

١) انظر : (Sezgin : Buharinin Kaynaklari , P . 3 - 5)

٢) ابن تيمية : المنتقى من منهاج الاعتدال ٣١٣ ، والسيوطي : اللآليء المصنوعة ١ : ٣٢٣

٣) السيوطي : اللآليء المصنوعة ١ : ٢٨٦ ، ٣١٥ ـ ٣١٧ ، وابن عراق : تنزيه الشريعة ١ : ٣٧١ ، ٢ : ٤ .

وضعت أحاديث في فضل الصحابة جميعاً أو في فضل جمع منهم [١] ، وهذه الأحاديث تعكس الصراع الفكري والسياسي بين الأحزاب المختلفة ، وكثير منها وضع في القرن الثاني والثالث الهجريين لكنها تتناول في الغالب مواضيع تتصل بأحداث النصف الأول من القرن الأول الهجري [٢] ، وكانت المناقشات المتأخرة بين الفرق والأحزاب المتصارعة هي السبب في لجوء بعضها الى الوضع في الحديث وكانت مسألة الخلافة المحور الذي تدور حوله كثير من الموضوعات [٣] ، وكما وضع بعض الشيعة وبعض خصومهم أحاديث لتأييد آرائهم ، فقد وضعت أحاديث أيضاً لصالح العباسيين وبعضها أريد منه إلقاء اليأس في قلوب العلويين وإقعادهم عن المطالبة بالخلافة [٤] ، وقد أكثر بعض الشيعة من وضع الحديث ولذلك حذر منهم بعض العلماء مثل أبي حنيفة [٥] ، وعبد الله بن المبارك [٦] ، ومالك [٧] ، وشريك بن عبد الله [٨] ، ويزيد بن هارون [٩] ، والشافعي [١٠] .

---

١) السيوطي : اللآليء المصنوعة ١ : ٤٢٨ .

٢) ابن عراق : تنزيه الشريعة ١ : ٤٢٢ .

٣) ابن تيمية : المنتقى من منهاج الاعتدال ٣٠٧ ، والسيوطي : اللآليء المصنوعة ١ : ٣٢٤ ، وابن عراق : تنزيه الشريعة ١ : ٣٥٣ ، وابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ١ : ١٣٥ .

٤) ابن عراق : تنزيه الشريعة ٢ : ١٧ ـ ١٨ ، والخطيب : تاريخ بغداد ٦ : ٢٤١ .

٥) الخطيب : الكفاية ١٢٦ .

٦) ابن تيمية : المنتقى من منهاج الاعتدال ٤٨٠ .

٧) المصدر السابق ٢١ .

٨) المصدر السابق ٢٢ ، والذهبي : ميزان الاعتدال ١ : ١٥ .

٩) المصدران السابقان .

١٠) الخطيب : الكفاية ١٢٦ ، وابن تيمية : المنتقى من منهاج الاعتدال ٢١ ، والذهبي : ميزان =

لقد كان العراق وخاصة الكوفة ميداناً لوضع الحديث وتناقل الموضوعات ، فقد حملت الكوفة العبء الأكبر في الحرب مع أهل الشام عندما اتخذها الإمام علي عاصمة ، وقد ظلت بعده مركز المعارضة للحكم الأموي ، فكان وضعها ملائماً لظهور عناصر طموحة سعت الى استغلال الظروف للوثوب الى السلطة .

وفي هذا المجتمع المشحون بالأحقاد السياسية نمت الأحاديث الموضوعة لدعم وجهة نظر المعارضة ولانتقاص الأمويين والنيل منهم ، فهذا المختار الثقفي يقول لرجل من الأنصار : ضع لي حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أني كائن بعده خليفة ، وطالب له ثأر ولده ، وهذه عشرة آلاف درهم وخلعة ومركوب وخادم ! . وقد رفض الأنصاري أن يضع حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأراد أن يضعه عن أحد الصحابة بأجر أقل [١] ، وقد وجد بعض المشعوذين مجالاً خصباً في هذه البيئة للتصدر في حلقات العلم فيذكر عاصم الأحول (ت ١٤٢ هـ) أنه شهد مجلساً يتصدره أعجمي لايحسن نطق العربية ، ومع ذلك فهو شيخ يجلس الناس في حضرته كأن على رؤوسهم الطير [٢] . وبسبب تصدر هؤلاء الجهلة ظهر التلاعب بالأحكام مما يدل على قلة الورع والجرأة على الشرع وأحكامه ومحاولة التفلت من نظامه ، وقد أُتي ابن عباس بكتاب فيه قضاء علي فمحاه إلا قدر ذراع [٣] ، ويذكر الأعمش (ت ١٤٨ هـ) أنه رأى شيخاً كوفياً يحرف قضاء علي في المطلقة ثلاثاً ويزعم أن الناس حملوه على ذلك [٤] .

- الإعتدال ١ : ١٥ .

١) ابن الجوزي : الأحاديث الموضوعة ١ : ٤ ب .

٢) انظر تفاصيل ذلك في ابن حبان : المجروحين من المحدثين ٢ : ٢٨ أ .

٣) مسلم : الصحيح ١ : ١٤ .

٤) ابن عدي : الكامل ١ : ١٤٥ .

ولقد أدت كثرة الوضع للحديث في الكوفة الى إعطاء فكرة سيئة عن العراق باعتباره مركزاً مهماً من مراكز العلم والرواية في العالم الاسلامي آنذاك ، فتدهورت سمعة العراقيين العلمية في الأمصار المختلفة منذ فترة مبكرة فقالت عائشة رضي الله عنها : « ياأهل العراق أهل الشام خير منكم خرج اليهم نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير فحدثونا بما نعرف ، وخرج اليكم نفر قليل من أصحابه فحدثتمونا بما نعرف وبما لانعرف » [١] . وقدم جماعة من أهل العراق الى عبد الله بن عمرو بن العاص بمكة طالبين اليه أن يحدثهم فقال لهم : « إن من أهل العراق قوماً يكذبون ويكذبون ويسخرون » [٢] . وقال الزهري (ت ١١٤ هـ) : « إذا سمعت بالحديث العراقي فأردد به ثم أردد به » [٣] . وقال طاووس : « إذا حدثك العراقي مائة حديث فاطرح منه تسعة وتسعين » [٤] .

وقد كان من نتيجة ذلك أن ضربت السلطة في دمشق العزلة العلمية عليهم فلم تستفتهم فيما يستجد من أقضية وأحداث بل اعتمدت على علماء الشام والمدينة فقط يقول الأوزاعي : « كانت الخلفاء بالشام فإذا كانت الحادثة سألوا عنها علماء أهل الشام وأهل المدينة ، وكانت أحاديث العراق لاتجاوز جدور بيوتهم فمتى كان علماء أهل الشام يحملون عن خوارج أهل العراق ! » [٥] . وهو يريد بالخوارج

---

١) يعقوب بن سفيان : المعرفة والتاريخ ٢ : ٧٥٦ بسند حسن لكنه من مراسيل الزهري ، وابن عساكر : التاريخ الكبير ١ : ٦٩ .

٢) ابن سعد : الطبقات ٤ : ٢٦٧ ـ ٢٦٨ بسند رجاله ثقات ماعدا سليمان بن الربيع ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣) يعقوب بن سفيان : المعرفة والتاريخ ٢ : ٧٥٧ ، وابن عساكر : التاريخ الكبير ١ : ٦٩ .

٤) يعقوب بن سفيان : المعرفة والتاريخ ٢ : ٧٥٧ .

٥) يعقوب بن سفيان : المعرفة والتاريخ ٢ : ٧٥٧ ، وابن عساكر : التاريخ الكبير ١ : ٧٠ .

الخارجين على السنة ولعله أراد بذلك الخارجين على السلطة في دمشق ، ويمكن أيضاً أنه أراد فرقة الخوارج المعروفة . ولكن ينبغي ألا يبالغ في أثر هذه العزلة ، فليست السلطة الأموية هي المسؤولة عن إساءة سمعة العراقيين العلمية بل لعل إهمالها إياهم وعدم استفتائهم في الأحداث يعود الى ضعف الثقة بهم أكثر مما يعود الى أمور السياسة ، وماكان بوسع السلطة أن تمنع أحداً من الاتصال بالعراقيين والأخذ عنهم ، ثم إن ضعف الثقة بروايات العراق استمر فيما بعد حتى صرح علماء أعلام بأنهم كانوا يرومون الاستغناء عن مرويات العراقيين ، فهذا عبد الله بن المبارك (ت ١٨٠ هـ) يقول : « مادخلت الشام إلا لأستغني عن حديث أهل الكوفة »[١] . وهذا مالك بن أنس فقيه المدينة العظيم لم يرو عن أحد من الكوفيين سوى عبد الله بن ادريس الذي كان على مذهبه ، وكان يقول في ذلك : « كما لم يرو أولونا عن أوليهم كذلك لايروي آخرونا عن آخريهم »[٢] . وكلام مالك صريح في أن عدم رواية العلماء عن الكوفيين ليست ظاهرة برزت في جيله بل إن جيله كان يتابع الأقدمين في عدم الأخذ عنهم .

وقد حذر مالك كما حذر علماء بلدان أخرى من الأحاديث التي مصدرها العراق حتى رأى مالك إنزالها منزلة أحاديث أهل الكتاب أي لاتصدق ولاتكذب[٣] . وقد ذكر له عبد الرحمن بن مهدي أن ماسمعه من الحديث بالمدينة خلال أربعين يوماً يسمعه في يوم واحد بالعراق ، فكان جواب مالك : من أين لنا دار الضرب التي عندكم ؟ تضربون بالليل وتنفقون بالنهار[٤] . وهكذا عزا مالك كثرة الأحاديث التي

---

١) ابن عساكر : التأريخ الكبير ١ : ٧٠ .

٢) ابن عدي : الكامل ١ : ٩٣ .

٣) ابن تيمية : المنتقى من منهاج الاعتدال ٨٨ .

٤) المصدر السابق .

يتداولها العراقيون الى الوضع في الحديث في حين يتشدد أهل المدينة في قبول الحديث وروايته فلايسلم منه إلا القليل ، وهذا التدقيق في الحديث هو الذي أكسب علم المدينة ثقة علماء المدن الاسلامية المختلفة ، وهو الذي جعل السلطة في دمشق تعتمد على فتاويهم وتسألهم عما يستجد لها من أحداث ، في حين شوّه كثرة الوضع سمعة العراق ليس في المدينة فقط وإنما في المراكز العلمية الأخرى أيضاً فهذا سفيان بن عيينة أمام أهل مكة يقول : « من أراد شيئاً لايعرف حقه من باطله فعليه بأهل العراق »[١] . وهو يعني اختلاط الصحيح بالموضوع بشكل يصعب تمييزه على طالب العلم ، ولكن أساتيذ العلم يحسنون تنقية الحديث فيستلون الصحيح من بين الموضوعات بحنكة وحذق ، نعم لقد كان رواج الموضوعات في العراق بنطاق واسع لاتلقاه في مكان آخر ، وكان للدور السياسي الذي لعبه العراق أثر كبير في ذلك ففيه حدث أعمق تصدع في بناء المجتمع الاسلامي حيث انقسم المسلمون في أعقاب صفين الى جمهور وخوارج وشيعة ، وعلى أرضه كانت أحداث الفتن الدامية والثورات اللاهبة التي اتصلت طيلة الحكم الأموي ، فكانت بواعث الوضع قوية لخدمة الواقع السياسي ، كما شاركت عوامل الوضع الأخرى التي سيأتي الكلام عنها في إنماء كمية الأحاديث الموضوعة في العراق ، ولكن هل فقدت الثقة بعلم العراق نهائياً ؟ هل استغنى العلماء حقاً عن العراق وهو مركز مهم من مراكز العلم في الدولة الاسلامية ؟ وهل يكفي حدوث الوضع في العراق الى ضرب العزلة العلمية عليه وعدم الأخذ عنه ؟

لقد كان نصيب الكوفة من الصحابة كبيراً إذ هبط فيها ثلاثمائة من أصحاب الشجرة وسبعون من أهل بدر[٢] ، وكان منهم عبد الله بن مسعود أحد كبار فقهاء

---

١) ابن عساكر : التاريخ الكبير ١ : ٧٠ .

٢) ابن سعد : الطبقات ٦ : ٩ .

الصحابة ومحدثيهم ، وكان الحسن البصري إذا سئل عن أهل البصرة وأهل الكوفة يبدأ بأهل الكوفة [١] .

ويمكن تقويم أثر العراق في حمل الرواية ونصيبه من ذلك من قول علي بن المديني : « دار حديث الثقات على ستة : رجلان بالبصرة ورجلان بالكوفة ورجلان بالحجاز فأما اللذان بالبصرة فقتادة ويحيى بن أبي كثير ، وأما اللذان بالكوفة فأبو اسحق والأعمش ، وأما اللذان بالحجاز فالزهري وعمرو بن دينار . ثم صار حديث هؤلاء الى اثني عشر منهم بالبصرة سعيد بن أبي عروبة وشعبة بن الحجاج ومعمر بن راشد وحماد بن سلمة وجرير بن حازم وهشام الدستوائي وصار بالكوفة الى الثوري وابن عيينة واسرائيل وصار بالحجاز الى ابن جريج ومحمد بن اسحق ومالك فصار حديث هؤلاء كلهم الى يحيى بن معين » [٢] . وقد كان لهؤلاء العلماء الكبار الذين عاشوا في العراق موقفاً مهماً في تمييز الحديث وبيان الصحيح من الموضوع وبذلك حفظوا للعراق مكانته العلمية . قال ابن تيمية بعد أن ذكر كذب أهل الكوفة : « ومع هذا إنه كان في الكوفة وغيرها من الثقات الأكابر كثير » [٣] .

ومن ثم فإن العلماء نقلوا عن ثقات الكوفيين وفيهم بعض الشيعة الذين امتازوا بالصدق والورع ، قيل ليحيى بن معين أن أحمد بن حنبل يرد حديث عبيد الله بن موسى للتشيع ، فأقسم يحيى أن عبد الرزاق أغلى في ذلك منه مائة ضعف وأن ماسمعه من عبد الرزاق أضعاف ماسمعه من عبيد الله [٤] . وذكر حسين الأشقر أمام يحيى بن معين فقال : كان من الشيعة الغالية الكبار . فلما سئل عن حديثه قال : لابأس به وذكر

---

١) ابن عدي : الكامل ١ : ٤٥ أ .

٢) ابن عدي : الكامل ١ : ٥٢ أ ، وابن حبان : المجروحين من المحدثين ١ : ١٧ ب - ١٨ أ

٣) ابن تيمية : المنتقى من منهاج الاعتدال ٨٨ .

٤) الخطيب : الكفاية ١٣٠ .

كتابته عنه [١] .

وهكذا ميز العلماء بين العقائد والأخلاق ، فالصادق يؤخذ عنه ولو كان شيعياً أو خارجياً أو قدرياً أو مرجئاً إلا أنهم اشترطوا أن لايكون داعية يسعى الى بث عقيدته لأن ذلك يحفزه الى الكذب .

إن إهمال رواية العراقيين خسارة جسيمة ، فأثر العراق في حمل العلم خطير لايمكن إغفاله ويكفي لتصور ذلك قول علي بن المديني : « لو تركت أهل البصرة لحال القدر وتركت أهل الكوفة لذلك الرأي - يعني التشيع - خربت الكتب » [٢] .

وهكذا عندما تم تدوين الصحاح فإنها حوت مرويات العراقيين وبينهم عدد من الشيعة منهم - ممن نقل البخاري عنهم في الصحيح - : عبد الرزاق الصنعاني وجرير بن عبد الحميد الضبي واسماعيل بن أبان وخالد بن مخلد وعلي بن الجعد والفضل بن دكين وعباد بن يعقوب وآخرون غيرهم . وأما مسلم فقد قال أبو عبد الله محمد بن يعقوب : « إن كتاب أستاذي - يعني مسلم بن الحجاج - ملآن من حديث الشيعة » [٣] .

لقد أخرج البخاري ومسلم أو أحدهما عن ٨١ رجلاً ممن رمي بالبدعة منهم ٣٠ ممن رمي بالقدر و ٢٥ ممن رمي بالتشيع و ١٤ ممن رمي بالإرجاء والآخرون بتهم أخرى [٤] .

إن ظهور مرويات العراقيين في كتب الصحاح يدل على نجاح علماء العراق في تنقية السنة وتمييز الصحيح من الموضوع ومعرفة الرجال الثقات من المتهمين .

---

١) الخطيب : الكفاية ١٣٠ - ١٣١ .

٢) الخطيب : الكفاية ١٢٩ .

٣) المصدر السابق ١٣١ .

٤) تدريب الراوي ٢١٢ ، وقواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٢٣٠ .

أثر الخوارج في الوضع :

لم يكن للخوارج أثر مهم في حركة الوضع لاعتقادهم أن مرتكب الكبيرة كافر ، ولهذا السبب لا يوجد في كتب الموضوعات أدلّة على وضع الخوارج للحديث [١] . ولم ترد عن أئمة الحديث أقوال تدين الخوارج إلا مانقل عن ابن لهيعة أنه سمع شيخاً من الخوارج وهو يقول : « إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم فإنا كنا اذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً » [٢] . وكذلك ماحدث به الأعمش قال : « جالست أياس بن معاوية فحدثني بحديث ، قلت : من يذكر هذا ؟ فضرب لي رجلاً من الحرورية . فقلت : إليَّ تضرب هذا المثل تريد أن أكنس الطريق بثوبي فلا أدع بعرة ولاخنفساء إلا حملتها ! » [٣] . في حين وردت نصوص تشير الى صدقهم ، فقد كان سليمان بن الأشعث يقول : « ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج » [٤] . ويقول ابن تيمية : « الخوارج مع مروقهم من الدين فهم أصدق الناس ، حتى قيل أن حديثهم أصح الحديث » [٥] .

فلو صح مانقل عن ابن لهيعة فإن أثر الخوارج في الوضع ضئيل جداً

---

١) السباعي : السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ٩٧ .

٢) الخطيب : الكفاية ١٢٣ ، وابن الجوزي : مقدمة الأحاديث الموضوعة ١ : ٤ ب ، والعسقلاني : لسان الميزان ١ : ١٠ - ١١ ، وقد أورده العسقلاني من حديث عبد الرحمن بن مهدي عن ابن لهيعة فهو من قديم حديثه صحيح . أما الخطيب وابن الجوزي فأورداه بطريق آخر من حديث عبد الله بن يزيد المقرىء عن ابن لهيعة .

٣) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ١ : ١٢ .

٤) الخطيب : الكفاية ١٣٠ ، وانظر ابن حجر : هدي الساري ٤٣٢ ، وفتح الباري ٢ : ١٥٤

٥) ابن تيمية : المنتقى من منهاج الاعتدال ٤٨٠ .

ولايعدو أن يكون هوىً لفرد منهم وليس صفة تعمهم .

الخلافات الكلامية :

وقد تضافرت جملة عوامل أخرى في تنمية الأحاديث الموضوعة كان من بينها ظهور الفرق الكلامية المتعددة كالقدرية والمرجئة والجهمية والمشبهة الممثلة ثم حركة المعتزلة التي ازداد سلطانها في العصر العباسي ، ولئن أعطت المناظرات العميقة بين هذه الفرق متعة ذهنية لأرباب العقول المتعطشة فإنها فتحت باباً من أبواب الفتن ، وساهمت في تمزيق كيان المجتمع الاسلامي ، كما أنها ضخمت الجانب النظري التجريدي على حساب الجانب العملي الذي أكد عليه الصحابة الذين وقفوا عند النصوص المتشابهة وآيات وأحاديث الصفات دون تأويل فحافظوا بذلك على صفاء العقيدة وإشراقها في حين أضاع أرباب الكلام بمجادلاتهم التي ترمي الى الإيضاح والتعليل وضوح العقيدة وصفاء الفكرة ، ولم تثمر جهودهم غير الانقسام والتمزيق في الكيان الاسلامي .

وكان لابد لأهل الكلام وأتباع الفرق من تأييد عقائدهم وآرائهم بنصوص الشرع ولما لم يجدوا مايغنيهم في الأحاديث الصحيحة لجأ قليلو الورع منهم الى الوضع في الحديث تأييداً لمذاهبهم . قال محرز أبو رجاء وكان يرى القدر فتاب منه: « لاترووا عن أحد من أهل القدر شيئاً فوالله لقد كنا نضع الأحاديث ندخل بها الناس في القدر نحتسب بها فالحكم لله »[١] .

---

١) العسقلاني : لسان الميزان ١ : ١٢ .

وبسبب وضع أهل الكلام وأرباب الفرق للأحاديث أو تأويلهم لها حسب أهوائهم ظهرت السنة أمام الجاهلين بها بمظهر التناقض فالمرجئة [١] والقدرية [٢] والمجسمة [٣] والمعطلة [٤] والمفوضة [٥] وسائر الفرق على اختلافها وتباين آرائها تعتمد في دعم وجهات نظرها على السنة .

فمثلاً من المناقشات المبكرة بين المسلمين هل يزيد الإيمان أم لا ؟ وقد وضعت أحاديث في دعم الرأيين كحديث : « الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ومن قال غير ذلك فهو مبتدع » وضعه أحمد بن محمد بن حرب [٦] . ووُضِع حديث آخر يناقضه : « من زعم الإيمان يزيد وينقص فزيادته نفاق ونقصانه كفر ، فإن تابوا وإلا فاضربوا أعناقهم بالسيف ... » وقد وضعه محمد بن القاسم الطايكاني [٧] .

وكانت فتنة القول بخلق القرآن مدعاة لوضع أحاديث ضد هذه الفكرة من ذلك حديث يقطع بكفر من يقول بخلق القرآن [٨] .

---

١) المرجئة : هم الذين يرون أن الإيمان معرفة الله فقط ويقولون لايضر مع الإيمان معصية كما لاينفع مع الكفر طاعة .

٢) القدرية : هم الذين يقولون بحرية الإرادة ، أي أن الانسان مخير وليس مسيراً .

٣) المجسمة : هم الذين يشبهون صفات الله تعالى بصفات المخلوقين .

٤) المعطّلة : هم نفاة الصفات .

٥) المفوضة : فرقة من الغلاة يزعمون أن الله تعالى فوض خلق الدنيا الى محمد عليه الصلاة والسلام ومنهم من يقول الى علي رضي الله عنه ، ومنهم من يقول الى كليهما (مختصر التحفة الاثني عشرية ص ١٦) لكن المراد هنا التفويض في الصفات .

٦) ابن عراق : تنزيه الشريعة ١ : ١٥٠ .

٧) المصدر السابق ١ : ١٤٩ .

٨) السيوطي : اللآلىء المصنوعة ١ : ٤ ، وابن عراق : تنزيه الشريعة ١ : ١٣٤ .

وكذلك وضعت المجسمة أحاديث كثيرة لتأييد آرائها في الصفات من ذلك حديث وضعه أبو السعادات بن منصور فيه : أن الله تعالى ينزل ليلة الجمعة الى الدنيا ويجلس على كرسي من نور وبين يديه لوح فيه أسماء من يثبت الرؤية والكيفية والصورة [١] .

وقد اتخذ بعض المتكلمين من هذا التناقض بين الموضوعات ومن التناقض الظاهري بين بعض الأحاديث الصحيحة وسيلة لثلب أهل الحديث وانتقادهم ، وقد دافع ابن قتيبة عن أهل الحديث وأوضح أن البلية إنما هي من أهل الكلام وذلك في كتابه القيم « تأويل مختلف الحديث » [٢] .

وكما وُضِعت أحاديث لدعم آراء الفرق الكلامية فقد وُضِعت أحاديث ضد بعض هذه الفرق من قبل خصومها ، فقد وضع الأبرد بن الأشرس حديثاً يقرر أن القدرية زنادقة [٣] ، كما جاء في حديث موضوع آخر أنهم مجوس هذه الأمة [٤] .

وكتب الموضوعات مليئة بالنماذج المنوعة لما وضعته فرق الكلام أو وُضِع ضدها ، فالأغلبية المطلقة للأحاديث التي تنسب الى النبي صلى الله عليه وسلم وفيها تهجم عنيف على الفرق بأسمائها ـ التي لم تظهر إلا في أواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي ـ مختلقة .

---

١) ابن عراق : تنزيه الشريعة ١ : ١٣٨ .

٢) ابن قتيبة : تأويل مختلف الحديث ٢ ـ ٧ .

٣) السيوطي : اللآليء المصنوعة ١ : ٢٤٨ ، ولكن السيوطي حكم على الحديث من طرق أخرى بأنه بمجموع طرقه ينتهي الى درجة الحسن الجيد المحتج به (١ : ٢٥٩) ، وكذلك عزاه السيوطي في جامعه الصغير للحاكم ، وحسنه الألباني (انظر : صحيح الجامع الصغير ٤ : ١٥٠ ومشكاة المصابيح ١ : ٣٨ ، والسنة لابن أبي عاصم ١ : ١٤٤) .

٤) السيوطي : اللآليء المصنوعة ١ : ٢٥٧ .

الزنادقة :

وقد أثر الزنادقة منذ فترة مبكرة في وضع الحديث محاولين انتقاص السنة وتشويه معالمها والوضع من مكانتها عند أرباب العقول ، فكان الزنادقة يتسترون بالإسلام ويبطنون له ولأهله العداء فهم كما يقول ابن حبان : « يعتقدون الكفر ولايؤمنون بالله واليوم الآخر ، فكانوا يدخلون المدن ويتشبهون بأهل العلم ويضعون الحديث على العلماء ويروون عنهم ليوقعوا الشك والريب في قلوبهم فعسى يضلون ويضلون فيسمع الثقات منهم مايروون ويؤدونها الى من بعدهم حتى تداولوها بينهم »[١] .

وكان بعض الزنادقة يعترف بوضعه الحديث بإصرار وتحد ، وبعضهم يعترف بذلك على أثر توبته وندمه ، قال ابن لهيعة : « دخلت على شيخ وهو يبكي فقلت له : مايبكيك ؟ قال : وضعت أربعمائة حديث أدخلتها في برنامج الناس فلاأدري كيف أصنع »[٢] . وقال المهدي الخليفة العباسي : « أقرّ عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث فهي تجول في أيدي الناس »[٣] . وكان عبد الكريم بن أبي العوجاء يدس الأحاديث في كتاب جده لأمه حماد بن سلمة ، وجيء به الى محمد بن سليمان بن علي أمير البصرة ليقتله فلما أيقن بالموت قال : والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام ، ولقد فطرتكم في يوم صومكم وصومتكم في يوم فطركم[٤] . وكان حماد بن زيد يقول : وضعت الزنادقة على رسول

---

١) ابن حبان : المجروحين من المحدثين ١ : ٢٠ أ .

٢) المصدر السابق ١ : ٢٠ أ ، وابن الجوزي : الأحاديث الموضوعة ١ : ٧ ب .

٣) ابن عدي : الكامل ١ : ١٠ أ ، وابن الجوزي : الأحاديث الموضوعة ١ : ٤ أ بسنده عن ابن عدي أيضاً ، لكنه يذكر « مائة حديث » بدل « أربعمائة » .

٤) ابن الجوزي : الأحاديث الموضوعة ١ : ٤ أ ، والسخاوي : فتح المغيث ١٢٧ .

الله صلى الله عليه وسلم أربعة عشر ألف حديث [١] .

أما الأحاديث التي وضعها الزنادقة فهي متنوعة الأغراض فمنها في العقائد والفقه والأخلاق .

قال ابن قتيبة : « الحديث يدخله الشوب والفساد من وجوه ثلاثة (منها الزنادقة) واجتيالهم للإسلام وتهجينه بدس الأحاديث المستشنعة والمستحيلة كالأحاديث التي قدمنا ذكرها من عرق الخيل [٢] ، وعيادة الملائكة ، وقفص الذهب على جمل أورق ، وزغب الصدر [٣] ، ونور الذراعين مع أشياء كثيرة ليست تخفى على أهل الحديث » [٤] .

وهكذا وضعت الزنادقة هذه الأحاديث بغية إثارة استهجان العقلاء وسخرية الملحدين والانتقاص من العقيدة الاسلامية المبرأة من التشبيه والتجسيم .

---

١) ابن الجوزي : الأحاديث الموضوعة ١ : ٤ أ ، والسخاوي : فتح المغيث ١٢٧ .

٢) عرق الخيل إشارة الى حديث موضوع نصه : « إن الله تعالى لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل فأجراها حتى عرقت ثم خلق نفسه من ذلك العرق » . (السيوطي : اللآلىء المصنوعة ١ : ٣) .

٣) زغب الصدر إشارة الى الحديث الموضوع : « خلق الله تبارك وتعالى الملائكة من شعر ذراعيه وصدره أو من نورهما » . (ابن قتيبة : تاويل مختلف الحديث ص ٨ هامش ١) .

٤) ابن قتيبة : تاويل مختلف الحديث ٣٥٥ ـ ٣٥٦ .

القصّاصون :

وساهم القصاصون في وضع الحديث ، وكانت فكرة القص على الناس في المساجد قد ظهرت منذ فترة مبكرة [١] ، ودوافع المبالغة والكذب عند القصاص قوية ليوفر مادة مشوقة ومثيرة عند وعظ السامعين الذين هم في الغالب من عامة الناس لأن أرباب العقول تمتصهم الدراسات الجدية في علوم القرآن والحديث واللغة ، وهي دراسات توافرت أسبابها بوجود عدد من الشيوخ الأكفياء الذين كانوا يعقدون الحلقات العلمية حول أساطين المساجد .

وقد ذكر ابن قتيبة « أن القصاص على قديم الزمان كانوا يميلون وجوه العامة اليهم ويستدرون ماعندهم بالمناكير والغريب والأكاذيب من الحديث ، وكان من شأن العوام القعود عند القصاص ماكان حديثه عجباً خارجاً عن فطر العقول ، أو رقيقاً يحزن القلوب ويستغزر العيون ، فإذا ذكر الجنة زعم أن الله يبوىء وليه قصراً من لؤلؤة بيضاء فيه سبعون مقصورة في كل مقصورة سبعون ألف قبة في كل قبة سبعون ألف كذا ... كأنه يرى أنه لايجوز أن يكون العدد فوق السبعين ولادونها [٢] . وقد حذر العلماء من القصاصين ذوي الأهواء والكذب ، قال عاصم : « كنا نأتي أبا عبد الرحمن السلمي (ت في حدود ٧٣ هـ) ونحن غلمة أيفاع فكان يقول لنا : لاتجالسوا القصاص غير أبي الأحوص وإياكم وشقيقاً . قال : وكان شقيق يرى رأي

---

١) استأذن تميم الداري عمر بن الخطاب ليقص على الناس فلم يأذن له ، وكان عمرو بن زرارة يقص على الناس في مسجد الكوفة في حياة عبد الله بن مسعود الذي اعترض عليه . (السيوطي : تحذير الخواص ٥٩ ، ٦٠ ـ ٦١) وينفي عبد الله بن عمر وقوع القص على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان ويقول انه أحدث بعد قتل عثمان رضي الله عنه (الخطيب : تأريخ بغداد ٢ : ١٠٢ ، وأبو نعيم : تأريخ أصبهان ١ : ١٣٦) .

٢) ابن قتيبة : تأويل مختلف الحديث ٣٥٥ ـ ٣٥٧ .

الخوارج وليس بأبي وائل »[١] .

وتعرض العلماء الى القصاصين الكذابين ففضحوهم أمام الجمهور بإظهار كذبهم كما فعل الأعمش (ت ١٤٨ هـ) إذ دخل مسجد البصرة فنظر الى قاص يقول : حدثنا الأعمش عن أبي اسحق عن أبي وائل ، فتوسط الأعمش الحلقة وجعل ينتف شعر إبطه ، فقال له القاص : ألا تستحي نحن في علم وأنت تفعل مثل هذا ؟ فقال الأعمش : الذي أنا فيه خير من الذي أنت فيه . قال : وكيف ؟ قال : لأني في سنة وأنت في كذب ، أنا الأعمش وماحدثتك مما تقول شيئاً[٢] .

ولكن لم تكن سائر مواقف العلماء بهذه الشدة في إعلان الحق وفضح الكذابين فقد حضر يزيد بن هارون (ت ٢٠٦ هـ) مجلس أبي سعيد المدائني ، وكان حسن النغمة والقصص ، فأخذ يكذب في الحديث ويزيد بن هارون يبكي من التأثر ثم اكتفى بأن قال لرجل بجانبه ويحك هذا يكذب ! فأجابه الرجل : فقعودك عنده تبكي وأنت تعلم أنه يكذب ايش !![٣] .

على أن يزيد بن هارون كان يفضح القصاص ويبين كذبهم عندما يسأله الناس ، فقد حدث أن قاصاً سأل الناس فلم يعطوه فقال : حدثنا يزيد بن هارون عن شريك عن مغيرة عن ابراهيم قال : إذا سأل السائل ثلاثاً فلم يعط يكبر عليهم ثلاثاً ، وأخذ يكبر عليهم . فلما سئل يزيد بن هارون عن الحديث قال : كذب الخبيث ماسمعت بهذا قط[٤] .

بل وتجرأ أحد القصاصين بالكذب على يزيد بن هارون في حضوره

---

١) مسلم : مقدمة الصحيح ١ : ٢٠ .

٢) السيوطي : تحذير الخواص ٤٩ .

٣) ابن حبان : المجروحين من المحدثين ٢ : ٢٩ ب .

٤) ابن حبان : المجروحين من المحدثين ٢ : ٢٩ أ ـ ب .

فقال : « حدثنا يزيد بن هارون عن ذئب بن أبي ذئب !! فأخذ يزيد بن هارون يضحك فلما قام الناس من المجلس تبع بعضهم القاص فقالوا له : ويحك ليس اسمه ذئب إنما هو محمد بن عبد الرحمن ، فقال : اذا كان أبوه اسمه « أبو ذئب » فأي شيء كان ابنه إلا ذئباً » [١] .

لقد كانت صلافة بعض القصاصين تمنع عنهم الخجل حين يفتضح جهلهم وينكشف كذبهم بل إن بعضهم كان يقابل ذلك بسخرية واستهتار ، فقد وقف قاص في مسجد الرصافة فحدث عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين بحضورهما حديثاً طويلاً نحو عشرين ورقة ، فلما فرغ جمع العطايا من الناس ، فناداه ابن معين فأقبل عليهما فعرفاه بنفسهما ونفيا تحديثه الحديث ، فما كان منه إلا أن قال : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ماعلمته إلا الساعة كأن ليس في الدنيا يحيى وأحمد غيركما ، لقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا!! ، ثم انصرف عنهما [٢] .

ويعقب ابن حبان على ذلك بقوله : « فإذا كان مثل هؤلاء يجيزون على أحمد ويحيى حتى يضعوا الحديث بين أيديهم من غير مبالاة بهم كانوا إذا حلوا بمساجد الجماعات ومحافل القبائل مع العوام والرعاع أكثر جسارة في الوضع » [٣] .

وقد رأى ابن حبان أحد القصاص في مدينة باجروان بين الرقة وحران يسند حديثاً الى أبي خليفة فسأله إن كان قد رأى أبا خليفة ، فنفى القاص أن يكون رآه ، فقال ابن حبان : فكيف تروي عنه وأنت لم تره ؟ فأجاب القاص : إن المناقشة معنا من قلة المروءة ، أنا أحفظ هذا الاسناد الواحد ، فكلما سمعت حديثاً ضممته الى

---

١) ابن حبان : المجروحين من المحدثين ٢ : ٢٩ ب .

٢) المصدر السابق ٢ : ٢٨ ب - ٢٩ أ .

٣) المصدر السابق ٢ : ٣٠ أ .

هذا الإسناد فرويته !! [١] .

ومع فضح العلماء للقصاصين الكذابين وبيان جهلهم فقد كان أثرهم على العامة كبيراً حتى أنها قد تنصرهم أحياناً على من يفضحهم من العلماء ، قال يحيى بن معين : ذهبت الى أسد بن زيد الكوفي في الكرخ وكان نزل في دار الحذائين وروى أحاديث مناكير ، فأردت أن أقول له ياكذاب ، ففرقت من شفار الحذائين - يعني الأساكفة - [٢] .

وهكذا ساعدت جهالة العوام ونزواتهم القصاصين على المضي في طريق الكذب والوضع في الحديث .

وضع جهلة الصالحين للحديث :

وشارك بعض الصالحين في وضع الأحاديث لترغيب الناس في عمل الخير وزجرهم عن الشر ، وهذا من جهلهم ، وكان يغنيهم عن ذلك ماورد من الأحاديث الصحيحة في الأخلاق والترغيب في عمل الخير وهي كثيرة تعطي مادة وافرة لمن أراد الوعظ والترغيب والترهيب ، وقد اشتهر بالوضع غلام خليل الذي كان زاهداً في الحياة حتى أن بغداد أغلقت أسواقها حين موته [٣] ، ومع ذلك فقد وضع كثيراً من الأحاديث في الرقائق ، وقد سئل عنها فقال معترفاً : « وضعناها نرقق بها قلوب العامة » [٤] . وقد سأله أبو جعفر بن الشعيري كيف حدث عن بكر بن عيسى وهو قديم الوفاة ؟ فبكى ثم أجابه في اليوم التالي أنه سمع بالبصرة ستين رجلاً كلهم يسمى

---

١) ابن حبان : المجروحين من المحدثين ٢ : ١٢٩ ؟ .

٢) السيوطي : تحذير الخواص ٤٩ - ٥٠ ، والخطيب : تاريخ بغداد ٧ : ٤٨ لكنه يذكر « أسيد بن زيد » .

٣) ابن الجوزي : الأحاديث الموضوعة ١ : ٤ ب .

٤) المصدر السابق .

بكر بن عيسى ! [١] . وقد ذكر أبو داؤد السجستاني أن غلام خليل وضع أربعمائة حديث [٢] .

وممن عرف بالوضع من أهل العبادة أبو داؤد النخعي الذي كان أطول الناس قياماً بليل وأكثرهم صياماً بنهار [٣] ، ووهب بن حفص الذي مكث ثلاثاً وعشرين سنة لايكلم أحداً وكان يكذب كذباً فاحشاً [٤] .

وقد تأول بعض الكرامية [٥] حديث « من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » فقالوا : نحن نكذب له لاعليه . ومن ثم فقد ذهبوا الى جواز وضع الحديث ترغيباً للناس في الطاعة وزجراً لهم عن المعصية [٦] .

وقد وضعت أحاديث كثيرة في فضائل سور القرآن الكريم ترغيباً للناس في قراءتها ، وقد سأل عبد الرحمن بن مهدي ميسرة بن عبد ربه : من أين جاء بأحاديث من قرأ كذا فله كذا ؟ فأجابه : وضعتها أرغب الناس فيها [٧] .

وقد اعترف أبو عصمة نوح بن أبي مريم المروزي بوضع الحديث في

---

١) ابن الجوزي : الأحاديث الموضوعة ١ : ٤ ب ـ ٥ أ ، والخطيب : تاريخ بغداد ٥ : ٧٨ ـ ٧٩ وهي أوضح .

٢) الخطيب : تاريخ بغداد ٥ : ٧٩ .

٣) ابن الجوزي : الأحاديث الموضوعة ١ : ٥ أ .

٤) المصدر السابق .

٥) الكرامية : أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام ، وقد أثبت الصفات وانتهى فيها الى التجسيم والتشبيه (الشهرستاني : الملل والنحل ص ٩٩) .

٦) ابن حبان : المجروحين من المحدثين ٢ : ٢٣ أ ، والعراقي : فتح المغيث ١٣٢ ـ ١٣٣ ، والسيوطي : تدريب الراوي ١٨٥ .

٧) ابن حبان : المجروحين من المحدثين ٢ : ٢٣ أ ، وابن الجوزي : الأحاديث الموضوعة ١:٥ أ .

فضائل القرآن وسوره وذلك لإعراض الناس عن القرآن واشتغالهم بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن اسحق [١] .

وقد أودعت كتب التفسير أحاديث فضائل السور الموضوعة كالواحدي والثعلبي والزمخشري ، فمنهم من ذكرها بأسانيد كالثعلبي والواحدي ، ومنهم من لم يسندها كالزمخشري وهذا خطأه أفحش [٢] . وبسبب ماوضع في فضائل السور قال الإمام أحمد بن حنبل : « ثلاثة كتب ليس لها أصول : المغازي والتفسير والملاحم » قال العسقلاني : « ينبغي أن يضاف اليها الفضائل » [٣] . ولايعني ماسبق أن سائر الأحاديث الواردة في فضائل السور هي من الموضوعات ، بل صحت الأحاديث في ذلك ، وقد جمع السيوطي في ذلك كتاباً سماه « خمائل الزهر في فضائل السور » [٤]

وقد أدرك العلماء خطر قيام الصالحين بوضع الأحاديث فهي تلقى رواجاً لحسن ظن الناس بهم وعدم تفطنهم الى احتمال كذبهم ، فنبه العلماء على ذلك محذرين ، فقال أبو عاصم النبيل : « مارأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من

---

١) ابن الجوزي : الأحاديث الموضوعة ١ : ٥ أ .

٢) العراقي : فتح المغيث ١٣٠ .

٣) العسقلاني : لسان الميزان ١ : ١٣ ، وكلام الإمام أحمد ينبغي أن لايؤخذ على إطلاقه فالمغازي والتفسير لهما أصول معتبرة ، وإنما قصد التحذير من المدخول عليهما . وقد فهم الخطيب قول احمد على أنه قصد كتباً بعينها أشهرها كتابان للكلبي ومقاتل بن سليمان . وقد قال الإمام أحمد في تفسير الكلبي : من أوله الى آخره كذب لايحل النظر فيه . وحمل كثير من أهل العلم كلام الإمام أحمد على أن ماصح في التفسير قليل بالنسبة لما لم يصح . وقد ثبتت أحاديث التفسير في أمهات الكتب الصحيحة كالبخاري ومسلم والموطأ والترمذي (السباعي : السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ص ١٨٤) .

٤) السيوطي : تدريب الراوي ١٩٠ .

الحديث »[١] . وكان يحيى بن سعيد القطان يقول : « مارأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب الى الخير والزهد »[٢] .

وقد فسَّر الإمام مسلم ذلك « بأن الكذب يجري على لسانهم ولايتعمدونه»[٣] وقال العراقي : « يريد والله أعلم المنسوبين للصلاح بغير علم يفرقون به بين مايجوز لهم ويمتنع عليهم أو أن الصالحين عند حسن ظن وسلامة صدر فيحملون ماسمعوه على الصدق ولايهتدون لتمييز الخطأ من الصواب »[٤] .

دور العصبية للمدن والجنس والإمام :

ولعبت العصبية دوراً في ظهور الأحاديث الموضوعة سواء كانت عصبية للمكان الذي يسكنه الوضاعون أو للجنس الذي ينتمون اليه أو للإمام الذي يتبعون مذهبه الفقهي ، فأما العصبية للمدن فقد ظهرت بعد استقرار العرب في المدن المفتوحة واختلاط قبائلهم ببعضها من جهة وبالأعاجم من جهة أخرى حيث حدث تداخل وتصاهر بين الأجناس العديدة التي ضمتها المدينة الاسلامية ، وقد ضعف نتيجة ذلك الشعور بالقبيلة تدريجياً وظهر بجانبه التعصب للمدينة والانتساب اليها مع القبيلة ، وحلَّ الفخر بالمدينة مكان الفخر بالقبيلة ، وقد أدت العصبية والمنافسة بين المدن الى وضع أحاديث كثيرة في فضائل بعض المدن وفي ذم مدن أخرى حتى لاتكاد تخلو مدينة من المدن الاسلامية من أحاديث وضعت لها أو عليها . وقد وضع الكديمي حديثاً في فضل البصرة « إني لأعرف أرضاً يقال لها البصرة أقومها قبلة

---

١) ابن عدي : الكامل ١ : ٤٦ أ .

٢) ابن عدي : الكامل ١ : ٤٦ أ ، وابن الجوزي : الأحاديث الموضوعة ١ : ٥ أ ، والخطيب : تاريخ بغداد ٢ : ٩٨ لكنه يذكر : « مارأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث » .

٣) مسلم : مقدمة الصحيح ١ : ١٨ .

٤) السخاوي : فتح المغيث ١٣٠ .

وأكثرها مساجد ومؤذنين ، يدفع عنها البلاء مالايدفع عن سائر البلاد »[١] . ووضع محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني حديث « يأتي على الناس زمان يكون أفضل الرباط رباط جدة »[٢] . ووضع ميسرة بن عبد ربه نحو أربعين حديثاً في فضائل قزوين[٣] . ووضع أحمد بن كنانة الشامي حديث « إذا ذهب الإيمان من الأرض وجد ببطن الأردن »[٤] . ووضع أبو عصمة حديثاً طويلاً في فضائل مدن خراسان واحدة واحدة[٥] . أما الأحاديث التي وضعت في ذم بعض المدن من قبل المدن المنافسة لها فهي كثيرة جداً أيضاً ، ومن ذلك ماوضعه عمار بن زربي في ذم البصرة وأنه سيكون بها خسف ومسخ[٦] . وماوضعه أبان بن أبي عياش « الجفاء والبغي في الشام »[٧] . ومن الأحاديث ماوضع في مدح مدن مجتمعة أو ذم مدن مجتمعة ، ولعل ذلك يلقي في بعض الأحيان ضوءاً على العلاقات بين المدن مثل حديث « بابان مفتوحان في الدنيا للجنة عبادان وقزوين »[٨] ، فلعله دليل على حسن العلاقة بين سكان المدينتين . وفي كتب الجغرافية والبلدان ككتاب الأعلاق النفيسة لابن رسته والبلدان لابن الفقيه الهمذاني وغيرهما نماذج كثيرة للأحاديث الموضوعة في فضائل المدن .

وأما العصبية للجنس فتظهر في بعض الأحاديث الموضوعة مثل « دعوني من

---

١) ابن عراق : تنزيه الشريعة ٢ : ٥٨ .

٢) المصدر السابق ٢ : ٤٦ .

٣) ابن الجوزي : الأحاديث الموضوعة ١ : ٥١ أ .

٤) ابن عراق : تنزيه الشريعة ٢ : ٥٧ .

٥) المصدر السابق ٢ : ٤٧ ـ ٤٨ .

٦) المصدر السابق أيضاً ٢ : ٥٠ .

٧) المصدر السابق ٢ : ٥٨ .

٨) المصدر السابق أيضاً ٢ : ٥٩ .

السودان إنما الأسود لبطنه وفرجه » ، وقد وضعه يحيى بن أبي سليمان المديني [١] . وحديث « الزنجي اذا شبع زنى ، وإذا جاع سرق ، وإن فيهم لسماحة ونجدة » وقد وضعه عنبسة البصري [٢] . ولعل وضع الأحاديث في ذم الزنج يعكس كراهية أهل بصرة لهم .

ومن مظاهر العصبية للجنس وضع حديث « أبغض الكلام الى الله تعالى الفارسية وكلام الشيطان الخوزية وكلام أهل النار البخارية ، وكلام أهل الجنة عربية » وقد وضعه اسماعيل بن زيادة بن غالب القطان [٣] .

وقد لعبت العصبية لأئمة المذاهب دوراً في إنماء الأحاديث الموضوعة يظهر ذلك في أحاديث كثيرة منها « سيأتي من بعدي رجل يقال له النعمان بن ثابت يكنى أبا حنيفة ، ليحيينَّ دين الله وسنتي على يديه » [٤] . وقيل لمأمون : ألا ترى الى لشافعي ومن تبعه بخراسان فقال : حدثنا أحمد .. وذكر إسناد حديث « يكون في متي رجل يقال له محمد بن ادريس أضر على أمتي من ابليس ، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي » [٥] .

ومن ذلك أيضاً ما وضعه اسحق بن محمشاد أحد الكرامية في مدح إمامه : « يجيء في آخر الزمان رجل يقال له محمد بن كرام يحيي السنة والجماعة ،

---

١) ابن عراق : تنزيه الشريعة ٢ : ٣١ .

٢) المصدر السابق .

٣) السيوطي : اللآليء المصنوعة ١ : ١١ .

٤) الخطيب : تاريخ بغداد ٢ : ٢٨٩ ، وابن عراق : تنزيه الشريعة ٢ : ٣٠ .

٥) ابن عراق : تنزيه الشريعة ٢ : ٣٠ ، والخطيب : تاريخ بغداد ٥ : ٣٠٩ لكنه ينقل عن الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري أن المتهم بوضعه هو محمد البورقي .

هجرته من خراسان الى بيت المقدس كهجرتي من مكة الى المدينة »[١] .

وهكذا لعبت العصبية للمدن والجنس والأئمة دوراً في حركة الوضع في الحديث .

الوضع لأغراض خاصة :

وكان من عوامل الوضع أيضاً الأغراض الخاصة لبعض قليلي الورع من الناس كان يضعوا أحاديث تقربهم من الحكام والأكابر مثل غياث بن ابراهيم الذي دخل على المهدي فوجد عنده حماماً فوضع حديث : « لاسبق إلا في نصل أو حافر أو جناح » . فأمر له المهدي بجائزة ، فلما خرج ذكر المهدي كذبه وأمر بذبح الحمام ![٢] ، وكان الأولى أن يعاقب هذا الكذاب بدل أن يصله بجائزة .

ومن ذلك أيضاً أن هارون الرشيد لما قدم الى المدينة المنورة أعظم أن يرتقي منبر النبي صلى الله عليه وسلم وعليه قباء ومنطقة ، فتطوع القاضي أبو البختري بذكر حديث فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبسهما . وقد كان يحيى بن معين - أحد أئمة المحدثين - حاضراً فكذبه على رؤوس الأشهاد[٣] .

ومثل سعد بن طريف الإسكافي الذي ضرب المعلم ابنه فوضع حديث : « معلموا صبيانكم شراركم ... »[٤] .

وكان البعض يتكسب بالحديث وروايته مثل أبي داؤد الأعمى الذي كان

---

١) ابن عراق : تنزيه الشريعة ٢ : ٣٠ .

٢) ابن حبان : المجروحين في الحديث ١ : ٢٣ أ - ب ، وابن الجوزي : الأحاديث الموضوعة ١ : ٥ ب .

٣) المصدران السابقان .

٤) السيوطي : اللآليء المصنوعة ١ : ٢٦٣ ، والخطيب : تأريخ بغداد ١٣ : ٤٥٣ .

سائلاً يتكفف الناس ويحدث عن البراء وزيد بن أرقم ولم يسمع منهما [1] ، ولذلك حذر شعبة من الرواية عن الفقراء بقوله : « لاتأخذوا الحديث عن هؤلاء الفقراء فإنهم يكذبون لكم » وكان شعبة آنذاك أفقر الناس [2] .

ولعل الأحاديث في فضل الأرز والعدس والباذنجان والهريسة هي من وضع باعة هذه الأطعمة يتكسبون بها [3] .

ومنهم من كان يضع الحديث لإظهار العلم والبراعة في إجابة من يسأله [4]. كما أن بعضهم كان يتذوق حلاوة الكذب ، قال الأصمعي لأعرابي : ماحملك على الكذب ؟ فأجابه : لو ذقت حلاوته مانسيته [5] . وقد أدرك العلماء فتنة الحديث لضعاف الإيمان ، فقال الثوري : « فتنة الحديث أشد من فتنة الذهب والفضة ... » [6] .

---

١) مسلم : مقدمة الصحيح ١ : ٢١ .

٢) ابن عدي : الكامل ١ : ٥٠ ب .

٣) السيوطي : تدريب الراوي ١٩٠ .

٤) مثل ابراهيم بن أبي يحيى سئل عن رجل أعطى الغزل الى الحائك فنسج له وفضل منه خيوط فتنازع صاحب الثوب والنساج في أخذها ، فقال ابراهيم : حدثني ابن جريج عن عطاء قال : إن كان صاحب الثوب أعطاه للأردهالج فالخيوط له وإلا فهو للحائك . (انظر ابن حبان : المجروحين من المحدثين ١ : ٢٣ ب ، وابن الجوزي : الأحاديث الموضوعة ١ : ٥ ب) .

٥) ابن عدي : الكامل ١ : ٤٦ أ ـ ب .

٦) المصدر السابق .

جُهُودُ العُلَماءِ في مُقَاوَمَةِ الوَضْعِ

جهود العلماء في مقاومة الوضع

تظافرت العوامل العديدة التي ذكرتها في إنماء كمية الأحاديث الموضوعة وهددت السنة بالتشويه والتحريف لولا الجهود الجبارة التي بذلها العلماء في تنقية السنة ، وتمييز الصحيح من السقيم ، فقاموا بمجهود رائع تمثل في التأكيد على الإسناد ، والرحلة في طلب العلم ، وتدوين كتب رواية الحديث ، ووضع علوم الحديث المختلفة .

العناية بالإسناد وظهور علم الرجال

العناية بالإسناد وظهور علم الرجال

« معرفة الرجال نصف العلم »
علي بن المديني

يراد بالإسناد الطريق الموصل الى المتن ، فالحديث إنما يروى عن طريق سلسلة من الرواة تبدأ بالراوي الذي يحدث بالحديث وتنتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولافرق بين الإسناد والسند عند الجمهور ، وعند غيرهم أن الإسناد رفع الحديث الى قائله وكأنه من أسند في الجبل اذا صعد فيه وعلا على سفحه ، والسند للأخبار عن طريق المتن الذي من معانيه ماصلب من الأرض وارتفع منها [١] .

وقد بدأ الاهتمام بالإسناد والسؤال عنه في فترة مبكرة ، وذلك في أعقاب الفتن التي بدأت منذ خلافة عثمان رضي الله عنه وأدت الى التمزق والانفلاق الضخم في كيان المجتمع الاسلامي وظهور الأهواء السياسية المتعارضة والآراء المتعصبة المتدافعة مما أدى الى ظهور الكذب في الحديث وجعل العلماء يتثبتون في مصادر الرواية ويسألون عن الرجال الذين اشتركوا في نقلها ، قال محمد بن سيرين (ت ١١٠ هـ) : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم ، فينظر الى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر الى أهل البدع فلايؤخذ حديثهم » [٢] . وهكذا اعتبر ابن سيرين الفتنة زمن عثمان بداية السؤال عن الإسناد لظهور الوضع وبروز الانشقاقات عن الجماعة حيث عبر ابن سيرين عن المنشقين

---

١) انظر لسان العرب مادة « سند » ، وابن ناصر الدين : تدريس الحديث ٧١ ، والسخاوي : فتح المغيث ١ : ١١ .

٢) مسلم : الصحيح ١ : ١٥ ، وابن عدي : الكامل ١ : ١٣٩ ، وابن حبان : المجروحين من المحدثين ٢ : ٢٧ ب ـ ٢٨ ب ، والرامهرمزي : المحدث الفاصل ١ : ١٢ ، والخطيب : الكفاية ١٢٢ .

باسم « أهل البدع » ، ومما يدل على أن مراده فتنة مقتل عثمان قوله الآخر : « ثارت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة آلاف ، لم يخف منهم أربعون رجلاً » [١] .

وقد رأى شاخت أن المقصود ليس الفتنة زمن عثمان بل فتنه مقتل الوليد بن يزيد (ت ١٢٦ هـ) معتمداً على التوافق في استعمال كلمة « الفتنة » بين قول ابن سيرين ونص ورد في الطبري حيث قال في حوادث سنة ١٢٦ هـ : « اضطرب أمر بني مروان وهاجت الفتنة » ، وقد جرَّ هذا الافتراض شاخت الى اعتبار كلام ابن سيرين موضوعاً عليه لأنه توفي سنة ١١٠ هـ أي قبل الفتنة [٢] . على أنه لايمكن أن ننفي نسبة قول ابن سيرين اليه فقد أوردته المصادر المعتمدة ، ولم يقل بوضعه أحد من النقاد ، بل قد روي عن ابن سيرين نفسه مايؤكد ذلك حيث قال : « هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة آلاف فما خفَّ لها منهم مائة » [٣] . وهناك أدلة تؤيد أن السؤال عن الإسناد بدأ في فترة مبكرة في أعقاب الفتنة الأولى التي بدأت زمن عثمان ، قال سعيد بن المسيب : « وقعت الفتنة الأولى - يعني مقتل عثمان - فلم تبق من أصحاب بدر أحداً ، ثم وقعت الفتنة الثانية - يعني الحرة - فلن تبق من أصحاب الحديبية أحداً ، ثم وقعت الثالثة فلم ترتفع وللناس طباخ » [٤] . وقد روى الإمام أحمد بإسناده الى ابراهيم النخعي أنه قال : « إنما سئل عن الإسناد أيام

---

١) عبد الرزاق : المصنف ١١ : ٣٥٧ بسند صحيح ، وقارن برواية الإمام أحمد لكلام ابن سيرين عند ابن كثير : البداية والنهاية ٧ : ٢٥٣ .

٢) SChacht , The Origins of Muhammadan Jurisprudence , P . 36 - 37

٣) الذهبي : المنتقى من منهاج الاعتدال ٣٨٩ .

٤) أخرجه البخاري تعليقاً (فتح الباري ٧ : ٣٢٣) ، ورواه أبو نعيم في مستخرجه كما في تغليق التعليق ٤ : ١٠٥ ، والطباخ : القوة .

المختار وسبب هذا أنه كثر الكذب على علي في تلك الأيام »[١] . ولكن هذا لايعني أن سائر الأحاديث كانت تروى بأسانيد تامة ، فالصحابة لم يلتزموا ذكر إسناد الحديث عندما لايكون الصحابي قد سمع الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة بل من صحابي آخر وقد صرح بذلك قول البراء : « ماكل مانحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعناه منه ، منه ماسمعناه منه ، ومنه ماحدثنا أصحابنا ونحن لانكذب »[٢] . فهم إذا لم يكونوا يميزون بين مانقلوه عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة ومانقلوه عنه بواسطة من سمعه منه من الصحابة لعدم إسنادهم للحديث وقد علل البراء ذلك بعدم وقوع الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من قبل أصحابه ، فكان الصحابي يستمع الحديث من صحابي آخر فكأنه سمعه بأذنيه من النبي صلى الله عليه وسلم . ومع وثوق الناس بالصحابة فقد كانوا يسألونهم أحياناً عن إسناد أحاديثهم ، ولكن السؤال عن الاسناد في البدء لم يكن مستساغاً بل قد يكون مدعاة لغضب الصحابي « وكان أنس بن مالك اذا سئل عن حديث أسمعه من

---

١) شرح علل الترمذي ٨٢ ـ ٨٣ (ط . د . عتر) .

٢) ابن عدي : الكامل ١ : ٥٠ ب ، وقول البراء هذا من طريق الأعمش عن أبي اسحق السبيعي عن البراء ، والسبيعي مدلس من الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين عند الحافظ ابن حجر وقد عنعن ، وكذلك الأعمش فإنه مدلس . وله شاهد من حديث أنس رواه ابن عدي في الكامل ١ : ٢٤٨ (ط . صبحي البدري) وفي إسناده أحمد بن الحارث بن مسكين أنكر عليه الطحاوي روايته عن أبيه ، وهذه الرواية مما رواه عن أبيه . أما الهيثمي فقد تساهل فقال : رجاله رجال الصحيحين (مجمع الزوائد ١ : ١٥٣ ـ ١٥٤) ، وقد أخرجه أيضاً أبو نعيم في معرفة الصحابة ق ٩٣ ب من رواية سفيان عن أبي اسحق عن البراء ، ولكن في إسناد أبي نعيم أحمد بن القاسم بن الريان لينه ابن ماكولا (ميزان الاعتدال ١ : ١٢٨) ، ولكن قد أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤ : ٢٨٣ من طريق معاوية بن هشام وهو صدوق له أوهام ، وفيه عنعنة السبيعي .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ يغضب ويقول : ماكان بعضنا يكذب على بعض » [١]
وقد ازداد السؤال عن الإسناد في جيل التابعين ، فسئل الحسن البصري (ت١١٠هـ) عن إسناد مراسيله « قال رجل للحسن : إنك تحدثنا فتقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو كنت تسند الى من حدثك ، فقال له : إنا والله ماكذبنا ولاكُذِبنا ولقد غزوت غزوة الى خراسان ومعنا ثلثمائة من أصحاب محمد » [٢] ، فالحسن البصري اعتذر عن عدم إسناده لحديثه بأنه تلقى ذلك عن الصحابة الكثيرين الذين لقيهم وهم أهل صدق وورع وماداموا جميعاً لايكذبون فإن عدم ذكرهم لايقلل من أهمية الرواية .

ويرى يحيى بن سعيد القطان أن أول من فتش عن الإسناد هو عامر الشعبي (١٧ ـ ١٠٣ هـ) سيد التابعين فقد « قرأ الربيع بن خثيم عليه حديثاً قال الشعبي فقلت : من حدثك ؟ قال عمرو بن ميمون . وقلت له : من حدثك ؟ فقال أبو أيوب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال يحيى بن سعيد : وهذا أول مافتش عن الإسناد » [٣] .

وهكذا كان التفتيش عن الاسناد في زمن كبار التابعين ، ونلمح استجابة أكثر في ذكر الإسناد عندما يسأل المحدث عنه ، ولكن التأكيد على الإسناد والإلحاح في طلبه ازداد بعد جيل الصحابة وكبار التابعين بسبب شيوع الوضع واتساع نطاقه على مرِّ الزمن، فأصبح الإسناد ضرورة لامناص للمحدث من ذكره إذا أراد لرواياته القبول ، حتى أن الزهري أحد صغار التابعين (ت ١٢٤ هـ) اعتبر

---

١) ابن الصلاح . مقدمة ٣٨ ، والعراقي : فتح المغيث ١ : ١٢٥ .

٢) ابن عدي : الكامل ١ : ٥١ ب ، وسنده ضعيف .

٣) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ١ : ١٢ . وقد توفي الربيع بن خثيم في ولاية عبيد الله بن زياد على الكوفة (ابن سعد : الطبقات ٦ : ١٩٣) ، وولايته من سنة ٦٠ ـ ٦٦ هـ .

إغفال الإسناد جرأة على الله تعالى « حدث عتبة بن أبي حكيم أنه كان عند اسحق بن أبي فروة وعنده الزهري ، قال : فجعل ابن أبي فروة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له الزهري : قاتلك الله ياابن أبي فروة ماجرأك على الله لاتسند حديثك ؟ تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولاأزمة »[١] .

ولكن الزهري نفسه كان يحذف أحياناً الواسطة بينه وبين عبد الله بن عمر في الأحاديث ، فإذا سئل قال : إنه سالم . وكان ذلك بعد أن كبر الزهري وصار إماماً ، لأن الراوي لهذا الخبر عنه هو الإمام مالك بن أنس[٢] .

وبسبب تأكيد الزهري على الإسناد والتزامه به قال مالك : « إن أول من أسند الحديث الزهري »[٣] . ولعله قصد بذلك في بلاد الشام فقد « ذكر الوليد بن مسلم أن الزهري قال : ياأهل الشام مالي أرى أحاديثكم ليس لها أزمة ولاخطم ؟ وتمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ »[٤] .

وتوجيه الكلام الى أهل الشام يوحي بأن التزام الإسناد في مراكز العلم الأخرى كان أكثر بحيث بدا أهل الشام متساهلين في ذلك فنبههم الزهري الى تقصيرهم فأصبحوا يسندون أحاديثهم ، ولايعني هذا أن الإسناد لم يكن موجوداً قبل الزهري ، فقد كان بدء السؤال عن الاسناد في عهد الصحابة ثم عند كبار التابعين . لكنه في جيل الزهري أصبح الالتزام بالاسناد قوياً ، لذلك فإن تفسير شاخت للفتنة التي وردت في قول ابن سيرين بأنها الفتنة في زمن الوليد بن يزيد سنة ١٢٦ هـ تخمين

---

١) الحاكم : معرفة علوم الحديث ٦ .

٢) الخطيب : الكفاية ٢١٢ .

٣) ابن أبي حاتم : تقدمة المعرفة ٢٠ .

٤) السباعي : السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ٣٩٣ ينقل ذلك عن ابن عساكر دون الإشارة الى موضع ورود النص .

ترفضه الأدلة . وقد رفض روبسون هذا التفسير للفتنة وذهب الى أن المقصود فتنة ابن الزبير (في حدود سنة ٧٢ هـ) عندما أعلن نفسه خليفة . ويستند روبسون على إطلاق مالك كلمة « الفتنة » على حركة ابن الزبير [١] ، وهذا التفسير - في رأيه - يتفق مع عُمُر ابن سيرين الذي كانت ولادته سنة ٣٣ هـ مما يجعله - عند حدوث فتنة ابن الزبير - بعمر يمكنه من الكلام بإدراك وإطلاع عما حدث في هذه الفترة . ويرى روبسون أن ماتوصل اليه في تفسير الفتنة يؤيد نظرية هوروفتس التي تقول بأن الإسناد أدخل في أدب الحديث في الثلث الأخير من القرن الأول [٢] .

ورغم أن ماذهب اليه روبسون في تفسير الفتنة معقول أكثر من رأي شاخت فقد قدم روبسون ظهور الإسناد نصف قرن عما حدده شاخت إلا أن ماستند اليه روبسون من أدلة لايمكن أن يعتبر قاطعاً ، فالتوافق في استعمال الفتنة في كلام ابن سيرين ومالك لايمكن أن يتخذ دليلاً لأن كلمة الفتنة أطلقت على كثير من الانشقاقات والحروب الداخلية بين المسلمين ، كذلك فإن تقدير عمر ابن سيرين للإفادة منه في تفسير كلامه لايمكن الاعتماد عليه ، فابن سيرين قد يتكلم عن أحداث بعيدة عن عصره معتمداً على دراسته لتأريخ الحديث الذي عني به كثيراً .

وأما رأي هوروفتس الذي لخصه روبسون فهو يتفق مع رأي كايتاني الذي يعتقد أن الإسناد لم يكن موجوداً قبل سنة ٧٥ هـ [٣] ، وقد تابعهما في ذلك سزكين

---

١) مالك : الموطأ ، كتاب الحج ٩٩ .

٢) Robson , The Isnad in Muslim Tradition , P . 21 - 22 .

وهو مقال نشرته له مجلة :

Glasgow Univ . Or . Soc . Trans . 15 (1953 - 54) , P . 15 - 26 .

٣) عن : Schacht , The Origins of Muhammadan Jurisprudence , P.37

وانظر : Robson , The Isnad in Muslim Tradition , P . 18

عندما قرر أن الإسناد بدأ بالزهري [١] ، إلا أن روبسون يعود فينقل في موضع آخر رأي هوروفتس أيضاً في أن الإسناد بدأ قبل الزهري ، وأنه لايوافق كايتاني وشبرنجر في القول بأن أسانيد عروة بن الزبير (ت ٩٣ هـ) مختلقة ألصقها به المصنفون المتأخرون ، ويبدو هوروفتس متحفظاً فيقول بأن معرفة عروة للإسناد لاتزال موضع نزاع وجدل [٢] . على أن هوروفتس يقرر في موضع آخر بأن الإسناد في الفترة التي سبقت الزهري كان عادة لكنه لم يكن ضربة لازب [٣] .

إن التزام الزهري بالإسناد واشتهاره بذلك هو الذي أدى الى توهم أن الإسناد وجد لأول وهلة عند الزهري أو في جيله . وعلى أية حال فإن الإلتزام بالإسناد أصبح الطابع العام الذي سلكه المحدثون في جيل الزهري حتى أن بعض من كان يحدث دون إسناد أصبح يلتزم بذكره ، فهذا قتادة (ت ١١٨ هـ) كان يحدث بالبصرة دون إسناد اختصاراً للوقت وتسهيلاً على الطالب ، وكان يلقى أسئلة من تلاميذه عن إسناد أحاديثه وكأنها اعتراض على طريقه ، فكان شعبة بن الحجاج يوقفه ليسأله عن الإسناد وكذلك كان يفعل معمر بن راشد وآخرون من الأحداث ممن كانوا يحضرون مجلسه وكان الشيوخ يعترضون عليهم وينهونهم عن سؤاله عن الإسناد [٤] ، ولعل ذلك بسبب طول استماع الشيوخ اليه وقدم عهدهم به فعرفوا أسانيد حديثه فإذا أعاد الأحاديث لم يسندها فيطالبه الأحداث بها وينكر الشيوخ عليهم إضاعة الوقت . ولم يكن قتادة يجهل الأسانيد فقد فاز شعبة منه بذكرها إذ تبين لقتادة أنه جدير بذلك فأخذ يسند له

---

١) Fuad Sezgin , Buharinin Kaymaklari , P . 20

٢) Robson , The Isnad in Muslim Tradition , P . 19

٣) هوروفتس : المغازي الأولى ومؤلفوها ٢٣ .

٤) انظر مثالاً عند ابن الجارود : المنتقى ١٨١ ـ ١٨٣ (وكان شعبة يسأل قتادة في كل حديث : سمعته من أنس ؟) ـ إتحاف المهرة لابن حجر حديث رقم ١٦٦٧ ـ .

ولكن قتادة لم يعدل عن طريقته في التحديث دون إسناد حتى قدم الى البصرة حماد بن أبي سليمان وهو كوفي كان يلتزم ذكر الإسناد ، فحدث بالإسناد فعندئذ أخذ قتادة بذكر أسانيد حديثه [١] ، وذلك دليل أيضاً على معرفة قتادة بالأسانيد عندما كان لايذكرها وأن عدم ذكره لها كان اختصاراً للوقت .

وهكذا طغى الإسناد في أوائل القرن الثاني الهجري والتزم به المحدثون ويعكس لنا أهمية الإسناد في هذه الفترة ماقاله نقاد الحديث وأئمته مثل محمد بن سيرين (ت ١١٠ هـ) الذي رأى أن « الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء » [٢] ، واعتباره الإسناد من الدين لأن الإسناد وسيلة لتمييز الأحاديث ومعرفة الصحيح من الموضوع مما يترتب عليه أحكام وتعاليم الدين وهو ماعناه ابن سيرين بقوله الآخر : « إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم » [٣] . وقوله أيضاً : « بيننا وبين القوم القوائم يعني الإسناد » [٤] . ويتردد هذا المعنى بوضوح أيضاً عند المعاصرين لابن سيرين ، فقد أكدوا بأقوالهم على أهمية الإسناد كما التزموا به في منهجهم في التحديث ، فكان الأعمش ربما حدث بالحديث ثم يقول : « بقي رأس المال حدثني فلان قال ثنا فلان عن فلان » [٥] . لقد اعتبر الأعمش الإسناد جزءاً مهماً من الحديث إذ لايمكن قبول المتن دون إسناد ومن ثم فقد عقب على

---

١) ابن سعد : الطبقات ٧ : ٢٣٠ ـ ٢٣١ ، وابن أبي حاتم : تقدمة المعرفة ١٦٦ .

٢) مسلم : الصحيح ١ : ١٥ ، وابن حبان : المجروحين من المحدثين ١ : ٩ أ ، والرامهرمزي : المحدث الفاصل ١ : ١٢ ، وفي تاريخ بغداد للخطيب ٦ : ١٦٦ نسب هذا القول لعبد الله بن المبارك ، وأوضح عبدان ـ راويه عنه ـ أنه قال عند ذكر الزنادقة ومايضعون من الأحاديث .

٣) مسلم : الصحيح ١ : ١٤ (المقدمة) .

٤) المصدر السابق ١ : ١٥ (المقدمة) .

٥) ابن حبان : المجروحين في الحديث ١ : ٩ ب .

المتن بذكر إسناده . وقد أصبح قبول الحديث منوطاً بذكر الإسناد ، قال شعبة (ت ١٦٠ هـ) : « كل حديث ليس فيه أنا وثنا فهو خل وبقل »[١] ، أي أنه كالطعام الذي لايسمن ولايغني من جوع . وفي هذا المعنى قال شعبة أيضاً : « كل حديث ليس فيه حدثنا وحدثنا فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خطام »[٢] . فكما أن ذلك الرجل لايستطيع توجيه بعيره فكذلك لايستطيع المحدث ضبط الحديث وتمييزه ومعرفته دون إسناد ، فالإسناد هو الوسيلة الى نقد الحديث ومعرفته ، ولذلك قال سفيان الثوري : « الإسناد سلاح المؤمن اذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل »[٣] . ولذلك فإن الحديث الذي لاإسناد له يعتبر مرفوضاً ، قال بهز بن أسد : « لاتأخذوا الحديث عمن لايقول ثنا »[٤] . فلاغرابة اذا ماأصبح السؤال عن الإسناد أمراً شائعاً لايقتصر على أرباب العلم بل يهتم به غيرهم أيضاً ، فهذا أعرابي قدم على سفيان بن عيينة يسأله : ماتقول في امرأة من الحاج حاضت قبل أن تطوف بالبيت ؟ فأجابه سفيان : تفعل مايفعل الحاج غير أنها لاتطوف بالبيت . فقال الأعرابي : هل من قدوة ؟ قال : نعم عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تفعل مايفعل الحاج غير الطواف . قال الأعرابي : هل من بلاغ عنها ؟ قال : نعم ، حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة بذلك . قال الأعرابي : لقد استسمنت القدوة وأحسنت البلاغ والله لك بالرشاد[٥] . وهكذا لم يكتف الأعرابي حتى سأل عن سند الرواية كاملاً ، ولم يجد ابن عيينة في سؤاله بأساً ، بل أجابه عما

---

١) الخطيب : الكفاية ٢٨٣ .

٢) ابن حبان : المجروحين من المحدثين ١ : ٩ ب .

٣) المصدر السابق .

٤) المصدر السابق أيضاً .

٥) الخطيب : الكفاية ٤٠٣ ـ ٤٠٤ .

سأله عنه .

ومن طريف مايذكر مما له دلالة على أهمية الإسناد أن المأمون وجه الى محمد بن عبد الله الأنصاري خمسين ألف درهم وأمره أن يقسمها بين الفقهاء بالبصرة فكان هلال بن مسلم يتكلم عن أصحابه والأنصاري عن أصحابه فاختلفا بينهما فيمن يستحق المال ، فسأل الأنصاري هلالاً كيف يتشهد ؟ فتشهد هلال على حديث ابن مسعود . فقال له الأنصاري : من حدثك به ؟ ومن أين ثبت عندك ؟ فسكت هلال ولم يجبه . فقال الأنصاري : تصلي في كل يوم وليلة خمس صلوات وتردد فيها هذا الكلام وأنت لاتدري من رواه عن نبيك صلى الله عليه وسلم ! قد باعد الله بينك وبين الفقه ، فقسمها الأنصاري في أصحابه [1] .

لقد كان ذكر الإسناد مبعثاً للطمأنينة والارتياح ، وعبارة بهز بن أسد التالية تنطق بذلك فقد كان يقول اذا ذكر له الإسناد الصحيح : « هذه شهادات الرجال العدول المرضيين بعضهم على بعض » [2] .

إن الراوي يجد في ذكر الإسناد مشاركة في تحمل مسؤولية نقل الحديث إذ لايستقل وحده بحمل تبعته بل يشاركه شيوخه وشيوخ شيوخه ثم التابعون والصحابة ، ولاتعدو تبعته النقل الأمين لما سمعه عن شيخ ثقة ثبت ، وكذلك يطمئن السامعون الى قبول الحديث والعمل به وهم يجدون أمامهم سلسلة من الرواة المرضيين كلهم يشهد أنه سمعه عمن قبله حتى يصل الإسناد الى الصحابي فالرسول صلى الله عليه وسلم [3] .

وقد عبر بعض الشعراء من أهل الحديث أو محبيهم عن ارتياحهم ونشوتهم

---

١) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ١ : ١٢ - ١٣ ، والخطيب : تاريخ بغداد ٥ : ٤٠٩ ، والذهبي : سير أعلام النبلاء ٩ : ٥٣٦ ، وقد بين الذهبي أن راويها المنقري واهٍ .

٢) ابن عدي : الكامل ١ : ٤٧ ب .

٣) ناصر الدين الأسد : مصادر الشعر الجاهلي ٢٥٨ - ٢٥٩ .

بذكر الإسناد فقال أحدهم :

يا لذة العيش لما قلت حدثنا　　عوف وبشر عن الشعبي والحسن [١]

وقال الحطيم يمتدح سفيان بن عيينة :

يضم عمراً الى الزهري يسنده　　وبعد عمرو الى الزهري صفوانا

وعبدة وعبيد الله ضمهما　　وابن السبيعي أيضاً وابن حدعانا

فعنهم عن رسول الله يوسعنا　　علماً وحكماً وتأويلاً وتبيانا [٢]

وقال الأصمعي يرثي سفيان بن عيينة أيضاً :

من للحديث عن الزهري يسنده　　وللأحاديث عن عمرو بن دينار

ما قام من بعده من قال حدثنا　　الزهري في أهل بدو أو بأحضار [٣]

ونتيجة التأكيد على الإسناد وماحظي به من اهتمام كبير فقد التزمت به كتب الحديث التي دونت منذ النصف الأول من القرن الثاني الهجري والتي أطلق عليها اسم « المسانيد » وهو اسم واضح العلاقة بفكرة الإسناد ، وقد وصل الينا بعض هذه المسانيد مثل جامع معمر بن راشد (ت ١٥٢ هـ) ومسند الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ) وقد كونت هذه المسانيد مادة أساسية اعتمدتها الكتب الستة التي ظهرت خلال القرن الثالث الهجري [٤] والتي نجد فيها التزاماً دقيقاً بذكر الأسانيد التامة مما يلقي ضوءاً على الموارد التي استقت منها والتي ظهرت كما أسلفت خلال القرن الثاني الهجري .

إن الاختلاف في التحديد الزمني لبدء استعمال الأسانيد يبدو أقل أهمية حين

---

١) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ٢ : ١٨ ب .

٢) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ٢ : ١٨ أ .

٣) المصدر السابق ٢ : ١٨ ب .

٤) انظر : Sezgin , Buharinin Kayniklari . P . 48

يتقرر أن الأسانيد التي يرى البعض ظهورها في التحديدات الزمنية المتفاوتة كانت معروفة عند حفاظ الحديث من الصحابة والتابعين ، لكن الالتزام بذكرها قبل كل حديث لم يحدث إلا عقب ظهور الوضع في الحديث والحاجة الى التحقق من صحة الأحاديث ، وهذا يعني خطأ ماذهب اليه كايتاني وشاخت من أن القسم الأعظم من الأسانيد اختلقه المحدثون في فترة متأخرة يحددها كايتاني بنهاية القرن الثاني ويحتمل أن تكون - في رأيه - في القرن الثالث [١] . ويرى شاخت أيضاً أن الأسانيد المتصلة متأخرة [٢] وضعها أصحاب المذاهب الفقهية رغبة في إرجاع آرائهم الى الصحابة ، ومن ثم فإن تحسين الأسانيد استمر حتى عصر الكتابة حيث ظهرت الأسانيد بصورتها الكاملة ، وقد استشهد شاخت بأسانيد وردت مرسلة أو منقطعة في موطأ مالك أو في كتاب الرسالة للشافعي ثم وردت في الكتب الستة المتأخرة عن مالك متصلة مسندة مما يدل - في رأي شاخت - على أن الأقسام العليا من الأسانيد (أسماء التابعين فالصحابة) مختلقة وضعت فيما بعد من قبل أصحاب المذاهب [٣]

لقد أغفل شاخت أن احتجاج مالك بالمرسل هو سبب عدم عنايته بوصل أحاديث الموطأ [٤] ، ولذلك فإن طريقته في استعمال الإسناد لبست طابعاً عاماً لعصره

---

١) عن : Robson , The Isnad in Muslim Tradition , P . 18

٢) يذهب روبسون الى أن إعطاء سند متصل لم يصبح تقليداً ملزماً إلا في النصف الأخير من القرن الثاني الهجري . انظر :

The Encyclopedia of Islam Vol . III , P . 23 . 1965 .

٣) Schacht , The Origins of Muhhamadan Jurisprudence , P . 163 , 165 , 166 , 167 , 169 , 175 .

٤) انظر عن احتجاج مالك بالمرسل ابن كثير : الباعث الحثيث ص ٤٨ .

إذ وردت الأسانيد المتصلة في كتب المسانيد المصنفة في القرن الثاني الهجري وبعضها صنف قبل الموطأ مثل مسند معمر بن راشد .

إن ورود الأحاديث مرة مرسلة وأخرى متصلة لايقطع بوضعها أو بإكمال أسانيدها في فترة متأخرة فقد يروي العالم الحديث الواحد مرة بإسناد متصل وأخرى بإرسال أو انقطاع للاختصار أو بسبب النسيان ، على أن هذا لايعني عدم وقوع الخطأ في الأسانيد بزيادة رجل فيها أو تبديل اسم بآخر بل ووضع أسانيد كاملة لأحاديث موضوعة مما بينته كتب مصطلح الحديث [١] ، ولكن إطلاق القول باختلاق الأسانيد المتصلة مجازفة كبيرة لاتقل عما في اتهام المذاهب الفقهية بوضع هذه الأسانيد المتصلة من مجازفة ، فقد اعتمد الشافعي على مراسيل سعيد بن المسيب واعتمد أبو حنيفة على مراسيل شيوخه ولم يقوما بوصل هذه المراسيل ولافكر أتباعهما بوصلها فبقيت في كتبهم على حالها من الإرسال [٢] .

إن اختلاق الأسانيد قام به الوضاعون الذين دفعتهم أغراض عديدة الى الوضع سبق تفصيلها ، ولايمكن اتهام أصحاب المذاهب بذلك ، وهم الأمناء على الشريعة ، والحافظون للأحاديث من أن يدخلها الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وماعرفنا صحيح الحديث من ضعيفه ولاصدقه من كذبه ولاتعديل الرواة أو جرحهم

---

١) الخطيب : الكفاية ٤٠٩ ، وابن كثير : الباعث الحثيث ١٧٦ ، وابن حبان : المجروحين من المحدثين ٢ : ٢٥ ب .

٢) يقول روبسون ان بعض المستشرقين فطنوا الى أن مايروى عن كبار الصحابة من الحديث أقل بكثير مما يروى عن صغارهم ، وقد رأى أن ذلك يحمل على الاعتقاد بصحة مانقله المحدثون أكثر مما نتصور - أي مما يتصوره المستشرقون - إذ لو اختلق المحدثون الأسانيد لكان بإمكانهم جعلها تعود الى كبار الصحابة .

عن : Robson , The Isnad in Muslim Tradition , P . 26

إلا من طريق هؤلاء الأعلام فكيف يسوغ لدى الباحث المنصف والمؤرخ الناقد أن يتهم هؤلاء الأئمة الأخيار .

وقد ذهب فؤاد سزكين الى القول بأن الإسناد بدأ يفقد مكانته منذ أن ألّف البخاري صحيحه فأكثر فيه التعاليق والفقرات اللغوية والتاريخية دون إسناد [١] . ولكن هذه التعليقات التي أوردها البخاري دون إسناد ليست من « الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » وهو العنوان الذي ربما اختاره البخاري لكتابه ليكون أول تنبيه على عدم اعتبار التعليقات منه حتى لو صحت أسانيدها من طرق أخرى غير طريق البخاري . إن الأحاديث المسندة الموصولة التي أوردها البخاري هي التي تكون « الجامع المسند الصحيح » الذي يتمثل فيه منهج البخاري وتنطبق عليه شروطه المعروفة ، وفيها تظهر الأسانيد بأكمل صورها وأعلى طرقها وأدقها ، فلايصح القول بأن الإسناد « بدأ من البخاري يفقد مكانته » خاصة وأن من صنف في الحديث بعد البخاري - وخاصة بقية أصحاب الكتب الستة - اهتموا بالإسناد المتصل أيضاً .

لقد أثر منهج المحدثين في التزام الإسناد في نطاق الحديث على المؤرخين وأهل الأدب حيث أصبحت الأسانيد تتقدم الروايات التأريخية والأدبية ، وهكذا امتد استعمال الأسانيد الى كتب السيرة الأولى كسيرة ابن اسحق ومغازي الواقدي والطبقات الكبرى لابن سعد ، وكتب التأريخ مثل تأريخ خليفة بن خياط وتأريخ الأمم والملوك للطبري ، وكتب الأدب ككتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ... ولكن استعمال الأسانيد في كتب التأريخ والأدب لم يكن بالدقة التي استعمل بها في كتب الحديث لما للحديث من أهمية خاصة حيث تترتب عليه الأحكام الشرعية ذات

---

١) سزكين : تاريخ التراث العربي ١ : ٢٤٩ .

المساس الكبير بمصالح الناس مما يجعل التدقيق فيها أمراً ضرورياً .

إن دراسة علوم الحديث تؤكد أن الإسناد هو المحور الذي تدور حوله كثير من قواعد نقد الحديث ، حيث انصب النقد والملاحظات على الرجال الذين رووا الحديث وتناقلوه خلفاً عن سلف [1] . ومن هنا اهتم العلماء بالتعريف بهؤلاء الرجال فميزوهم بضبط أسمائهم وكناهم وألقابهم وأنسابهم لآبائهم وأمهاتهم ، وذكر بعض شيوخهم وطلابهم وتسجيل رحلاتهم في البلدان ولقائهم مع علمائها ، وبيان أحوالهم وأخلاقهم مما له أهمية في توثيقهم وتضعيفهم ، وبإطلاق حكم صريح عليهم وذلك باستعمال عبارات الجرح والتعديل ، وذكر نماذج من مروياتهم مما يدل على مكانتهم في العلم وطبقتهم بين العلماء ، وضبط سني وفياتهم ... وقد تجمعت هذه الملاحظات المنوعة في علم خاص بالرجال فألفت فيه كتب تفنن المصنفون في تنويعها وترتيبها . وسيعرض الفصل التالي لدراسة هذه المصنفات وبيان قيمة ماتحتويه من معلومات وفائدة مافيها من تنظيم .

---

١) وهذا لايعني إغفالهم نقد المتن حيث وضعوا القواعد لذلك أيضاً (انظر السباعي : السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ص ٢٠٥ ، والدميني : مقاييس أهل السنة) .

المصنّفات في علم الرجال حتى نهاية القرن الخامس
(دراسة وتحليل)

المصنفات في علم الرجال حتى نهاية القرن الخامس
(دراسة وتحليل)

يقتصر هذا البحث على الكتب الأولى في علم الرجال ، فقد اعتمدت المصنفات المتأخرة عليها في المادة والتنظيم .

وقد اتبع المصنفون الأوائل في علم الرجال أساليب متعددة في تأليفهم مما أدى الى تنوع مصنفاتهم ، فمنها مااقتصر على التعريف بالصحابة وهي كتب معرفة الصحابة ، ومنها ماشمل الصحابة والتابعين والأتباع ومن تلاهم وهي كتب الطبقات ومنها مااهتم ببيان درجة توثيق الرجال أو تضعيفهم وهي كتب الجرح والتعديل التي تنوعت أيضاً ، فمنها مااقتصر على ذكر الثقات فقط ومنها مااقتصر على ذكر الضعفاء فقط ، في حين جمع صنف ثالث منها بين الثقات والضعفاء ، وبعد قرن من الزمن ظهرت مصنفات في رجال الحديث المذكورين في أحد مجاميع الحديث ، وركز المصنفون الأوائل على موطأ مالك ورجال صحيح البخاري ورجال صحيح مسلم ، كما ظهرت في حدود ذلك أيضاً مصنفات جمعت بين رجال صحيحي البخاري ومسلم [١] .

وقد كان الشمول هو طابع المصنفات الأولى في علم الرجال ، ثم أخذ بعض المصنفين يقتصر على رجال الحديث في بلدة معينة ، والغالب أن المصنف يهتم بعلماء الحديث في بلدته فظهرت تواريخ الرجال المحلية منذ النصف الثاني من القرن

---

١) لم تظهر المصنفات التي تجمع رجال الكتب الستة أو السنن الأربعة إلا في فترة متأخرة عندما صنف المقدسي الجماعيلي (ت ٦٠٠ هـ) كتابه المشهور « الكمال في معرفة الرجال » وقد اعتنى المتأخرون بتهذيبه ومن ذلك « تهذيب الكمال » للمزي ، ثم « تهذيب التهذيب » للعسقلاني .

الثالث الهجري ، وتوسعت على مر الزمن .

ولكثرة عدد رواة الحديث واحتمال حدوث التباس بسبب تشابه الأسماء أو الكنى أو النسبة ، ظهرت كتب لضبط الأسماء وتمييز المؤتلف والمتفق والمتشابه . ثم ظهرت في أواخر القرن الخامس كتب في أنساب المحدثين بعد أن أصبح لكل راو عدة انتسابات الى القبيلة والمدينة والصنعة [١] .

كتب معرفة الصحابة :

إن معرفة الصحابة علم جسيم لايعذر أحد ينسب الى علم الحديث بجهله ، ولاخلاف بين العلماء أن الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوكد علم الخاصة وأرفع علم أهل الخبر [٢] ، وذلك لأنه لايمكن تمييز الحديث المرسل [٣] من المسند [٤] إلا بمعرفة الصحابة . وتتناول المصنفات في معرفة الصحابة ذكر أسمائهم وأنسابهم وسيرهم وأحوالهم ، والأماكن التي نزلوها ، والغزوات التي شهدوها ، وسني وفياتهم .

وقد اختلف العلماء في تعريف الصحابي ، فذهب أنس بن مالك الى أن رؤية النبي صلى الله عليه وسلم غير كافية لاعتبار الرجل صحابياً ، فقد سئل : هل بقي أحد من الصحابة غيرك ؟ فقال : بقي ناس من الأعراب ، فأما صحبه فلا [٥] . واشترط

---

١) أول من صنف في أنساب المحدثين محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ) في كتابه « الأنساب المتفقة » ، ولاتدخل هذه المصنفات ضمن نطاق دراستي لتأخر ظهورها .

٢) ابن عبد البر : الاستيعاب ١ : ١٩ .

٣) المرسل : هو مارفعه التابعي الى النبي صلى الله عليه وسلم (العراقي : شرح الألفية ١ : ١٤٤) .

٤) المسند : هو ماتصل إسناده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ابن كثير : الباعث الحثيث٤٤) .

٥) ابن الصلاح : المقدمة ص ١١٩ ، وابن حجر : فتح الباري ٧ : ٤ وفي إسناد الرواية الى سعيد بن المسيب راوٍ متروك هو الواقدي .

سعيد بن المسيب لكي يعد الرجل صحابياً أن يقيم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أو سنتين ويغزو معه غزوة أو غزوتين [١] .

وقد تعقب الحافظ ابن حجر العسقلاني هذا التعريف بقوله : « والعمل على خلاف هذا القول لأنهما اتفقا على عد جمع جم في الصحابة لم يجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم إلا في حجة الوداع » [٢] . ويذكر ابن الصلاح أن الأصوليين يرون أن اسم الصحابي من حيث اللغة والظاهر يقع على من طالت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم وكثرت مجالسته له عن طريق التبع والأخذ عنه [٣] . وقال أبو حامد الغزالي : « لاينطبق اسم الصحبة إلا على من صحبه ، ثم يكفي في الاسم من حيث الوضع الصحبة ولو ساعة ، ولكن العرف يخصصه بمن طالت صحبته » [٤] .

وقد ذهب أهل الحديث مذهباً آخر في تعريف الصحابة ، فقال البخاري في الصحيح : « إن كل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من الصحابة » [٥] . وقال أحمد بن حنبل : « أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من صحبه شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه » [٦] .

وقد ذهب بقية أهل الحديث مذهب البخاري وأحمد ، قال أبو المظفر السمعاني : « أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحبة على كل من روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - حديثاً أو كلمة ، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من

---

١) المصدران السابقان .

٢) فتح الباري ٧ : ٥ .

٣) ابن الصلاح : المقدمة ١١٨ - ١١٩ .

٤) ابن الأثير : أسد الغابة ١ - ١٣ .

٥) البخاري : الصحيح ٥ : ٢ .

٦) ابن الأثير : أسد الغابة ١ - ١٣ .

الصحابة »[١] .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : « أصح ماوقفت عليه في تعريف الصحابي أنه من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ، ومات على الاسلام ، فيدخل فيه من طالت مجالسته له أو قصرت ، ومن روى عنه أو لم يرو ، ومن غزا معه أو لم يغزُ ، ومن رآه رؤية بصر ولو لم يجالسه ، ومن لم يره لعارضٍ كالعمى »[٢] .

ويعرف كون الرجل صحابياً بالتواتر أو باشتهار ذلك بما يقصر عن التواتر أو بأن يُروى عن أحد الصحابة أنه صحابي ، وتارة بقوله وإخباره عن نفسه ـ بعد ثبوت عدالته ـ بأنه صحابي[٣] .

لقد بدأ تصنيف الكتب في معرفة الصحابة منذ فترة مبكرة ، وفيما يلي أسماء المصنفين في معرفة الصحابة مع ذكر سني وفياتهم مما يعين على تحديد فترة ظهورها وأوقات ازدهار التصنيف فيها .

---

١) ابن الصلاح : المقدمة ١١٨ ـ ١١٩ .

٢) الإصابة ١ : ٦ ، ونزهة النظر شرح نخبة الفكر ٥٥ ـ ٥٦ .

٣) ابن الصلاح : المقدمة ١١٩ ، وابن حجر : الإصابة ١ : ١٤ ، والسيوطي : تدريب الراوي ٢ : ٢١٣ .

المصنفون في معرفة الصحابة [1] :

وأول من علمته صنف في معرفة الصحابة :

أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٨ هـ) [2] .

وزهير بن عبد الله العبسي .

ومحمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ) [3] .

وخليفة بن خياط (ت ٢٤٠ هـ) [4] .

وأبو مروان محمد بن عثمان بن خالد (ت ٢٤١ هـ) .

وعلي بن المديني (ت ٢٣٣ هـ) في كتابه « معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان » ويقع في خمسة أجزاء و« تسمية أولاد العشرة وغيرهم من الصحابة » .

وعبد الرحمن بن ابراهيم بن عمرو الدمشقي الملقب بـ دحيم (ت ٢٤٥ هـ) في كتابه « الصحابة » [5] .

---

١) انظر عن هذه المصنفات : السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٤٠ ـ ٥٤٤ ، وحاجي خليفة : كشف الظنون ٢ : ١٧٣٩ ، والكتاني : الرسالة المستطرفة ١٢٦ ـ ١٢٨ ، وبروكلمان : تاريخ الأدب العربي (الجزء الثالث) ، وفهرست مخطوطات المصورة ، وفهرست مخطوطات دار الكتب المصرية (مصطلح الحديث) ، وفهرست مخطوطات دار الكتب الظاهرية (قسم التاريخ) وضع يوسف العش . وقد رجعت الى نفس هذه المصادر في قوائم المصنفات الأخرى في علم الرجال ، إلا مانسبته الى مصدر آخر بالحاشية .

٢) ذكره ابن كثير في جامع المسانيد ٦ : ١٤٦ أيضاً .

٣) أرجح أن المقصود هو القسم المتعلق بالصحابة ضمن كتابه في الطبقات .

٤) أرجح أن المقصود هو القسم المتعلق بالصحابة ضمن كتابه في الطبقات .

٥) ذكره ابن كثير في جامع المسانيد والسنن ٢ : ١١٩ .

ومحمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) في كتابه « تأريخ الصحابة »[١] و « الوحدان »[٢] .

وموسى بن سهل بن قادم الرملي (ت ٢٦٠ هـ) في كتابه « من نزل فلسطين من الصحابة »[٣] .

ومسلم بن الحجاج (٢٦١ هـ) في « الوحدان »[٤] وقد قال الحافظ الذهبي إنه خاص بالصحابة .

وأبو زرعة الرازي (ت ٢٦٨ هـ) في « الصحابة »[٥] .

وأحمد بن سيار المروزي (ت ٢٦٨ هـ) في « الصحابة »[٦] .

وأحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي (ت ٢٧٠ هـ)[٧] .

---

١) يقول العسقلاني : « إنه أول من صنف فيما أعلم » (انظر السخاوي : الإعلان ٥٤٤) لكنه صرح بأنه لم ير الكتاب (ابن حجر : الإصابة ٥ : ١٥٣) .

٢) أبو نعيم : معرفة الصحابة ، ترجمة رقم ٤٨ و ١٥٢ .

٣) ابن حجر : الإصابة ١ : ٢٨٤ و ٢ : ٤٠٩ ، ٤١٠ و ٣ : ١٨٤ ، ٢٢٥ ، ٣٥٩ ، وفي ٢ : ٦٣٨ قال : « ذكره موسى بن سهل في التابعين » . وانظر : د . شاكر محمود عبد المنعم : ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة ٢ : ٦٣٨ .

٤) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٢٦١ ، والكتاني : الرسالة المستطرفة ٦٥ .

٥) ابن كثير : جامع المسانيد والسنن ٢ : ٢٥٦ .

٦) أبو نعيم : معرفة الصحابة ، ترجمة رقم ٢٨٨ ، وابن كثير : جامع المسانيد والسنن ١ : ١٤٩ .

٧) اقتبس منه ابن حجر في الإصابة ٣ : ٤٥٧ ، ٥٥٤ ومواضع أخرى ، وفي تهذيب التهذيب ٥ : ١٥٩ و ٦ : ١٢٥ ومواضع أخرى ، وابن عساكر : تأريخ دمشق ١ : ١٦٣ ، ١٦٧ ، ٣٠٤ ، ٣٣٠ ، ٤٦٠ ، ومغلطاي : الزهر الباسم ١٩ أ ، ٢٠ ب ، ٢٥ أ ، ٢٦ أ ، ٣٠ أ .

وأبو حاتم الرازي (ت ٢٧٥ هـ) في « الصحابة »[١] .
ويعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧ هـ) ضمن تأريخه « المعرفة والتأريخ » .
وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) في كتابه « تسمية أصحاب رسول الله »[٢] .
وأبو داؤد سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٩ هـ) في « الصحابة »[٣]
وأبو بكر بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩ هـ) .
وأبو زرعة الدمشقي (ت ٢٨١ هـ) في « تسمية من نزل الشام من الصحابة »[٤].
ومحمد بن يونس الكديمي (ت ٢٨٦ هـ) في « الصحابة »[٥] .
وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني (ت ٢٨٧ هـ) في « الآحاد والمثاني »[٦] .
وعبد الله بن محمد المروزي الملقب عبدان (ت ٢٩٣ هـ) في مائة جزء[٧].
ومطين ، اسمه محمد بن عبد الله (ت ٢٩٨ هـ) .
والحسن بن سفيان (ت ٣٠٣ هـ) في « الوحدان »[٨] .

---

١) ابن كثير : جامع المسانيد والسنن ١ : ١٥٦ .
٢) منه ١١ ورقة مخطوطة في لاله لي ٢٠٨٩ : ١ ، ومنه نسخة في شهيد علي ٢٨٤٠ : ١ تقع في ١٧ ورقة (سزكين : تاريخ التراث العربي ١ : ٤٠٥) ، ومغلطاي : شرح سنن ابن ماجة ٢ : ١٢٢ أ .
٣) ابن كثير : جامع المسانيد والسنن ١ : ٤٤ .
٤) ابن كثير : جامع المسانيد والسنن ٣ : ٥٥ .
٥) المصدر السابق ١ : ٨٦ .
٦) منه نسخة في كوبرلي ، وعنها صورة في مكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم ١٤٥ .
٧) اقتبس منه ابن حجر في الإصابة ١ : ٦٩ ، ١٢٥ ، ١٦٠ ومواضع أخرى كثيرة .
٨) اقتبس منه أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة ١٩٢ أ .

ومحمد بن جرير الطبري في « الصحابة » [١] .
وأبو منصور محمد بن سعد الباوردي (ت ٣١٠ هـ) [٢] .
وأبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي (ت ٣١٧ هـ) في معجمه [٣] .
ومحمد بن الربيع الجيزي « فيمن نزل مصر من الصحابة » [٤] .
وأبو القاسم عبد الصمد بن سعيد الحمصي (ت ٣٢٤ هـ) « فيمن نزل حمص من الصحابة » [٥] .
وأبو بكر عبد الله بن سليمان بن أبي داؤد (ت ٣١٦ هـ) .
وأبو محمد عبد الله بن الجارود (ت ٣٢٠ هـ) في كتابه « الآحاد » .
وأبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت ٣٢٢ هـ) في

---

١) اقتبس منه مغلطاي في الزهر الباسم ١٤٧ أ ، ٢٣٦ ب .

٢) منسوب الى ابيورد إحدى مدن خراسان وقد أكثر الاقتباس من كتابه في الصحابة ابن حجر في الإصابة ٢ : ٣٨ ، ٦٥ ، ٧٤ ومواضع أخرى ، وفي تهذيب التهذيب مثلاً ١٢ : ٢٧١ ، ومغلطاي : الزهر الباسم ١٥٠ ب ، ٣٢٦ ب .

٣) نسخة مغربية فريدة محفوظة في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٣٤١٥ تصنيف أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ، رواية أبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن بطة العكبري عنه . وقد تشبعت بالرطوبة ، فانطمست بعض الكلمات ، وتبدأ بحرف الألف وتنتهي خلال الزاي ، وتقع في مائتي صفحة ، فلعل المفقود أكثر من الموجود .

٤) بلغ عددهم في كتابه مائة ونيفاً وأربعين صحابياً ، وقد أورد أحاديثهم (ابن القيم : أعلام الموقعين ١ : ٢١) ، وقد أكثر الاقتباس منه ابن حجر في الإصابة ١ : ٢١٧ ، ٣٢٣ ، ٤١٠ ، ٥٠٨ ، كما نقل عنه الدمياطي في أنساب الخزرج (مخطوطة) .

٥) اقتبس منه ابن حجر في الإصابة مثلاً ١ : ٢٧٢ ، ٢٨٨ ، ٣٥٨ .

كتاب « الصحابة »[١] .

وأبو العباس محمد بن عبد الرحمن الدغولي (ت ٣٢٥ هـ) .

وأبو أحمد محمد بن أحمد العسال (ت ٣٤٩ هـ) في « الصحابة »[٢] .

وأبو الحسين عبد الباقي بن قانع الأموي (ت ٣٥١ هـ)[٣] .

وأبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن (ت ٣٥٣ هـ) في « معجم الصحابة »[٤] .

وأبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) في « المعجم الكبير » .

وأبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) في كتابه « أسماء الصحابة »[٥] .

وأبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ) في « أسماء الصحابة »[٦] .

وأبو الفتح الأزدي (ت ٣٦٧ هـ) في كتابه « من لم يرو عنه منهم سوى

---

١) اقتبس منه ابن حجر في الإصابة (سزكين : تاريخ التراث العربي ص ٤٤٥) .

٢) أبو نعيم : معرفة الصحابة ، ترجمة رقم ٥١ ، وابن كثير : جامع المسانيد والسنن ٢ : ٢١٨ .

٣) منه نسختان ناقصتان في كوبرلي والظاهرية منهما صورة في مكتبة الجامعة الاسلامية تحت رقم ٩٦٣ م ؛ ١٠١ .

٤) هكذا سماه ابن حجر ونقل عنه في فتح الباري ١ : ٣٧ ، ٣٨ . واتحاف المهرة حديث رقم ١٧٧١ .

٥) مخطوط في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة مجموعة ٢٣٩ ويقع في ٧٢ ورقة (سزكين : تاريخ التراث العربي ص ٤٧٥) ولعل المقصود المجلد الأول من كتاب الثقات له .

٦) مخطوط في المدينة ٢٧٠ (سزكين : تاريخ التراث العربي ٤٩٣) .

واحد » وسماه ابن حجر « الوحدان »[١] ، ويسمى « المخزون » ، ويبدو أنه نفس كتاب « المخزون في علم الحديث » .

وأبو بكر أحمد بن ابراهيم الاسماعيلي (ت ٣٧١ هـ) في « أسماء الصحابة »[٢] .

وأبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن زبر (ت ٣٧٩ هـ)[٣] .

وأبو الحسن محمد بن صالح الطبري .

وأبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢ هـ)[٤] .

وأبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت ٣٨٥ هـ)[٥] .

وأبو عبد الله محمد بن اسحق بن محمد بن يحيى بن منده (ت ٣٩٥ هـ) في « الصحابة » و « جزء في من عاش من الصحابة مائة وعشرين سنة »[٦] .

وأحمد بن علي بن لال الهمداني الشافعي (ت ٣٩٨ هـ) في « معجم

---

١) اقتبس منه ابن حجر في الإصابة مثلاً ١ : ٣٩٧ ، ٤٦١ ويبدو من هذا الاقتباس أنه مرتب على الحروف . وقد وصل الينا وهو مخطوط في مكتبة أحمد الثالث ، استانبول تحت رقم ٦٢٤ : ٢٠ (٢٠٦ ب ـ ٢١٩ ب) ، الحافظ الذهبي : تذكرة الحفاظ ٣ : ٣٩٠ .

٢) ابن كثير : جامع المسانيد والسنن ١ : ٩٢ و ٣ : ١١٠ .

٣) ابن حجر : رفع الإصر عن قضاة مصر ٢٧١ .

٤) يشير السخاوي الى أنه مرتب على القبائل (السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٤٢) ، واقتبس منه ابن حجر في الإصابة ١ : ١١٩ ومواضع أخرى ، ومغلطاي : الزهر الباسم ٧ ب ، ٩ أ ، ٩ ب ، ١١ أ ، ٢٥ أ ، ٣٤ أ ، ٣٦ أ ، ٤٢ ب ، ٤٣ ب ، ٤٥ أ ، ٥٤ ب

٥) اقتبس منه كثيراً ابن حجر في الإصابة ١ : ٧ ، ٨ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٤١ ، ٥٣ ، وغيرها .

٦) منه نسخة في أربع ورقات في أحمد الثالث باستانبول وهي مصورة في الجامعة الاسلامية تحت رقم ١٣٤ .

الصحابة » قال القاضي ابن شهبة : مارأيت شيئاً أحسن منه - أي المعجم - [١] .

وأبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) .

ويحيى بن يونس الشيرازي في كتاب « المصابيح في الصحابة » [٢] .

وجعفر بن محمد المستغفري (ت ٤٣٢ هـ) .

وابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣ هـ) في كتابه « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » .

والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) في كتابه « من روى منهم عن التابعين »

وأبو علي الحسين بن محمد الغساني (ت ٤٩٨ هـ) استدرك فيه على ابن عبد البر .

وأبو بكر محمد بن خلف بن سليمان - ابن فتحون - (ت ٥٢٠ هـ) وهو كتاب حافل استدرك به على ابن عبد البر [٣] .

وأبو اسحق بن الأمين في « الذيل على الاستيعاب » .

لم تصل إلينا معظم هذه المصنفات ، وأقدم ما وصل الينا منها : كتاب « الطبقات الكبير » لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ) ، وكتاب « الطبقات » لخليفة بن خياط (ت ٢٤٠ هـ) ، فقد خصص كل منهما حوالي ثلث كتابه للصحابة [٤]

فأما ابن سعد فقد رتبهم على الطبقات باعتبار السابقة في الاسلام وأتبع الترتيب على النسب ضمن الطبقة الواحدة ، وأما خليفة فقد رتبهم على النسب ولم يراع عاملاً

---

١) الكتاني : الرسالة المستطرفة ١٠٢ .

٢) ابن حجر : الإصابة ٣ : ٢٠٨ .

٣) ابن الأبار : المعجم ١١٠ .

٤) انظر عنهما ص ٨٤ - ٨٧ .

آخراً سواه [1] ، ويمتاز ابن سعد عن خليفة بأنه يسهب في ذكر أحوال الصحابي في حين يوجز خليفة كثيراً حتى يقترب من تجريد الأسماء في كثير من التراجم . وقد وصل الينا أيضاً كتاب علي بن المديني (٢٣٤ هـ) المعروف بـ « تسمية أولاد العشرة وغيرهم من الصحابة » [2] ، وهو يبدأ بذكر فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم وأولاد علي منها ثم أحفادهما ، ثم يذكر أولاد أبي بكر وأولادهم وأحفادهم ثم أولاد عمر وأولادهم وأحفادهم ... وهكذا يفعل مع بقية العشرة المبشرة وبعض الصحابة الآخرين ، وينتهي بذكر أولاد العباس بن عبد المطلب ، فهو لايقتصر على ذكر الصحابة ، بل يتعداهم الى غيرهم وهو بذلك يرسم شجرات نسب صغيرة ، ويتنوع تنظيمه للمادة ، فمرة يعقد موضوعاً في « تسمية من سمع من النبي صلى الله عليه وسلم » ، ويقتصر على ذكر أسمائهم دون ترتيبهم على المعجم أو القبائل ، بل فقط باعتبار لقائهم بالنبي صلى الله عليه وسلم . ثم يعقد موضوعاً آخر في « تسمية الأخوة الذين روى عنهم الحديث » ، ثم يعقد موضوعاً يرتب فيه الصحابة على أساس الاشتراك في الاسم « من اسمه هشام » ويسردهم ، « من اسمه معبد » وهكذا . كما رتب قسماً من الصحابة على أساس المدن التي نزلوها ، يقول : « ومن أهل الكوفة » ويذكرهم ، « ومن أهل البصرة » ويذكرهم ، « ومن الغرباء » ويذكرهم . وهكذا استعمل في ترتيب المادة وعرضها تقسيمات متباينة ، فمرة على النسب ، وأخرى على

---

١) انظر فصل أسس تنظيم كتب علم الرجال .

٢) توجد منه نسختان في المكتبة الظاهرية بدمشق بينهما بعض الاختلاف ، إحداهما : رواية الحافظ أبي نعيم الأصبهاني عن أبي القاسم الطبراني عن محمد بن هشام أبي الدمياط المستملي عن علي بن المديني ، وهي أوضح من النسخة الأخرى وأجود خطاً ، وتقع في ٩ ورقات . أما النسخة الأخرى : فهي رواية حنبل بن اسحق عن علي بن المديني وفيها زيادة على الأولى وتقع في ١٥ ورقة (الظاهرية ، مجموع ٢٧ « ٢٣ ») .

المدن ، وثالثة على أساس اللقيا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقط .

وقد استفاد أبو داؤد سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) في تصنيف رسالته التي أسماها « تسمية الأخوة من أهل الأمصار »[١] مما قرأه في كتاب علي بن المديني بخطه[٢] . كما استفاد من طريقته في تنظيم المادة ، فنجده يرتب الأخوة الذين روى عنهم الحديث على المدن . وقد اكتفى أبو داؤد بتجريد الأسماء ، ولم يقتصر على ذكر الصحابة ، بل ذكر من تلاهم أيضاً .

كذلك وصل الينا القسم المتعلق بمعرفة الصحابة من كتاب « المعرفة والتأريخ » لمؤلفه يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧ هـ) ، فقد خصص الفسوي القسم الأول من تأريخه لسرد الأحداث السياسية مرتباً ذلك على الحوليات ، ومعظم هذا القسم مفقود ، أما القسم الآخر فهو في معرفة الرجال ، وقد وصل الينا كاملاً ، ويبدأ بالصحابة حيث خصص لهم ٨٤ صفحة وهو يقتصر على ذكر اسم الصحابي ونسبته ، وأحياناً يذكر نسبه ، ويسرد لكل منهم حديثاً ، وقد راعى في ترتيبه لهم اشتراكهم في الاسم الأول ، فجمع بين العبادلة - أي من اسمهم عبد الله - ومن يسمون بـ « عبد الرحمن » وهكذا . ولما انتهى من ذكر الصحابة ، ذكر التابعين ومن بعدهم على الطبقات ، لكنه رجع بعد ذكر الطبقة الثالثة منهم الى تقديم تراجم مفصلة لبعض الصحابة كأبي بكر وعمر وعبد الله بن عمر والعباس بن عبد المطلب وعبد الله بن العباس وهي مادة تتصل بالتعريف بالصحابة أيضاً[٣] .

---

١) تقع هذه الرسالة في ٧ ورقات ، وفي الورقة ٢٤ سطراً مكتوباً بخط ناعم .

٢) أبو داؤد السجستاني : تسمية الأخوة من أهل الأمصار ١ أ .

٣) وصل الينا عشرون جزءاً من كتابه « المعرفة والتاريخ » وتقع في مجلدين كبيرين ، الأول : مخطوط في طوب قبو سراي ، ريفان كشك ١٥٥٤ ، والثاني : في مكتبة أسعد أفندي تحت رقم ٢٣٩١ ، وقد قمت بتحقيقه ونشره .

كما وصل إلينا كتاب « معجم الصحابة » لأبي القاسم البغوي (ت٣١٧هـ) وقد سقطت من أوله ورقة أو أكثر ، ورتب تراجمه على الحروف معتبراً الحرف الأول فقط ، وبدأ بمن اسمه أبي ثم أنس ، ويذكر عادة الاسم والكنية والنسبة ، وقد يسوق النسب مطولاً ويبين بلده ، ويذكر شهوده الغزوات ، ثم يسوق حديثاً أو أكثر بإسناده الى صاحب الترجمة ، وأحياناً يعقب على الحديث ببيان حالات التفرد أو المتابعة ، وقد يشير الى زيادات الطرق الأخرى ، وأحياناً يسوق أخباراً تتعلق بالمترجم وعمله بالسنة النبوية مثل خضاب الشيب ، واتخاذ خاتم فيه نقش غالباً مايكون آية أو دعاء أو حكمة « الحمد لله » وأحياناً يذكر سنة الوفاة . وقد تطول الترجمة الى ثلاث صفحات وقد تقصر الى أسطر قليلة .

وكذلك وصل الينا كتاب « معجم الصحابة » لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأموي البغدادي (ت ٣٥١ هـ) وقد رتبهم على حروف المعجم ، وهو يذكر أسماءهم ونسبهم ثم يخرج لهم حديثاً أو حديثين بإسناده اليهم ولايذكر وفياتهم ولاأخبارهم [١] .

كما وصل إلينا « المعجم الكبير » للطبراني (ت ٣٦٠ هـ) ويضم أصله خمسة وعشرين ألف حديث ، لكن المطبوع يضم ٢١٥٤٧ حديث لفقدان بعض أجزائه . وقد صنفه على مسانيد الصحابة ، ورتبهم على حروف المعجم مقدماً العشرة المبشرين بالجنة ، وأفرد مسند أبي هريرة لكبره بتصنيف مستقل .

كذلك وصل الينا كتاب « المخزون في علم الحديث » لأبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي (ت ٣٦٧ هـ) و « فيه ذكر صحابي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرو عنه إلا رجل واحد من التابعين » .

---

١) مخطوط في كوبرلي رقم ٣٥٢ ويقع في ١٩٥ صفحة عدا الساقط من أوله ، ونسخة أخرى في الظاهرية .

أما كتاب « معرفة الصحابة » للحافظ أبي عبد الله محمد بن اسحق بن مندة الأصبهاني (ت ٣٩٥ هـ) الذي يزيد على أربعين جزءاً ، فلم يصل الينا منه إلا الجزءان السابع والثلاثون والثاني والأربعون [١] . فأما الجزء السابع والثلاثون ، ففيه تراجم من يعرف بكنيته من الصحابة ، وهي مرتبة على حروف المعجم ، ويذكر في كل ترجمة اسم الصحابي ومن روى عنه وإحدى رواياته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كما يذكر أحياناً المصر الذي نزله وشهوده المغازي أو الفتوح ، ويهتم كثيراً بتخريج الأحاديث ولايذكر الأنساب ، وقد انتقده ابن الأثير على ذلك [٢] . أما الجزء الثاني والأربعون فقد خصصه للنساء الصحابيات ، حيث قدم تراجم عمات النبي صلى الله عليه وسلم ومرضعاته وأزواجه فأطال تراجمهن ، ثم ذكر من تزوجهن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يدخل بهن ، ولم يلتزم ترتيبهن على المعجم كما يفعل بعد ذلك عند ذكر بقية الصحابيات . وقد وجدت كراسة من كتاب ابن منده [٣] تراجمها مرتبة على حروف المعجم أيضاً ، وطريقة تراجمها تشبه طريقة تراجم الجزء السابع والثلاثين .

وتجدر الإشارة الى أن أبا زكريا يحيى بن عبد الوهاب (ت ٥١١ هـ) ألف

---

١) عدد أوراق الجزء السابع والثلاثين ١٩ ورقة ، وعدد أوراق الجزء الثاني والأربعين ١٥ ورقة ، وكلاهما من مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق (حديث ٣٤٤) وقد اطلعت عليهما . وذكر سزكين أن منه نسخة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة (تأريخ التراث العربي ص ٥٢٩) ، وتقع نسخة المدينة في ٣٥ ورقة وعدد الأسطر ٣٧ سطراً وتتضمن المجلد الثاني ، وقد نسخت سنة ١٠٥٤ هـ .

٢) ابن الأثير : أسد الغابة ١ : ٥ .

٣) مخطوطة في دار الكتب الظاهرية (عام ٤٤٣) وتقع في ٢١ ورقة .

عن الصحابة كتاباً سماه « جزء فيمن عاش من الصحابة مائة وعشرين »[١] .

ووصل الينا الجزء الثاني والأخير من كتاب أبي نعيم الأصبهاني(ت٤٣٠هـ) « معرفة الصحابة »[٢] ، وقد وصفه ابن الأثير بأنه يكثر ذكر الأحاديث وعللها ولايطيل نسب الشخص وأخباره وأحواله[٣] .

وهو يبدأ بمقدمة قصيرة توضح منهجه ، يقول : « بدأتُ بأخبارهم في مناقبهم ومراتبهم ، ثم قدمت ذكر العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأتبعتهم من وافق اسمه اسم الرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم رتبت أسامي الباقين على ترتيب حروف المعجم ، واقتصرت من جملة مروياتهم على حديث أو حديثين فأكثر ، مع ماينضم اليه من ذكر المولد والسن والوفاة . ومن لم يقع له حديث وله ذكر أو روى .. فذكرته بعد ، وهذه الموضوعات مما لاحقيقة له ، ولم يشتمل على ذكر مسانيد

---

١) توجد منه ورقتان مخطوطة في لاله لي ٣٧٦٧ (سزكين : تاريخ التراث العربي ص ٥٢٩) ، ونسخة في أحمد الثالث .

٢) مخطوط في مكتبة احمد الثالث ٤٩٧ ، ويقع في جزأين أحدهما ٣٩٤ ورقة ٢١ في ٢٧ سم ، والثاني يقع في ٣٩٤ ورقة ، أما الجزء الأخير فهو مخطوط في مكتبة فيض الله ١٥٢٧ ، ويقع في ٥١١ ورقة ١٦ في ٥و١٩ سم (انظر فؤاد السيد : فهرس المخطوطات المصورة « التاريخ » قسم ٢ ص ١٨١) ومنه نسخة لاأعلم إن كانت كاملة أو ناقصة في مكتبة شستربتي.رقم ٣٠١٥ ذكرها آربري (انظر كوركيس عواد : ذخائر التراث العربي في مكتبة شستربتي ، مجلة المورد العددان ١ و ٢ ، ص ١٥٥) . وورد في فهرس المخطوطات المصورة بدار الكتب القطرية أن منه مجلدين الأول ٣٥٣ ورقة ، والثاني ٤٩٧ ورقة ، في مكتبة أحمد الثالث تحت رقم ١١٦ وقد اطلعت على هذه النسخة ، وقد طبع أوله بتحقيق د . محمد راضي جعفر ، ونشرته مكتبة الدار ومكتبة الحرمين بالسعودية ـ ١٤٠٩ هـ .

٣) ابن الأثير : أسد الغابة ١ : ٥ .

الأئمة والأثبات ، ولامادوَّنته تواريخ الحفاظ الذين هم العمدة والأوتاد ، والذي يشتغل بجمعه وذكره من غرضُهُ المكاثرة للمفاخرة ، لاللتحقق بذكر الحقائق للإبلاغ والمتابعة ليكون ذلك دليلاً على معرفته » .

ثم عقد فصولاً قصيرة في معرفة المهاجرين والأنصار ، والفرق بين المتقدمين من المهاجرين والمتأخرين ، وسبب انقطاع الهجرة ، وذكر هجرة الحبشة وفضل البدريين ، وعدد شهداء بدر ، ثم عدد شهود الحديبية وفضلهم ، وفضل قريش وفضل القرن الأول ، وفضيلة الصحابي ، وخصائصهم ، وعددهم ، ومعرفة العشرة منهم ، ثم بدأ بترجمة الصديق رضي الله عنه ثم بقية العشرة ، ويتراوح طول الترجمة بين سطر واحد وتسعة أسطر ، ويهتم بالأنساب والأخبار والأحاديث وطرقها وأحياناً قليلة عللها ، وقلما يذكر الجرح والتعديل .

ومما وصل الينا أيضاً كتاب ابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣ هـ) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» [١] ، وقد ذكر قائمة مصادره التي استقى منها معلوماته في مقدمة كتابه حيث ينقل عن موسى بن عقبة ، ومحمد بن اسحق ، ومحمد بن عمر الواقدي من كتابيه التأريخ والطبقات ، وخليفة بن خياط ، والزبير بن بكار ، كما ينقل عن أبي معشر وعلي بن محمد المدائني ومصعب بن عبد الله وذلك من كتاب التأريخ لابن أبي خيثمة ، وينقل عن البخاري من كتابه « التأريخ الكبير » ، وعن أبي العباس محمد بن اسحق بن ابراهيم السراج من كتابه « التأريخ » ، وعن الطبري من كتابه « ذيل المذيل » ، وعن الدولابي من كتابه « كتاب المولد والوفاة » وعن أبي علي سعيد بن عثمان بن السكن من كتابه « الحروف في الصحابة » ، وعن أبي محمد عبد الله بن محمد الجارود من كتاب « الآحاد » وهو في الصحابة أيضاً

١) طبع عدة طبعات منها طبعة بحاشية الإصابة للعسقلاني ، مطبعة مصطفى محمد بمصر سنة ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) ، ثم طبع بتحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة نهضة مصر .

وعن أبي جعفر العقيلي وابن أبي حاتم الرازي والأزرقي والدولابي والبغوي من كتبهم في الصحابة [1] .

ولايقتصر ابن عبد البر على ذكر من صحت صحبته ومجالسته ، بل يذكر من لقي النبي صلى الله عليه وسلم ولو مرة واحدة ، ويؤكد في تراجمه على ذكر الأنساب والمشاهد التي شهدها الصحابي ، وأحياناً يذكر للصحابي رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وربما ذكر أيضاً بعض من روى عن الصحابي ، كما يذكر عداد الصحابي في الأمصار . وقد رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم ، فلما انتهى منهم ذكر من اشتهر بكنيته سواء عرف اسمه أم لم يعرف ، ورتب الكنى على حروف المعجم أيضاً ، ثم تناول النساء ، ثم كنى النساء .

ومن أجمع كتب معرفة الصحابة التي ألفت في القرون التالية واشتهرت واعتمدها الناس كتاب « أسد الغابة في معرفة الصحابة » لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠ هـ) ، وكتاب « الإصابة في تمييز الصحابة » لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) . فأما كتاب « أسد الغابة في معرفة الصحابة » لابن الأثير الجزري فيقع في خمس مجلدات ، وقد جمع فيه مؤلفه بين كتب معرفة الصحابة لابن منده وأبي نعيم الأصبهاني وأبي موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني وابن عبد البر ، ويذكر عادة من خرج الترجمة من أصحاب الكتب الأربعة المذكورة برموز شرحها في مقدمة كتابه ، وقد ذكر أنه اختار من كلام كل واحد منهم أجوده وماتدعو الحاجة اليه ، ولم يقتصر على مادة هذه الكتب الأربعة ، بل أضاف اليها مواداً من كتب أخرى عدد بعضها في مقدمة كتابه ، كما استدرك عليهم بعض الأغلاط . ومع ذلك فقد انتقد ابن حجر كتابه فقال : « إنه تبع من قبله فخلط من

---

[1]) ابن عبد البر : الاستيعاب ١ : ٢٠ ـ ٢٤ .

ليس صحابياً بهم وأغفل كثيراً من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم ١.١
واهتم ابن الأثير بذكر الأنساب والأخبار ومايعرف بالصحابي أكثر من ذكر الأحاديث وعللها وطرقها لأنه يرى أن ذلك بكتب الحديث أشبه ، وقد رتب التراجم على حروف المعجم بصورة دقيقة مما ييسر الكشف عن الأسماء ، ويبدأ بذكر الأسماء ثم الكنى ثم النساء ٢ . وأما كتاب « الإصابة في تمييز الصحابة » لابن حجر فهو من أجمع كتب معرفة الصحابة ، استخلص مؤلفه مادته من كتب معرفة الصحابة التي ألفت قبله وعددها كبير جداً كما أفاد من كتب الجرح والتعديل وتواريخ الرجال وتواريخ المدن المحلية وكتب ضبط الأسماء وكتب الحديث والتفسير والرقائق وأفاد من كتب الأنساب والأخبار واللغة والأدب ، ومعظم اقتباساته عن هذه الكتب مباشرة مما يدل على اطلاعه عليها وإفادته منها . ويقع الكتاب في أربع مجلدات ، المجلدات الثلاثة الأولى منها في تراجم من عرفوا بأسمائهم ويبلغ عدد التراجم ٩٤٧٧ ترجمة ، أما المجلدة الرابعة فتتناول فيها من عرفوا بكناهم وبلغ عددهم ١٢٦٨ علماً ، كما تناول فيه تراجم النساء وبلغ عددهن ١٥٢٢ امرأة ، بدأ بمن عرفن بالأسماء ثم بمن عرفن بالكنى ، فيكون عدد تراجم الكتاب ١٢٢٦٧ ترجمة ، وليس كل من ذكرهم ممن ثبتت صحبتهم حيث بين في مقدمة كتابه أنه ذكر فيه أربعة أقسام ، القسم الأول من وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة ، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان . والقسم الثاني فيمن ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وماتوا وهم دون سن التمييز لغلبة الظن على أنه صلى الله عليه وسلم رآهم . والقسم الثالث فيمن ذكر في الكتب المتقدمة عليه من

---

١) الإصابة ١ : ٤ .

٢) انظر أسد الغابة ١ : ٤ ـ ٦ .

المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم ولارأوه سواء أسلموا في حياته أم لا ، وهؤلاء ليسوا صحابة باتفاق . والقسم الرابع فيمن ذكر في الكتب المتقدمة أنه صحابي على سبيل الوهم والغلط وبيان ذلك . وقد رتب ابن حجر تراجمه على حروف المعجم مبتدئاً في كل حرف بالقسم الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع . ويذكر في الترجمة عادة من خرج حديث الصحابي (صاحب الترجمة) من أصحاب السنن وغيرهم من المصنفين في الحديث . ويهتم بالتعريف بنسب الصحابي ويذكر نموذجاً أو أكثر من حديثه ، وربما ساق بعض أخبار الصحابي في الغزوات أو الحوادث المهمة ويسجل وقت وفاته اذا عرفت . ولاشك أن ابن حجر بإفادته من ملاحظات واستدراكات سابقيه من المصنفين وبإضافاته المهمة وتنبيهاته الدقيقة ضمّن كتابه فوائد جليلة لاتتوفر في كتب معرفة الصحابة الأخرى وإن كان لها فضل السبق والتمهيد له .

كتب الطبقات :

نظّم بعض المصنفين في الرجال كتبهم على الطبقات [١] وذلك لتسهيل التمييز بين الصحابة والتابعين وأتباع التابعين ، ولهذا التنظيم فائدة في معرفة الحديث المرسل أو المنقطع وتمييزه عن الحديث المسند ، وفي التمييز بين الأسماء المتفقة والمتشابهة .

وقد اقتصر بعض المصنفين على ذكر طبقات الصحابة أو التابعين ، واقتصر البعض الآخر على رجال بلدة واحدة ، في حين تناول آخرون رجال الحديث عامة

---

١) انظر عن الطبقة فصل أسس تنظيم كتب علم الرجال .

سواء كانوا صحابة أم تابعين أم من تلاهم دون تقيد بمكان مخصوص [١] . وقد فصل بعض المصنفين تراجم الرجال الذين تناولوهم فذكروا أخبارهم إضافة الى أنسابهم وسني وفياتهم وشيوخهم وتلاميذهم وبعض رواياتهم ، ويظهر ذلك بوضوح عند محمد بن سعد في كتابه « الطبقات الكبرى » في حين أوجز آخرون فلم يتعرضوا للأخبار بل اكتفوا بالتعريف بنسب الشخص وسنة وفاته ، ويظهر هذا الاتجاه عند خليفة بن خياط في كتابه « الطبقات » ، ومال آخرون الى تجريد الأسماء دون التعرض للأخبار والأنساب ، ويتمثل هذا الاتجاه عند مسلم بن الحجاج .

وقد أثرت ثقافة المصنفين في ذلك ، فابن سعد كان مهتماً بالأخبار والأنساب لذلك فهو ينقل عن الأخباريين والمؤرخين والنسابين كثيراً فجاء كتابه في الطبقات متضمناً مادة غزيرة في الأخبار والنسب ، وخليفة بن خياط كان مهتماً بالأنساب كثيراً فغلبت مادة الأنساب على طبقاته . ولئن كان تنظيم الرجال الذين تناولتهم المصنفات على الطبقات مفيداً بحد ذاته في نقد الأسانيد ، فإن مااحتوته الكتب التي فصلت تراجم الرجال من معلومات تتصل بحياتهم ذات فائدة كبيرة في بيان مكانتهم في العلم ودرجتهم في الورع والصدق مما له أثر في الاطمئنان اليهم وتوثيقهم وبالتالي قبول مروياتهم .

المصنفون في الطبقات :

إن أقدم من عرفت أنه صنف في الطبقات محمد بن عمر الواقدي (ت٢٠٧هـ) والهيثم بن عدي (ت٢٠٧هـ) ، فقد صنف الواقدي «كتاب الطبقات»[٢] حيث نقل عنه كثيراً محمد بن سعد كاتب الواقدي في كتابه «الطبقات الكبرى»[٣] .

---

١) انظر قائمة كتب الطبقات ص ٨١ ـ ٩١ .

٢) ابن النديم : الفهرست ١٥٠ .

٣) يذكر ابن النديم : الفهرست ١٥١ « محمد بن سعد من أصحاب الواقدي روى عنه وألف كتبه =

وأما الهيثم بن عدي فقد ألف كتابين في الطبقات هما « طبقات من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم »[١] و « طبقات الفقهاء والمحدثين »[٢] .

وقد تتابع التأليف في الطبقات خلال القرون الثالث والرابع والخامس الهجرية فألف :

محمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ) كتاب « الطبقات الكبرى » .

وعلي بن المديني (ت ٢٣٣ هـ) كتاب « الطبقات »[٣] ، جزءان كما يذكر ابن خير[٤] .

وسليمان بن داؤد الشاذكوني (ت ٢٣٤ هـ) كتاب « التاريخ » في طبقات أهل العلم ومن نسب منهم الى مذهب[٥] .

وابراهيم بن المنذر (ت ٢٣٦ هـ) كتاب « الطبقات »[٦] .

وخليفة بن خياط (ت ٢٤٠ هـ) كتاب « الطبقات » .

وأبو القاسم محمود بن ابراهيم ـ ابن سميع الدمشقي ـ (ت ٢٥٩ هـ) كتاب « الطبقات »[٧] .

= من تصنيفات الواقدي » .

١) ابن النديم : الفهرست ١٥٢ .

٢) المصدر السابق .

٣) المالكي : تسمية ماورد به الخطيب البغدادي ، دمشق رقم ٤٠٣ (انظر يوسف العش : الخطيب البغدادي ص ١٠٩) .

٤) ابن خير : الفهرست ٢٢٥ .

٥) ابن خير : الفهرست ٢٢١ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ٢ : ٤٨٨ .

٦) اقتبس منه أبو نعيم : معرفة الصحابة ٢٤ ب ، ٢٥ أ ، وابن حجر : الإصابة ٢ : ٥٢٥ .

٧) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٦١٤ ، وقد اقتبس منه الذهبي في تاريخ الاسلام ٣ : ١٠٢ ، ١٩٥ =

ومسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ) كتاب « الطبقات » [١] .
وأبو بكر محمد بن عبد الله البرقي (ت ٢٧٠ هـ) كتاب « الطبقات » [٢]
وأبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧ هـ) كتاب « طبقات التابعين » .
وأبو عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) في « الصحابة » [٣] .
وأبو زرعة النصري الدمشقي (ت ٢٨٢ هـ) كتاب « الطبقات » .
وأبو سعيد عبد الرحمن بن ابراهيم بن عمرو الدمشقي (ت ٢٤٥ هـ) .
وأبو بكر أحمد بن هارون البرذعي البرديجي (ت ٣٠١ هـ) في كتاب « الطبقات في الأسماء المفردة من أسماء العلماء وأصحاب الحديث » .
ومحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) في كتابه « ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين » .
وأبو القاسم مسلمة بن القاسم الأندلسي (ت ٣٥٣ هـ) كتاب « طبقات المحدثين » .
وأبو الشيخ الأنصاري (ت ٣٦٩ هـ) كتاب « طبقات المحدثين بأصبهان » .

= ٢٠٢ و ٤ : ٥٢ ، وابن حجر في الإصابة ١ : ١٤٤ ، ١٥٢ ، ٣٤٣ ، ٣٥٠ ، وتهذيب التهذيب ٦ : ١٣٩ ومواضع أخرى ، وابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ١٠ : ٣٢ ، ٨٩ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١٦٢ ، ٢٠ وغيرها ، و ١٦ : ق ٤٥٣ ترجمة محمود بن ابراهيم بن سميع .

١) اقتبس منه مغلطاي في شرح سنن ابن ماجه ١ : ٧٣ ب .

٢) اقتبس منه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢ : ٣٢ و ٣ : ٣٣ و ٧ : ٤٧٢ ومواضع أخرى ، ويبدو من هذه الاقتباسات أنه يعقد أبواباً في موضوعات معينة أيضاً رغم ترتيبه على الطبقات . وراجع اقتباسات أخرى لدى مغلطاي : الزهر الباسم (مخطوطة ليدن) ق ، وشرح سنن ابن ماجه ١ : ٣ أ ، ١٢٥ ب ، ١٢٦ ب .

٣) اقتبس منه مغلطاي في شرح سنن ابن ماجه ٢ : ٢٢ أ .

وأبو عمر محمد بن العباس الخزاز ، ابن حيويه (ت ٣٨٢ هـ) في كتاب « الطبقات » [١] . وتدل المقتطفات التي اقتبستها عنه المصادر اللاحقة على أنه يتناول رجال الحديث ، كناهم ونسبتهم ومكانتهم وسني وفياتهم ، وبعضهم من المتقدمين وقسم منهم من طبقة أقرانه وشيوخه ، كما أنه يستشهد بالأحاديث النبوية والشعر والطرائف [٢] .

وأبو الفضل صالح بن أحمد التميمي الهمذاني (ت ٣٨٤ هـ) في كتاب «طبقات الهمذانيين» [٣] .

وأبو الفضل علي بن الحسين الفلكي (ت ٤٢٩ هـ) كتاب «طبقات الرجال» في ألف جزء [٤] .

وأبو القاسم عبد الرحمن بن منده (ت ٤٧٠ هـ) كتاب «طبقات المحدثين»

وقد ضاعت معظم هذه المصنفات ولم يصل الينا إلا القليل منها ، وأقدم ما وصل الينا كتاب « الطبقات الكبرى » [٥] لمحمد بن سعد كاتب الواقدي

---

١) الألباني : فهرس مخطوطات الظاهرية ٤٨ ، وسزكين : تاريخ التراث العربي ١ : ٥٠٨ .

٢) أكرم العمري : موارد الخطيب في تاريخ بغداد ٣٩٤ ـ ٣٩٥ .

٣) ذكره الخطيب في تاريخ بغداد ١ : ٢١٤ .

٤) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٧١٥ .

٥) يوجد نقص في بعض مواضعه فمثلاً لاتوجد الطبقة الرابعة والخامسة من التابعين من أهل المدينة ولاذكر للصحابة الذين نزلوا مكة ، رغم أن ابن سعد أشار الى أنه ذكرهم ، وقد تم الوقوف على هذا القسم وقام بتحقيقه د . محمد صامل السلمي ونال به الدكتوراه من كلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٩ هـ سوى الطبقة الرابعة من الصحابة وهي في « من أسلم عند فتح مكة ومن بعدهم » وقد حققها د . عبد العزيز بن عبد الله السلومي ونال بها الدكتوراه من كلية الشريعة أيضاً ويحقق بقية الطبعة الثالثة السلومي بجامعة لندن . وهناك نقص في بعض =

ت ٢٣٠ هـ ، ويقع الكتاب في ثمان مجلدات [١] ، تناول الأول والثاني منهما سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ، أما الأجزاء الستة الأخرى فهي التي تعنينا لأنها تناولت طبقات الرجال . وقد تناول المجلد الثالث تراجم البدريين ، وتناول المجلد الرابع تراجم من له إسلام قديم ولم يشهد بدراً وكذلك من أسلم قبل فتح مكة ، وتناول المجلد الخامس طبقات التابعين وأتباع التابعين ومن تلاهم مرتبين على المدن ، وقد اقتصر فيه على أهل المدينة منهم وأهل مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين من الصحابة والتابعين ومن تلاهم . وتناول المجلد السادس أهل الكوفة من الصحابة والتابعين ومن تلاهم حتى ترجم لمعاصرين له . وتناول المجلد السابع أهل البصرة وواسط والمدائن وبغداد وخراسان والري وهمذان وقم والأنبار والشام والجزيرة والعواصم والثغور ومصر وأيلة وأفريقية والأندلس ، ورغم تناوله لهذه المناطق الكثيرة لكنه أولى البصرة العناية الأولى ثم الشام ومصر ، أما بقية الأماكن فلايذكر من أهلها سوى بضعة رجال وقد لايذكر إلا رجلاً واحداً . أما المجلد الثامن فقد خصصه للنساء الصحابيات فقط .

وقد اهتم ابن سعد بتراجم الصحابة والتابعين والأتباع من المتقدمين ، فيطيل الترجمة ذاكراً نسب الشخص ومفصلاً في أخباره وأحواله الدالة على مكانته في العلم أو على درجة ورعه وتقواه أو على ميوله وعقيدته مما له أثر في توثيقه وقبول رواياته ، على أن ابن سعد أطال تراجم البعض من الصحابة ومن تلاهم كثيراً ، فقد أثرت ثقافته

= التراجم مثل بداية ترجمة عمرو بن العاص ، أما معظم الطبقة الثالثة وسائر الرابعة والخامسة ونصف السادسة من التابعين من أهل المدينة فقد حقق ذلك د . زياد منصور وطبعها المجلس العلمي بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٩٨٣ م (١٤٠٣ هـ) . وبعض الطبقات الساقطة موجودة في المخطوطات التي وصلت الينا من الكتاب .

١) الملاحظة تخص طبعة دار صادر التي اعتمدتها في البحث .

الواسعة واطلاعه على الأخبار في بناء كتابه ، لكنه أوجز كثيراً في تراجم المعاصرين له ، ولعل سبب ذلك يعود الى أثر الصحابة والتابعين في الرواية مما يجعل لأحوالهم وأخبارهم والتعريف بهم أهمية فائقة . وتلقي هذه المعلومات التي قدمها ابن سعد خلال التراجم أضواء على الحياة الثقافية والحضارية في القرنين الأول والثاني الهجريين بما يجعل لكتابه أهمية كبيرة من الناحية التأريخية .

وقد استعمل ابن سعد ألفاظ الجرح والتعديل في كتابه كقوله : « ثقة ثبت حجة كثير الحديث » وقوله : « فيه ضعف » وقوله : « ضعيف ليس بشيء » وقوله : « ليس بذاك » [1] . ويقول : « كان شيخاً وعنده أحاديث » ومن عادته أن لايقول هذه اللفظة إلا في الكثير الحديث [2] . واعتبر العلماء كلامه في الجرح والتعديل جيداً مقبولاً [3] ، روى ابن حجر أن ابن سعد يقلِّد الواقدي ، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف عن أهل العراق [4] ، ويدل اهتمامه بالجرح والتعديل بالإضافة الى طبيعة التراجم التي تتناول رواة الحديث سواء أكانوا محدثين غلب عليهم الحديث وعرفوا به أم فقهاء يكوِّن الحديث جزءاً هاماً من ثقافتهم على أن ابن سعد إنما صنف كتابه لخدمة علم الحديث ، ومن ثم فقد جاء تقسيم الكتاب على الطبقات ملائماً لهذا الغرض [5] .

وقد وثق العلماء محمد بن سعد [6] ، لكنهم عابوا عليه أخذه عن الضعفاء ،

---

١) ابن سعد : الطبقات الكبرى ٧ : ٢٧٩ ، ٢٨٦ ، ٣٨٧ ، ٤٨٠ .

٢) مغلطاي : إكمال تهذيب الكمال ١ : ٢٢٨ .

٣) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٧١٠ .

٤) هدي الساري ٤٤٣ ، وفتح الباري ٢ : ١٦٤ .

٥) انظر فصل أسس تنظيم كتب علم الرجال .

٦) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٢ : ٤٢٥ ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٠١ .

كهشام بن الكلبي ومحمد بن عمر الواقدي [١] ، وقد صنف الواقدي كتاباً في الطبقات نقل عنه ابن سعد كثيراً حتى يمكن القول أن ربع كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد ماخوذ عن الواقدي ، ولكن من الإجحاف لابن سعد أن نقتنع بقول ابن النديم عنه أنه صنف كتبه من تصنيفات الواقدي [٢] ، لأن ابن سعد استقى من مصادر أخرى كثيرة فكان عدد شيوخه في الطبقات ينيف على الستين شيخاً معظمهم من المحدثين الذين اهتموا بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم وسيرة الصحابة والتابعين ومن تلاهم من أهل العلم ورواة الحديث ، ولم يقتصر ابن سعد على نقل مادة الواقدي بل يقدم مادة واسعة عن رواة آخرين ، بل إن مانقله عن أبي نعيم الفضل بن دكين [٣] وعفان بن مسلم وعبيد الله بن موسى العبسي ومعن بن عيسى الأشجعي يزيد عما نقله عن الواقدي !! فكيف اذا كان ابن سعد لم يقتصر على هؤلاء المحدثين الأربعة بل نقل عن غيرهم مادة واسعة أيضاً .

ويبرز بين شيوخه في الطبقات من حيث كثرة النقول عنهم : أحمد بن عبد الله بن يونس ، واسماعيل بن ابراهيم بن علية ، وقبيصة بن عقبة السوائي ، ثم اسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس المدني ، ومسلم بن ابراهيم الأزدي ، ويزيد بن هارون ، ووكيع بن الجراح ، هذا فضلاً عن الشيوخ الذين أخذ عنهم بضع روايات وهم كثيرون [٤] . وبذلك يتضح مافي قول ابن النديم من مجازفة وبعد عن الحق .

---

١) ابن الصلاح : المقدمة ١٦٠ .

٢) ابن النديم : الفهرست ١٥١ .

٣) يذكر السخاوي أن للفضل بن دكين كتاباً في التأريخ (انظر الإعلان بالتوبيخ ٥٠٨) ، وقد وصل الينا كتاب الصلاة له وهو مخطوط .

٤) استندت في إبداء الملاحظات عن شيوخ ابن سعد ومدى اعتماده عليهم على جرد لأسانيد الطبقات يحتفظ به الدكتور صالح أحمد العلي .

وقد أثنى العلماء على كتاب الطبقات فقال الخطيب البغدادي عنه : « أجاد فيه وأحسن »[١] ، وقال الحافظ الذهبي : « كان من أوعية العلم ، ومن نظر في الطبقات خضع لعلمه »[٢] .

وقد وصل الينا أيضاً كتاب « الطبقات » لخليفة بن خياط (ت ٢٤٠ هـ) ، ويقتصر خليفة في تراجمه على ذكر نسب الرجل لأبيه وأمه ، ويرجع بالأنساب الى ماقبل الاسلام ، وبذلك يقدم مادة غزيرة في النسب اعتمدها المؤلفون من بعده ، على أن تأكيده على الأنساب إنما هو في جيلي الصحابة والتابعين ، وكلما تأخرت الطبقة قل ذكر الأنساب حتى يتلاشى في الطبقات المتأخرة وتبرز النسبة الى المدن والمهن ، وذلك لارتباط العرب بالمدن بعد أن استقروا فيها ، ولاختلاطهم بالأعاجم وضياع أنساب بعضهم . وإضافة الى ذكر خليفة نسب الرجل ، فإنه يذكر كنيته ويحدد المكان الذي عاش فيه بصورة دائمية أو مؤقتة ، فيذكر رحلته في الأمصار وكذلك يهتم بتسجيل سني الوفيات ، وهو في تراجم الصحابة يذكر للصحابي حديثاً مما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم مما له أهمية في التعريف بالصحابي حيث أن الرواية مباشرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هي إحدى وسائل معرفة الصحابة وتمييزهم[٣] ، وقلما يسمي شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة ، ولايذكر تفاصيل عن حياة الرجال وأخبارهم ، كذلك لايستعمل عبارات الجرح والتعديل .

كذلك وصل الينا كتاب « الطبقات »[٤] لمسلم بن الحجاج القشيري ، وقد

---

١) الخطيب : تاريخ بغداد ٥ : ٣٢١ .

٢) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٠ : ٦٦٥ .

٣) ابن حجر : الإصابة ١ : ٦ .

٤) توجد منه نسخة في تركيا مكتبة أحمد الثالث ٦٢٤ عدد أوراقها ١٩ ورقة حجم ١٩ في ٢٦ سم (انظر لطفي عبد البديع : فهرست المخطوطات المصورة « التأريخ » ١ : ٢١٠) وقد اطلعت =

اقتصر فيه على الصحابة والتابعين ، ولم يترجم لهم بل اقتصر على تجريد أسمائهم [١] وقد خلط الكنى والأسماء ، وبدأ بالصحابة فرتبهم على المدن فبدأ بأهل المدينة ثم مكة فالكوفة فالبصرة فالشام فمصر فاليمن ، ثم أهل مدن شتى . ثم ذكر النساء على المدن أيضاً ، ثم انتقل الى طبقة التابعين فرتبهم على طبقاتهم وأزمانهم وبلدانهم ، وبلغ بطبقات التابعين من أهل البصرة ثلاث طبقات . لكن سزكين ذكر أنه يتناول « معاصري الرسول صلى الله عليه وسلم الذين رأوه ورووا عنه ، والذين شاهدوه فقط ولكنهم لم يرووا عنه » [٢] . وبذلك يتبين نقصان النسخة التي اطلع عليها أو أنه وهم . وكتاب « طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث » [٣] لأبي بكر أحمد بن هارون البرذعي البرديجي (ت ٣٠١ هـ) ويذكر فيه الاسم والكنية والنسبة الى المدينة ، وأحياناً يذكر أحد شيوخه أو تلاميذه [٤] ، وقد جعلهم خمس طبقات من الصحابة والتابعين فمن بعدهم [٥] .

= عليها وهي كاملة .

١) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٤٨ .

٢) سزكين : تاريخ التراث العربي ص ٣٦٩ .

٣) توجد منه نسخة في تركيا كوبريلي ١١٥٢ ، وتوجد نسخة في دار الكتب الظاهرية ص ٢٠٣ (انظر بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٣ : ٢٢١) . وقد اطلعت على نسخة الظاهرية وتقع في ١٧ ورقة ذات وجهين .

٤) ذكر ابن حجر : هدي الساري ٢ : ١٧٥ أن مذهب البرديجي أن المنكر هو الفرد ، سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة ، فلايكون قوله « منكر الحديث » جرحاً بيناً .

٥) عمل عليه أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكر « زيادات » في ٣ أوراق كوبريلي رقم ١١٥٢ : ١٤ (ششن : نوادر المخطوطات العربية ص ٢٥٤) .

ووصل الينا كتاب «المنتخب من ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين»[١] لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) وهو يبدأ بالصحابة ويرتبهم في البدء على الوفيات ، ولايذكر سائر السنين بل يختار بعضها ، ولعل المنتخب هو الذي فعل ذلك فاهتم بحوادث بعض السنين فثبتها وأهمل الأخرى ، وأحياناً يطيل ذكر أخبار تتعلق بالمترجم كما فعل في ترجمة زيد الحب[٢] ، ويقدم ذكر بني هاشم على غيرهم ، وآخر سنة ذكر الوفيات فيها هي سنة ثمانين (٨٠ هـ) ، وبعد ذلك عقد عناوين متنوعة فذكر من عاش من الصحابة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وروى عنه العلم فبدأ ببني هاشم ثم مواليهم وحلفائهم ثم ذكر بني المطلب واستمر في الترتيب على القبائل فلما انتهى من العدنانية ذكر قبائل قحطان ، ثم ذكر النساء مبتدئاً بالترتيب على الوفيات (من هلك منهن قبل الهجرة .. بعد الهجرة .. على عهده صلى الله عليه وسلم .. بعد وفاته) ويقدم ذكر قريبات النبي صلى الله عليه وسلم ثم المهاجرات ثم الأنصاريات ، ثم ذكر الصحابيات الراويات من بني هاشم ثم غرائب نساء العرب . فلما انتهى مما يتعلق بالصحابة ذكر التابعين ومن بعدهم من العلماء والرواة ورتبهم على سني الوفيات ، ثم ذكر كنى الرجال ثم كنى النساء ، ورتب ذلك على الطبقات بتقديم ذكر الصحابة على التابعين .

---

١) طبع ملحقاً بكتاب « تاريخ الأمم والملوك » للطبري أيضاً ، وذلك في طبعة المطبعة الحسينية بمصر ، ويقع « ذيل المذيل » في ١٢٢ صفحة . أما « المذيل » نفسه فكان منه نسخة عند مغلطاي عليها مواضع بخط الطبري (إكمال تهذيب الكمال ١ : ق ٤٩ أ) ومن الصعب تحديد علاقته بكتاب الصحابة للطبري لفقدان الأخير وقلة المقتطفات عنه التي أوردها مغلطاي : الزهر الباسم ١٤٧ أ ، ٢٠٤ ب ، ٢٣٦ ب .

٢) ذيل المذيل ص ٣ ـ ٥ .

ووصل الينا أيضاً « المنتقى من كتاب الطبقات » [١] لأبي عروبة الحسين بن محمد بن مودود الحراني (ت ٣١٨ هـ) وقد وصل الينا الجزء الثاني منه فقط [٢] ، وهو يحتوي على تراجم بعض الصحابة ، ويبدأ بترجمة أم سنبلة الأسلمية ، ولعله قد خلط تراجم النساء والرجال في طبقاته ، أو أن الذي انتقاه فعل ذلك [٣] . وتختلف تراجمه في الطول ، فبعضها طويلة مسهبة كترجمة خالد بن الوليد وأبي سفيان صخر بن حرب ، وبعضها مقتضبة تقتصر على اسم الصحابي واسم أبيه والبلد الذي نزله ، ويعقد موضوعاً للأخوة من الصحابة ، وبعد أن ذكر أسماءهم مجردة عاد الى التراجم وفائدة معرفة الأخوة أن لايظن من ليس بأخ أخاً عند الاشتراك في اسم الأب [٤] ،

١) سماه السمعاني في التحبير (الترجمة رقم ٢٧) كتاب « طبقات الصحابة » فهل اقتصر عليهم فيكون من كتب معرفة الصحابة أيضاً .

٢) مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق (عام ٤٥٥٣) يقع في ١٢ ورقة فقط .

٣) يرجح الأستاذ يوسف العش أن الذي انتقاه هو عبد الغني المقدسي الجماعيلي صاحب « الكمال » (ت ٦٠٠ هـ) ، (انظر فهرست مخطوطات دار الكتب الظاهرية « التاريخ » ١٦٩) .

٤) السيوطي : تدريب الراوي ٤٢٨ .

وينتهي الجزء بترجمة عبد الله بن عباس ، ولايؤكد في تراجمه على النسب ولاسني الوفيات ، وإنما يهتم بذكر بعض أخبار صاحب الترجمة مما يدل على مكانته في العلم أو فضله [1] .

كتب الجرح والتعديل :

علم الجرح والتعديل :

وهو علم يتعلق ببيان مرتبة الرواة من حيث تضعيفهم أو توثيقهم بتعابير فنية متعارف عليها عند العلماء ، وهي دقيقة الصياغة ومحددة الدلالة مما له أهمية في نقد إسناد الحديث ، وقد استجاز العلماء ذكر عيوب رواة الحديث عند جرحهم لهم ، ولم يعتبروا ذلك من الغيبة المحرمة واستدلوا على ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم في رجل : « بئس أخو العشيرة » [2] . وفي كلامه صلى الله عليه وسلم في معاوية بن أبي سفيان وأبي الجهم حين سألته فاطمة بنت قيس عنهما وقد خطباها

---

١) ومن أجلِّ كتب المتأخرين في طبقات المحدثين كتاب « طبقات الحفاظ » للحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ، وهو كما يدل عنوانه يتناول الحفاظ فقط وليس سائر المحدثين ، وقد رتبه على الطبقات ، فجعله إحدى وعشرين طبقة مبتدئاً بالصحابة ومنتهياً بشيوخه ، ويضم ١١٧٦ ترجمة ، ويذكر من توفي من المشهورين في سنة وفاة المترجم له ، لاسيما في الطبقات المتوسطة والأخيرة ، وفي نهاية كثير من الطبقات أوجز الذهبي بعبارة قصيرة الأوضاع السياسية والعلمية للعالم الاسلامي في الفترة التي تناولت تلك الطبقة . ولم يحاول الاستيعاب لجميع الحفاظ ، بل اقتصر على الأعلام ، ونظراً لصعوبة الانتقاء والتقويم الشامل لكل عالم فإنه اعتذر عن عدم استيعابهم بقوله : « ولعل فيمن تركناهم من هو أجل وأعلم » (تذكرة الحفاظ ١ : ٧٠) . انظر د . بشار عواد معروف : الذهبي ومنهجه في كتابه تأريخ الاسلام ١٦١ ـ ١٦٥ .

٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب في مايكون من الظن ٨ : ٢٤ ، وابن حبان : المجروحين من المحدثين ١ ـ ١٧ أ ، والخطيب : الكفاية ٣٨ ـ ٣٩ .

فقال : « أما أبو جهم فلايضع عصاه عن عاتقه ، وأما معاوية فصعلوك لامال له » ورغم أن كلام النبي صلى الله عليه وسلم هنا ليس إلا محض مشورة في قضية شخصية فقد اتُخِذ دليلاً على إجازة القدح في الضعفاء لبيان حالهم لأن إظهار القدح في أمر يتصل بالحرام والحلال وهو الحديث أولى من بيان القدح في مشورة خاصة [١] . وفي بيان الجرح فائدة كبيرة لئلا يُحتج بأخبار غير العُدُول وليس القصد ثلبهم والوقيعة فيهم مما يدخل في باب الغيبة ، خاصة وأن العلماء وقفوا عند الحد الذي يكفي لإبانة الجرح ولم يتجاوزوه بالإكثار من ذكر العيوب . ويرجع التفتيش عن الرجال الى جيل الصحابة وذلك لأنهم تشددوا في قبول الرواية ليتورع الناس في التحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولعل أبا بكر رضي الله عنه أول من فتش عن الرجال حين سأل الصحابة عن الجدة هل ترث ؟ فأجابه المغيرة بن شعبة أنها ترث السدس ، فطلب منه أن يأتيه بشاهد ، فشهد محمد بن مسلمة [٢] . وكذلك فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث طلب من أبي موسى الأشعري أن يأتيه بشاهد على حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد حدثه به [٣] . وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يستحلف أحياناً من يحدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث وإن

---

١) ابن حبان : المجروحين من المحدثين ١ ـ ١٩ ب ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ، والخطيب : الكفاية ٣٩ .

٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ١ : ٣ ، والحاكم : معرفة علوم الحديث ص ١٥ ، والخطيب : الكفاية ص ٢٦ .

٣) ابن حبان : المجروحين من المحدثين ١ : ١٢ ب ، والحديث هو : « إذا استأذن أحدكم ثلاث مرات فلم يؤذن له فليرجع » . وذكر الحاكم أن أبا بكر وعمر وعلياً وزيد بن ثابت جرَّحوا وعدَّلوا وبحثوا عن صحة الروايات وسقيمها (انظر معرفة علوم الحديث ص ٥٢) .

كان ثقة مأموناً [١] . ولم يكن أبو بكر ولاعمر ولاعلي يتهمون الصحابة ، فقد قال عمر لأبي موسى بأنه لايتهمه ولكن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد [٢] . ولكن الخلفاء الثلاثة كانوا يخشون جرأة الناس على التحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم دون توثق وتدقيق ، فشددوا في قبول الرواية وسألوا عن الرجال .

وممن عرف بالكلام في الرجال من الصحابة أيضاً عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن سلام ، وعبادة بن الصامت ، وأنس بن مالك ، وعائشة ، فقد أعربوا عن تكذيبهم لبعض من حدثهم [٣] ، ثم ظهرت حركة الوضع في الحديث فانتبه العلماء الى ذلك واهتموا بالرجال ومعرفتهم ، فتكلم عدد من التابعين في الجرح والتعديل مثل الشعبي ، ومحمد بن سيرين ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، ولكن لم تنشأ مادة واسعة في علم الرجال يتداولها العلماء والنقاد حتى حدود منتصف القرن الثاني الهجري ، حيث كان لشيوع الوضع وكثرة الضعفاء بين رواة الحديث ونقلته أثر في لفت أنظار العلماء الى الكلام في الرجال [٤] .

وقد برز عدد من الأئمة النقاد والمحدثين الكبار بمعرفة أحوال الرجال ونقدهم وأصبحت أحكامهم على الرجال مقبولة عند العلماء المعاصرين والمتأخرين لما تميزوا به من الدقة والورع والتيقظ ، وقد عرف بذلك : شعبة بن الحجاج ، ومعمر بن راشد (ت ١٥٣ هـ) ، وهشام الدستوائي (ت ١٥٤ هـ) ، وعبد الرحمن

---

١) ابن حبان : المجروحين من المحدثين ١ : ١٢ ب .

٢) المصدر السابق .

٣) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٧٠٦ . وأحياناً استعملوا عبارة « كذب » بمعنى « أخطأ » وهو المقصود دائماً عندما يكون المتهم بذلك صحابياً .

٤) المصدر السابق ٧٠٧ .

بن عمرو الأوزاعي ، وسفيان الثوري [١] ، ومالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) ، وعبد العزيز بن الماجشون (ت ١٦٤ هـ) ، وحماد بن سلمة (ت ١٦٧ هـ) ، وحماد بن زيد ، والليث بن سعد ، وعبد الله بن المبارك ، وهشيم بن بشير (ت ١٨٨ هـ) ، وأبو اسحق الفزاري ، والمعافى بن عمران الموصلي (ت ١٨٤ هـ) ، وبشر بن الفضل (ت ١٨٧ هـ) ، وسفيان بن عيينة ، واسماعيل بن عُليَّة ، وجرير بن وهب ، ووكيع بن الجراح ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأبو داؤد الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ) ، وعبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩ هـ) ، والقعنبي وأبو عبيد القاسم بن سلام ، ويحيى بن يحيى النيسابوري (ت ٢٢٦ هـ) ، وأبو الوليد الطيالسي (ت ٢٢٧ هـ) [٢] .

وهؤلاء العلماء اشتهروا بالحديث ، وبعضهم جمع بين الفقه والحديث كالأئمة الأوزاعي ومالك والليث بن سعد فكان علمهم بالرجال يمثل جانباً من جوانب اهتمامهم بالحديث والفقه ، إلا أن بعض من ذكرتهم غلب عليه الاهتمام بمعرفة الرجال ونقدهم مثل شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي . وقد استمر الاهتمام بالرجال خلال النصف الأول من القرن الثالث الهجري وظهر نسبياً نوع من التخصص في علم الرجال يظهر بصورة خاصة عند يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) وعلي بن المديني (ت ٢٣٤ هـ) ، وقد نما التصنيف في علم الجرح والتعديل خلال القرن الثالث والرابع واختص بعض هذه المصنفات

---

١) قال ابن حجر : « وسفيان أحفظ من شعبة ولاسيما في الإسناد فقد قالوا أن شعبة كان اذا غلط ربما غلط في الأسماء خاصة » (الإيثار في معرفة رجال الآثار ص ١٢٤) ، رسالة ماجستير مكتوبة بالآلة الكاتبة .

٢) انظر ابن أبي حاتم : تقدمة لكتاب الجرح والتعديل ، وابن عدي : مقدمة الكامل ١ : ١٣ ب - ٤٤ ب ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٧٠٨ .

بالضعفاء وبعضها بالثقات في حين جمع البعض الآخر بين الضعفاء والثقات . وقد ظهرت هذه الأنواع الثلاثة من المصنفات في وقت واحد وذلك في النصف الأول من القرن الثالث الهجري ، وشكلت أقوال المتكلمين الأوائل في الرجال قبل تصنيف الكتب مادة رئيسية في هذه المصنفات حيث دونت أقوالهم التي كان أهل الحديث يتناقلونها شفاهاً كما يتناقلون الحديث ، وكذلك فإن المصنفات المتأخرة اعتمدت على المصنفات الأولى ونقلت أقوال مؤلفيها في الرجال فلايخلو مصنف في الجرح والتعديل من كلام يحيى بن معين وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل [وقد استخدمت مصنفات الجرح والتعديل الألفاظ التي أطلقها المحدثون القدماء للدلالة على جرح الرواة أو تعديلهم] ولكن هذه الألفاظ اكتسبت تحديدات أدق في المصنفات المتأخرة مما أدى الى تبلورها وحصر عددها وتعيين مدلولها [وفي بداية ظهور المصنفات نقل المصنفون عبارات السابقين في الجرح والتعديل ، ولم يكن ثمة اتفاق على هذه الألفاظ والعبارات فأصبحت لكل مصنف مصطلحات ذات مدلول خاص ، وهذا يتطلب من المتتبع ليس فقط معرفة مدلولات هذه المصطلحات على وجه العموم ، بل معرفة مدلولاتها النسبية وكيفية استعمالها عند كل واحد ، فيحيى بن معين مثلاً يستعمل عبارة « ليس بشيء » أحياناً للدلالة على أن أحاديث الراوي قليلة بينما يستعملها غالباً للدلالة على ضعف الراوي . أما الآخرون فيستعملون ذلك دائماً في

جرح الراوي كقولهم : « لاتحل الرواية عنه » [1] ، ويستعمل ابن معين لفظة « لابأس به » مقابل لفظ « ثقة » وهي عند غيره تطلق على من هو أدون من ثقة [2] .

وترتبط بعض هذه الألفاظ من حيث منشؤها بأمثال قديمة اشتقت منها ، وقد وقع الحافظ العراقي في وهم نتيجة غموض أحد هذه الألفاظ وعدم تفطنه الى أصل اشتقاقه وهو استعمال أبي حاتم عبارة « هو على يدي عدلٍ » أي هالك . فكان العراقي يقول : « هو على يدي عدل » ويريد بها التوثيق ، وقد فطن العسقلاني الى ذلك ونبه على أنها من ألفاظ الجرح حين قرأ ترجمة جبارة بن المغلس فوجد أن أبا حاتم ضعفه وقال : « هو على يدي عدلٍ » [3] . ولكن هذا مثال نادر بالطبع فهناك عدد من ألفاظ الجرح والتعديل ذات مدلول واضح ومتعارف عليه كقولهم « ثقة » أو «حجة» أو « ثبت » أو « ضعيف » أو « كذاب » أو « مطرَّح » وعموم هذه الألفاظ واضحة المدلول .

ولم تكتب قواعد الجرح والتعديل إلا متأخراً ، بل أن الرامهرمزي (ت ٣٦٠ هـ) لم يتطرق في كتابه « المحدث الفاصل » ـ وهو أول مصنف في مصطلح الحديث ـ الى علم الجرح والتعديل ، ولعل الحاكم كان أول من كتب في قواعد علم الجرح والتعديل واعتبره أحد علوم الحديث [4] ، ثم اهتمت كتب مصطلح

---

١) اللكنوي : الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ٨٠ ، ١٠٠ .

٢) الخطيب : الكفاية ٢٢ ، واللكنوي : الرفع والتكميل ٧٧ ، ١٠٠ ، وكذلك استعمل دحيم من أهل الشام وهو بمنزلة أبي حاتم الرازي في الشرق لفظة « لابأس به » بمعنى « ثقة » (اللكنوي : الرفع والتكميل ١٠١) .

٣) اللكنوي : الرفع والتكميل ٧٩ ، حاشية (٢) « وكان العدل ولي شرط تبع فكان اذا قتل رجلاً دفعه اليه فقيل : (وضع على يدي عدل) ومعناه هلك » .

٤) الحاكم : معرفة علوم الحديث ٥٢ ، وقد أوجز فيه الكلام عن الجرح والتعديل وأحال على كتابه =

الحديث بعد الحاكم بالكلام عن علم الجرح والتعديل وقواعده ، وهذه القواعد عبارة عن ضوابط تمنع الشطط والمغالاة وتوجه المتتبع لهذا العلم الى معرفة كيفية الإفادة منه بصورة صحيحة ، وقد ركزت هذه القواعد على بيان شروط توثيق الراوي وهي أن يمتاز بالعدالة والضبط [١] ، وأوضحت متى يقبل التعديل أو الجرح دون ذكر السبب ومتى لايقبل إلا بذكر السبب [٢] ، ومتى تجوز الرواية عن أهل البدعة ومتى لاتجوز ، وكيفية الخروج من الأحكام المتعارضة على الرجال كأن يوثقهم بعض النقاد ويجرحهم آخرون .. الى غير ذلك من القواعد التي تعين على الإفادة من المصنفات في الجرح والتعديل خاصة وأن بعض نقاد الحديث تشدد في نقد الرجال وتجريحهم لأدنى سبب ويطلقون عليهم ألفاظاً شديدة لايتطلبها حال المجروحين ، وممن عرف بالتشدد من نقاد الرجال يحيى بن معين ويحيى بن سعيد القطان وأبو حاتم الرازي والنسائي وابن حبان [٣] ، فإن تفردوا في جرح رجل فينبغي التثبت في ذلك [٤] . وكذلك فإن المتعاصرين من العلماء تدفعهم المنافسة الى جرح بعضهم ولعل ذلك

= « المدخل الى معرفة الصحيح » حيث يذكر أنه فصل الكلام فيه عن الجرح والتعديل .

١) قال النووي : يشترط فيه - أي فيمن تقبل روايته - أن يكون عدلاً ضابطاً بان يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظاً ، حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن حدث منه ، عالماً بما يحيل المعنى إن روى به . (السيوطي : تدريب الراوي ١٩٧ - ١٩٨) .

٢) والذي اختاره الحافظ ابن حجر أنه إن خلا المجروح عن تعديل قبل الجرح فيه مجملاً غير مبين السبب اذا صدر من عارف . قال : لأنه اذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول ، واعمال قول المجرح أولى من إهماله (السخاوي : فتح المغيث ١ : ٣٠٨) .

٣) اللكنوي : الرفع والتكميل ١١٧ .

٤) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٢ : ٤٦٥ ، واللكنوي : الرفع والتكميل ١١٧ .

يحدث تلقائياً دون أن يفطنوا هم لذلك ، ومن ثم فقد وضعت قاعدة تقول بعدم قبول جرح المعاصر لمعاصره بلا حجة ، وبذلك ردوا جرح الإمام مالك في محمد بن اسحق ، وجرح أحمد بن حنبل في الحارث المحاسبي ، وجرح سفيان الثوري في أبي حنيفة [١] . وقد انتقد الذهبي بعض أهل الجرح والتعديل لإعراضهم عن جرح بعض المتنفذين خوفاً من سلطانهم [٢] . كما وقف بعض النقاد من مخالفيهم في العقائد ، بل في الفقه أحياناً موقفاً شديداً [٣] ، وجرتهم مخالفتهم لهم الى جرحهم ، ولذلك ميز العلماء بين المبتدع الذي لايدعو الى بدعته فأجازوا الرواية عنه مالم تكن بدعته كفراً صريحاً وبين المبتدع الداعية فلم يجيزوا الرواية عنه [٤] لأن هواه يجره الى الكذب انتصاراً لفكرته ، ورأوا التوقف في قبول قول الجارح اذا كان بينه وبين من جرحه اختلاف في الاعتقاد [٥] ، على أن هذه الانتقادات لايمكن أن تقلل من أهمية علم الجرح والتعديل ولامن الجهد العظيم الذي بذله النقاد في تمييز الرجال ومعرفة الثقات والضعفاء ، وورعهم وتحفظهم ودقتهم في ذلك حتى جرح علي بن المديني أباه ، وجرح أبو داؤد السجستاني ابنه [٦] ، ورفض يحيى بن معين قبول صرة ذهب

---

١) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٢ : ٤٩٦ ، واللكنوي : الرفع والتكميل ١٨٩ ، ١٩١ . ومن ذلك أيضاً كلام محمد بن يحيى الذهلي في البخاري فقد حسده لأن الناس انفضوا عنه الى البخاري (الخطيب : تاريخ بغداد ٢ : ٣٠) ، وكلام محمد بن عثمان بن أبي شيبة ومطين في بعضهما (الخطيب : تاريخ بغداد ٣ : ٤٣ ، ٤٥) .

٢) الذهبي : تاريخ الاسلام ٥ : ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

٣) ابن حبان : المجروحين من المحدثين ٢ : ٢٨ أ ـ ب ، والقاسمي : الجرح والتعديل ٢٤ .

٤) ابن حبان : المجروحين من المحدثين ٢ : ٢٧ ب ـ ٢٨ أ .

٥) ابن حجر : لسان الميزان ١ : ١٦ .

٦) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٤٨٨ ، حيث يذكر « قال علي بن المديني لمن سأله عن أبيه : سلوا =

هدية من أحد العلماء لأنه أراد أن يصدق في كلامه فيه [١] ، كما أنه لم يتحرج من جرح أصحابه [٢] . وكان البخاري ومسلم مثالاً للإنصاف حين نقلا عن المُبدِّعين في صحيحيهما [٣] .

أنواع كتب الجرح والتعديل : [٤]

يمكن تصنيف المؤلفات في الجرح والتعديل الى ثلاثة أصناف فمنها التي تناولت الضعفاء من الرواة فقط ، ومنها التي تناولت الثقات ، ومنها التي جمعت بين الثقات والضعفاء ، وقد تقدم التصنيف في الضعفاء وفي الجمع بين الثقات والضعفاء على إفراد الثقات في تصنيف ، حيث ألف يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) أول مصنف في الضعفاء ، والليث بن سعد أول مصنف في الجمع بين الثقات والضعفاء . أما كتب الثقات فأول من صنف فيها علي بن عبد الله بن المديني (ت ٢٣٤ هـ)

= عنه غيري . فأعادوا المسألة ، فأطرق ثم رفع رأسه فقال : هو الدين إنه ضعيف » . « وقال أبو داؤد صاحب السنن : ابني عبد الله كذاب ، مع تأويلنا له في بذل المجهود » .

١) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٤٨٧ ، حيث يذكر « لما قدم - يعني يحيى بن معين - حران طمع أبو سعيد يحيى بن عبد الله بن الضحاك البابلتي (ت ٢١٨ هـ) أنه يجيء اليه ، فوجه بصرة فيها ذهب وطعام طيب ، فقبل الطعام ورد الصرة ، فلما رحل سألوه عنه ، فقال : والله إن صلته لحسنة ، وإن طعامه لطيب ، إلا أنه لم يسمع من الأوزاعي شيئاً » .

٢) الخطيب : تأريخ بغداد ٥ : ٣٢٦ .

٣) القاسمي : الجرح والتعديل ١٥ ، وقد استعمل القاسمي مصطلح « المبدعين » على من نقل عنهم أئمة الحديث كالبخاري ومسلم من الخوارج والشيعة حين رأى أن هؤلاء اجتهدوا فأخطأوا فلايمكن القول أنهم « مبتدعة » بل اتهموا بذلك من قبل مخالفيهم فهم « مبدعة » .

٤) انظر عن هذه المصنفات : السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، وحاجي خليفة : كشف الظنون ٥٨٢ ، والكتاني : الرسالة المستطرفة ١٤٤ ، ١٤٧ . إلا مانسبته الى مصدر آخر =

وكذلك فإن التصنيف في الضعفاء أكثر من التصنيف في الثقات ، فقد صُنِّف في الضعفاء حتى نهاية القرن الخامس الهجري تسعة وعشرون مصنفاً ، ولم يصنف خلال هذه الفترة في الثقات سوى سبعة مصنفات ! ، أما المصنفات التي تجمع بين الثقات والضعفاء فهي كثيرة أيضاً وماصنف منها خلال القرون الثالث والرابع والخامس يبلغ واحداً وأربعين مصنفاً . وفيما يلي أسماء المصنفين في الجرح والتعديل مع ذكر سني وفياتهم وعناوين مؤلفاتهم إن عرفت .

مؤلفو كتب الضعفاء :

أول من عرفته صنَّف في الضعفاء :

يحيى بن سعيد القطان [١] .

ويحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) [٢] .

وعلي بن المديني [٣] (ت ٢٣٤ هـ) [٤] .

= بالحاشية .

١) الذهبي : سير أعلام النبلاء ٩ : ١٨٣ ، وميزان الاعتدال ١ : ١ .

٢) منه بضع ورقات مخطوطة في مكتبة أحمد الثالث ٢٦٤ : ٦ ، وأنقرة صائب ١٥٥٧ (سزكين : تاريخ التراث العربي ص ٢٩٢) ، وقد أشار اليه ابن الملقن في البدر المنير تخريج أحاديث الرافعي الكبير .

٣) المالكي : تسمية ماورد به الخطيب ، دمشق رقم ٣٩٩ . وقد اقتبس منه الخطيب في تاريخ بغداد كثيراً (أكرم العمري : موارد الخطيب ٣١٧) .

٤) أشار صاحب هدية العارفين الى تاليف لأبي الحسن علي بن محمد المدائني المتوفى سنة ٢٢٥ هـ بعنوان « الضعفاء من رجال الحديث » ، وهو مصدر متأخر ولم أجد في المصادر القديمة مايؤيده والله أعلم (هدية العارفين ١ : ٦٧٢) .

ومحمد بن عبد الله البرقي الزهري (ت ٢٤٩ هـ) [١] .

وأبو حفص عمرو بن علي الفلاس (ت ٢٤٩ هـ) ـ جزء صغير فيما ذكر ابن خير ـ [٢] . وتدل المقتطفات عنه على أنه يتناول رجال الحديث فيذكر عبارات في جرحهم ، أو بيان عدالتهم ، مع بيان ماذكر فيهم من ضعف [٣] .

ومحمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) في كتابيه « الضعفاء الكبير » و « الضعفاء الصغير » .

وابراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني (ت ٢٥٩ هـ) .

وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت ٢٦٤ هـ) .

وأبو حاتم محمد بن ادريس الرازي (ت ٢٧٧ هـ) [٤] في كتابه « الضعفاء »[٥].

وأبو إسحق ابراهيم بن إسحق الحربي (ت ٢٨٥ هـ) في « الضعفاء » [٦] .

وأبو عثمان سعيد بن عمرو البرذعي (ت ٢٩٢ هـ) في كتابه « الضعفاء والكذابون والمتروكون من أصحاب الحديث » .

وأحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ) في كتابه «الضعفاء والمتروكين» .

وأبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود (ت ٣٠٧ هـ) [٧] في كتابه

---

١) اقتبس منه مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال ١٣٨ ب .

٢) ابن خير : فهرسة ٢١٢ ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٦ .

٣) أكرم العمري : موارد الخطيب ٣١٩ .

٤) الذهبي : مقدمة الضعفاء ١ : ٤ .

٥) اقتبس منه الذهبي في « المغني في الضعفاء » وصرح باعتماده عليه في المقدمة ص ٤ .

٦) مغلطاي : شرح سنن ابن ماجه ١ : ٢ أ .

٧) ابن حجر : تعجيل المنفعة ٢٤٧ ، ولسان الميزان ١ : ٣٤ و ٤ : ٨٣ ، ٨١ ، ٨٥ ، وتهذيب التهذيب ٣ : ٢٢٢ .

« الضعفاء » .

وأبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (ت ٣٠٧ هـ) [١] . وتدل المقتطفات التي أوردتها المصادر اللاحقة عنه على أنه يتناول رجال الحديث ، وكناهم ، ونسبتهم ، ومكانتهم ، وجرحهم ، وعقائدهم ، ونماذج من مرويات بعضهم ، ومن عمل منهم في القضاء ، وأحياناً يذكر وفياتهم [٢] .

وأبو خزيمة محمد بن اسحق (ت ٣١١ هـ) [٣] في « الضعفاء » .

ومحمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت ٣٢٠ هـ) .

وأبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢ هـ) في كتابه « الضعفاء » .

وأبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٢٣ هـ) .

وأبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني [٤] (ت ٣٣٣ هـ) .

وأبو علي سعيد بن عثمان بن السكن [٥] (ت ٣٥٣ هـ) .

---

١) اعتنى به ابن حزم فاختصره ورتبه على الحروف ، وشاع اختصاره المذكور لنبله ، وكان في كتاب الساجي تخليط لم يأبه له ابن حزم حين الاختصار ، فجرَّ لغيره الخطأ (أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري : ابن حزم خلال ألف عام ٢ : ٥٧ نقلاً عن الحافظ القطان ، وانظر كلام القطان مختصراً في الميزان للذهبي ٣ : ٩٠) . وقد اقتبس منه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢ : ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٩ ومواضع أخرى كثيرة . واقتبس منه مغلطاي في شرح سنن ابن ماجه ١ : ١ ب ١١٧٩ أ ، والزهر الباسم ١٢٥٨ أ .

٢) أكرم العمري : موارد الخطيب ٣٢٥ .

٣) الذهبي : مقدمة الضعفاء ١ : ٤ .

٤) اقتبس منه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢ : ١٥٢ ، ١٥٩ و ٣ : ٥٩ ، ولسان الميزان ١ : ١٨٧ ومغلطاي : إكمال تهذيب الكمال في مواضع كثيرة منها ١ : ٦ أ ، ١١٢ أ .

٥) ذكر ذلك أيضاً ابن خير : الفهرست ٢١١ .

ومحمد بن أحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) في كتابه « معرفة المجروحين من المحدثين » .

وأبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ) في كتابه « الكامل في ضعفاء الرجال » .

وأبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي (ت ٣٧٤ هـ) وهو مصنف كبير الى الغاية على مايذكر ابن حجر [١] ، والذهبي ، قال الذهبي : « جمع فأوعى ، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد الى التكلم فيهم وهو متكلم فيه ، وقال أنه يسرف في الجرح » [٢] . وقال ابن حجر : « إن الأزدي نفسه ضعيف فلايعتمد قوله في تضعيف الثقات » [٣] . وهو لايعتمد اذا انفرد بالتضعيف فكيف اذا خالف غيره [٤] فوثقوا من ضعف ؟ .

فأبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي (ت ٣٧٤ هـ) ناقد سلك مسلك التشدد في الجرح ، فأخذ عليه نهجه هذا المنهج قال عنه الذهبي : « فقد ضعف جماعة بلا دليل ، بل قد يكون غيره قد وثقهم » « أبو الفتح يسرف في الجرح وله مصنف كبير الى الغاية في المجروحين ، جمع فأوعى ، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد الى التكلم فيهم ، وهو المتكلم فيه » [٥] « إن في لسانه في الجرح رهقا » [٦] .

---

١) أكثر الاقتباس منه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢ : ٢٤٠ ، ٣١١ و ٣ : ٣ ، ٤٦١ ومواضع أخرى ، والذهبي : ميزان الاعتدال ١ : ٤ ، وبين ابن حجر في لسان الميزان ٥ : ١٣٩ أنه رافضي من الغلاة . واقتبس منه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢ : ١٤٩ .

٢) انظر الحاشية السابقة .

٣) ابن حجر : هدي الساري ٢ : ١٤٥ (ط . مصطفى البابي) .

٤) المصدر السابق ٢ : ١٥٠ .

٥) ميزان الاعتدال ١ : ٥ .

وقال ابن حجر في بعض التراجم التي جرح فيها الثقات : « غير معتمد في تضعيف الثقات » « لايعتمد على الأزدي » « الأزدي ليس بعمدة » « الأزدي قررنا أنه لايعتد به» « الأزدي لايعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف » « الأزدي فيه لين ، ولاعبرة به إذا انفرد » [١] . وقد لاحظ عليه دارسه الدكتور عبد الله مرحول السوالمة : حدة عبارته وقسوته في ألفاظه ، وتشدده في أمر البدع بشكل عام ، وأنه لايُعنى غالباً بتفسير الجرح ، وتضعيفه الرجل لأجل حديث أو أحاديث قليلة ، وإدخاله الرجل في الضعفاء وهو من الثقات لأجل تفرده بحديث أو روايته مالايتابع عليه ، وسكوته على رجال ذكرهم في الضعفاء [٢] .

إن الإشارة الوحيدة التي تفيد وجود توجهٍ شيعي عند الأزدي هي قول ابن العديم في ترجمته في تأريخ حلب : « قدم على سيف الدولة بن حمدان فأهدى له كتاباً في مناقب علي ، وقد وقفت عليه بخطه ، وفيه أحاديث منكرة يتضمن تنقيص عائشة وغيرها ، وصحح رد الشمس على علي ، ونال من البخاري ، وسمّى أهل السنة النواصب ، وقال : إنهم يثبتون رد الشمس على يوشع ولايثبتونه لعلي ، ويوشع وصي موسى ، وعلي وصي محمد ، ومحمد أفضل من موسى فوصيه أفضل من وصيه. قال: وأتى في هذا الكتاب بالطامات . ولا نعرف تأريخ قدومه على سيف الدولة بحلب (حكمها من سنة ٣٣٣ ـ ٣٥٦ هـ) . ولكن النقول التي أوردتها المصادر

---

٦) ميزان الاعتدال ١ : ٦١ .

١) تهذيب التهذيب ١ : ٤٩٧ ، ٤٤٣ و ٣ : ١٩٢ و ١٠ : ٣٧٢ و ١ : ٢٦١ و ٤ : ٣٩٨ ، وهدي الساري ٣٨٦ ، ٤٠٠ ، ٣٩٣ ، ٤١٠ ، ٤٦١ ، ٣٨٩ .

٢) السوالمة : الحافظ أبو الفتح الأزدي بين الجرح والتعديل ص ٣١ ـ ٣٢ (بحث مطبوع بالآلة الكاتبة) .

تكشف عن تجريحه لعدد من الرواة بسبب تشيعهم [١] ، فهل أن خبره مع سيف الدولة مغاير لمعتقده ، وأنه أراد بذلك نيل الصلة والمال من الأمير سيف الدولة خاصة وأن أبا النجيب الأرموي نقل خبراً يفيد أن الأزدي وضع حديثاً للأمير ابن بويه - قدم عليه الأزدي ببغداد فوضع له حديثاً - فأجازه وأعطاه دراهم كثيرة . وقال البرقاني: «رأيته في جامع المدينة وأصحاب الحديث لايرفعون به رأساً ويتجنبونه»[٢]

ويبدو أن هذه الأخبار قصدت الى بيان ضعف الأزدي نفسه ، وعدم استقامته وميله الى التكسب بالعلم !! ولكن القدامى لم يعولوا على هذه الأخبار ... وهل أن خصوم الأزدي انتقموا منه بإشاعة ذلك عنه ؟ وهل تشدده في الجرح أثر في هياجهم عليه .. ؟

وقد قصد السوالمة الى القول بأن عدم الاعتداد بقول الأزدي إنما يكون حين ينفرد بالتضعيف مع وجود توثيق غيره ، وأما إذا تفرد بالتضعيف للراوي مع عدم توثيقه من النقاد الآخرين فيعتد بقوله ، حيث قبل الحافظان الذهبي وابن حجر قوله وتفرده في كثير من الرواة - رغم تشنيعهما عليه في جرحه - فقد اكتفى الذهبي بجرح الأزدي وحده في ٢٥٠ ترجمة دون أن يتعقبه ، وقد تعارض جرح الأزدي مع توثيق ابن حبان في ٤٤ ترجمة في ميزان الاعتدال و ٨٤ ترجمة في لسان الميزان - منها ٤٤ مكررة بين المصدرين - ولم يتعقب الحافظان الأزدي في شيء منها ، بل ربما رجحا

---

١) ابن حجر : تهذيب التهذيب ١ : ٩٣ ، ٤٩٧ و ٢ : ٩٢ ، ٩٥ و ٣ : ١٩٦ و ٨ : ١١١ ، وهدي الساري ٣٩٣ ، ٤٦١ ، ولسان الميزان ٤ : ١٨٤ ، والذهبي : ميزان الاعتدال ١ : ١٥٧ ، ٣٥٣ و ٣ : ١٠٢ .

٢) الخطيب : تاريخ بغداد ٢ : ٢٤٤ ، وابن حجر : لسان الميزان ٥ : ١٤٠ ، وكذلك في نسخة أحمد الثالث ق ٤٦ أ ، ونسخة راجي باشا ق ٤٢ أ ، ونسخة المحمودية .

قوله على قول ابن حبان [1] . وقد أجرى السوالمة دراسته على ١٠٨٠ قولاً للأزدي منها ٣٨ قولاً خاصة بالتوثيق بنسبة ٣,٥ بالمائة من مجموع الأقوال و ١٠١٥ قولاً خاصة بالتجريح بنسبة ٩٤ بالمائة ، وقد تفرد في ٣٦١ قولاً بنسبة ٣٥,٥٥ بالمائة بجرح رواة لم يوثقهم أحد ، ولم يتعقبه فيهم أحد . كما تفرد بجرح رواة وثقهم آخرون في ١١٠ قول بنسبة ١٠,٨٥ بالمائة ، وبلغ ماتفرد به من جرح وتعقب فيه ٢٦ قولاً بنسبة ٢,٥٥ بالمائة ، كما توبع في ٣٣٤ قول بنسبة ٣٢,٩ بالمائة من غير وجود موثق ولامتعقب ، وتوبع في ٣٤ قولاً بنسبة ٣,٣٥ بالمائة مع وجود متعقب . وبقي من أقواله ٢٧ قولاً بنسبة ٢,٥ بالمائة وهي ليست صريحة في التضعيف والتوثيق . وانتهى السوالمة من دراسة النسب المذكورة الى مايلي : « يقبل قول الأزدي في التوثيق لأنه من المتشددين من جهة ، ولأنهم لم يتعقبوه - بحق - في أقواله في التوثيق . ولايقبل جرحه منفرداً فيمن ثبتت عدالته لأنه مسرف في الجرح . ويقبل قوله في المجروحين المشهورين بالضعف من غير بيان سبب ، وفي المجهولين الذين لم يوجد فيهم كلام لغيره . ولايقبل جرح الأزدي إلا مفسراً إذا تعارض مع توثيق غيره من النقاد المشهورين بالاعتدال وأما المتساهلون مثل ابن حبان والعجلي فيتم الترجيح بين توثيقهم وتضعيف الأزدي بقرائن ، فإن كان الراوي مجهولاً فيرجح قول الأزدي فيه » وقد رجح السوالمة براءة الأزدي من التشيع والوضع في الحديث ، وحمل تضعيف بعض النقاد له على التضعيف النسبي ، وأن أقواله في الرجال مقبولة بالجملة إلا ماتعقب فيه بحق ، ونسبة ماتعقب فيه خمسة بالمائة فقط من مجموع أقواله .

وأبو أحمد الحاكم الكبير (ت ٣٧٨ هـ) في كتابه « الضعفاء » [2] .

---

١) لسان الميزان ١ : ١٢٤ و ٢ : ٤١٨ و ٣ : ٢١٩ و ٧ : ٤١٣ ، وميزان الاعتدال ١ : ١٢٠ ، ٢٨٥ و ٣ : ٣٣٢ ، ٥٣٦ .

٢) ابن بدران : تهذيب تاريخ ابن عساكر ٢ : ٤٣٦ ، والذهبي : المغني ١ : ٧٠ .

وأبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) في كتابه « الضعفاء والمتروكين »[١] .

وعمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين البغدادي (ت ٣٨٥ هـ) في كتابه « الضعفاء »[٢] .

وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) ضمن كتابه « المدخل الى الصحيح »[٣] .

وأبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) في كتابه « الضعفاء »[٤] .

---

١) اعتمد عليه الحافظ الذهبي في كتابه « المغني في الضعفاء » وصرح بذلك في المقدمة ص ٥ من ط . الأستاذ نور الدين عتر ، وصرح بالاقتباس منه في مواضع كثيرة (انظر المغني ١ : ١٦ ، ٢٤ ، ٤١ ، ٥١ ، ٥٨ ، ٧٢) .

٢) ابن حجر : لسان الميزان ١ : ٣٤ ، ٣٤٨ و ٤ : ٧٢ ، ٥٨ ، ٨١ ، والذهبي : المغني في الضعفاء ١ : ٥ ، وصرح بالاقتباس منه في مواضع من كتابه مثلاً ١ : ٤٦ ، ٥٥ ، وقد نشره د . عبد الرحيم قشقري .

٣) للحاكم كتابان بهذا الاسم « المدخل » هما : « المدخل الى معرفة الاكليل » طبع في حلب (١٣٥٢ هـ) ولندن (١٩٥٣ م) ، و « المدخل الى معرفة الصحيحين » مخطوط في شهيد علي ٣٤٦ : ٢ ويقع في ٧٥ ورقة (سزكين : تاريخ التراث ١ : ٣٦٨) .

٤) مخطوط في مكتبة القرويين بفاس في المغرب تحت رقم ٧٠ (ي ١٩٩) ، (انظر قائمة لنوادر المخطوطات العربية في مكتبة جامعة القرويين) . وقد حققه د . فاروق حمادة ، وهو مقدمة كتاب « المستخرج على صحيح مسلم » لأبي نعيم .

والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) في كتابه « الضعفاء » [١] .

وأبو الفضل ابن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ) في كتابه « الذيل على الكامل » ويسمى أيضاً « تكملة الكامل » وهو ذيل على كتاب « الكامل » لابن عدي

وقد فقدت معظم هذه الكتب ، وأقدم ماوصل الينا منها كتاب « الضعفاء الكبير » وكتاب « الضعفاء الصغير » [٢] لمحمد بن اسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ويقع « الضعفاء الصغير » في ٣٣ صفحة ، وقد رتبه على حروف المعجم معتبراً الحرف الأول من الاسم فقط ، ويقدم الاسم الذي يتكرر كثيراً على غيره ، ولاتزيد الترجمة على السطر الواحد إلا نادراً ، ويذكر فيها اسم الراوي واسم أبيه ونسبته وبعض من روى عنهم ورووا عنه وغالباً مايكتفي بواحد منهم فقط ، ثم يطلق عليه إحدى عبارات الجرح ، وتتكرر عبارة « منكر الحديث » ، « فيه نظر » ، « متروك الحديث » ، « سكتوا عنه » ، أو يبين رأي النقاد السابقين فيه كمالك وعبد الله بن المبارك وسفيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج وعلي بن المديني ، وأحياناً يذكر عقيدة الراوي أو إحدى مروياته أو سنة وفاته أو توليه القضاء ، ولكن ذلك نادر . وقد تعقب ابن أبي حاتم في كتابه « الجرح والتعديل » البخاري وأخذ عليه أنه ذكر بعض الرواة في الضعفاء وليسوا بضعفاء [٣] .

---

١) الذهبي : مقدمة الضعفاء ١ : ٥ .

٢) مخطوط في باتنه ١ : ٥٥٧ رقم ٢٩٣٢ - ٢٩٣٧ (انظر بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٣ : ١٧٩) ، وقد أخطأ في ظنه أنه « الضعفاء الكبير » ، وقد طبع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ، الهند (بدون تاريخ) ومعه كتاب « المنفردات والوحدان » للإمام مسلم ، وكتاب « الضعفاء والمتروكين » للنسائي . وقد ذكر ابن خير الاشبيلي أن كتاب « الضعفاء والمتروكين » للبخاري هو « التاريخ الصغير » له (فهرسة ص ٢٠٦) .

٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، مجلد ٣ ، قسم ١ : ١٣٠٢ ، ١٣٤٣ ، ١٩٢١ ، وقسم ٢ : ٩٣ =

وكذلك وصل الينا كتاب « الضعفاء » لأبي اسحق ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩ هـ) بعنوان « الشجرة في أحوال الرجال »[١] ، ويتناول أسماء الرواة وعبارات في جرحهم فقط ، وهو يتشدد في جرح الكوفيين من أصحاب علي رضي الله عنه لأجل المذهب ، لذلك قال ابن حجر : « لاعبرة بحطه على الكوفيين »[٢] وقال عنه أيضاً : « كان ناصبياً منحرفاً عن علي فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان والصواب موالاتهما جميعاً ولاينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع »[٣] . ووصفه الحافظ الذهبي بأنه متعنت[٤] .

كما بقي « كتاب الضعفاء والمتروكين » لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت ٢٦٤ هـ) ويقتصر على أسماء الرواة وبيان جرحهم[٥] . وقد رواه سعيد بن عمرو البرذعي عنه (ت ٢٩٢ هـ) وضمنه كتاب الأسئلة الذي صنفه وهو أقوال أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين في إجابة أسئلة سألها البرذعي فجمعها

= ٢٥٢ ، ٧٩٢ وأمثلة ذلك كثيرة في بقية المجلدات .

١) مخطوط في دار الكتب الظاهرية ، حديث ٢٤٩ ، وقد اطلعت عليه ، وقد نبه د . بشار عواد الى أن عبارة « الشجرة في » مقحمة على العنوان ، وكذلك عبارة « الجزء الثاني » ، ويعترضه أن أبا بكر بن العربي (ت ٥٤٣ هـ) سماه « الشجر في أسماء المحدثين » كما في كتابه « سراج المريدين » (عمار طالبي : آراء أبي بكر ابن العربي الكلامية ص ٥٠٦) وقد نشره الشيخ صبحي السامرائي .

٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ١ : ٩٣ و ٥ : ٤٦ و ١٠ : ١٥٨ .

٣) هدي الساري ٢ : ١٥١ .

٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٩ .

٥) مخطوط في كوبرلي ، تاريخ ٧١٩ ، ويقع في ٧٦ صفحة ، وقد اطلعت عليه ، وقد حققه د . سعدي الهاشمي (انظر فؤاد السيد : فهرست المخطوطات المصورة « التاريخ » ٢ : ٩٥ ـ ٩٦) .

وألف بينها .

وبقي كتاب « الضعفاء والمتروكين » للنسائي (ت ٣٠٣ هـ) ويقع في ٢٥ صفحة وقد رتبه على حروف المعجم معتبراً الحرف الأول من الاسم فقط ، ويذكر في الترجمة اسم الرجل واسم أبيه وأحياناً اسم جده ونسبته ثم يطلق عليه إحدى عبارات الجرح ، ويتكرر منها قوله « ضعيف » و « متروك الحديث » و « منكر الحديث » و « كذاب » و « ليس بثقة » و « ليس بذاك » ، ثم ينسبه الى المصر بقوله كوفي أو مدني أو بصري ، ولاتتجاوز الترجمة السطر الواحد إلا نادراً ، وعندما انتهى من ذكر الأسماء ذكر الكنى ولم تستغرق سوى صفحة واحدة . ويعتبر النسائي من المتشددين في جرح الرجال [١] .

كذلك بقي كتاب « الضعفاء » لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت ٣٢٢ هـ) ، وهو يترجم للضعفاء سواء كان الضعف في عدالتهم أو ضبطهم ، فقد ذكر من نسب الى الكذب ووضع الحديث ، ومن غلب على حديثه الوهم ، ومن يتهم في بعض حديثه ، ومجهول روى مالايتابع عليه ، وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو اليها وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة ، كما ذكر باباً في تليين أحوال من نقل عنه الحديث ممن لم ينقل على صحة . والكتاب مرتب على الحروف الأبجدية [٢] . وقد انتقد الحافظ الذهبي العقيلي لتعنته في الجرح حتى تناول الثقات المتقنين مثل ابن المديني والبخاري وعبد الرزاق ، كما انتقده لجرحه بلفظ « لايتابع على حديثه » مبيناً أن تفرد الراوي ليس دليلاً على جرحه إلا أن يكثر رواية الأحاديث

---

١) انظر ص ٩٧ ، وانظر ابن حجر : تهذيب التهذيب ٢ : ١٤٧ .

٢) مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق (حديث ٣٦٢) ، وهو اثنا عشر جزءاً في ٤٥٥ صفحة ، وتوجد نسخة ثانية في برلين ٩٩١٦ (انظر بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٣ : ٢٢٢) وقد نشر في بيروت مؤخراً .

التي لايوافق عليها فيصير متروك الحديث ، كما انتقد توسعه في جرح كل من فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب مبيناً أن ليس من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ [١] .

ومن الكتب المهمة التي بقيت محفوظة كتاب جليل الفائدة هو « معرفة المجروحين من المحدثين » [٢] لمحمد بن أحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) ، وقد كتب ابن حبان مقدمة طويلة نفيسة في بداية كتابه استغرقت ثلاثين ورقة تناول فيها أهمية معرفة الضعفاء ، وجواز الجرح ، وبيَّن ضرورة التدقيق في أخذ الأحاديث واجتهاد الصحابة في حفظ السنن وسؤالهم عن الرجال ، وذكر بعد ذلك من سلك مسلك الصحابة من التابعين والأتباع ومن تلاهم من أئمة المحدثين ، وذكر أثر ومكانة كل من الزهري ومالك وشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وطبقته ، ثم ذكر أنواع المجروحين من الضعفاء فجعلهم عشرين نوعاً وهم : الزنادقة ، الصالحون الوضاعون ، الوضاعون الكذابون ، الوضاعون استرضاء للملوك والأكابر والأغراض الخاصة ، أهل الغفلة ، المختلطون ، من حدث بحديث ليس من حديثه ، مَنْ كان يكذب ولايعلم أنه يكذب ، من يحدث عن شيوخ لم

---

١) الذهبي : ميزان الاعتدال ٣ : ١٤٠ (ط . الحلبي) ، واللكنوي : الرفع والتكميل ٤٠٧ .

٢) مخطوط في مكتبة آيا صوفيا بتركيا ، رقم ٤٩٦ ، تاريخ نسخها القرن السابع ، وعدد أوراقها ٢٦٢ ورقة من القياس الكبير . وتوجد نسخة أخرى منه في دار الكتب المصرية (١٩٥٩٨ : ب) وعدد أوراقها ١٦٦ ورقة ١٦ في ٢٣ سم . وقد اعتمدت في الوصف على نسخة آيا صوفيا . وقد طبع في ثلاث مجلدات في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ، سنة ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) بتحقيق عزيز بك القادري النقشبندي ، كما طبع في حلب في ثلاث مجلدات أيضاً بتحقيق محمود ابراهيم زايد ١٣٩٦ هـ .

يسمعهم بكتب صحيحة ، من يقلب الأخبار ويسوي الأسانيد ، من رأى شيخاً وسمعه لكنه حدث بعد موته بحديث لم يحفظه عنه من غير تدليس ، من ذهبت كتبه ولم يكن تام الحفظ ، من كثر خطأوه ، من امتحن بوراق أو ابن سوء يضع عليه الحديث ، من لم يرجع عما أدخل عليه من الحديث مع علمه بذلك ، من أخطأ ثم علم فلم يرجع عن خطئه ، المعلن بالفسق والسفه ، المدلسون ، المبتدعة ، والنوع العشرون هم القصاصون . ثم عقد موضوعاً تحت عنوان « ذكر أجناس من أحاديث الثقات لايجوز الاحتجاج بها » وذكر ستة أجناس . وقد بين ابن حبان طريقته في تصنيف كتابه بقوله : « وإنما نملي أسامي من ضعف من المحدثين وتكلم فيهم الأئمة المرضيون ، ونذكر مايعرف من أنسابهم وأسمائهم ، ونذكر عند كل شيخ منهم من حديثه مايستدل به على وهي في روايته تلك ، وأقصد في ذكر أسمائهم المعجم إذ هو أدعى للمتعلم الى حفظ وأنشط للمبتديء في وعيه وأسهل عند البغية لمن أراده »[١] . ويقدم ابن حبان في الترجمة الأنساب ويذكر بعض شيوخ صاحب الترجمة ومن روى عنه من تلاميذه ونموذجاً من مروياته الضعيفة لبيان علة جرحه ، وينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه بالأسانيد ، كما يبدي رأيه في معظم التراجم ، ويذكر عداده في الأمصار وربما ذكر عقيدة صاحب الترجمة[٢] .

---

١) ابن حبان : المجروحين من المحدثين ٢ : ٣٢ ب .

٢) المصدر السابق ٨ : ١١١٣ ، ٣ : ١٧٦ .

ومن هذا العرض يتبين أن كتاب ابن حبان من الكتب الجليلة في هذا الموضوع ، لكنه يتشدد في الجرح حتى أنه ربما جرح بعض الثقات [١] .

وقد بقي كتاب اشتهر كثيراً وهو كتاب « الكامل في ضعفاء الرجال » [٢] لمؤلفه عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ) ، ويقدم ابن عدي لكتابه بمقدمة نفيسة تزيد على الخمسين ورقة من القطع الكبير تكلم فيها عن تحفظ الصحابة في رواية الحديث ، فذكر من اختار قلة الرواية ولم يكثر الحديث ، ومن كان لايرى كتابة الحديث من الأئمة ومن كان يكتب منهم ، ثم ذكر من استجاز لنفسه الكلام في الرجال من الصحابة والتابعين ومن بعدهم طبقة طبقة الى زمانه ، وذكر فضائلهم والمعنى الذي به يستحقون الكلام في الرجال ، وتسليم الأئمة لهم بذلك ، قال ابن عدي في مقدمته أيضاً : « وأنا ذاكر في كتابي هذا أسامي قوم نسبوا الى الضعف من عساهم غفلوا عنهم ومن نشأوا بعد موتهم » [٣] . أما تراجمه فهو لايطيل في الأنساب بل يقتصر على ذكر أسماء الشيوخ وأسماء آبائهم ونسبتهم الى المصر أو القبيلة ، ويذكر بعض شيوخه وتلاميذه ونماذج من رواياته الضعيفة وفي

---

١) الذهبي : ميزان الاعتدال ١ : ٢٧٤ (ط . البجاوي) .

٢) مخطوط في تركيا طوب قبو (ألف : ٢٩٤٣) وهي نسخة كاملة بخط مقروء ، وعدد أوراقه ٣٩٠٠ ورقة . ونسخة ثانية في القاهرة أول ٢ : ٢٩ ، ثاني ١ : ٢٤٣ . ويوجد قسم منه في المكتبة الظاهرية بدمشق « حديث ٣٦٤ » ويبدأ بالجزء الثالث الى الجزء العشرين ، ويقع في ٣٨٩ ورقة ، ويوجد جزء منتخب من الكامل في الظاهرية أيضاً في أربعين ورقة . انظر يوسف العش : فهرست مخطوطات دار الكتب الظاهرية (التاريخ) ص ٢٣٨ ، ٢٤١ . وقد نشر مؤخراً في بيروت .

٣) ابن عدي : الكامل ١ : ٤٤ ب .

الغالب حديثاً أو حديثين [١] ، وينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في صاحب الترجمة بالأسانيد التي لايبخل بذكرها ، ولايذكر سني الوفيات . وليس سائر من أوردهم في كتابه مقطوع بضعفهم بل فيهم ثقات ولكنه أوردهم لأنه التزم إخراج كل من تكلم فيه بجرح . فقد ترجم مثلاً لخليفة بن خياط أحد شيوخ البخاري وذكر ماقيل في جرحه ثم رد الجرح ووثقه ، لذلك قال السخاوي عن الكامل : « أكمل الكتب المصنفة قبله وأجلها لكنه توسع لذكره كل من تكلم فيه وإن كان ثقة مع أنه لايحسن أن يقال (الكامل) للناقصين » [٢] . وقد رتب ابن عدي كتابه على حروف المعجم .

ووصل الينا بعض كتاب « الضعفاء والمتروكين » للدارقطني ، وقد رتبه على حروف المعجم [٣] . ووصلت الينا ٣٣ ورقة ذات وجهين بعنوان « أسماء الكذابين في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم » [٤] .

وآخر ماوصل الينا من كتب الضعفاء المصنفة خلال هذه الفترة « المدخل الى الصحيح » لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) حيث ترجم في

---

١) بين ابن حجر (هدي الساري ٢ : ١٥٢) أن من عادة ابن عدي أن يخرج الأحاديث التي أنكرت على الثقة أو على غير الثقة .

٢) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٦ .

٣) وصل الينا ويقع في إحدى عشرة ورقة في المكتبة الظاهرية (مجموع ١٢٤ : ١١) . انظر يوسف العش : فهرست مخطوطات الظاهرية ٢٤١ ـ ٢٤٢ . وتوجد نسخة في آيا صوفيا (٣٤٠٥) انظر بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٣ : ٢١١ .

٤) خزانة محمد بن يوسف العمومية بمراكش رقم ٥٧٣ ، وقد حققه د . موفق عبد الله ، ونشرته دار المعارف بالرياض ، وربما سقطت من النسخة مقدمة الكتاب التي نقل منها السيوطي في تحذير الخواص ٩ ، ١٧ ، ٤٢ ، ٨١ ، ٩٢ ، ٧١١ (ط . د . لطفي الصباغ) .

القسم الأول منه للمجروحين جرحاً شديداً اقتصر على ذكر أسمائهم وأسماء آبائهم ونسبتهم وبعض شيوخهم وتلاميذهم مبيناً رواية معظمهم للروايات الموضوعة والمنكرة والمعضلات . وعددهم ثلاث وثلاثون ومائتا رجل . ثم انتقل الى قسم آخر تناول أسامي رجال الصحيحين .

من كتب الضعفاء المهمة التي ألفت بعد هذه الفترة كتاب « الضعفاء والمتروكين » لأبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) وهو من مخطوطات دار الكتب المصرية ، وكتاب « ميزان الاعتدال في نقد الرجال » للحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) وهو مطبوع ويقع في ٤ مجلدات ١ ، ويضم ١١٠٣٧ ترجمة ، وقد رتبهم على حروف المعجم ، ووضع رموزاً على أسماء من أخرج لهم أصحاب الكتب الستة في كتبهم ، وذكر فيه كل من تكلم فيه وإن كان بعضهم عنده من الثقات وذلك لأن من سبقه الى التصنيف في الضعفاء ذكروهم ، ولكي ينبه على أنهم ثقات ٢ ويذكر في الترجمة اسم الراوي ونسبته ولايطيل نسبه ، ثم يذكر بعض شيوخه والرواة عنه ، ثم ينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في جرحه ، وربما ذكر طرفاً من حديثه . وقد اعتمد الذهبي على كتب الضعفاء التي صنفت قبله مثل كتاب الأزدي والساجي وابن عدي الجرجاني وأبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج النباتي الاشبيلي المعروف بابن الرومية (ت ٦٣٧ هـ) ٣ ، وهو صاحب « الحافل » وهو ذيل على كامل ابن عدي ، كما اعتمد الذهبي على مصنفات ابن حبان البستي والدارقطني والحاكم وغيرها من كتب الضعفاء ، كما استفاد الذهبي من كتب علم الرجال

---

١) ط . البجاوي .

٢) انظر مقدمته لميزان الاعتدال ص ٢ .

٣) كما في سير أعلام النبلاء ٢٣ : ٥٨ ، والتكملة لوفيات النقلة ترجمة رقم ٢٩٢٨ ، وتكملة الصلة لابن الأبار ١ : ١٢١ ـ ١٢٢ .

الأخرى أيضاً . وبحق قال ابن حجر أن ميزان الاعتدال من أجمع كتب الضعفاء [١] ، وقد أوضح الذهبي أن كل من يقول فيه « مجهول » ولم يسنده الى قائله فإنه قول أبي حاتم ـ أكثر المحدثين اذا قالوا في حق الراوي « أنه مجهول » فإنهم يريدون جهالة العين ، لكن أبا حاتم يريد أنه مجهول الحال ـ [٢] ، واذا قال : « فيه جهالة أو نكرة أو يجهل أو لايعرف » وأمثال ذلك ولم يعزه الى قائله فهو يمثل رأيه في صاحب الترجمة وكذلك اذا قال « ثقة » أو « صدوق » أو « صالح » فإنه قوله واجتهاده [٣] . وقد ذيل على ميزان الاعتدال الحافظ العراقي ووصل الينا ، وقد استوعب هذا الذيل الحافظ ابن حجر في لسان الميزان الذي اختصر فيه كتاب الذهبي وزاد فيه تحريراً وتراجم على شرطه كما صرح [٤] ، وذيل عليه سبط ابن العجمي في كتابه « نقد النقصان في معيار الميزان » .

مؤلفو كتب الثقات :

أول من علمته صنف في الثقات :

علي بن عبد الله المديني (ت ٢٣٤ هـ) في كتابه « الثقات والمتثبتون » [٥] في عشرة أجزاء .

وأبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت ٢٦١ هـ) .

ثم أبو العرب محمد بن أحمد التميمي (ت ٣٣٣ هـ) .

ثم محمد بن أحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) في كتابيه « الثقات » و

---

١) لسان الميزان ص ٤ .

٢) اللكنوي : الرفع والتكميل ص ١٠٣ .

٣) انظر ميزان الاعتدال ١ : ٦ .

٤) النكت على ابن الصلاح ٢٩٦ .

٥) الحاكم : معرفة علوم الحديث ٧١ ، وابن رجب : شرح علل الترمذي ١ : ٢١٦ (ط. عتر) .

« مشاهير علماء الأمصار » .

ثم أبو حفص عمر بن بشران السكري (ت ٣٦٧ هـ) [١] .

ثم عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ (ت ٣٨٥ هـ) .

ثم أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) في « المدخل الى الصحيحين » .

ثم انقطع التأليف في هذا النوع من كتب الرجال حتى القرن الثامن الهجري [٢] حيث ظهرت بعض المصنفات فيه ، وقد بقي من هذه المصنفات الأولى كتاب « الثقات » للعجلي (ت ٢٦١ هـ) ، وكتابا « الثقات » و « مشاهير علماء الأمصار » لابن حبان (ت ٣٥٤ هـ) ، وكتاب « الثقات » لعمر بن أحمد بن شاهين الواعظ .

فأما كتاب « الثقات » للعجلي فقد وصل الينا الجزء الثاني من أصله كما وصل الينا بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي [٣] (ت ٨٠٧ هـ) حيث رتبه على

---

١) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٣ : ٩٦٦ ، وابن حجر : لسان الميزان ٣ : ٢٧٥ .

٢) ألف في الثقات من المتأخرين الشمس محمد بن أيبك السروجي (ت ٧٤٤ هـ) ولم يكمل ، ولو تم لكان في أكثر من عشرين مجلداً ، وأسماء الأحمدين منه فقط في مجلد (السخاوي : الإعلان بالتوبيخ) ، وابن خلفون (ت ٦٣٦ هـ) ، كذلك صنف الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) كتاب « رسالة في الرواة الثقات » ، وصنف ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) في الثقات ممن ليس في التهذيب لكنه لم يكمل (السخاوي : الإعلان بالتوبيخ) ، وآخر من أفرد الثقات في تصنيف زين الدين قاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩ هـ) منه المجلد الأول والثاني في مكتبة كوبرلي باستانبول ، ومنه شيء في الخزانة العامة بالرباط ، رقم ٣٦١ ك .

٣) مخطوط في مكتبة شهيد علي (٢٧٤٧ : ١ ، ف ٧٩٦) ويقع في ٦٧ ورقة ٢و١٩ في ٩و١٣ سم (انظر فهرست المخطوطات المصورة ، قسم التأريخ ٢ : ٩١ ـ ٩٢) . كما وصل الينا بترتيب التاج السبكي وهو مخطوط في المكتبة الأحمدية بحلب تحت رقم ٣٤٢ ، وهو في آخر كتاب =

حروف المعجم وبدأه بمن اسمه أحمد [١] ، ومن ذلك نعلم أن كتاب الثقات للعجلي لم يكن مرتباً على حروف المعجم بل على الطبقات حيث اقتصر في الجزء الثاني على طبقة التابعين ولم يرتب على الحروف داخل الطبقة ، وهو مما أملاه المؤلف على ابنه صالح ، ورواه أبو الحسن بن أبي زكريا النيسابوري عن صالح [٢] . وطريقة العجلي في التراجم - التي يتراوح طولها بين السطر الى العشرين سطراً - أن يذكر الاسم واسم الأب والكنية والنسبة الى المصر ، ويطلق لفظاً من ألفاظ التعديل كالقول أنه « ثقة ثقة » أو « ثقة » أو « لابأس به » . ويبين طبقته إن كان من الصحابة أو التابعين وربما يشير الى المزايا العلمية لصاحب الترجمة كقوله عن ابراهيم بن الزبرقان التيمي أنه صاحب سنة وصاحب تفسير ، كما يذكر عقائد المترجمين ، وقد أورد في الثقات شيوخاً يرون القدر أو التشيع ، كما يذكر بعض الضعفاء كبشر المريسي مع لعنه إياه ورميه بالفسق ، وربما ذكر تولي بعضهم القضاء ، وقلما يذكر شيوخ صاحب الترجمة أو تلاميذه ، وقد ذكر في بعض التراجم أحداثاً وقعت لأصحابها كذكره بعض المناقشات مع الإمام أحمد في المحنة . والعجلي متساهل في توثيق المجهولين [٣] .

وأما كتاب « الثقات » [٤] لابن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) فقد ذكر

= « الإطراف في أوهام الأطراف » .

١) الهيثمي : مقدمة ترتيب الثقات .

٢) الجزء الثاني من الثقات للعجلي ، ميكروفيلم في مكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة برقم ١٧٨٥ .

٣) المعلمي اليماني : التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ١ : ٤٩٢ .

٤) الجزء الأول موجود في مكتبة أحمد الثالث رقم (٢٩٩٥) تاريخ نسخه القرن السابع بخط تعليق ، ويقع في ٦٧ ورقة ، ٢٩ سطراً قياس ١٩ في ٢٧ سم . أما الجزء الثاني والثالث =

السخاوي أنه أحفل كتب الطبقات [١] ، وقد رتبه ابن حبان على الطبقات فالطبقة الأولى هم الصحابة وتناولهم في المجلد الأول ، والطبقة الثانية هم التابعون وتناولهم في المجلد الثاني ، أما الطبقة الثالثة والرابعة فهم أتباع التابعين وتبع الأتباع وقد خصص لهم المجلد الثالث . وذكر ابن حبان في المجلد الأول مولد النبي صلى الله عليه وسلم ومبعثه وهجرته ومغازيه الى حين وفاته ، ثم تناول الخلفاء الراشدين وأيامهم الى مقتل علي رضي الله عنه بحذف الأسانيد ولزوم سلوك الاختصار ليسهل حفظها ولايصعب وعيها [٢] ، ويحتوي المجلد الأول أيضاً إضافة للسيرة على تراجم الصحابة ، وقال في بداية هذا القسم « أول كتاب الصحابة » [٣] ، وذكر في بدايته أسماء الخلفاء الراشدين ولم يترجم لهم باعتبار أنه ترجم لهم بتفصيل في القسم الأول عقب السيرة مباشرة ، ثم ذكر بقية العشرة المبشرة فترجم لهم ، ثم بدأ ترتيب الصحابة على حروف المعجم . وقد ذكر أنه يخص بالذكر في هذا القسم الصحابة الرواة قال : « إنا ذاكرون أسماء الصحابة ، ونقصد منهم من روى عنه الأخبار لأنه أدعى الى العلم وأنشط للفهم ، وأما من لم ترو عنه الأخبار وذكر بالأفعال والآثار فقد تقدم ذكرنا لهم قبل ، ونقصد في ذكر هؤلاء الى المعجم في أسمائهم ليكون أسهل عند البغية » [٤] . وكذلك فعل في بقية المجلدات حيث رتب التابعين والأتباع

= فموجودان في المكتبة الظاهرية بدمشق (تاريخ ٧١٠ ، ٧١١) والجزء الثاني فيه نقص في أوله إذ يبدأ بحرف الباء ، ويقع في ٣٧٦ صفحة ، أما الثالث فهو تام يقع في ٣٢٦ صفحة ، وقد طبع في تسعة أجزاء في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن .

١) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٥ .

٢) ابن حبان : الثقات ١ : ٢ أ .

٣) المصدر السابق ١ : ١٨ أ .

٤) ابن حبان : الثقات ١ : ١٨ ب .

وتبع الأتباع على حروف المعجم ضمن الطبقة ، وحافظ على ذكر أسماء النساء بعد الرجال في كل حرف ، وفي نهاية كل طبقة من الطبقات الأربع خصص قسماً لذكر من يعرف بالكنى من الرجال ثم من اشتهرت بكنيتها من النساء . واقتصر ابن حبان في التابعين والأتباع على الثقات فقد قال : « فكل شيخ ذكرته في هذا الكتاب فهو صدوق » [١] . ويرى ابن حبان أن من صحت عدالته لم يستحق القدح ولاالجرح إلا بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح [٢] . ويرى ابن حبان أن الأصل في مشاهير الرواة العدالة حتى يتبين منهم مايوجب القدح ، فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون . وقد رد ابن حجر هذا الرأي فقال : « وهذا الذي ذهب اليه ابن حبان من أن الرجل اذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة حتى يتبين جرحه مذهب عجيب والجمهور على خلافه وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات فإنه يذكر خلقاً ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون » [٣] . وقال : « إن ابن حبان يذكر في كتابه الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح ، ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً ، هذه قاعدته » [٤] . وقال : « وابن خزيمة وتلميذه ابن حبان عندهما تساهل في التوثيق ، وإن كان ابن خزيمة أحسن حالاً من تلميذه » [٥] . وقد سبقه الى هذا الرأي ابن عبد الهادي فقال : « إن ابن حبان قد يذكر الراوي في كتابه ـ يعني الثقات ـ من لم يعرفه بجرح ، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله ، ولهذا كان توثيقه من أدنى درجات التوثيق ، وقد جمع ابن حبان في كتابه عدداً كثيراً وخلقاً

---

١) ابن حبان : الثقات ٢ : ٢٧٦ .

٢) المصدر السابق ٣ : ٣٢٤ .

٣) انظر ابن حجر : لسان الميزان ١ : ١٤ ، وانظر ابن حبان : الثقات ١ : ١٣ .

٤) ابن حجر : لسان الميزان ١ : ٤٩٢ .

٥) ابن حجر : تعجيل المنفعة ٢٨٤ .

عظيماً من المجهولين الذين لايعرف هو ولاغيره أحوالهم ، وقد صرح بذلك في غير موضع من هذا الكتاب » [١] .

أما طبيعة تراجمه فهو يذكر في ترجمة الراوي اسمه واسم أبيه وكنيته ونسبه وربما ذكر أسماء الأمهات ، وفي تراجم الصحابة ذكر عدادهم في البلدان وأماكن شيوع رواياتهم بقوله : روى عنه البصريون أو الكوفيون . وأحياناً يذكر عنوان واحد من أحاديثهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويشير الى مشاركتهم في الغزوات أو الفتوح ، وفي بعض التراجم ذكر سني الوفيات ومواضعها . وقد ذكر ابن حجر أن ابن حبان يتبع البخاري دائماً في ذكر سني الوفيات [٢] . ويرى مغلطاي أن ابن حبان لايتعدى البخاري غالباً يتبعه في جميع أقواله [٣] .

أما كتاب ابن حبان الآخر وهو « مشاهير علماء الأمصار » [٤] فإنه يقتصر فيه على المشهورين من الثقات فقط ، وقد رتبهم على الطبقات ثم على الأقاليم فذكر الحجاز أولاً ثم العراق فالشام فمصر فاليمن فخراسان ، ووصف هذه الأقاليم بأنها معروفة بعلماء الأيام . وهو يبدأ بالصحابة من أهل المدينة ثم بالصحابة من أهل مكة وهكذا حتى تنتهي طبقة الصحابة ، ثم يذكر التابعين وتبع الأتباع مرتباً إياهم على المدن أيضاً بنفس التسلسل السابق الذي اتبعه في ترتيب الصحابة ، وهكذا اعتبر الزمن أولاً ثم المكان . ومعظم التراجم لاتزيد على الثلاثة أسطر ، ويعطي نسب الرجل وكنيته ، وأحياناً سنة وفاته ، ويشير الى شهوده المغازي أو الفتوح ، وربما ذكر باقتضاب أحداثاً وقعت لصاحب الترجمة ، وفي بعض التراجم ذكر شيوخ

---

١) ابن عبد الهادي : الصارم المنكي ١٣٩ .

٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ٤ : ٢٨٧ .

٣) مغلطاي : إكمال تهذيب الكمال ٤١٩ .

٤) طبع بعناية فلايشهمر ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٥٩ م .

وتلاميذ المترجم والخصائص الخلقية والعقلية والجسمية للمترجم .

وقد وصل الينا كتاب « تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم »[1] ومؤلفه عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ (ت ٣٨٥ هـ) ، وهو مرتب على حروف المعجم ، وقد اقتصر على ذكر اسم الراوي واسم أبيه ، ونقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في توثيق أصحاب التراجم ، وأحياناً يسند رواياته عنهم وأحياناً لايسندها ، وربما ذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة .

كذلك وصل الينا « المدخل الى الصحيحين » للحاكم (ت ٤٠٥ هـ) حيث ترجم لرجال الصحيحين في القسم الثاني منه[2] .

ومن المتأخرين ممن أفرد الثقات بمصنف مستقل الحافظ قاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩ هـ) حيث أنه اعتمد على مصدرين مهمين من كتب علم الرجال هما : الثقات لابن حبان ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، فاستل منهما تراجم الثقات ـ الذين لم يذكرهم المزي في تهذيب الكمال ـ ورتبها على حروف المعجم ، فإن اتفقا على ترجمة بدأ بعبارة ابن حبان ثم بما عند ابن أبي حاتم ملخصاً وجعل رمزه لما ينفرد به ابن حبان ذكر رقم الطبقة أول الترجمة كما هي عند ابن حبان ، وماينفرد به ابن أبي حاتم صرّح بنقل التعديل عنه ، وأضاف اليهما من المصادر الأخرى أقوالاً في الجرح والتعديل نسبها الى قائليها ، كما أضاف الى تراجمهما تراجم الثقات المتأخرين عن كتابيهما الذين عدّلهم غيرهما من أئمة النقاد

---

١) مخطوط في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ١٢ مصطلح ، ويقع في ٩٣ ورقة (انظر : قائمة بالمخطوطات العربية المصورة بالمايكروفيلم من الجمهورية العربية اليمانية ص ٧) . وقد نشر من قبل عدد من الناشرين منها نشرة الدار السلفية بالكويت ـ ١٤٠٤ بعناية صبحي البدري السامرائي .

٢) انظر عنه ص ١٦٢ .

وإن كانوا مختلفاً فيهم وذكر أنه زاد المتأخرين للفائدة ، ويلاحظ أنه اعتمد في تراجم المتأخرين على الخطيب البغدادي كثيراً وذلك من كتابه « تأريخ بغداد » كما اعتمد على ابن عدي الجرجاني صاحب « الكامل في الضعفاء » والعقيلي صاحب « الضعفاء » والخليلي صاحب « الإرشاد » ، واعتمد على ابن بشكوال في تراجم الأندلسيين ، وأكثر من الإحالة على مصادر متنوعة بعضها مفقود كالصلة لمسلمة بن القاسم ، والغرباء لابن يونس ، وربما اعتذر عن إيراد الرجل في الثقات مع أنه ضعيف مبيناً أن شرطه ذكر من ذكر فيه نوع تعديل [١] . وصرّح بأنه اعتمد على روايتين لثقات ابن حبان ، الأولى بخط الحافظ الحسن بن محمد بن محمد التميمي ، والأخرى بترتيب الحافظ أبي الحسن الهيثمي . وقد صرّح ابن قطلوبغا بأنه لايذكر في كتابه إلا الثقات الذين يجوز الاحتجاج بأخبارهم [٢] .

---

١) ابن قطلوبغا : الثقات ١ : ق ٤٣ ب .

٢) انظر مقدمة كتاب الثقات لابن قطلوبغا ، نسخة كوبريلي .

مؤلفون جمعوا بين الثقات والضعفاء :

صنف في ذلك : الليث بن سعد (ت ١٧٥ هـ) في كتابه « التأريخ » [١] .

وعبد الله بن المبارك (ت ١٨١ هـ) في « التأريخ » [٢] .

وضمرة بن ربيعة (ت ٢٠٢ هـ) في كتابه « التأريخ » [٣] .

وأبو نعيم الفضل بن دكين (ت ٢١٨ هـ) في « التأريخ » [٤] .

ومحمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ) في كتابه « الطبقات الكبرى » وقد سبق ذكره في كتب الطبقات .

ويحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) في كتابان هما «معرفة الرجال» و « التأريخ والعلل » .

وعلي بن المديني (ت ٢٣٤ هـ) في كتاب « التأريخ » في عشرة أجزاء حديثية [٥] .

---

١) ابن النديم : الفهرست ، وابن شاهين : كتاب الثقات من ١٣٢ أ ، وذكر السمعاني أن يحيى بن عبد الله بن بكير قد رواه عن الليث (التحبير ترجمة رقم ١١٠٣) . ومغلطاي : شرح سنن ابن ماجة ١ : ١٤٠ ب ، ٢ : ٢ أ ، وإكمال تهذيب الكمال ١ : ق ٣٠ ب .

٢) ابن النديم : الفهرست ٣١٩ ، والداوودي : طبقات المفسرين ١ : ٢٤٤ ، ومغلطاي : الإكمال ٢ : ٣٣٨ .

٣) ابن حجر : الإصابة ٢ : ٣٤٩ (ط . السعادة) ، وضمرة من رجال التهذيب .

٤) اقتبس منه ابن حجر : الإصابة ٢ : ٣٣٤ ، وفتح الباري ٧ : ٣١٥ ، ومغلطاي في الإكمال ، نسخة مكتوبة بالآلة الكاتبة ٢ : ٣٣٢ ، وسماه « التاريخ الكبير » ويبدو أن فيه « تسمية أصحاب علي وابن مسعود » (ابن حجر : الإيثار ٣١٣) . وذكر مغلطاي أن ابن عقدة يرويه (إكمال تهذيب الكمال ١ : ق ٢٨ أ) .

٥) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٨ .

وأبو جعفر محمد بن عثمان بن ابراهيم بن أبي شيبة (ت ٢٩٧ هـ) في « التأريخ » [١] .

وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ) في « التأريخ » .

وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) في كتاب « العلل والرجال » [٢] .

وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي (ت ٢٤٢ هـ) في مؤلفه « كتاب في علل الحديث ومعرفة الشيوخ » [٣] . وتدل المقتطفات عنه في المصادر اللاحقة على أنه يتناول رجال الحديث وجرحهم وتعديلهم وأحياناً يذكر عبادتهم وعقائدهم ومدينتهم ووظائفهم وخاصة القضاة [٤] .

وأبو حفص عمرو بن علي الفلاس (ت ٢٤٩ هـ) في كتابه « التأريخ » [٥] ، ويقع في ٣ أجزاء ثالثها فيه العلل [٦] . وتدل المقتطفات عنه في المصادر اللاحقة على أنه يتناول تواريخ الوفيات والكنى والنسبة والأعمار والموالد [٧] .

ومحمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) في كتاب « التأريخ الكبير »

---

١) ذكره الخطيب البغدادي وقال : له تاريخ كبير (تاريخ بغداد ٣ : ٤٢) ، واقتبس منه الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٧ : ٥٣ ، ٥١ .

٢) الداوودي : طبقات المفسرين ١ : ٢٤٧ .

٣) الخطيب : تاريخ بغداد ٥ : ٤١٧ ، وابن عساكر : تاريخ دمشق ١٥ : ق ١٢٧ ترجمة محمد بن عبد الله ابن عمار ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ٤٩٤ .

٤) أكرم العمري : موارد الخطيب ٣٤٧ .

٥) الخطيب : تاريخ بغداد ٢ : ٢٣٢ ، والذهبي : تاريخ الاسلام ١ : ١٥ حيث يذكر أنه أحد مصادر مؤلفه ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٢٣ .

٦) ابن خير : فهرسة ٢١٢ .

٧) أكرم العمري : موارد الخطيب ٣٤٧ .

و « الأوسط » و « الصغير » .

والمفضل بن غسان الغلابي (ت ٢٥٦ هـ) في كتابه « التأريخ » [١] . وتدل المقتطفات عنه على أنه يتناول رجال الحديث وجرحهم وتعديلهم ومدنهم ونسبهم ووظائفهم وخاصة القضاة [٢] .

وابراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني (ت ٢٥٩ هـ) في كتاب « الجرح والتعديل » .

وأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت ٢٦١ هـ) في كتاب « الجرح والتعديل » أيضاً .

ومسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) في كتاب « رواة الاعتبار » .

وحنبل بن اسحق بن حنبل الشيباني (ت ٢٧٣ هـ) في كتاب « التأريخ » [٣] وتدل المقتطفات عنه على أنه يتناول رجال الحديث فيذكر موالدهم ووفياتهم وجرحهم وتعديلهم ، وبيان مكانتهم في العلم ، وموقفهم من محنة خلق القرآن ، ويورد روايات ضد أهل الرأي [٤] .

---

١) الخطيب : تاريخ بغداد ٧ : ٥٠ ، والذهبي : تاريخ الاسلام ١ : ١٥ ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٢٤ ، والسمعاني : الأنساب ٢ : ٥ ، ٣٢ .

٢) أكرم العمري : موارد الخطيب ٣٤٩ .

٣) وصفه الذهبي بأنه تاريخ حسن (تذكرة الحفاظ ٦٠٠ ـ ٦٠١) .

٤) أكرم العمري : موارد الخطيب ٣٥٢ .

ومحمد بن يزيد بن ماجة القزويني (ت ٢٧٣ هـ) في كتاب « التأريخ »[١]

وأبو داؤد سليمان بن الإشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) وذلك من خلال « مسائل أبي عبيد الآجري لأبي داؤد »[٢] . ويتناول رجال الحديث ، كناهم ونسبتهم وجرحهم وتعديلهم ، وهي إما إجابة على أسئلة وجهها الآجري الى أبي داؤد ، أو وجهها غيره اليه ، أو تكلم بها أبو داؤد أمامه[٣] .

وابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩ هـ) في كتابيه « التأريخ الكبير » وهو كثير الفوائد[٤] ، و « التأريخ الأوسط »[٥] .

وأبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) في كتاب « التأريخ »[٦]

وأبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري الدمشقي (ت ٢٨٢ هـ) في

---

١) الداوودي : طبقات المفسرين ٢ : ٢٧٣ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ٢ : ٦٣٦ ، وقال المقدسي : رأيت بقزوين له تاريخاً على الرجال والأمصار من عهد الصحابة الى عصره (شروط الأئمة الستة ص ١٧) .

٢) وصل الينا الجزء الثالث ، وحققه د . قاسم العمري ـ أطروحة دكتوراه ـ والجزآن الرابع والخامس وحققه عبد العزيز أحمد آل عبد القادر ـ رسالة ماجستير ـ وكلاهما تخرج من الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة . وينقل عنه مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال كثيراً ١ : ق ٣ ب .

٣) أكرم العمري : موارد الخطيب ٣٥٣ .

٤) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٨ .

٥) مغلطاي : إكمال تهذيب الكمال ، مجلدة ١ : ق ٤ أ ، وشرح سنن ابن ماجه ١ : ١١٠ أ .

٦) ابن النديم : الفهرست ٣٢٥ ، والمقدسي : شروط الأئمة الستة ص ١٧ ، والسمعاني : الأنساب ٣ : ٤٢ ، وابن حجر : تهذيب التهذيب ٩ : ٣٨٨ ، ومغلطاي : شرح سنن ابن ماجه ١ : ٤٩ ب

مؤلفه « كتاب التأريخ » [١] . قال السخاوي : « له مصنف في الجرح والتعديل قوي النفس كأبي حاتم » [٢] . وتدل المقتطفات عنه على أنه يتناول رجال الحديث وجرحهم وتعديلهم ونسبتهم الى المدن - وهم من مدن مختلفة - وأحياناً يذكر عقائدهم ، وقلما يذكر شيوخهم وتلاميذهم أو أية معلومات أخرى عنهم [٣] .

وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش (ت ٢٨٣ هـ) في كتاب « الجرح والتعديل » [٤] .

وأبو العباس أحمد بن علي بن مسلم الأبار (ت ٢٩٠ هـ) في « كتاب التأريخ » [٥] . وتدل المقتطفات عنه في المصادر اللاحقة على أنه يتناول رجال الحديث وجرحهم وتعديلهم وعقائدهم ومكانتهم وخصائصهم العقلية والجسمية ، وتواريخ وفياتهم [٦] .

ومحمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي - مطين - (ت ٢٩٧ هـ) في تأريخه [٧] . وتدل المقتطفات التي أوردتها المصادر اللاحقة عنه على أنه يتناول رجال

= والزهر الباسم ٩ ب ، ١٤٥ أ ، ١٤٧ ب .

١) الخطيب : تاريخ بغداد ٣ : ٥١ ، ٥٢ ، والذهبي : تاريخ الاسلام ١ : ٥١ ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٢٣ - ٥٢٤ ، والكتاني : الرسالة المستطرفة ١٣٠ .

٢) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٧١٢ .

٣) أكرم العمري : موارد الخطيب ٣٥٧ .

٤) قال ابن حجر : « وابن خراش مذكور بالرفض والبدعة ، فلا يلتفت اليه » (هدي الساري ٢ : ١٥٤) .

٥) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٦٣٩ ، والكتاني : الرسالة المستطرفة ١١١ .

٦) أكرم العمري : موارد الخطيب ٣٥٨ .

٧) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٦٦٢ . واقتبس منه مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال ، والخزرجي في =

الحديث ، مكانتهم وعبادتهم وعقائدهم وجرحهم وتعديلهم ومقارنتهم ببعضهم ، لكن معظم المقتطفات تتناول الوفيات [١] .

وأبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت ٢٩٧ هـ) في كتاب «التأريخ»[٢].

والنسائي (ت ٣٠٣ هـ) في كتاب « التمييز » [٣] .

وأبو العباس محمد بن اسحق السراج الثقفي (ت ٣١٣ هـ) في تأريخه [٤] .

وتدل المقتطفات عنه في المصادر اللاحقة على أنه يتناول رجال الحديث وكناهم وألقابهم وأصلهم وولاءهم وشيوخهم ومكانتهم وجرحهم وتعديلهم وصفاتهم الجسمية ، والمصنفات التي رووها أو تملكوها ، ومواقفهم من المحنة زمن المأمون والمعتصم ، ومواقف بعضهم من السلطة ، ومشاركتهم في بعض الأحداث السياسية ، ومن تقلد منهم القضاء وبعض الوظائف الأخرى ، كما يتناول عدد كبير من المقتطفات تواريخ ومواضع وفياتهم ، وأحياناً موالدهم ، ويورد بعض الأشعار القليلة وتظهر المبالغة والوضع على بعض ماأورده في ترجمة أحمد بن نصر الخزاعي [٥] .

= خلاصة تذهيب الكمال .

١) أكرم العمري : موارد الخطيب ٣٦٠ ـ ٣٦١ . واقتبس منه مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال ٧ ب .

٢) ابن كثير : البداية والنهاية ١١ : ١١١ ، وابن حجر : الإصابة ١ : ٥٧٧ ومواضع أخرى ، والداوودي : طبقات المفسرين ١ : ١٩٢ . ونقل عنه ابن ناصر الدين في جامع الآثار في مولد المختار .

٣) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٩ ، وابن حجر : تهذيب التهذيب ١ : ٣٥٦ .

٤) الخطيب : تاريخ بغداد ١ : ٢٥٠ ، والسمعاني : الأنساب ٣ : ١٤١ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ٧٣١ .

٥) أكرم العمري : موارد الخطيب ٣٦٢ ـ ٣٦٣ .

وعبد الله بن أحمد بن محمود البلخي (ت ٣١٧ هـ) في كتاب « قبول الأخبار ومعرفة الرجال » .

والحسين بن ادريس بن خرم الأنصاري الهروي (ت ٣١٥ هـ) في كتاب « التأريخ » على نحو التأريخ الكبير للبخاري [١] .

وعبد الله بن علي بن الجارود (ت ٣٠٧ هـ) في « الجرح والتعديل » .

وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ) في كتاب « الجرح والتعديل » .

وأبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني (ت ٣٣٣ هـ) في مؤلفه « كتاب ثقات المحدثين وضعفائهم » [٢] .

وأبو أحمد محمد بن أحمد بن ابراهيم العسال (ت ٣٤٩هـ) في «التأريخ» [٣].

وأبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي المنتجيلي (ت ٣٥٠ هـ) في « التأريخ الكبير » ـ عدة مجلدات ـ [٤] .

ومحمد بن حيان البستي (ت ٣٥٤ هـ) في كتاب « أوهام أصحاب التواريخ » في عشرة أجزاء [٥] .

---

١) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٨ ، وهو مخطوط في دار الكتب المصرية (١٤ م) ، ويتكون من ستة أجزاء في مجلد يقع في ١١٠ ورقات (انظر : فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية المجلد الأول ـ مصطلح الحديث ـ ١ : ٢٧٣) وقد ذكر ابن ماكولا أنه تاريخ كبير (الإكمال ٢ : ٤٥٣) .

٢) أبو العرب : طبقات علماء أفريقية وتونس ص ١٠٥ ، وانظر مقدمة الناشر ص ٢٨ منه .

٣) الداوودي : طبقات المفسرين ٢ : ٥٣ .

٤) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٦ : ١٠٤ .

٥) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٨ .

ومسلمة بن قاسم القرطبي (ت ٣٥٣ هـ) في كتاب « الصلة » وهو ذيل على « التاريخ الكبير » للبخاري كما يرى ابن حجر العسقلاني ، أو ذيل على كتاب « الزاهر » للمصنف نفسه حيث أشار الى ذلك في مقدمة الصلة [١] . قال أبو جعفر المالقي في تاريخه : « جمع تأريخاً في الرجال شرط فيه أن لايذكر إلا من أغفله البخاري في تاريخه ، وهو كثير الفوائد ، في مجلد واحد » [٢] .

والدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) حيث ذيل على المحمدين خاصة من التاريخ الكبير للبخاري [٣] ، وأجاب عن سؤالات الحاكم الكبرى [٤] .

وأبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ (ت ٣٨٥ هـ) في كتابه « التأريخ » ، ويذكر الذهبي أنه يقع في مائة وخمسين جزءاً [٥] .

وأبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) في سؤالات مسعود بن علي السجزي له [٦] .

وأبو يعقوب إسحق بن ابراهيم القراب (ت ٤١٤ هـ) [٧] .

وأبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي (ت ٤٤٦ هـ) في كتاب « الإرشاد »

وأبو بكر بن المحب في الذيل على المحمدين أيضاً من التأريخ الكبير

---

١) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٨ .

٢) ابن حجر : لسان الميزان ٦ : ٣٥ .

٣) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٨ .

٤) مغلطاي : إكمال تهذيب الكمال ١ : ق ١١٣ ، ويسمى للدارقطني أيضاً كتاب الجرح والتعديل ١ : ق ١٣ ب ولكنه يذكر في ١ : ق ١١٤ أنه منسوب إليه .

٥) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٩٨٨ .

٦) مغلطاي : إكمال تهذيب الكمال ١ : ق ١٤ ب .

٧) ينقل عنه مغلطاي كثيراً في إكمال تهذيب الكمال .

للبخاري [١] .

وأبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤ هـ) في كتاب « الجرح والتعديل » .

وقد فقدت معظم هذه المصنفات ، أما مابقي منها فأقدمه كتاب « الطبقات الكبرى » لمحمد بن سعد وقد سبق الكلام عنه في كتب الطبقات [٢] .

وبقي كتاب « التأريخ والعلل » [٣] وكتاب « معرفة الرجال » [٤] وكلاهما من تصنيف يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) وهو معاصر لابن سعد .

فأما كتاب « التأريخ والعلل » فهو رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدوري صاحب يحيى بن معين عنه . ومادة الكتاب ليست منظمة ، بل هي مجموعة من أقوال يحيى بن معين في جرح الرجال وتعديلهم والتعريف بأسماء من يعرف بالكنى منهم وبكنى من يعرف بالأسماء منهم ، ومعرفة نسبتهم وطبقتهم ، كالقول عن الرجل أنه صحابي أو تابعي ، وكذلك من روى عن الرجل أو من لم يرو عنه . وهذه المادة المتباينة المختلطة أصبحت مادة أساسية في الكتب التي صنفت فيما بعد في علم رجال الحديث ، بحيث نقلت عن ابن معين أقواله ووضعتها في المواضيع التي تلائمها لأن الكتب التالية أصبحت منظمة بشكل يجعلها أسهل منالاً . ومن الجدير

---

١) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٨ .

٢) انظر ص ٨٣ ـ ٨٧ .

٣) مخطوط في دار الكتب الظاهرية (مجموع ١١٢ « ١ ») ، وقد حققه د . أحمد نور سيف .

٤) مخطوط في دار الكتب الظاهرية (مجموع ٣٩) ، وتوجد ٢٣ ورقة منه في مكتبة أحمد الثالث تحت رقم (٤٢٤ ف ـ ١٢١٩) . انظر فؤاد السيد : فهرست المخطوطات المصورة « التأريخ » ٢ : ١٥٠ . وقد حققه د . أحمد نور سيف ، ونشره مركز التراث بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

بيانه أن مهمة العباس بن محمد الدوري (ت ٢٧١ هـ) لم تقتصر على نقل أقوال شيخه ، بل أضاف اليها بعض المعلومات كذكره حادث وفاة ابن معين ، وسنة وفاة أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ هـ ، أي بعد وفاة ابن معين بثمان سنوات [١] . وكذلك عقب العباس بن محمد الدوري على بعض أقوال شيخه ليفسر الغامض ويجلو الشبهات ، مثال ذلك تعقبه رواية ابن معين بسنده « أخبرني من رأى بريدة بن سفيان يشرب الخمر في طريق الري » . قال العباس بن محمد الدوري : « إن أهل المدينة ومكة يسمون النبيذ خمراً ، والذي عندنا أنه رأى بريدة يشرب نبيذاً في طريق الري فقال رأيته يشرب خمراً » [٢] . وكتاب « التأريخ والعلل » يقع في أحد عشر جزءاً استغرقت ١٦٧ ورقة . ولطول ملازمة الدوري لابن معين الى وفاته فإنه حمل عنه آخر أقواله في الرجال [٣] ، ولذلك أهميته إذ كثيراً مايختلف قول ابن معين في الرجل الواحد بين ماينقله البغداديون وغيرهم ، ولاشك أن ماينقله البغداديون هو آخر أقواله

أما كتاب ابن معين الآخر وهو « معرفة الرجال » فقد بقي منه الجزء الأول والثاني فقط وهما رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز البغدادي عن ابن معين ، وهذا الكتاب كسابقه مجموعة من أقوال يحيى بن معين في جرح الرجال وتعديلهم ، ومعظمها أجوبة على أسئلة تلميذه المذكور أو على أسئلة آخرين بحضوره ، وكثيراً مايتكرر السؤال عن شيخ في أكثر من موضع فيقول فيه ابن معين ثم يسأل عنه فيعيد قوله وربما أضاف اليه كأن يبين في المرة الثانية علة جرحه كما فعل مع نصر بن باب حيث جرحه عندما سئل عنه أول مرة ، وتكرر السؤال عنه فأعاد الإجابة مبيناً لهم سبب جرحه إياه إذ كان نصر يحدث عن عوف من كتاب عنده

---

١) ابن معين : التاريخ والعلل ١٢ .

٢) المصدر السابق .

٣) نبّه عليه الحافظ ابن عدي : الكامل ٢ : ٥٢٨ .

فارتاب ابن معين ونظر في الكتاب فإذا فيه « حدثني نوح بن أبي مريم أبو عصمة الخراساني عن عوف » ولذلك وصف ابن معين نصراً هذا بأنه كذاب خبيث [١] . وينبغي الانتباه الى أن بعض ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن معين لها معانيها الخاصة عنده فمثلاً هو يستعمل أحياناً لفظ « ليس بشيء » ويعني أن أحاديث الراوي قليلة ولايقصد بذلك جرحه لكنه في معظم الأحيان يريد بها أنه ضعيف مثل بقية النقاد [٢] . كما يستعمل لفظ « لابأس به » ويعني « ثقة » ، واذا قال « يكتب حديثه » فمعناه أنه عنده من جملة الضعفاء [٣] . وقد قال عبد الله بن أحمد الدورقي : كل من سكت عنه يحيى بن معين فهو عنده ثقة [٤] . وقد وصفه الحافظ الذهبي بأنه متعنت [٥] . ووضح الحافظ الذهبي اعتماده على ابن معين فقال : « فإنا نقبل قوله دائماً في الجرح والتعديل ونقدمه على كثير من الحفاظ مالم يخالف الجمهور في اجتهاده ، فإذا انفرد بتوثيق من لينه الجمهور أو تضعيف من وثقه الجمهور وقبلوه فالحكم لعموم أقوال الأئمة لالمن شذ ، فإن أبا زكريا من أحد أئمة هذا الشأن وكلامه كثير الى الغاية في الرجال وغالبه صواب وجيه ، وقد ينفرد بالكلام في الرجل بعد الرجل فيلوح خطأه في اجتهاده بما قلناه ، فإنه بشر من البشر وليس بمعصوم بل هو في نفسه يوثق الشيخ

---

١) ابن معين : معرفة الرجال ٣ .

٢) لعل الحاكم أول من فسر عبارة ابن معين هذه بقوله : « قول ابن معين فيه « ليس بشيء » هذا يقوله ابن معين اذا ذكر له الشيخ من الرواة يقل حديثه ، وربما قال فيه ليس بشيء يعني لم يسند من الحديث مايشتغل به » . ثم تابعه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٨ : ٤١٩ ، وهدي الساري ٤٢١ ، وأبو الحسن بن القطان في بيان الوهم والإيهام .

٣) اللكنوي : الرفع والتكميل ص ١٠٠ ، ١٠٢ .

٤) ابن عدي : الكامل ١ : ق ٤٠ أ .

٥) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٥٩ .

تارة ويلينه تارة ، ويختلف اجتهاده في الرجل الواحد فيجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت » [١] .

ومما بقي من هذه المصنفات أيضاً كتاب « العلل ومعرفة الرجال » [٢] للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) وهو معاصر لابن معين وزميل له ، والكتاب من رواية ابنه عبد الله ، ويحتوي روايات متباينة يجمع بينها التعريف برجال الحديث كذكر كناهم أو الأخوة منهم أو سني وفياتهم أو رحلاتهم أو أخبار محنهم وما الى ذلك مما يتصل بحياتهم وصفاتهم الجسمية والخلقية أو ذكر سماع المحدث عن شيخ من الشيوخ أو نفي سماعه منه وما الى ذلك مما له صلة بنقد إسناد الحديث . ويتكلم في جرح الرجال وتعديلهم [٣] ، كما يعرض جملة من الآراء الفقهية ويسوق ذلك بالأسانيد . والكتاب يتعلق أيضاً بعلل الحديث مما يضاعف قيمته ، وقد استفاد منه

---

١) الذهبي : رسالة في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لايوجب ردهم (ط . مصر ١٣٢٤هـ) .

٢) مخطوط في مكتبة آيا صوفيا تحت رقم ٣٣٨٠ ، وهو ثمانية أجزاء ، يقع في ١٨٠ ورقة ، قياس ٢٩١ في ١٦٥ ملم (انظر : مقدمة العلل ومعرفة الرجال ١) . وتوجد أجزاء ناقصة منه في دار الكتب الظاهرية ضمن مجموعتي رقم ٤٠ و ٤٦ . وقد صدر مجلد يحتوي على الأجزاء الأربعة الأولى من مخطوطة آيا صوفيا بتحقيق د . طلعت قوج بيكيت ، و د . اسماعيل جراح أوغلي ، ونشرته كلية الالهيات بجامعة أنقرة ، سنة ١٩٦٣ م .

٣) ذكر ابن حجر (هدي الساري ٢ : ١٧٣) : « أن الإمام أحمد يطلق لفظ « منكر الحديث » على من يغرب على أقرانه بالحديث ، أي يتفرد وإن لم يخالف ، عرف ذلك بالاستقراء من حاله » . كما ذكر الحافظ ابن حجر أن المنكر أطلقه الإمام أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لامتابع له (هدي الساري ٤٥٣) . فلايلزم أن يكون الراوي الذي أطلق عليه ذلك ممن لايحتج به ، وقد بين اللكنوي بالاستقراء أن مراد الإمام أحمد من قوله في الراوي : هو كذا وكذا ، أن فيه ليناً (الذهبي : ميزان الاعتدال ٤ : ٤٨٣) .

ابن أبي حاتم بنطاق واسع في كتابه « الجرح والتعديل » حيث كتب اليه عبد الله بن حنبل راوية كتاب « العلل ومعرفة الرجال » بعض روايات هذا الكتاب [١] . والكتاب غير مرتب على أساس معين .

وكذلك بقي كتاب « التأريخ الكبير » [٢] وكتاب « التأريخ الصغير » [٣] وقطعة من « التأريخ الأوسط » [٤] للبخاري ، وقد رتب « التأريخ الأوسط » على السنين [٥] .

أما « التأريخ الكبير » فقد ألفه البخاري حينما كان في الثامنة عشرة من عمره في المسجد النبوي بالمدينة بين القبر والمنبر ، ورتبه على حروف المعجم لكنه تجاوز هذا الأصل بتقديم المحمدين لشرف اسم محمد صلى الله عليه وسلم ، وكذلك بتقديم الصحابة لفضلهم ، وهو يأخذ الحرف الأول فقط من الاسم ثم يرتب الأسماء المشتركة على الحرف الأول أيضاً من اسم الأب . وتحتوي الترجمة على اسم الراوي واسم أبيه وجده وكنيته ونسبته الى القبيلة أو البلدة أو كليهما وقلما

---

١) انظر مقدمة كتاب « العلل ومعرفة الرجال » التي كتبها د . طلعت قوج بيكيت .

٢) الطبعة الأولى ، بعناية عبد الرحمن بن يحيى اليماني ، ثمانية أجزاء ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ١٣٥٨ ـ ١٣٦٢ هـ .

٣) طبع في الهند مع كتاب الضعفاء الصغير للبخاري وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي من قبل إدارة ترجمان السنة بلاهور سنة ١٣٩٧ هـ ، ثم أعيد نشره في دار المعرفة ببيروت سنة ١٤٠٦ هـ ، والذي يبدو أنه كتاب التأريخ الأوسط وليس الصغير ، فإن الأوسط هو المرتب على السنين ، ثم إن نقول الحافظ ابن حجر عن التأريخ الصغير ليست فيه (فتح الباري ٧ : ٢٤٧ ـ ٢٥١) .

٤) منه قطعة في بتكيبور ١٢ : ٦٨٧ (انظر بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٣ : ١٧٨) ويقع في ٥٦ ورقة (انظر سزكين : تاريخ التراث العربي ص ٣٤٧) .

٥) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٨ .

يطيل ذكر الأنساب ، ويذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة ونموذجاً من رواياته أو أكثر ، وربما أورد الرواية بإسناد ليس فيه صاحب الترجمة ثم أعقب ذلك بإيرادها بإسناد فيه صاحب الترجمة فتكون روايته من المتابعات والشواهد [١] . وهذه الروايات تشير الى مكانة صاحب الترجمة في العلم ، وقد يقتصر البخاري في بعض التراجم على ذكر عنوان الرواية ونجده في أماكن أخرى يسرد روايات كثيرة فتطول الترجمة [٢] . ولايقدم البخاري معلومات وافية عن أحوال الراوي وإن ذكر أحياناً الصفات الجسمية والخلقية والعقلية للرواة ، كما أشار الى عقائدهم وآرائهم والى مشاركتهم في الغزوات أو الفتوح وموقفهم من أحداث عصرهم كالفتنة زمن عثمان ووقعة الحرة مما له دلالة على اتجاه الراوي وميوله ، وذكر الوظائف التي أشغلها بعض المحدثين خاصة القضاة . وبين البخاري أنه اختصر التراجم فقال : « قلَّ اسم في التأريخ إلا وله عندي قصة إلا أني كرهت أن يطول الكتاب » [٣] . ويسعى البخاري الى تحديد مكان وزمان الرواية للتحقق من إمكان اللقاء بينه وبين شيوخه الذين روى عنهم [٤] ، لذلك ذكر في تراجمه للصحابة عدادهم في الأمصار ومن مكث

---

١) المتابعات والشواهد : أحاديث تروى عقب ذكر الحديث للدلالة على وروده بطرق اخرى فلايكون غريباً ، ويغتفر في باب الشواهد والمتابعات من الرواية عن الضعيف القريب الضعف مالايغتفر في الأصول (انظر ابن كثير : الباعث الحثيث ٥٩) .

٢) بلغت ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك أكثر من تسعين سطراً لكثرة الروايات التي أوردها مرتبة على الأبواب (انظر التاريخ الكبير ق١ م٣ الترجمة رقم ٩٩١) .

٣) الخطيب : تأريخ بغداد ٢ : ٧ ، والسبكي : الطبقات ٢ : ٢١٧ ، وابن حجر : هدي الساري ٤٧٨ .

٤) لايكتفي البخاري في صحيحه بالمعاصرة وإمكان اللقاء بين الشيخين ، بل يشترط ثبوت اللقاء والسماع (انظر ابن كثير : الباعث الحثيث ص ٢٥) أي عند العنعنة .

منهم في المدينة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحاول تحديد المكان أحياناً بقوله كان ببغداد ، أو حديثه في المصريين أو في الكوفيين أو في البصريين . ويذكر رحلات الشيوخ وتنقلهم في البلاد والتقاءهم في موسم الحج أو في زيارة بعضهم البعض ، وأحياناً يحدد زمن اللقاء ، وربما ذكر حادثة تدل على لقاء الشيخين . ويعطي البخاري سني الوفيات اهتماماً خاصاً ، فقد ذكر سني وفيات أصحاب التراجم بنسبة ٥ بالمائة تقريباً ، أما سني ولادتهم فلاتزيد نسبة ذكرها على ٣و٠ بالمائة [١] ، وعندما لايستطيع تحديد سنة الوفاة فإنه يربط وقت الوفاة بحادث مشهور مما يعين على تصور وقتها . ويستعمل البخاري ألفاظ الجرح والتعديل [٢] ، ويلاحظ تورعه عن استعمال ألفاظ حادة في الجرح فغالباً مايقول : « فيه نظر » « يخالف في بعض حديثه » وأشد مايقول « منكر الحديث » . وكذلك لايبالغ في ألفاظ التوثيق ، بل يكتفي بقول « ثقة » أو « حسن الحديث » ، أو يسكت عن الرجل وقد عد البعض سكوته عن الراوي توثيقاً له [٣] ، ولايسلم له ذلك على إطلاقه ، بل قد ذهب الحافظ ابن حجر وهو أحسن من استقرأ البخاري الى عدم اعتبار سكوته عن الراوي توثيقاً له فقال عند الكلام عن يزيد بن عبد الله بن مغفل : « قد ذكره البخاري في تأريخه فسماه يزيد ، ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبي حاتم جرحاً فهو مستور » [٤] . وينبغي التفطن الى معاني ألفاظ الجرح والتعديل التي يستعملها البخاري في اصطلاحه ، فإنه اذا قال « فيه نظر » فمعنى ذلك أن الراوي ضعيف عنده غالباً ، وليس بمعنى

---

١) هذه النسبة مأخوذة عن طريق الإحصاء .

٢) البخاري : التاريخ الكبير م١ ق١ ، انظر ترجمة رقم ١١ ، ٣٥ ، ١٤٣ ، ٤١٧ ، ١٠٤٥ ، ١٢٤٥ ، ١٢٦٦ ، ١٤١٦ .

٣) التهانوي : قواعد في علوم الحديث .

٤) ابن حجر : النكت على ابن الصلاح ٥٤٨ .

متـروك ـ كما هو استقراء الحفاظ الذهبي والعراقي والسخاوي ومن تابعهم ـ وقد وردت عـبارة « فيـه نظـر » فـي التـأريخ الكبير في اثنين وتسعين موضعاً [١] . واذا قـال « فلان سكتوا عنه » فإنه يقول ذلك فيمن تركوا حديثه ، ونبـه البخـاري الى أن كـل مـن قـال فـيـه « منكر الحديث » فلاتحل الرواية عنه [٢] ، وقد يطلق البخـاري عـلى الشيخ عبـارة « ليس بالقوي » ويريد أنه ضعيف [٣] . وينقل البخاري أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرجال لذلك ترد ألفاظ جرح أخرى أشد مما ذكرت في بعض التراجم . أما الروايات الحديثية التي يسوقها البخاري من طريق أصحاب التراجم ففيها الصحيح والحسن والضعيف ، وهو يقدم في الترجمة الواحدة الرواية الصحيحة غالباً ثم يسوق متابعاتها .

ونجد في التأريخ الكبير معلومات تاريخية قليلة لكنها موثقة كذكره بعض أحداث تتصل بالسيرة أو الفتوح أو بأحداث متأخرة في العصر الأموي أو العباسي وخاصة أسماء القضاة والولاة ، ومن ذلك قائمة بأسماء ولاة الكوفة من خلافة عمر بن الخطاب الى خلافة معاوية بن أبي سفيان [٤] . وقد انتقد ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ) التأريخ الكبير في رسالة سماها « بيان خطأ البخاري في تأريخه » [٥] ، كما تعقبه في عدة مواضـع في كتابه « الجـرح والتعديل » مبينـاً أنه أدخل في الضعفاء من لايستحقون وصفهم بالضعف . وكذلك نبه الحافظ ابن رجب الى أن البخاري يقع له

---

١) مسفر الدميني : قول البخاري فيه نظر ونحوه ص ٥٥٦ .

٢) الذهبي : الموقظة ، واللكنوي : الرفع والتكميل ٩٧ ، ١٨٢ ، ١٨٣ .

٣) الذهبي : الموقظة .

٤) البخاري : التاريخ الكبير م٣ ق٢ ترجمة رقم ٣٢٢٨ .

٥) مخطوط في مكتبة أحمد الثالث ٦٢٤ (١١) ضمن مجموعة من ١١٩ ب ـ ١٤٣ ب ، ف ٦٦٧ وتقع في ٢٥ ورقة ، قياس ١٩ في ١٦ سم .

في تأريخه أوهام في أخبار أهل الشام [١] . ولاشك أن البخاري عالم متضلع بالرجال ونقدهم لكن الأخطاء في الأسماء يقع فيه سائر المتضلعين في علم الرجال لكثرتها وصعوبة ضبطها ، كما أن الحكم بتضعيف الرواة يتوقف على مقاييس الناقد ومع ذلك فإن البخاري لايعتبر من المتشددين في الجرح بل من المعتدلين .

وأما « التأريخ الأوسط » للبخاري ـ المطبوع خطأً باسم التأريخ الصغير ـ فقد ذكر البخاري في أوله مايعرف به وبمحتوياته فقال : « كتاب مختصر من تأريخ النبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرين والأنصار وطبقات التابعين لهم بإحسان ومن بعدهم ... وبعض نسبهم وكناهم ومن يرغب في حديثه ، وقد استفاض أنساب قوم عند أهليهم فتداولوها وعرفها الناس بشهرتها ، فإن تنازعوا في شيء منها احتيج حينئذ الى البيان والحجة » .

وقد بدأه بقصة الهجرة الى الحبشة ثم بعض أخبار السيرة في المرحلتين المكية والمدنية باقتضاب وانتخاب دون أن يتعرض لسائر الأحداث ، ثم ترجم لمن مات من الصحابة في عصر السيرة ، ثم في عهد كل من الخلفاء الراشدين الأربعة ، ثم رتب الرواة الآخرين حسب وفياتهم ضمن عقود زمنية إلا أنه اقتصر على التقسيم الى خمس سنوات بعد سنة ٢١٠ هـ ، وهذا التقسيم ينفع عندما لاتعرف سني الوفيات بصورة دقيقة فتنتضمها العقود . ويذكر في التراجم الاسم واسم الأب وأحياناً الشيوخ والتلاميذ وأحياناً يسوق رواية من طريق صاحب الترجمة .

---

١) ابن رجب : جامع العلوم والحكم ٢٤٤ .

وقد وصل إلينا قسم كبير من كتاب « التأريخ الكبير » [١] لابن أبي خيثمة [٢] (ت ٢٧٩ هـ) .

---

١) مخطوط في مكتبة القرويين ، ح ل (40 : N 244) رقم ٧٧٨ ويقع في ١٩٩ صفحة وتوجد منه قطعة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة تقع في ٢٢ صفحة مكتوب عليها (الجزء الخمسون) وتتناول تراجم محدثين من أهل الموصل والعواصم والثغور والشام ، وقد جلدت مع كتاب من كتب المسانيد المتقدمة دون أن يُشار الى أنهما كتابان . وعثر أخيراً على قطعة كبيرة منه تمثل السفر الثاني وهو من محفوظات الزاوية الناصرية الملحقة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ١٣٨ ولكن بعنوان « المعجم الكبير للطبراني ج٢ » مما أخَّر اكتشاف هذا القسم ويقع في ٢٠٠ ورقة ذات وجهين وقد كتبت بخط أندلسي واضح ، وقد سقطت الأوراق الأولى منه . وقد قام بتحقيق القسم الخاص بالمكيين اسماعيل حسن حسين بإشراف سعدي الهاشمي ، ونال بها مرتبة الماجستير من الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٤ هـ .

٢) قال الحافظ الذهبي في ترجمته : « أحمد بن أبي خيثمة ، زهير بن حرب ، الحافظ الحجة الإمام صاحب التاريخ الكبير . قال الدارقطني : ثقة مأمون . وقال الخطيب : ثقة عالم متقن حافظ ولاأعرف أغزر فوائد من تاريخه . توفي سنة تسع وسبعين ومائتين » تذكرة الحفاظ ٢ : ٥٩٦ .

وقد قال الخطيب : « لاأعلم أغزر فوائد منه »[١] . ووصفه السخاوي بأنه كثير الفوائد[٢] . وذكر الكتاني أنه كبير يقع في ثلاثين مجلداً صغاراً واثني عشر مجلداً كباراً [٣] . ونقلت عنه كثيراً كتب الرجال المصنفة بعده ، وقد قال ابن أبي خيثمة : « من أخذ هذا الكتاب فقد أخذ جوهر علمي ، لقد استخرجته من بيت ملآن كتباً ، وفيه ستون ألف حديث ، عشرة آلاف مسندة الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وسائره مراسيل وحكايات ، وإنما كتابي لمن خشي حوطته من الحديث لأني إنما آخذ من الأطراف » [٤] . «ويبتديء السفر الثاني الذي وصل إلينا بأحاديث تتعلق بنزول القرآن على لغة قريش ، ويظهر أنها تابعة لترجمة أحد الصحابة من خزاعة ، حيث ذكر المصنف بعد ذلك بعض تراجم الخزاعيين من الصحابة . ثم ذكر الصحابة على ترتيب حروف المعجم ، مراعياً الحرف الأول من أسمائهم فقط ، دون أن يرتبهم داخل الحرف الواحد . وبعد انتهائه من حرف الياء عقد فصلاً ذكر فيه من حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعرف اسمه ، مثل ابن الجعدية ، وابن الفاكهة ، وعم خنساء ، وعم عمير بن سعد وغير ذلك [٥] . ثم ذكر تسمية من سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وكانت له صحبة ولولده صحبة أمثال : عبد الرحمن بن أبي بكر ، وعائشة أم المؤمنين وأختها أسماء وغيرهم ، وقدم أولاد العشرة [٦] ، ثم ذكر الإخوة الذين حدثوا عن النبي صلى الله عليه وسلم مع بيان إن كانا شقيقين أو

---

١) تاريخ بغداد ٤ : ١٦٣ .

٢) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٨ .

٣) الرسالة المستطرفة ص ١٣٠ .

٤) معجم أبي علي الصدفي ص ٤١ .

٥) انظر ق ١١١ ب ومابعدها .

٦) انظر ق ١١٩ أ .

أخوين لأب أو لأم [١] . ثم ذكر من كف بصره من الصحابة [٢] ، ثم العور من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم [٣] . ثم ذكر تسمية من آخى بينهم النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة [٤] . ثم ذكر من روى عن أبيه عن جده ، ولجده صحبة [٥] . وبعدها عقد عنواناً في تسمية القبائل الذين رووا عن النبي صلى الله عليه وسلم [٦] . ثم ذكر النساء الصحابيات ، فبدأهن بفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم بزوجاته الطيبات الطاهرات ، ثم رتبهن على القبائل مبتدئاً بالهاشميات منهن [٧] . وختم تراجم الصحابة بالأحاديث الواردة في فضل القرون الثلاثة . وبعد ذلك عقد فصلاً فيمن حدّث من الصحابة عن التابعين [٨] . ثم ذكر من أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وكان بعده فلم يلقه ، وذكر منهم صغار أولاد الصحابة الذين لم يبلغوا عند وفاة المصطفى صلى الله عليه وسلم (المخضرمون) . ثم ذكر الأولاد والإخوة مبتدئاً بأولاد العشرة ، مع ذكر أولاد التابعين وكذا الإخوة . وذكر من له رواية منهم ، إضافة الى نقل أقوال الأئمة فيهم جرحاً وتعديلاً ، وبهذا انتهى السفر الثاني . وأما عن طبيعة مادته في هذا القسم من الصحابة فإنه يذكر اسم صاحب الترجمة واسم أبيه ونسبته الى قبيلة وكنيته ، وقد يصرح أحياناً باسم أمه وهي فائدة لاتوجد في كثير من كتب التراجم ،

---

١) انظر ق ١١٩ ب .

٢) انظر الورقة السابقة .

٣) انظر ق ١٢٠ ب .

٤) انظر ق ١٢٣ أ .

٥) انظر ق ١٢٦ أ .

٦) انظر ق ١٣٢ أ .

٧) انظر ق ١٤٥ أ .

٨) انظر ق ١٦٤ ب .

ويذكر أحياناً سنة وفاته . كما يورد له رواية أو أكثر من مروياته ، أو مما له علاقة بصاحب الترجمة ، وهذا يفيد في التعريف بالصحابي ، حيث أن الرواية المباشرة عن المصطفى صلى الله عليه وسلم إحدى الوسائل لمعرفة الصحابي وتمييزه ، وقلما يسمي المصنف شيوخ صاحب الترجمة الذين أخذ عنهم ، وكذلك نادراً مايسمي التلاميذ الذين رووا عنه . كما لايذكر تفاصيل عن حياة صاحب الترجمة وأحواله وصفاته الجسمية والخلقية والأحداث الهامة التي وقعت له . ويسرد المصنف أحياناً في خلال التراجم أسماء من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيلة صاحب الترجمة ، ويظهر أن ذلك في أول ورود تلك القبيلة كقوله في ترجمة أسامة بن عمير الهذلي : وأسامة من هذيل وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذيل ... فذكرهم ، ثم قال : هؤلاء الذين رووا عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذيل وأحاديثهم تأتي بعد إن شاء الله . كما يسرد في مثل هذه المواطن نسب تلك القبيلة [١] كما يشير في أثناء التراجم إن كان صاحب الترجمة قدم مع وفد قومه ، فيشير الى عددهم ، والى وقت قدومهم ، وماجرى لهم [٢] . كما ينبه أحياناً على بعض الفوائد كقوله في ترجمة البراء بن معرور : هو أول من استقبل القبلة من الخزرج ، وأول من أوصى بثلث ماله ، وهو أحد النقباء ليلة العقبة [٣] . وتختلف التراجم من حيث القصر والطول حيث يطيل في بعضها كترجمة أبي هريرة مثلاً حيث ذكر بعض من روى عنه من الصحابة والتابعين [٤] ، بينما يختصر في بعضها الى سياق رواية واحدة فقط له ،

---

١) انظر أمثلة لذلك في تاريخ ابن أبي خيثمة س٢ : ق ٤ ، ٥ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٩ وغيرها .

٢) انظر تاريخ ابن أبي خيثمة س٢ : ق ٩ ب ، ١٩ ب وغيرها .

٣) انظر ق ١١٠ أ .

٤) انظر تاريخ ابن أبي خيثمة س٢ : ق ٧٨ وما بعدها .

وإن كان ممن تقدمت ترجمته اكتفى بذكر اسمه واسم أبيه ونسبته الى القبيلة ، حيث أدى ترتيب الكتاب على القبائل ، ثم على حروف المعجم ، ثم على المدن ، الى تكرار بعض التراجم . والمصنف بعد إيراده للروايات الحديثية يتعقبها أحياناً ببيان عللها واختلاف الرواة فيها مع بيان المنفرد والترجيح أحياناً [١] ، [٢] . وقد كتب في بداية القسم الآخر الذي وصل الينا منه (السفر الثالث من تاريخ أبي بكر أحمد بن زهير بن حرب بن أبي خيثمة) [٣] ، ولم يتبع نسقاً معيناً في تنظيم المادة ، كما أن طبيعة مادته متباينة أيضاً فهو يبدأ بذكر الأولاد مثل ولد أبي خالد اسماعيل والأشعث والنعمان ولم يحدث عنهم كلهم إلا اسماعيل آخرهم ، وذكر بعض أحاديثه عن إخوته .. ثم ذكر ولد يسار وبينهم محمد بن اسحق صاحب المغازي .. وهكذا يستمر في ذكر الأولاد ، ثم يذكر أسماء الاخوة من الرواة مثل « بلغني أن عبد الله بن

---

١) انظر تاريخ ابن أبي خيثمة س٢ : ق ١٣ أ ، ٢٢ ب .

٢) ابن أبي خيثمة : التاريخ الكبير (أخبار المكيين) من ٤٥ ج - ٤٥ هـ (رسالة ماجستير لاسماعيل حسن حسين من كلية الحديث بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة - ١٤١٣ هـ .

٣) جاء في شرح ألفية العراقي نقلاً عن الإمام أبي الحسن محمد بن أبي الحسين بن الوزان قال : ألفيت بخط أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب الحافظ الشهير صاحب يحيى بن معين وصاحب التاريخ مامثاله « قد أجزت لأبي زكريا يحيى بن مسلمة أن يروي عني ماأحب من كتاب التاريخ الذي سمعه مني أبو محمد القاسم بن الأصبغ ، ومحمد بن عبد الأعلى كما سمعاه مني ، وأذنت له في ذلك ، ولمن أحب من اصحابه ، فإن احب أن تكون الإجازة لأحد بعد هذا ، فأنا أجزت له ذلك بكتابي هذا وكتبه أحمد بن أبي خيثمة بيده في شوال من سنة ست وسبعين ومائتين » (ابن الأبار : المعجم ١٦١) . وقد ساق ابن الأبار طريقين للكتاب حيث رواه أبو علي الصدفي أنا محمد بن فورتش أنا أبو عمر الطلمنكي نا أبو جعفر بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا أبو بكر بن أبي خيثمة . قال أبو علي الصدفي : وفي ماأجاز فيه - يعني أبا =

حنين وعبيد بن حنين ومحمد بن حنين إخوة » ويستمر في سرد الاخوة وربما ذكر لهم بعض الأحاديث أو نقل أقوال أئمة الجرح والتعديل مثل يحيى بن معين وأحمد بن حنبل فيهم . ثم انتقل الى الترتيب على المدن فذكر أولاً أخبار المكيين وبدأ بذكر فضائل مكة وماورد في ذلك من آثار وذكر أساطير أيضاً ، ثم ترجم للنبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : تسمية من نزل مكة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه خلط بهم التابعين ومن بعدهم ولم يرتبهم على أساس معين لاعلى حروف المعجم ولاغيره ، وقد صرح خلال تراجم أهل المدينة بنقله عن كتاب لعلي بن المديني (ت ٢٣٤ هـ) ، وقد ذكر في كل ترجمة الاسم واسم الأب وبعض أخبار المترجم وشهوده المغازي ويورد حديثاً له عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويشير الى الولاة والقضاة منهم وربما ذكر عقائدهم وبعض أقوال وفتاوى المشهورين

= المعالي محمد بن عبد السلام نزيل واسط - تاريخ ابن أبي خيثمة عن ابن خزقة عن أبي عبد الله الزعفراني عن ابن أبي خيثمة (معجم ابن الأبار ١٤٣) . وكان والد الحافظ أبي الفتح بن سيد الناس اليعمري (توفي ابن سيد الناس سنة ٧٣٤ هـ) يحمل معه نسخة من تاريخ ابن أبي خيثمة عند قدومه الى مصر من الأندلس (الدرر الكامنة ٤ : ٢٠٨) . ويبدو أنه وقعت أخطاء قديمة في النسخة التي أدخلت مصر من تاريخ ابن أبي خيثمة ، فقد قال أبو الوليد عبد الله بن محمد الفرضي : أخبرني أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي قال : سمعنا أبا محمد قاسم بن أصبغ يقول : سمعت ابراهيم بن موسى بن جميل يقرأ الجزء السادس من المعارف لابن قتيبة ، وقد قلبه بالتصحيف واللحن والخطأ ، فشق ذلك عليه - حين رآنا - أشد المشقة . قال قاسم : وكنا نسخنا من كتابه بمصر كتاب البصريين من تاريخ ابن أبي خيثمة ، فلما قدمنا بغداد وشهرنا بنسختنا عند ابن أبي خيثمة فقرأها علينا وجدناها مخططة كلها حتى أنكرنا ، وقال : ماشأن كتابكم اليوم ؟ فقلنا له : نسخناه من كتاب ابن جميل ، وقد قرىء على أهل مصر . فقال : الحمد لله الذي لم يدخل كتابي عندهم صحيحاً ، ماكان أهل مصر يستحقون مثل هذا . ثم أخذ =

منهم ، وينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل مثل يحيى بن معين وأحمد بن حنبل فيهم ، ويذكر أحياناً سني الوفيات . وقد حافظ على ذكر الأسانيد في سائر رواياته ، ويختلف طول التراجم بين السطر الى بضع صفحات حسب أهمية المترجمين . فلما انتهى من أهل مكة ذكر صحابياً واحداً من أهل الطائف ، ثم ذكر أهل اليمن ، وقد أورد في بداية ذلك عدة روايات يتصل إسنادها الى وهب بن منبه وهي في ذم اليمن ، فاليمن لم يدخلها ولن يدخلها نبي وهي ذنب الأرض [١] ! أما عن طبيعة التراجم فلاتختلف عن تراجم المكيين وهي بضعة تراجم فقط ، ثم انتقل الى اليمامة ولم يذكر شيئاً في فضائل المكان وعرض بضعة تراجم لمن سكنها من الصحابة ، ثم انتقل الى ذكر المدينة وقد أطال ذكر فضائلها وحرمتها وفضائل أهلها معتمداً على أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة في مدحها وقد استغرقت هذه المقدمة تسع

= كتابه ، وقابلنا به ، ولقد بقي علينا فيه بقايا لم تتم بعد ، ولاتتم أبداً (تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١ : ١٣ ـ ١٤) . وكان علماء واسط يهتمون بتاريخ ابن أبي خيثمة حيث رواه أبو عبد الله محمد بن الحسين بن سعيد الزعفراني ، العدل (ت ٣٣٥ هـ) عن المؤلف ، ورواه عن الزعفراني أحمد بن علي الخيوطي ، قرأه عليه لنفسه وللناس نيفاً وثمانين مرة (سؤالات السلفي للحوزي ص ٣٧) ، وقد سمع جميع تاريخ ابن أبي خيثمة ـ وكان عنده أصله ـ أبو المعالي محمد بن عبد السلام بن عبيد الله الأصبهاني المعروف بابن سانده (سؤالات الحافظ السلفي لخميس الحوزي عن جماعة من اهل واسط ص ١٦) ، تحقيق مطاع الطرابيشي ، دمشق ١٩٧٦ م . وكان أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الأنصاري ـ ابن حبيش ـ (ت ٥٨٤ هـ) يذكر عن نفسه : « أنه مر عليه زمان يذكر فيه تاريخ ابن أبي خيثمة أو أكثره » (ابن الأبار : التكملة ٢ : ٥٧٤ ـ ط . مدريد ـ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ٤ : ١٣٥٣) .

(١) المعروف عن وهب بن منبه ، وهو يماني ، اهتمامه باخبار اليمن وإشادته بذكرها (انظر كتاب التيجان في ملوك حمير لابن هشام ، وانظر هوروفتس : المغازي الأولى ومؤلفوها ص ٢٣) .

عشرة صفحة . وقبل أن يذكر تراجم أهل المدينة كتب السيرة النبوية بإيجاز ورتب الأحداث على السنين اعتباراً من السنة الأولى للهجرة حتى السنة العاشرة الهجرية ولايفصل أخبار الغزوات ، بل يكتفي بالإشارة الى حدوثها وذكر تاريخها ، ويذكر الوفيات والولادات في نهاية أحداث بعض السنين ، ويهتم بالأمور الفقهية فسجل تاريخ نزول فريضة الصوم وحقق في صوم عاشوراء والأمر بزكاة الفطر وتاريخ تحريم الخمر والوقوف عند مرور جنازة اليهود وقصة الأذان كاملة . وبعد انتهائه من كتابة السيرة ذكر تراجم أهل المدينة وقد خلط الصحابة بمن بعدهم ولاتختلف طبيعتها عن التراجم السابقة ، وقد بلغت ترجمة سعيد بن المسيب ثلاث عشرة صفحة في حين لاتتجاوز بعض التراجم السطر الواحد . وفي نهاية تراجم أهل المدينة ينتهي الجزء الثامن من الكتاب . ولما انتهى من ذكر تراجم أهل المدينة ذكر أهل الكوفة ، وقد بدأ أيضاً بذكر فضائل الكوفة وأقوال الصحابة في مدحها ، وقد تعقب ابن أبي خيثمة أسانيد بعض هذه الروايات فضعفها [١] في حين أثبت صحة أسانيد البعض الآخر . وقد استغرقت هذه المقدمة إحدى عشرة صفحة ، ثم ترجم للصحابة الذين دخلوها وذكر من بعدهم من التابعين ومن تلاهم ولم يفصل بينهم ، وآخر من ترجم له منهم أويس القرني ، وفي آخر الكتاب قال : « لم يكمل الجزء التاسع » . وهناك أمر مهم تجدر الإشارة اليه ، فقد أورد خلال تراجم أهل المدينة قائمة بأسماء الولاة والقضاة على المدينة خلال العصر الأموي ، ثم في خلافة السفاح ، وأشار أيضاً الى محاولة معاوية أخذ بيعة أهل المدينة ليزيد ، والى أحداث تتعلق بوقعة الحرة وبفتنة ابن الزبير [٢] ، وقد حصل اضطراب في ترتيب الكتاب فوضعت هذه المعلومات ضمن تراجم أهل المدينة وأرجح أن المؤلف مزج التاريخ على السنين وكتابة التراجم كما

---

١) ابن أبي خيثمة : التاريخ الكبير ص ١٥٠ .

٢) المصدر السابق ص ٨٣ .

فعل عند ذكره الصحابة من أهل المدينة ، حيث ذكرهم في أعقاب كتابة السيرة على السنين ، فلعله تناول العصر الأموي والعباسي ايضاً . ولكن النقص الحاصل في الكتاب والاضطراب الموجود في ترتيبه يجعل من الصعوبة الجزم بذلك .

وقد اعتمد ابن أبي خيثمة في التأريخ الكبير على كبار المحدثين والأخباريين ، فأكثر النقل عن محمد بن اسحق وموسى بن عقبة في السيرة ، ولكن اعتماده على ابن اسحق أكثر وهي رواية ابراهيم بن سعد قال : « كل شيء في هذا الكتاب قال ابن اسحق فأحمد بن أيوب حدثنا قال أنا ابراهيم بن سعد عن ابن اسحق » [1] . كما نقل في بقية كتابه عن مصعب بن الزبير وعلي بن محمد المدائني وأبي عبيدة معمر بن المثنى ، ونقل عن كبار المحدثين من شيوخه مثل أحمد بن حنبل ويحيى بن سعيد وعلي بن المديني والقاسم بن سلام وعفان بن مسلم ونقل عن سائرهم بلفظ « حدثنا » .

كذلك وصل الينا كتاب « التاريخ » لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري الدمشقي (ت ٢٨٢ هـ) ، ويتناول أخباراً مقتضبة تتعلق بالسيرة والراشدين والأمويين والعباسيين ، كما يتناول أخبار بعض رجال الحديث من طبقة التابعين ومن بعدهم بالدرجة الأولى وإن ذكر أخبار بعض الصحابة أحياناً ، ويقتضب في بعض التراجم ويفصل في بعضها ، وترد التفاصيل عادة في تراجم الشاميين مثل الأوزاعي ومكحول ، وتتركز مادته حول المواليد والوفيات وقلما يعرض للجرح والتعديل ومزايا المترجمين ، ولم يراع أسلوباً محدداً في تنسيق المادة وتبويب الكتاب ومن ثم تكثر فيه الانتقالات المفاجئة من موضوع الى آخر . وقد ذكر أسانيد رواياته ، ورغم احتواء المصادر الأخرى على معظم ماأورده لكن أهميته تظهر في تعضيد تلك

---

١) المصدر السابق ص ٧٥ ، وقد اعتمد ابن عبد البر فيما نقله في الاستيعاب عن ابن اسحق على رواية ابراهيم بن سعد (انظر الاستيعاب ١ : ٢١) .

الروايات وتكثير طرقها خاصة مع مايتمتع به أبو زرعة من توثيق [١] .

وقد بقي أيضاً كتاب « قبول الأخبار ومعرفة الرجال » [٢] لعبد الله بن أحمد بن محمود البلخي (ت ٣١٧ هـ) ، وهو من كبار المعتزلة ، تنسب اليه الفرقة الكعبية أو البلخية ، وله آراء ومقالات انفرد بها [٣] . قال ابن النديم في تأريخ حلب : قدم على سيف الدولة بن حمدان فأهدى له كتاباً في مناقب علي رضي الله عنه . قال الحافظ ابن حجر : وقد وقفت عليه بخطه وفيه أحاديث منكرة تتضمن تنقيص عائشة وغيرها ، وصحح رد الشمس على علي . وقال ابن النجار : وسمى أهل السنة نواصب وقال أنهم يثبتون رد الشمس على يوشع ولايثبتونه لعلي ، ويوشع وصي موسى ، وعلي وصي محمد ، ومحمد أفضل من موسى ، فوصيه أفضل من وصيه [٤] . وقال الحافظ ابن حجر : « وله تصنيف في الطعن على المحدثين يدل على كثرة اطلاعه وتعصبه .. واشتمل كتابه في المحدثين على الغض من أكابرهم وتتبع مثالبهم سواء كان ذلك عن صحة أم لا . وسواء كان ذلك قادحاً أم غير قادح حتى أنه سرد كتاب الكرابيسي في المدلسين ، فأفاد أن التدليس بأنواعه عيب عظيم ، وحسبك بذكر شعبة

---

١) مخطوط في مكتبة أحمد الثالث بتركيا رقم ٤٢١٠ ، وهو عشرة أجزاء ، تقع في ١٥١ ورقة ، وهو من وقف السلطان الغازي محمود ، وقد اطلعت على نسخة مصورة عنه موجودة في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب بجامعة بغداد . وقد حققه شكر الله نعمة الله ونشره المجمع العلمي العربي بدمشق .

٢) مخطوط في دار الكتب المصرية (١٤ م) وهي نسخة من ستة أجزاء في مجلد ، يقع في ١١٠ ورقات ومسطرتها ٢٥ سطراً ٥و١٥ في ٥و١١ سم . (انظر : فهرست المخطوطات ، المجلد الأول (مصطلح الحديث) ١ : ٢٧٣) ومنه صورة في مكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

٣) البغدادي : الفرق بين الفرق ١٨١ ، وابن المرتضى : طبقات المعتزلة ٨٨ .

٤) ابن حجر : لسان الميزان ٥ : ١٣٩ ـ ١٤٠ .

فيمن يعد كثير الخطأ وعقد باباً أورد فيه مايرويه مما ليس له معنى بزعمه وباباً فيما يرويه متناقضاً لسوء فهمه »[١] . وقد صرح بمخالفته للمحدثين في التوثيق والتضعيف فقال : « وليس قولنا في كل من نسبوه الى البدعة أو أسقطوه وضعفوه قولهم . معاذ الله من ذلك ، بل كثير من أولئك عندنا أهل عدالة وطهارة وبر وتقوى »[٢] .

وكذلك بقي كتاب « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) وهو من أجمع كتب الجرح والتعديل تابع فيه التأريخ الكبير للبخاري إلا أنه أكثر من إيراد ألفاظ الجرح والتعديل[٣] ، واستوعب الكثير من أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرجال فصار خلاصة لجهود السابقين العارفين بهذا الفن ، وقد ذكر ابن أبي حاتم أنه أغفل بعض النقاد فلم ينقل عنهم لقلة معرفتهم بهذا الشأن ، ولكن مهمة المصنف لم تقتصر على الجمع والتنظيم فقد كان عالماً بالرجال فأعمل فكره وفنه في استخلاص الحكم على الرجال من خلال الأقوال المتناقضة والآراء المتعارضة المتدافعة ، وليس ذلك فحسب ، بل تكلم باجتهاده في كثير من المواضع وقد قدم ابن أبي حاتم لكتابه بمقدمة طويلة نفيسة هي « تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل » وهي مدخل للكتاب بين فيها أهمية السنة وكيفية تمييز صحيحها من

---

١) لسان الميزان ٣ : ٢٥٥ .

٢) قبول الأخبار ص ٣ .

٣) اذا قال أبو حاتم في الراوي « مجهول » فإنه يريد به في الغالب « جهالة الحال » أما أكثر المحدثين فيريدون به جهالة العين بأن لايروي عنه إلا واحد . وقد رد عليه بعض النقاد بأنه جهل من هو معروف عندهم (الرفع ١٦٠ ، ١٦٥) . واذا قال : « ليس بالقوي » يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت (الذهبي : الموقظة) . وقال الحافظ الذهبي : « وقد علمتُ بالاستقراء التام أن أبا حاتم الرازي اذا قال في الراوي « يُكتب حديثه » أنه عنده ليس بحجة » (سير أعلام النبلاء ٦ : ٣٦٠) .

سقيمها بمعرفة عدول الرواة ومجروحيهم وطبقاتهم ومراتبهم في التثبت والصدق ثم قدم تراجم مستفيضة للعلماء النقاد المعتمدين في جرح الرجال وتعديلهم ، وجعلهم حتى عصره أربع طبقات ، وأراد بهذه التراجم بيان درجتهم في العلم ومعرفتهم بالرجال وتوثيق معاصريهم لهم ، وقد ذكر في الترجمة ماتفوق به صاحب الترجمة من علم ، كاهتمام سفيان الثوري بتدوين العلم ومعرفة شعبة بن الحجاج بمراسيل الآثار وعلل الحديث . ولهذه التراجم المستفيضة أهمية كبيرة لأن أصحابها عليهم مدار أحكام الجرح والتعديل ، فلزم التعريف بهم أولاً ليطمئن المرء الى أنهم لم يصدروا أحكامهم عن جهالة أو هوى . وآخر من ترجم له في التقدمة ابن عمة أبيه [١] أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي ، وأبوه أبو حاتم الرازي ، حيث اعتمد ابن أبي حاتم عليهما في تصنيف كتابه ، وقد أعاد هذه التراجم التي ذكرها في « تقدمة المعرفة » في مواضعها من كتاب الجرح والتعديل أيضاً ، لكنه أوجز فيها حين إعادتها . وفي بداية كتاب الجرح والتعديل شرح ابن أبي حاتم بعض ألفاظ الجرح والتعديل ، وبين أنه استوعب الرواة حتى المهملين من الجرح أو التعديل رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم [٢] ، ويذكر أحياناً من ليست له رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد ذكر في مواضع كثيرة وهم البخاري في

---

١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ضمن أربع رسائل في علوم الحديث ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ص ١٧٩) .

٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، مجلد ١ ، قسم ١ : ٣٧ . وعدَّ أبو غدة (الرفع ص ١٦٠) سكوت ابن أبي حاتم وأبي حاتم وأبي زرعة عن الراوي توثيقاً له مستدلاً بصنيع ابن حجر في كتبه وقوله عن بعض مترجميه (ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً) . وأحسب أن ماastنتجه وسبقه اليه التهانوي كما صرح يتنافى مع تصريح ابن أبي حاتم « رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم » .

كتابه « الضعفاء » حيث ذكر رجالاً لايستحقون إدخالهم في الضعفاء [١] . ونظراً لاعتماد ابن أبي حاتم في أحكام الجرح والتعديل على أبيه - أبي حاتم - وأبي زرعة ، فمن اللازم بيان مكانتهما بين النقاد ، فأما أبو حاتم فقد قال الحافظ الذهبي : « اذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله ، فإنه لايوثق إلا رجلاً صحيح الحديث ، واذا ليَّن رجلاً أو قال فيه لايحتج به ، فتوقف حتى ترى ماقال غيره فيه ، فإن وثقه أحد ، فلا تبن على تجريح أبي حاتم فإنه متعنت في الرجال ، وقد قال في طائفة من رجال « الصحاح » : ليس بحجة ، ليس بقوي ، أو نحو ذلك » [٢] . وقد سبق الإمام ابن تيمية الحافظ الذهبي الى تقرير ذلك حيث نقل كلام أبي حاتم في باذام أبو صالح وقال : « أما قول أبي حاتم يكتب حديثه ولايحتج به ، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين ، وذلك أن شرطه في التعديل صعب ، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في جمهور أهل العلم » [٣] . ويلاحظ أن هؤلاء الأئمة حكموا عليه من خلال نماذج محدودة ولم يقوموا باستقراء شرطه بنطاق واسع من التراجم كما فعل الأزوري في دراسته المعاصرة عنه . حيث قارن الباحث بين أقوال أربعة من النقاد هم أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، والبخاري ، وأبو زرعة ، مع قول أبي حاتم في تراجم من تهذيب التهذيب اجتمعت فيها أقوال الخمسة المذكورين ، بالإضافة الى أقوال الأئمة الآخرين فيهم وهم : الدارقطني ، والأزدي ، والحاكم ، وأبو داؤد ، ومسلم ، والنسائي ، والترمذي ، والجوزجاني ، وابن حبان ، وعلي بن المديني ، ومالك ، والساجي ، وابن خزيمة ، وابن خراش . وعدد الرواة الذين درسهم الباحث بهذه الصورة اثنان وسبعون (٧٢) ولاحظ مايلي :

---

١) انظر ص ١٣٩ .

٢) سير أعلام النبلاء ١٣ : ٢٤٧ ، ٢٦٠ .

٣) ابن تيمية : الفتاوى ٢٤ : ٣٥٠ ، وراجع ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ١ : ١ : ٤٣١ .

١ ـ عدد الرواة الذين وافق قول أبي حاتم فيهم قول الأربعة الأئمة النقاد هو تسع وخمسون (٥٩) ترجمة من مجموع اثنتين وسبعين (٧٢) .

٢ ـ عند مقارنة أحكام أبي حاتم بأحكام ابن حجر في تقريب التهذيب فإنه وافقه في ثمانية وأربعين (٤٨) ترجمة وخالفه في (٢١) ترجمة .

وقد بدا تساهل أبي حاتم بالنسبة لابن حجر في سبع عشرة (١٧) ترجمة ، وبدا تشدده في أربعة (٤) تراجم من المجموع الكلي . وبهذا يتبين أن أبا حاتم من النقاد المعتدلين وليس من المتشددين كما ذهب الحافظ الذهبي وتابعه ابن حجر ثم اللكنوي والتهانوي . (توجد ثلاثة تراجم أخرى منها ترجمة لم يحكم فيها ابن حجر وترجمتان لاأعرف سبب إهمالهما) . وأما مراد أبي حاتم بلفظ « مجهول » فقد بلغ عدد الرواة الذين أطلق عليهم ذلك ٨٩٥ راوٍ ، أغلبهم لم يروِ عنه إلا واحد ، وشذّ عن ذلك منهم ستون (٦٠) راوياً ، منهم ٤٩ راوياً ممن روى عنه اثنان ، وسبعة (٧) رواة ممن روى عنه ثلاثة ، وأربعة (٤) رواة ممن روى عنه أربعة . وبذلك يتبين أنه يعني بمجهول الحال جهالة العين مثل بقية النقاد ، وأن ماذهب اليه السخاوي والتهانوي من أنه يريد بها جهالة الحال على الأغلب ليس صحيحاً ، خاصة وأنه يطلق « مجهول » على بعض الصحابة مع إقراره بعدالتهم جميعاً ، كما أنه يطلقها على رواة يذكر أحوالهم من الجرح والتعديل [1] . وأما أبو زرعة فقد قال الحافظ الذهبي : « يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل يبين عليه الورع والمخبرة ، بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جراح » [2] .

---

١) محمد أحمد حامد الأزوري : أبو حاتم الرازي ومنهجه في النقد ، رسالة ماجستير من كلية الشريعة بجامعة أم القرى ، فرع الكتاب والسنة ، إشراف د . أحمد نور سيف ـ ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م) .

٢) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٣ : ٨١ .

أما تراجم ابن أبي حاتم فتتضمن اسم الراوي واسم أبيه وأحياناً اسم جده وكنيته ونسبته وبعض شيوخه وتلاميذه ، وربما ساق رواية من مروياته أو أغفل ذلك ، وينقل عادة أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ، ويذكر علة الجرح أحياناً ، ويحدد مكان الراوي بذكر البلدة التي يسكنها والرحلات التي قام بها وربما حدد السنة التي رحل فيها ، وأحياناً يشير الى صفات المترجم الخلقية والجسمية والعقلية كما يبين عقيدته خاصة اذا كانت مخالفة لعقائد أهل السنة ، ويذكر مصنفاته إن كانت له مصنفات ، وربما ذكر موقفه من بعض أحداث عصره ، ووظائف الرواة خاصة القضاة زيادة في التعريف بهم ، وقلما يشير الى طبقة المترجم ، أو سنة وفاته فمن الصعب ضبط سني وفيات العدد الضخم من الرواة الذين ترجم لهم . ومعظم التراجم قصيرة تتراوح بين السطر والخمسة أسطر ، ولكن هناك تراجم قليلة تميزت بالطول كترجمة سفيان الثوري التي استغرقت ثمانين سطراً ، وكذلك بعض تراجم المشهورين من العلماء ، ومعظمهم وردت تراجمهم في « تقدمة المعرفة » . والكتاب مرتب على حروف المعجم ، وقد نظم على أساس الحرف الأول من الاسم ثم الحرف الأول من اسم الأب ، ويتجاوز ذلك بتقديم الصحابة على غيرهم ، وكذلك تقديم الاسم الذي يتكرر كثيراً على غيره [1] .

كما وصل الينا كتاب « المنتخب من الإرشاد الى علماء البلاد » [2] لأبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي (ت ٤٤٦ هـ) وقد قام بالانتخاب منه الحافظ السلفي ، ويتراوح طول التراجم بين السطر الواحد والصفحة الكاملة ويسوق للمترجم حديثاً من مروياته وقد رتبهم على أساس المدن . وقد انتقده الحافظ الذهبي

---

١) كتاب الجرح والتعديل مطبوع في دائرة المعارف العثمانية ، وقد أشار الحافظ العراقي الى وقوع الاختلاف في نسخه ، وأن منها نسخاً صحيحة (التقييد والإيضاح ١٥٨) .

٢) مخطوط في الرباط كتاني ٥٢٨ ، وقد اطلعت على نسخة مصورة عنه .

فذكر : « له فيه أوهام جمة كأنه كتبه من حفظه »[١] .

المصنفات في رجال الحديث المذكورين في الكتب الستة وغيرها :

إن المصنفات الأولى في علم الرجال تتناول رواة الحديث بصورة عامة ، دون أن تقتصر على رجال كتاب بعينه ، وإن وجدت محاولة مبكرة للتصنيف في رجال أحد المحدثين وذلك حين صنف أبو داؤد الطيالسي كتاب « معرفة رجال شعبة »[٢] ثم مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ) كتابه « رجال عروة » رغم أنه لم يقتصر عليه ، بل ذكر رجال الزهري وغيره أيضاً ، لكن إفراد رجال المحدثين الذين تناولهم وعدم خلطهم ببعضهم يمثل سابقة بين الدراسات الشاملة التي هي الطابع الغالب على مصنفات الرجال في هذه الفترة المبكرة ، وقد ظل طابع الشمول هذا سائداً حتى بعد ظهور الكتب الستة[٣] خلال القرن الثالث الهجري حيث بدأ التصنيف في رجال أحد كتب الحديث أيضاً . « ولعل أبا زكريا يحيى بن ابراهيم بن مزين القرطبي (ت٢٥٩هـ) هو أقدم من ألف في هذا الفن في كتابه « التعريف برجال الموطأ »[٤] ثم أعقبه محمد بن وضاح (ت ٢٨٧ هـ) في « تسمية رجال عبد الله بن وهب » وهو صاحب جامع ابن وهب »[٥] . وبسبب ماحازه صحيح البخاري من مكانة وناله من قبول وانتشار اهتم به المصنفون في الرجال فألف بعضهم في رجال الصحيح ، وأول

---

١) الذهبي : تذكرة الحفاظ ١١٢٤ . واقتبس مغلطاي من كتاب الإرشاد للخليلي كثيراً .

٢) السمعاني : التحبير ٢ : ٨٢ ، وكتاب الطيالسي مفقود .

٣) تطلق الكتب الستة على صحيحي البخاري ومسلم وسنن النسائي وأبي داؤد وابن ماجه وجامع الترمذي .

٤) ابن الفرضي : تاريخ علماء الأندلس ١٨١ ، والضبي : بغية الملتمس ٤٩٧ ، ومخلوف : شجرة النور الزكية ١ : ١٨١ .

٥) فهرسة ابن خير ٢٢٣ .

من علمته صنف في ذلك :

عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ) في كتابه « أسماء من روى عنهم البخاري »[١] .

والدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) في كتاب « ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته من الثقات عند البخاري »[٢] .

وأبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي (ت ٣٩٨ هـ) في كتاب « الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد » .

وأبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤ هـ) في « كتاب التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاري في الصحيح »[٣] .

ومحمد بن يحيى بن الحذاء التميمي (ت ٤١٦ هـ) في كتاب « التعريف برجال الموطأ »[٤] .

وأبو بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصفهاني (ت ٤٢٨ هـ) كتاباً في

---

١) سماه مغلطاي : إكمال تهذيب الكمال ١ : ٧ ب (مراتب شيوخ البخاري) .

٢) مخطوط في لالي ٢٠٨٩ ، يقع في ١٦ ورقة (سزكين : تاريخ التراث العربي ١: ٣٤٢)

٣) مخطوط في نور عثمانية ٧٦٦ ، ويقع في ١٨٨ ورقة (سزكين: تاريخ التراث العربي ص ٣٤٢) وقد طبع .

٤) مخطوط في خزانة القرويين بفاس (الزركلي : المستدرك ٢ : ٢٣٥) ، وانظر قائمة لنوادر المخطوطات العربية في مكتبة جامعة القرويين بفاس ، وهو تحت رقم ٦٩ (ل ٨٠ : ١١٨) . ونسخة في خزانة تنغملت بأزيلال باقليم بني ملال - المغرب تحت رقم ٣٢٠ (راجع : مجلة الموافقات عدد ٢ ، بحث ببليوغرافيا شروح موطأ مالك للباحث الحسن الزين الفيلالي ص ٣٧٤) وهي من إصدار المعهد الوطني العالي لأصول الدين .

رجال صحيح مسلم [١] .

وألف خلف بن قاسم بن سهل ـ ابن الدباغ ـ (ت ٣٩٣ هـ) في شيوخ أبي داؤد [٢] .

وألف أبو عبد الله بن مندة (ت ٣٩٥ هـ) في « أسماء شيوخ البخاري » [٣].

وألف الباجي (ت ٤٧٤ هـ) كتاباً في رجال الموطأ [٤] .

وأبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الجيّاني (ت ٤٩٨ هـ) في كتابه « تسمية شيوخ أبي داؤد » [٥] ، و « رجال سنن النسائي » [٦] .

ثم عبد العزيز بن محمد الأطروش الدورقي (ت ٥٢٤ هـ) في كتابه « تسمية رجال الترمذي » [٧] .

وفي نفس الوقت أخذ بعض المصنفين يجمع بين رجال البخاري ومسلم في مصنف واحد ولم يحدث أن جمع بين رجال غيرهما في هذه الفترة ، ولعل اعتماد

---

١) مخطوط في مكتبة بلدية الاسكندرية ١٢٤٥ ب ، ويقع في ٢١٠ ورقات (سزكين : تاريخ التراث العربي ص ٥٦٢) ، وقد ذكر ابن القيسراني طريقته في ذكر الاسم وطرف من مشايخ المترجم الذين حدث عنهم ، ومن رووا عنه مما ورد في صحيح مسلم فقط (ابن القيسراني : الجمع بين رجال الصحيحين ٣ ـ ٤) وقد طبع .

٢) المزي : تهذيب الكمال ٣٠ : ٣٧٩ .

٣) مغلطاي : إكمال تهذيب الكمال ٦ ؟ ، ١٧ .

٤) اقتبس منه الزركشي في النكت ق ٨١ .

٥) مخطوط في لاله لي ٢٨١ : ٩ ، ويقع في ٢٦ ورقة (سزكين : تأريخ التراث العربي ١ : ٣٨٨) واقتبس منه مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال ١ : ق ٦ ب .

٦) الذهبي : تذكرة الحفاظ ١٢٣٣ ، ومخلوف : شجرة النور الزكية ١ : ١٢٣ .

٧) ابن الأبار : المعجم ٢٦٥ .

العلماء على الصحيحين وكون رجالهما جميعاً من الثقات هو الذي حدا بالعلماء الى الجمع بين رجالهما ، وأول من علمته صنف في ذلك :

أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) في كتبه الثلاثة « رجال البخاري ومسلم »[1] و « ذكر قوم ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء »[2] و « أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم ومالنفرد به كل منهما »[3] .

وأبو نصر الكلاباذي (ت ٣٩٨ هـ) في كتابه « الجمع بين رجال الصحيحين » .

وأبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) في كتابه « المدخل الى الصحيحين » .

ثم هبة الله بن الحسن اللالكائي (ت ٤١٨ هـ) في كتابه « رجال البخاري ومسلم » .

ثم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ) في كتابه « الجمع بين رجال الصحيحين » .

« أما المصنفات التي تجمع بين رجال السنن الأربعة أو الكتب الخمسة أو الكتب الستة فقد ظهرت قريباً من ذلك حين صنف أبو بكر أحمد بن محمد بن

---

١) مخطوط في آصفية رجال ١٢٧ ، ويقع في ٤٠ ورقة (سزكين : تاريخ التراث العربي ١ : ٢٦٤) وينقل منه مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال ١ : ٥ ب - ٦أ .

٢) منه ورقة مخطوطة في سراي أحمد الثالث ١٦٤ : ٢١ و ٩ ورقات في كوبريلي ٤٠ : ٤ (سزكين: تاريخ التراث العربي ١ : ٣٦٤) .

٣) مخطوط في دار الكتب المصرية رقم (٢) ٨ : ١٨ مجموع ٨٠١ ، ويقع في ١٠٣ ورقات (سزكين : تاريخ التراث العربي ١ : ٣٦٥) .

أحمد بن غالب البرقاني الحافظ (ت ٤٢٥ هـ) كتاباً « فيه تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داؤد والترمذي والنسائي في مصنفاتهم عن الصحابة والتابعين الى شيوخهم » ثم لم يقدم أحد على تكرار المحاولة حتى فترة متأخرة » [1] حين صنف ابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) كتابه «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل» لكنه اقتصر على الشيوخ المباشرين دون بقية رجال الأسانيد ، فهو في طبقة شيوخ أصحاب الكتب الستة المباشرين فقط، ثم صنف المقدسي الجمّاعيلي (ت ٦٠٠ هـ) كتابه المشهور « الكمال في معرفة الرجال » . وقد ظل كتاب الكمال أصلاً لعدد كبير من المصنفات التي هذبته أو أضافت اليه طيلة القرون الثلاثة التالية على تصنيفه وصنف عبد الله بن سليمان الأنصاري الحارثي البلنسي (٥٤٩ ـ ٦١٢ هـ) كتابه في تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داؤد والنسائي والترمذي نزع فيه منزع أبي نصر الكلاباذي ـ ولم يكمله ـ [2] . كما صنف أبو اسحق ابراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفيني (ت ٦٤١ هـ) كتابه « رجال الكتب الستة » [3] . وصنف ابن النجار البغدادي (ت ٦٤٣ هـ) كتابه « الجمع بين رجال الكتب الستة » .

وقبل أن أتناول مابقي من هذه المصنفات سأصف كتاب « رجال عروة » [4] لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ) فقد مثل المحاولة الأولى التي وصلت الينا لجمع رجال محدث واحد في موضع واحد ، وقد ذكر مسلم رجال عروة بن الزبير (ت٩٣هـ) ورجال جماعة من التابعين ومن بعدهم . وهو يذكر شيوخ عروة كما

---

١) فهرسة ابن خير ٢٢٢ .

٢) ابن الأبار : التكملة ٢ : ٨٨٣ ـ ٨٨٥ .

٣) اقتبس منه مغلطاي كثيراً في كتابه إكمال تهذيب الكمال ١ : ق ٤ .

٤) مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق مجموع ٥٥ (١٣٩) وهو رسالة صغيرة تقع في ١٥ ورقة .

يذكر تلاميذه ، ويتنوع اسلوب عرضه للشيوخ والتلاميذ فمرة على الطبقات وأخرى على النسب وثالثة على المدن . ففي شيوخ عروة ذكر أولاً الصحابة ثم سائر الناس ، وفي تلاميذه ذكر من روى عنه من أهل المدينة ثم من أهل مكة ثم من أهل البصرة ثم من سائر البلدان . وفي شيوخ الزهري قسمهم الى الصحابة ثم أبناء العشرة ثم أبناء المهاجرين ثم القرشيين ممن لآبائهم صحبة ثم أفناء القبائل ثم العوالي ، وعندما ذكر تلاميذ شعبة بن الحجاج قسمهم الى عشر طبقات عدا الغرباء الذين قسمهم بدورهم الى ثلاث طبقات . وهكذا مزج عدة أسس في تنظيم كتابه . ولئن كانت هذه المحاولة تستهدف جمع رجال محدث في مكان ، فقد استهدفت الكتب التي ظهرت في القرن الرابع الهجري جمع رجال كتاب من كتب الحديث في مصنف واحد .

وقد بقي من المصنفات التي تناولت رجال الحديث المذكورين في أحد كتب الحديث كتاب « أسامي من روى عنهم البخاري »[1] لمؤلفه عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ) وهو في شيوخ البخاري الذين ذكرهم في الصحيح وقد رتبهم على حروف المعجم وذكر أنسابهم وبلدانهم وبعض أخبار المشهورين منهم ومكانتهم في العلم ، وبدأه بترجمة البخاري نفسه وهي ترجمة مستفيضة استغرقت ست صفحات . ويتراوح طول التراجم بين السطر الواحد الى الثلاثين سطراً ، وقال في آخره : « فجميع شيوخه الذين في جامعه مائتان وتسعة وثمانون شيخاً » .

كما بقي أيضاً كتاب « الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد »[2]

---

١) مخطوط في دار الكتب الظاهرية حديث ٣٨٩ ، ويقع في ١٩ ورقة .

٢) مخطوط في دار الكتب المصرية ، نسختان الأولى في مجلد يقع في ٢١٥ ورقة قياس ١٧ في ٥و١٣ سم رقم (١٦) ، والثانية في مجلد يقع في ٣٨١ ورقة قياس ٢١ في ٥و١٥ سم رقم (٧٦) وانظر عن نسخه الخطية الأخرى (سزكين : تاريخ التراث العربي ١ : ٥٣٣) . ومنه نسخة متأخرة نسخت سنة ١٢٤٤ هـ في المكتبة العامة بالمدينة المنورة تقع في ٣٩٠ ورقة ، وقد نشر =

لأبي نصر الكلاباذي (ت ٣٩٨ هـ) وهو في رجال البخاري الذين أخرجهم في الصحيح . وهو يعنى بتمييز الرجل ، وذلك بذكر اسمه واسم أبيه ونسبته ، كما يذكر رحلاته ، ومن روى عنهم ومن رووا عنه ، ويشير الى مظان مروياتهم بالإحالة على كتب صحيح البخاري دون ذكر الأبواب وبذكر سني الوفيات ، وهو ينقل عن النقاد القدامى أقوالهم .

ومما بقي من هذه المصنفات كتاب « المدخل الى الصحيحين » [١] لأبي عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) ، ويتناول هذا الكتاب عدة موضوعات ، فقد بدأه الحاكم بذكر الأحاديث الدالة على اتباع السنة ومجانبة البدعة وأهمية تبليغ السنة والزجر من الكذب فيها ، ثم بين أسامي المجروحين مجتهداً في سبر أحوالهم دون تقليد لأحد من الأئمة وبين أنه لاتحل الرواية عنهم إلا بعد بيان حالهم ، وقد رتبهم على حروف المعجم مقدماً البدريين على غيرهم والقرشيين على الأنصار ضمن الحرف الواحد بالجملة دون التزام دقيق بذلك ، وعددهم مائتان وواحد وثلاثون رجلاً ، وهم يتصفون بالجرح الشديد المفضي الى تركهم [٢] . ثم انتقل الحاكم الى القسم الآخر وهو «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم ومانفرد به كل واحد

= متأخرة نسخت سنة ١٢٤٤ هـ في المكتبة العامة بالمدينة المنورة تقع في ٣٩٠ ورقة ، وقد نشر بعناية عبد الله الليثي .

١) نسخة المكتبة السليمانية بتركيا تحت رقم ٣٤٦ : ٢ ضمن مجموع من (ق ١٢ - ١٩٤) وتقع في ٧٤ ورقة ، نسخت سنة ١١٢١ هـ بخط محمد بن عبد الله الحموي ، ومنه نسخة ناقصة في الظاهرية تقع في ٣٠ ورقة ، كتبت سنة ٧٠٤ هـ وهي أتقن من الأولى ، تحت رقم (حديث ٣٨٨) .

٢) هذا القسم نشره د . ربيع بن هادي بعنوان « المدخل الى الصحيح » بالاعتماد على النسخة السليمانية .

منهما»[١] وبدأ بالصحابة ثم الصحابيات ، فلما انتهى منهم ساق أسامي التابعين ومن بعدهم ، ثم أسامي النساء ، وقسمهم داخل كل حرف الى أقسام وهي : أولاً : ماانفق عليه البخاري ومسلم . ثانياً : ماانفرد به البخاري . ثالثاً : ماانفرد به مسلم . فلما انتهى من ذلك انتقل الى ذكر أسماء شيوخ البخاري الذين لقيهم وسمع منهم لكنه روى عنهم بالواسطة ، وهم ستة وأربعون شيخاً [٢] ، ثم ذكر أسماء الشيوخ الذين روى لهم البخاري في الشواهد فقط ، ثم ذكر أصحاب الكنى من الصحابة ، ثم من التابعين ، ثم من بعدهم ، ثم أصحاب الكنى من النساء التابعيات ومن بعدهن . ثم دافع الحاكم عن الصحيحين في فصلين ، تناول الأول الرواة الذين عيب على مسلم إخراج حديثهم ، وتناول الثاني من أخرج لهم الإمام البخاري في صحيحه ممن عيب بنوع من الجرح ، ثم عقد فصلاً آخر فيمن روى عنهم البخاري ، وأهمل ذكر أنسابهم مبيناً أنهم معروفون عند البخاري بالعدالة وإن جهلهم غيره ، ثم عقد فصلاً آخر في الشيوخ الذين سمع منهم البخاري ولم يحدث عنهم في الصحيح بل استشهد بأقوالهم فقط ، ثم عقد فصلاً في مشايخ البخاري ومسلم في الصحيحين ، فبلغ عدد شيوخ البخاري مائتين وستة وسبعين شيخاً ، وعدد شيوخ مسلم مائتان وخمسة ، واتفقا في الرواية عن واحد وستين شيخاً منهم ، وروى البخاري عن خمسة وثلاثين شيخاً روى عنهم مسلم بواسطة رجل [٣] .

وبقي أيضاً كتاب «رجال صحيح مسلم» [٤] لابن منجويه (ت ٤٢٨ هـ)

---

١) هذا القسم نشره كمال يوسف الحوت بالاعتماد على النسخة الظاهرية .

٢) في نهاية هذا القسم تنتهي النسخة الظاهرية ، وفي طبعة الحوت . ولم تنشر بقية أقسام الكتاب ، لكن الكتاب برمته أنجز تحقيقه في جامعة محمد بن سعود الاسلامية .

٣) راجع مقدمة د . ربيع بن هادي لكتاب المدخل الى الصحيح .

٤) نسخة دار الكتب البلدية بالاسكندرية ، وتقع في ٢١٦ ورقة ذات وجهين ، وقد طبع .

وأوله : « ذكر رجال أوردهم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الحافظ ، واحتج بهم في المسند الصحيح ، وكيفية روايتهم والرواة عنهم » . وقد رتب التراجم على حروف المعجم ، ويذكر عادة اسم الراوي ونسبه ونسبته ، وسنتي مولده ووفاته ، وشيوخه ، والكتب التي وردت فيها روايته في صحيح مسلم دون ذكر الأبواب التي أضيفت متأخراً من قبل القاضي عياض أو النووي ، وأحياناً يذكر له حديثاً أو يذكر الرواة عنه ، ويخلو من الجرح والتعديل ، ويتراوح طول الترجمة بين سطرين وخمسة وعشرين سطراً . ويرى الحافظ ابن حجر أن دأب ابن منجويه أن ينقل كلام ابن حبان برمته ولايعزوه اليه [1] .

ووصل الينا كتاب « تسمية شيوخ أبي داؤد سليمان بن الأشعث السجستاني » تصنيف الحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجيَّاني ، وقد ذكر في مقدمته أنه يتناول شيوخ أبي داؤد « الذين حدَّث عنهم في كتاب السنن وغير ذلك من تواليفه مرتباً على حروف المعجم » [2] ويقصد الشيوخ المباشرين لأبي داؤد وليس جميع رجال أسانيده في كتبه . وتطول التراجم فيه وتقصر تبعاً لمكانة المترجمين في العلم فقد استغرقت ترجمة الإمام أحمد بن حنبل ٢٧ سطراً ، في حين استغرقت ترجمة أحمد بن زنجويه النسائي سطراً واحداً . والتراجم الطويلة أتاحت له ذكر النسب والفضائل والمكانة العلمية ، أما التراجم القصيرة فاهتم فيها بذكر اسم المترجم وكنيته ونسبته وتوثيقه أو تضعيفه وبعض شيوخه وتلاميذه وسنة وفاته ، كما يشير الى تولي بعضهم للقضاء . وقد يشير الى موضع روايته من سنن أبي داؤد وذلك بذكر اسم الكتاب من السنن ، وينقل أقوال النقاد في تراجم بعض الشيوخ وخاصة أبا حاتم الرازي وأبا زرعة الرازي ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل ومحمد بن عبد الله

---

١) تهذيب التهذيب ١١ : ٢٢٠ .

٢) الجياني : تسمية شيوخ أبي داؤد ق ١١ .

بن نمير ، وقد أفاد من عدة مصادر أهمها الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ـ وهو أهم مصادره ـ وتاريخ أبي العباس السراج [١] ، وتأريخ البخاري .

وبقي أيضاً كتاب «التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاري في الصحيح»[٢] لأبي الوليد الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤ هـ) . وقد رتب الباجي تراجم كتابه على حروف المعجم ، ووضّح منهجه في المقدمة فقال : « أما بعد فإنك سألتني أن أصنف لك كتاباً آتي فيه بأسماء من روى عنه محمد بن اسماعيل البخاري في صحيحه من شيوخه ومن تقدمهم الى الصحابة رضي الله عنهم وأثبت فيه ماصح عندي من كناهم وأنسابهم وماذكره العلماء من أحوالهم .. وأنا إن شاء الله آتي بما شرطته في أسماء الرجال على حروف الهجاء بالتأليف المعتاد في بلدنا ... » ثم ذكر أسانيده الى الكتب التي اعتمدها في تأليفه وهي صحيح البخاري وتأريخ البخاري وصحيح مسلم وعن الكلاباذي وأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري وابن عدي وتأريخ أبي حفص الفلاس وتاريخ ابن معين وتاريخ أبي العباس الأبار ، وماوقع له خلال مذاكرته للمحدثين أو سؤاله لأبي ذر عبد بن أحمد الهروي ومحمد بن علي الصوري والخطيب البغدادي وأبي النجيب عبد الغفار بن عبد الواحد الأرموي . وقدَّم بين يدي التراجم أبواباً ومقدمات في منهج معرفة الجرح والتعديل ، وقد استغرقت المقدمة ٧ ورقات ، ثم ترجم للإمام البخاري ترجمة طويلة ، ثم ساق تراجم كتابه ، ويذكر عادة اسم صاحب الترجمة ونسبه ، والكتب التي أخرج فيها البخاري حديثه في صحيحه ، وبعض شيوخ وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ، وسنة وفاته .

وآخر ماوصل الينا من هذه المصنفات كتاب « الجمع بين رجال

---

١) المصدر السابق ق ١٢٠ أ حيث يصرح بالنقل من تأريخه .

٢) توجد منه نسخة مشكولة كتبت سنة ٧٠٩ هـ تقع في ١٨٨ ورقة (نور عثمانية ٧٦٦ ، ف ٨٣٤) وقد طبع . انظر : لطفي عبد البديع : فهرست المخطوطات المصورة (التاريخ) ١ : ٩٤ .

الصحيحين »[1] لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني (٤٤٨ ـ ٥٠٧ هـ) ، وقد جمع فيه كتابي « الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد » للكلاباذي (ت ٣٩٨ هـ) و « رجال مسلم » لابن منجويه الأصفهاني (ت ٤٢٨ هـ) باستدراك ماأغفلاه واختصار مايستغنى عنه من التطويل . وقد ذكر طريقته في مقدمة كتابه وأنه مزج بين رجال صحيحي البخاري ومسلم مع ذكر ماانفرد به كل واحد منهما[2] . والكتاب مرتب على حروف المعجم[3] .

ووصل الينا « كتاب الكمال »[4] لعبد الغني المقدسي الجماعيلي (ت٦٠٠هـ) وهو في رجال الكتب الستة (الصحيحين والسنن الأربعة) وقد قسمه الى قسمين الصحابة فبدأ بالعشرة المبشرة بالجنة ، ثم أسماء الصحابة مرتبين على حروف المعجم ، ثم أسماء الصحابيات ، ثم كنى الصحابة ، ثم كنى الصحابيات ، ثم

---

١) الطبعة الأولى بمجلدين ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، حيدر آباد الدكن ١٣٢٣ هـ .

٢) ابن القيسراني : الجمع بين رجال الصحيحين ١ : ٤ .

٣) من الكتب المتأخرة التي تناولت رواة كتاب واحد « مغاني الأخيار في رجال مغاني الآثار » للعيني ، ترجم فيه ٤٦٠ صحابياً و ٦٥ صحابية ، وفيهم عدد ممن لم يخرج لهم أحد من أصحاب الكتب الستة شيئاً ، وبقية الرواة ٣١٠٠ راوٍ منهم ٤٣ امرأة ، وقد أنجزه في ٨٠ يوماً ، ويقع في مجلدين ، كل مجلدة في ٢٢٠ ورقة ، وقد أكثر من مراجعة الأصول التي بلغت ١٣٠ مجلدة ... وهي معروفة متداولة سوى تاريخ مصر لابن يونس وتاريخ الغرباء له أيضاً ، مما يشير الى وجودهما في وقته ، وللكتاب أهمية في توثيق المصادر المطبوعة مما نشر دون تحقيق علمي ، إذ لابد أنه انتقى نسخه من المصنفات التي اقتبس منها .

٤) أهم من رواه عن عبد الغني اثنان هما : الفخر بن البخاري ، وأبو البقاء خالد بن يوسف النابلسي وأخذ عن أبي البقاء الإمام النووي ، وللنووي عليه حواشي ، وضبط عنه أشياء حسنة . ولابن العطار تعليقات كثيرة نافعة في حواشي النسخة المصرية من الكمال ، وهي فوائد وزيادات =

المبهمات منهن . والتابعون ومن بعدهم وبدأهم بالمحمدين ورتبهم على حروف المعجم في الآباء ثم بقية الأسماء مرتبين على حروف المعجم ، ثم من عرف بكنيته مرتبين حسب أسمائهم ، ثم ذكر النساء التابعيات ومن بعدهن مرتبات على حروف المعجم ، ثم ذكر كنى النساء [1] . ولم يترجم إلا للرجال الذين لهم رواية في الكتب الستة أما الذين وردوا في قصة أو تعليق فليسوا على شرطه ، وقد يترجم لبعضهم على سبيل الاستطراد . أما منهجه في الترجمة : فيذكر اسم الرجل وكنيته ونسبه تفصيلاً ، ويبين مايقع في الاسم من اختلاف ، أو في اللقب من إشكال ، ويضبط المشكل من الأسماء بدقة ، وقد يكتفي بضبط الباب مثل (باب حبّان بالفتح) ثم (باب حِبّان بالكسر) وقد يعتني بالوصل والفصل بين الشخصيات المشتبهة ، وينسب المترجم الى القبيلة ثم الى البطن ، ويبين كونه صليبةً - من أصل القبيلة - أو من مواليها ، مبيناً مايوجد في ذلك من الخلاف ، ويذكر مشاهير أقاربه مشيراً الى وجه قرابته بهم ، ويوضح بلده ، وتنقلاته ، ويذكر مكان وفاته ودفنه ، وتأريخ الوفاة نقلاً عن العلماء ، ذاكراً الخلاف ، وقد يذكر سني عمره . وقد يعدد الأحاديث التي رواها المترجم في طبقة الصحابة محدداً مواضعها في الكتب إن كانت قليلة - وكان قد تملك حق رواية « عدد مالكل صحابي من الحديث » لبقي بن مخلد بترتيب ابن حزم [2] - أو يسوق

= وتصحيحات . ولابن سيد الناس حواشي على الكمال نقل عنها السبط ابن العجمي (ت ٨٤١ هـ) في حاشيته على الكاشف للذهبي (انظر طبقات الشافعية للسبكي ١٠ : ٤١٠ ، وصلة الخلف بموصول السلف ٣٤٥ ، والمنهل العذب الروي ٤٩ ، والمنهاج السوي ٤٨ ، ومعجم الشيوخ لابن فهد ٤٧ - ٥٠ . وانظر خالد مرغوب محمد الهندي : الحافظ عبد الغني المقدسي محدثاً ٢٧٥ - رسالة ماجستير قدمت للجامعة الاسلامية ١٤١٤ هـ -) .

١) وقد وصلت الينا نسخة ملفقة منه ، وأصولها في الظاهرية ودار الكتب المصرية وبرلين .

٢) أكرم العمري : بقي بن مخلد ٦٣ ، ٧٢ .

المتن كاملاً ، أو يسوق الإسناد فقط ، وقد يحكم على أسانيد أحاديث يرويها كقوله في ترجمة أُبي بن عمارة : « في إسناد حديثه جهالة واضطراب » . ويذكر من روى عنهم صاحب الترجمة ومن رووا عنه ذاكراً الخلاف ، وقد يصحح رأياً بخلاف ماينقله ، ويدلل على رأيه ، ولايعتني بترتيبهم ترتيباً دقيقاً على حروف المعجم . ويذكر مناقب صاحب الترجمة والثناء عليه ، وقد يطيل في ذلك لاسيما في تراجم الأئمة ، ويعتني بذكر الخلاف في ثبوت الصحبة للمترجم ، ويذكر مايتميز به المترجم من أوصاف وأعمال ، وقد يستطرد في ذلك فيجمع أطراف الكلام حول أمر معين . وينقل أقوال العلماء ـ كأحمد بن حنبل ويحيى بن معين ويحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني وعمرو الفلاس والبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة وأبي أحمد الحاكم والدارقطني وابن عدي وأبي سعيد بن يونس ومحمد بن سعد ومحمد بن عبد الله بن عمار وابراهيم بن يعقوب الجوزجاني ويعقوب بن سفيان الفسوي وأحمد بن عبد الله العجلي وآخرين حاذفاً كثيراً من الأقوال والأسانيد طلباً للاختصار ـ في التعريف باسم الراوي ، أو الحكم عليه ، ويندر أن يتكلم في المترجم من عنده . ويروي فيه بالإسناد لاسيما في المقدمة ، وتراجم الأئمة حيث تطول الترجمة ـ لكنه ليس كالمزي فإنه يكثر من ذلك ، وينبه على علوه ، مما يطول به الكتاب مع كونه ليس المقصود من تصنيفه ـ . ويذكر من رووا له ، وقد استعمل عبارات تدل على وجود الراوي المترجم في الكتب الستة أو بعضها فيقول : « روى له الجماعة » إذا كان في الكتب الستة ، ويقول : « اتفقا عليه » أو « متفق عليه » إذا كان الراوي ممن اتفق على إخراج حديثه البخاري ومسلم في صحيحيهما وأما الباقي فسماه تسمية فيقول : « روى له أبو داؤد » ، وعندما يكون الإمام الذي روى لهذا الراوي ممن روى عنه مباشرة فقد يكتفي بذكره هذا الإمام في الرواة عن المترجم عن أن يذكره فيمن رووا له ، وقد ينبه على كون المترجم مروياً له مقروناً بغيره غير محتج به ، وقد يذكر راوياً لم يُرو عنه في هذه الكتب لتمييزه عن غيره في النادر استطراداً ، وربما لم يذكر بعض من روى له من أصحاب الكتب الستة ، وربما ذكر

أحدهم والصحيح أنه روى له غيره ، وقد ينبه على أنَّ رواية مسلم له في مقدمة صحيحه « ومسلم لم يشترط فيها ماشرطه في الكتاب من الصحة فلها شأن ولسائر كتابه شأن آخر ، ولايشك أهل الحديث في ذلك » ، ولايلتزم بذكر رواة الكتب الأخرى غير الصحيحين والسنن الأربعة ولو كانت من تصانيف أحد أصحاب هذه الكتب الستة كما لايلتزم بذكر الرواة الذين ليست لهم رواية متصلة في شيء من هذه الكتب ، وإنما لهم فيها ذكر في قصة أو تعليق . ويحيل على موضع الترجمة عند الموضع الآخر الذي يمكن أن تطلب فيه ، ولكن هذه الإحالات غير متوفرة بحسب الحاجة . وقد تعقبه المزي وبين أوهامه في ترجمته لمن لم يرو له أحد منهم ، وفي ذكره اسم المترجم خطأ ، وفي أنه يذكر رجلاً في شيوخ المترجم وليس هو من شيوخه ، وفي ذكره رجلاً في الرواة عن المترجم وليس هو منهم ، وفي بيان اسم راوٍ عن المترجم أو لقبه أو كنيته ، وفي نقله في ترجمة راوٍ الإجماع على توثيقه فينقل المزي أقوال الأئمة فيه وفيها مايجرحه .

ولم يسلم المزي في تعقباته من الوهم ، وقد ردَّ عليه العلماء في مواضع عديدة ، وخاصة مغلطاي ـ فقد أخذ عليه مؤاخذات منهجية توضح المعايير النقدية التي كانت تسود الوسط العلمي الاسلامي في القرن الثامن الهجري ، وأهم تلك المؤاخذات نقل المزي من كتب بالواسطة دون الرجوع الى الأصول مع أنها موجودة وجمعه بين كلام عالمين أو أكثر دون تمييز إذ الأولى أن يعزو كلام كل شخص له وأنه لم يحسن اختيار النسخ الجيدة الصحيحة من مصادره ، وأنه يتسرع في توهيم عبد الغني الجماعيلي دون الإحاطة بأقوال أهل العلم وأنه يخطيء في النقل عن المصادر أحياناً ، كما انتقد ضيق دائرة مصادره ، مع العلم أن المزي بين مصادره في مقدمة كتابه ، ولم يشترط على نفسه مراجعة الأصول بل اكتفى بالكتب الجامعة الكبيرة ـ .

وقد تعقب المزي على الحافظ عبد الغني في مواضع يسيرة أشياء لم يجدها مغلطاي في الكمال فلعل المزي اعتمد على نسخة أخرى ، ويمكن أن تكون

نسخته التي نقل منها في هذه المواضع مبنية على عمل أولي للحافظ »[١] ، بل هذا ماأكده مغلطاي .

ويظهر من تتبع مصادر « الكمال » الكثيرة فضله الكبير على المؤلفات اللاحقة التي اتخذته أساساً بنت عليه ، وخاصة « تهذيب الكمال » للمزي رغم جهود الأخير التنظيمية والعلمية ـ والتي تخلص له في التراجم التي أضافها على « الكمال » وهي ١٧٠٠ ترجمة . فإن الحافظ عبد الغني نشر معلومات المكتبة الحديثية خلال تراجم كتابه ، وكان يمتلك حق رواية الكثير من الكتب النفيسة التي اقتبس منها في « الكمال » ، وقد أفاد من رحلته الى مصر ولقائه بالحافظ السِّلفي فائدة عظيمة ، لأن السلفي حوى كنوزاً هائلة من كتب العلم كان يمتلك حق رواية الكثير منها ، فسمع منه الحافظ عبد الغني المقدسي العديد من المصنفات مثل أمالي أبي القاسم

---

١) خالد مرغوب محمد الهندي : الحافظ عبد الغني المقدسي محدثاً ٢٨٣ ـ ٢٩٦ . ماعدا مابين الشرطتين فهو إضافة مني نتيجة استقراء كتابه . ويذكر ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣ نسخ الكتاب : « يكمل الكتاب بالتلفيق بين عدة نسخ ـ فيما اطلعت عليه ـ وهذا ذكرها :

١ ـ نسخة برلين بألمانيا الغربية ، صورتها في الجامعة الاسلامية ، ٤٥٥ ق (الجزء الأول منها ينتهي الى أسباط بن أبي اليسع) ، ونسخة خدا بخش ، بتنة ، الهند ـ ٦٦٢ هـ ، ج ٣ ١٢٠ ق (ينتهي الى أسباط بن أبي اليسع أيضاً) .

٢ ـ جزء ١ من دار الكتب المصرية ، مخروم الوسط ، الى أول حرف الثاء ، بخط يوسف السرخسي (ت ٦٩٤ هـ) ـ الدرر الكامنة ٤ : ٤٧١ ـ وكمل نسخه للكمال في شوال من سنة ٦٩٤ هـ كما في آخر المخطوطة .

٣ ـ جزء ١ من الظاهرية ، فيلم ٢٣١٢ عدد أوراقه ٢٢٥ ، ينتهي الى ابراهيم بن الفضل ، وكتبه أحمد بن عبد الرحيم المقدسي ـ من أسرة الحافظ عبد الغني ـ .

٤ ـ نسخة فيض الله ج٢ من أول حرف الباء الى آخر الضاد ، والجزء الثاني من النسخة =

عبد الملك بن محمد بن بشران البغدادي (ت ٤٣٠ هـ) ، وأمالي أبي سعيد محمد بن علي النقَّاش الحنبلي (ت ٤١٤ هـ) ، وأمالي الحسين بن اسماعيل المحاملي (ت ٣٣٠ هـ) ، وفوائد أبي بكر مكرم بن أحمد القاضي البغدادي (ت ٣٤٥ هـ) - أو بعضه - ، وفوائد أبي عبد الله الحسين بن أحمد الزنجاني - أو بعضه - ، وفوائد الحنَّائي - أو بعضه - ، وفوائد العراقيين للنقاش ، والفوائد العوالي المنتقاة للقاسم بن الفضل الثقفي (ت ٤٨٩ هـ) وتعرف بالثقفيات ، وفوائد محمد بن خلف بن المرزبان (ت ٣٠٩ هـ) ، وصحيح البخاري ، وسنن النسائي الصغرى ، وسيرة ابن هشام ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة للالكائي (ت ٤١٨ هـ) ، ومسند علي بن الجعد البغدادي (ت ٢٣٠ هـ) ، ومسند عابس الغفاري وغيره من الصحابة لأحمد بن حازم الغفاري (ت ٢٧٦ هـ)

= المصرية من حرف الحاء الى أواخر الضاد .

٥ - تكملة الضاد الى أواخر العين (الجزء الثاني من المصرية) .

٦ - ثم تكملة الكتاب في الجزء الثالث من المصرية .

٧ - وفي الجزء الرابع من الظاهرية يوجد من غالب بن حجر الى آخر الكتاب ١٦٦ ورقة ، كتبه أحمد بن عبد الرحيم المقدسي (فيلم ٣٣١٢ : ج٢) .

والظاهرية هي أحسن النسخ ضبطاً ، وأقدمها ، يليها المصرية ، وتمتاز المصرية بكثرة الحواشي النافعة التي كتبها ابن العطار ، وأما نسخة برلين فيكثر فيها السقط كما في أواخر ترجمة أبي بن كعب فقد سقط منها نحو ثلاثة أسطر بعد عبد الله بن رباح وسعيد بن المسيب من الرواة عن أبي بن كعب ، كما سقط منها بين ترجمة أدرع السلمي وترجمة أزداد هذه الجملة « أدرع أبو الجعد يأتي في الكنى » ويمكن أن تكون هذه النسخة معتمدة على عمل أولي للحافظ ، ثم أضاف أشياء أخرى نجدها في النسخ الأخرى ، ونسخة فيض الله - مع جمال خطها - مصورتها غير واضحة في كثير من المواضع » .

ولاشك أن ماأفاده عبد الغني المقدسي من المصنفات التي احتوتها مكتبة السلفي أكثر بكثير مما ذكر هنا ، فقد فقدت مصنفات كثيرة عليها سماعات الحافظ عبد الغني ، وقد روى الشيخ عبد الغني في مقدمة الكمال عن شيخه السلفي وبدأ به قبل شيوخه الآخرين اعترافاً بفضله عليه . ولم يقتصر الحافظ عبد الغني على الإفادة من الحافظ السلفي ، بل أكثر الرواية عن شيخه أبي موسى المديني الذي اشتهر بعلو أسانيده ولطائف مؤلفاته ، فقد سمع عليه أماليه وأحاديثه وحكاياته ، كما سمع منه « خصائص مسند أحمد بن حنبل » و « رباعي التابعين » و « الطوالات » و « الواقعون في الرق » ، وقد تحمل كتباً كثيرة في علم الرجال ، ومنها كتب ضخمة مثل « الطبقات » لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ) ، و « الكنى » لأبي أحمد الحاكم ، و « معرفة الصحابة » لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) ، و « تاريخ بغداد » للخطيب (ت ٤٦٣ هـ) ، و « حلية الأولياء » لأبي نعيم الأصبهاني ، و « تاريخ أبي زرعة الدمشقي » (ت ٢٨١ هـ) ، و « تاريخ جرجان » لحمزة السهمي (ت ٤٢٨ هـ) ، و « الثقات » لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي (ت ٢٦١ هـ) ، و « سؤالات البرقاني (ت ٤٢٥ هـ) للدارقطني » ، و « الضعفاء » للدارقطني (ت٣٨٥هـ) ، و « الضعفاء » للعقيلي (ت٣٢٢هـ) ، و « الطبقات » لخليفة بن خياط (ت ٢٤٠ هـ) ، و « المؤتلف والمختلف » للدارقطني ، و « من وافقت كنيته كنية زوجه من الصحابة » لابن حيويه (ت ٣٦٦ هـ) .. ولايعني سوق أسماء هذه المصنفات أن مااقتبسه في « الكمال » من الكتب الضخمة مثل « تاريخ البخاري » و « الجرح والتعديل لابن أبي حاتم » و « الثقات لابن حبان » و « طبقات ابن سعد » و « تأريخ بغداد للخطيب » وغيرها من كتب الحديث والرجال من قبيل الوجادة ولايمتلك حق رواية تلك الكتب ، بل الغالب على الظن أنه تملك حق رواية الكثير منها وإن سكتت المصادر عن ذلك .. أما كتب الحديث رواية ، فقد تملك حق رواية مسند الإمام أحمد ، وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داؤد ـ من رواية اللؤلؤي وابن داسة ـ ، وسنن النسائي الكبرى والصغرى ، وسنن الترمذي ،

وسنن ابن ماجة ، وسنن سعيد بن منصور ، ومستخرج أبي بكر الاسماعيلي ، ومستخرج أبي نعيم على مسلم ، وفوائد تمام ، ومسانيد علي بن الجعد وأبي داؤد الطيالسي والحميدي وأحمد بن منيع والحارث بن محمد بن أبي أسامة ، والمستخرج الصحيح على مسلم لأبي نعيم الأصبهاني ، والمعجم الكبير والأوسط للطبراني [١] هذا فضلاً عما سكتت عنه المصادر ، وماغاب عنا من المصادر التي ذهبت بها عوادي الزمن ، وماأخذه بالمناولة والإجازة . وقد بين الحافظ عبد الغني في مقدمته أنه حاول استيعاب رجال الكتب الستة وبيّن أحوالهم حسب الطاقة وحذف كثيراً من الأقوال والأسانيد طلباً للاختصار « غير أنه لايمكن دعوى الإحاطة بجميع مافيها لاختلاف النسخ ، وقد يشذُّ عن الانسان بعد إمعان النظر وكثرة التتبع مالايدخل تحت وسعه » .

وقد هذب الحافظ أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي كتاب « الكمال » للمقدسي الجماعيلي في كتابه « تهذيب الكمال » [٢] ، ونقده بقوله : « هو كتاب نفيس ، كثير الفائدة لكنه لم يصرف مصنفه رحمه الله عنايته اليه حق صرفها ، ولااستقصى الأسماء التي اشتملت عليها هذه الكتب استقصاء تاماً ، ولاتتبع جميع تراجم الأسماء التي ذكرها في كتابه تتبعاً شافياً ، فحصل في كتابه بسبب ذلك إغفال وإخلال » . وقد سعى المزي في « تهذيب الكمال » الى ملء الإغفال وتقويم الإخلال واتخذ كتاب الكمال أساساً لعمله ، لكنه استدرك عليه مافاته من الرواة في الكتب الستة ، وأضاف اليه رواة مؤلفات أخرى لأصحاب الكتب الستة وهي خمسة كتب للإمام البخاري هي : القراءة خلف الإمام ، ورفع اليدين في الصلاة ، والأدب المفرد

---

١) انظر خالد مرغوب محمد الهندي : الحافظ عبد الغني المقدسي محدثاً ٣٠٧ ـ ٣٤٨ .

٢) طبع الكتاب طبعة نفيسة بتحقيق د . بشار عواد معروف ، ونشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م) .

وخلق أفعال العباد ، وماستشهد به في الصحيح تعليقاً . وكتاب لمسلم هو : مقدمة صحيح مسلم . وسبعة كتب لأبي داؤد السجستاني هي : المراسيل ، والرد على أهل القدر ، والناسخ والمنسوخ ، والتفرد (ماتفرد به أهل الأمصار من السنن) ، وفضائل الأنصار ، ومسائل الإمام أحمد ، ومسند حديث مالك بن أنس ـ ولم يقع له منه سوى الجزء الأول ـ . وكتاب للترمذي هو : كتاب الشمائل . وأربعة كتب للنسائي هي : عمل اليوم والليلة ، وخصائص علي بن أبي طالب ، ومسند علي ، ومسند حديث مالك بن أنس . وكتاب لابن ماجه القزويني هو : كتاب التفسير ـ ولم يقع له سوى جزأين منتخبين منه ـ . وأغفل بقية مؤلفات أصحاب الكتب الستة لخلوها من الأسانيد أو لأنها ليست من غرض كتابه . وبذلك زاد في تراجم الأصل أكثر من ١٧٠٠ ترجمة ـ كما صرّح ـ ١ وأضاف الى تراجم « الكمال » معلومات في شيوخ صاحب الترجمة والرواة عنه ، وفي ألفاظ الجرح والتعديل ، وتواريخ المولد والوفاة . ورمز لمن أخرج له من اصحاب الكتب الستة وبقية مؤلفاتهم المختارة برموز وضعها أول الترجمة ، ورتب التراجم على حروف المعجم دون تقديم الصحابة على من سواهم ، لكنه قدم اسم أحمد في حرف الألف ، ومحمد في حرف الميم لشرف الإسم . ورتب شيوخ المترجم والرواة عنه على حروف المعجم أيضاً مع الرمز لمن أخرج لهم أيضاً لـ « يُعرف بها في أي كتاب من هذه الكتب وقعت روايته عن ذلك الاسم المرقوم عليه ، ورواية ذلك الاسم المرقوم عليه عنه » . وقد بين مصادره في إضافاته في الجرح والتعديل وغيره وهي : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، والكامل لابن عدي الجرجاني ، وتأريخ بغداد للخطيب ، وتأريخ دمشق لابن عساكر . وأحال من أراد زيادة الاطلاع على أسماء رواة آخرين الى كتب أخرى أربعة وهي : الطبقات الكبير لابن سعد ، والتأريخ لابن أبي خيثمة ، والثقات لابن

---

١) المزي : تهذيب الكمال ١ : ١٤٨ .

حبان ، وتأريخ مصر لابن حبان ، وتأريخ نيسابور للحاكم ، وتأريخ أصبهان لأبي نعيم . وهو يرى أن « هذه الكتب العشرة أمهات الكتب المصنفة في هذا الفن » . وذكر إضافته فصولاً أربعة لم يذكرها صاحب الكمال وهي : فيمن اشتهر بالنسبة الى أبيه ، ومن اشتهر بالنسبة الى قبيلة أو بلدة أو صناعة ، ومن اشتهر بلقب ، وفصل في المبهمات .

واختصر الحافظ الذهبي كتاب « تهذيب الكمال » في كتابه « الكاشف عن رجال الكتب الستة » ، وزاد الذهبي أيضاً بعض الوفيات على تهذيب الكمال في كتابه « تذهيب التهذيب » ، وحاكى عمل المزي مغلطاي (ت ٧٦٣ هـ) في كتابه « إكمال تهذيب الكمال » ، كما ولخص كتاب « تذهيب الكمال » كل من أحمد عبد الله الساعدي الخزرجي في كتابه « خلاصة التذهيب » ، وأبي العباس أحمد بن سعد العسكري الحافظ الأندرشي (ت ٧٥٠ هـ) ١ ، وأبي بكر بن أبي المجد الحنبلي (ت ٨٠٤ هـ) ، والقاضي ابن شهبة الدمشقي (ت ٨٥١ هـ) ، كما هذب ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) كتاب « تهذيب الكمال » في كتابه « تهذيب التهذيب » فأجاد وأحسن . ويقع « تهذيب التهذيب » في ١٢ مجلدة ، ويضم تراجم رجال أصحاب الكتب الستة في الحديث ، وقد رتبهم على حروف المعجم . وقد اقتصر ابن حجر على مايفيد الجرح والتعديل خاصة وحذف من « تهذيب الكمال » ماطال به الكتاب من الأحاديث التي يخرجها الحافظ المزي من مروياته العالية ، ويبلغ جملة المحذوف نحو ثلثي الكتاب ، كما حذف أسماء بعض شيوخ صاحب الترجمة والرواة عنه ، كما حذف منه ثلاثة فصول الأول في شروط الأئمة الستة ، والثاني في السيرة النبوية ٢ ، والثالث في « الحث على الرواية عن

---

١) له ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي ١ : ٣٠٩ ، ودرة الحجال ١ : ٧٥ .

٢) انظر تهذيب التهذيب ١ : ٧ ـ ٨ .

الثقات » . ولم يحذف أية ترجمة من « تهذيب الكمال » بل زاد فيهم من هو على شرطه . وقد ذكر الحافظ المزي أن مالم يذكر له إسناداً في كتابه فما كان بصيغة الجزم فهو مما لايعلم بإسناده الى قائله المحكي عنه بأساً ، وماكان بصيغة التمريض فربما كان في إسناده نظر ١ ، وتبدأ الترجمة في « تهذيب التهذيب » عادة بذكر الرموز الدالة على من خرج له من أصحاب الكتب الستة وقد شُرحت هذه الرموز في مقدمة الكتاب ٢ ، ثم التعريف بالراوي بذكر نسبه وكنيته ونسبته ثم شيوخه ثم الرواة عنه ، وقد كان الحافظ المزي قد رتبهم على حروف المعجم فأعاد ابن حجر ترتيبهم حسب قدم رواية المترجم عنهم أو روايتهم عنه ، مقتصراً على المهمين منهم كما صرح بذلك في مقدمته للكتاب ، ثم أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ثم ذكر تاريخ وفاته إن عرف وقد اعتمد كل من صاحب الكمال وصاحب تهذيب الكمال على مجموعة كبيرة من كتب علم الرجال المتنوعة وكتب الحديث والتفسير والأنساب والآداب والأخبار التي توافرت لهم فاقتبسوا منها مباشرة دون ذكر إسنادهم اليها . واذا علمنا أن معظم هذه المؤلفات أصبحت مفقودة في عصرنا أدركنا قيمة هذه النقول التي حفظها لنا هذا الكتاب عنها . ولاشك أنه بذلك أصبح يغني عن كثير من المؤلفات التي سبقته في تناول رجال أصحاب الكتب الستة . ثم اختصره الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) في كتابه « تقريب التهذيب » وهو اختصار لكتابه « تهذيب التهذيب » ، وبلغ عدد تراجمه ٧٩٢١ ترجمة ، ويبدأها بالرموز الدالة على من أخرج له من أصحاب الكتب الستة في أصولهم الستة مع سبعة عشر كتاباً آخر من مصنفاتهم الأخرى ، ورتبه على حروف المعجم . وساق اسم الراوي واسم أبيه وجده وكنيته ونسبته ثم مرتبته من حيث الجرح والتعديل « أحكم على كل شخص منهم

---

١) المصدر السابق ١ : ٧ .

٢) انظر المقدمة ص ٥ ـ ٦ .

بحكم يشمل أصح ماقيل فيه ، وأعدل ماوصف به ، بألخص عبارة وأخلص إشارة » . ثم يذكر طبقته وتاريخ وفاته ، وقد يحذف « المائة » و « المائتين » للاختصار معتمداً على تحديد الطبقة . وقد حصر مراتب الرواة في اثنتي عشرة مرتبة وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة ـ كما بيَّن في مقدمته ـ وهذان التقسيمان من ابتكاره حيث استفاد من فكرة المراتب التي عملها المتقدمون مثل ابن أبي حاتم ، كما استوعب نظام الطبقات القديم ، واجتهد في ابتكار تقسيمه الجديد ، فجاء عمله بديعاً مجوداً طوَّر فيه محاولة الذهبي في الكاشف مع استقلاله عنه في الحكم على الرواة . والاثنان من أهل الاستقراء ولهما ذوق وتفنن في علم الرجال . وينبغي لطالب العلم أن يعتبر أقوالهما مؤشرات أولية ، فيستأنس بها ويسلك على غرارها ، ويفطن الى مافاتهما من الأقوال فيعيد الموازنة بينها إذا كان ذا مراس وخبرة وطول معايشة لأقوال النقاد ومناهجهم ومصطلحاتهم ، فإذا انتهى الى مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه بعد التدقيق والنظر المتأمل فليعذر الحافظ لأنه نظر في أحوال ألوف الرواة مع انشغاله بمؤلفاته الكبيرة الأخرى ، وشتان بينه وبين من يوازن أقوال النقاد في عدد يسير من الرواة . وقد انتهى ابن حجر من تأليفه سنة ٨٢٦ هـ ، لكنه استمر في تنقيحه حتى سنة ٨٥٠ هـ وأكثر إلحاقاته وإضافاته كانت سنة ٨٤٨ هـ قبل وفاته بأربع سنوات . وكان الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ) قد سبقه الى اختصار كتابه « تذهيب تهذيب الكمال » وسماه « الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة » ألفه عام ٧٢٠ هـ بعد تذهيب تهذيب الكمال الذي أنجزه عام ٧١٩ هـ وله من العمر سبع وأربعون سنة ، فيكون في أوج نضوجه العقلي والعلمي ، ويتناول تراجم رجال الكتب الستة الأصول ، فيذكر أشهر شيوخهم وتلاميذهم وينقل بعض أقوال النقاد فيهم ، أو يقدم خلاصة لأقوال الجرح والتعديل ، « وقد يشير الى الاختلاف في الرجل دون ترجيح كقوله مختلف فيه ، وقد يسكت عن ذلك وهو كثير ، وليس له اصطلاح في سكوته كأن لايسكت إلا عن ثقة أو ضعيف » ثم يشير برمز موجز الى من أخرج حديثهم من أصحاب الكتب الستة وقد بلغت تراجمه ٧١٧٩ ترجمة . ولم يكترث

لسرد سني الوفيات . ويلاحظ أن أحكامه على الرجل تختلف في العديد من التراجم عن أحكام الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب . وقد استعمل الذهبي عبارات مقتضبة في الجرح والتعديل مثل « ثقة » و « صدوق » و « وُثّق » و « صُدِّق » و « ضُعِّف » و « لُيِّن » و « محله الصدق » و « لابأس به » و « ليس به بأس » و « ماأرى به بأساً » و « لاأعلم به بأساً » و « أرجو أنه لابأس به » و « ليس بحديثه بأس » و « حديثه مقارب » و « مشّاه فلان » وقلما يستعمل كلمة « مقبول » ، ولم يحدد اصطلاحه كما فعل الحافظ ابن حجر في « التقريب » . و « شيخ » و « لايُعرف » بدل « مجهول » التي اصطلح على أنه اذا أطلقها فهي من قول أبي حاتم ، فإن أطلق عبارة « لايُعرف » فيمن تفرد عنه راوٍ واحد فهو يريد بها جهالة العين ، وربما أراد بها جهالة الحال . ومن ألفاظه « جُهِل » و « يُجهل » [١]

وقد ألف الحافظ مغلطاي كتاباً نفيساً أسماه « إكمال تهذيب الكمال » تناول فيه رجال تهذيب الكمال فقدم روايات أخرى في تراجمهم لانجد كثيراً منها في تهذيب الكمال ، وذلك لاعتماده على مصادر كثيرة بعضها مفقود منها : التاريخ لأبي بشر هارون بن حاتم التميمي (ت ٢٤٩هـ) ، والتاريخ الكبير للهيثم بن عدي (ت٢٠٧هـ) ، والتأريخ الصغير للهيثم بن عدي ، والطبقات للهيثم بن عدي ـ ويدل الاقتباس على أن الكتاب مرتب على الأمصار مع الترتيب على الطبقات داخل كل مصر ـ . والتأريخ لابن أبي عاصم (ت ٢٨٧ هـ) ، وتأريخ نيسابور لأبي عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) ، وتأريخ سمرقند لأبي سعد الادريسي (ت ٤٠٥ هـ) ، والضعفاء للساجي (ت٣٠٧هـ) ، والضعفاء لابن الجارود (ت ٣٠٧ هـ) ، والضعفاء لأبي العرب القيرواني (ت ٣٣٣ هـ) ، وتأريخ مصر لأبي سعيد بن يونس

---

١) راجع مقدمة محمد عوامة للكاشف ، ط١ ، نشر دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن ، جدة ـ ١٤١٣ هـ (١٩٩٢ م) .

(ت٣٤٧هـ) ، وتاريخ الغرباء لأبي سعيد بن يونس ، والتمييز للنسائي (ت ٣٠٣ هـ) وزهرة المتعلمين وأسماء مشاهير المحدثين لمؤلف مجهول (توفي في القرن الخامس) ، وأشياخ الثوري لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ) ، وكتاب العلل للحربي ، والمذيل للطبري (ت ٣١٠ هـ) ، واليتيمة للمبرد ، والصحابة للجعابي (ت٣٥٥هـ) ، والصحابة للترمذي (ت ٢٧٩ هـ) ، والصحابة لأبي أحمد العسكري (ت٣٨٢هـ) ، ونسب الأنصار لابن القداح ، والتاريخ لمطيّن (ت ٢٩٧ هـ) ، والتاريخ لعمرو بن علي الفلاس (ت ٢٤٩ هـ) ، والتاريخ لأبي إسحق ابراهيم الحربي (ت ٢٨٥ هـ) ، والتاريخ لأبي يعقوب إسحق بن ابراهيم القراب (ت٤١٤هـ) ، والصحابة لأبي منصور الباوردي (ت ٣١٠ هـ) ، وتاريخ هراة لأبي إسحق أحمد بن محمد بن ياسين الحداد (ت ٣٣٤ هـ) ، والألقاب للشيرازي (ت٤٤١هـ) ، والصلة لمسلمة بن القاسم (ت ٣٥٣ هـ) ، وتاريخ بخارى لغنجار (ت٤١٢هـ) ، والتعريف بصحيح التاريخ لأبي جعفر أحمد بن ابراهيم بن أبي خالد (ت في حدود ٣٥٠ هـ) [١] ، والتاريخ الكبير لأبي بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي (ت ٢٧٠ هـ) ، والتاريخ الكبير [٢] لأبي عمر أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي المنتجيلي (ت ٣٥٠ هـ) ، وتأريخ مصر للصولي ، وتأريخ تنيس لأبي القاسم عبد المحسن بن عثمان الخطيب (ألفه قبل ٤١٣ هـ) ، ورجال الكتب الستة لأبي إسحق الصريفيني (ت٦٤١ هـ) ، والمسند لأحمد بن سنان القطان (ت٢٥٦ هـ) وتسمية رجال الشيخين لأبي إسحق ابراهيم بن سعيد المصري الوراق (ت ٤٨٢ هـ) والطبقات لأبي عروبة الحراني (ت ٣١٨ هـ) ، وطبقات علماء أهل الموصل لأبي زكريا الأزدي (ت ٣٣٤ هـ) ، والأحكام لأبي علي الحسن بن علي الطوسي

---

١) ياقوت : معجم الأدباء ٢ : ١٣٦ وذكر أنه رآه وأنه يزيد على عشر مجلدات .

٢) هكذا سماه الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٦ : ١٠٤ وقال : إنه في أسماء الرجال في عدة مجلدات .

ت ٣١٢ هـ ، والطبقات لابراهيم بن المنذر الحزامي (ت ٢٣٦ هـ) ، وتاريخ حمص لأبي القاسم عبد الصمد بن سعيد الحمصي (ت ٣٢٤ هـ) ، وتأريخ حمص لأحمد بن محمد بن عيسى البغدادي (توفي في القرن الثالث) ، وأخبار البصرة لابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩ هـ) ، ورجال الموطأ لأبي بكر البرقي (ت ٢٧٠ هـ) .. الى غير ذلك من نفائس المصنفات المفقودة ، لذلك فإنه جدير بالنشر العلمي في أقرب وقت للحاجة اليه ١ .

وقد نقد مغلطاي (ت ٧٦٢ هـ) عمل المزي فقال : « إنه كتاب عظيم الفوائد جم الفرائد لم يصنف في نوعه مثله ، لأن مؤلفه أبدع فيما وضع ونهج للناس منهجاً متسعاً لم يشرع » . وانتقده : « فقد أخلَّ بمقاصد كثيرة لم تذكر ، وذكر أشياء لاحاجة للناظر اليها مثل الأسانيد التي يذكرها ، وماحصل له فيها من علو وموافقة ، وهذا بكتاب آخر أليق من هذا الكتاب ، لأن موضوع كتابه إنما هو

---

١) منه النسخ التالية : ١ ـ نسخة بخط مغلطاي في مجلدين ، وهي المسودة ، وتضم ٢٠ جزءاً متصلة ١ ـ ٢٠ من أحمد بن ابراهيم الموصلي الى خلال الحسن البصري ، مصورة في الجامعة الاسلامية ٨٥٧ و ٨٥٨ عن الأزهرية .

٢ ـ مجلدة ٣ في ٢٤٤ ورقة من أول الجزء الثاني والسبعين ترجمة عبد الرحمن بن محمد بن سلام البغدادي الى الجزء الثامن والثمانين ترجمة عمرو بن زرارة . والمجلدة الرابعة في ٢٦٠ ورقة من جزء ١٠٢ ترجمة محمد بن عبد الملك بن زنجويه الى جزء ١١٨ ترجمة يحيى بن عثمان بن صالح المصري . والمجلدان في مكتبة فيض الله باستانبول رقم ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ .

٣ ـ الجزآن ٨٩ و ٩٠ من هذه النسخة مصوران بالجامعة الاسلامية رقم ٢٩ حديث عن دار الكتب المصورة ، في ٢٩ ورقة من ترجمة عمرو بن سعيد الى ترجمة عمرو بن مرثد .

٤ ـ مجلدان كبيران في مكتبة قليج علي باستانبول تحت رقم ١٩٠ ، ١٩١ بخط ابن الشحنة من ترجمة أحمد بن ابراهيم بن خالد الى ترجمة عبد الله بن مغفل ، ٦٥ جزءاً وهي النسخة الأم عند العمري .

=

لمعرفة حال الشخص المترجم باسمه وماقيل فيه من خير وشر ووفاة ومولد وماأشبهه وأما ماوقع للمصنف من حديثه عالياً فليس من شأن الناظر في هذا الكتاب ، ولو تصدى متصدٍ الى ذلك لوجد منه شيئاً كثيراً ، وربما يذكر الشيخ من حال الشخص شيئاً لايقتضي رفعة لذلك الشخص في العلم ولاضعة » . وبين مغلطاي أن تعب عبد الغني المقدسي في الكمال أكثر من تعب المزي في التهذيب ، لأن صاحب الكمال « جمع مفرقاً ، وهذا هذَّب محققاً ، ولعل تعبي يكون أكثر من تعبهما .. وذلك أنهما أخذا من التواريخ الكبار المشهورة عندهما في تلك الديار ، فلم يدعا إلا صبابة أبترضها بمشقة » . وصرَّح مغلطاي بأنه لايلتزم استيعاب هذا الفن « ولم ألتزم مع ذلك أن أستوعب هذا النوع وأحصره ، وإنما قصدتُ أن أزيد فيه وأكثره ... لأنني ليس لي فيه سوى الجمع لكلام العلماء في المواضع المناسبة له في التصنيف من غير تغيير ولاتحريف .. » . ثم بين أن مايذكره في أكثر التراجم من التوثيق والتجريح وشبهها قدر مافي كتاب المزي مرات متعددة ١ .

---

٥ ـ يوجد كتاب كبير في التراجم لمغلطاي بخط قديم هو خط مغلطاي نفسه كتب ٧٥٠ هـ في عصر مغلطاي ، كتب خطأ أنها لابن الملقن ، وتراجمه من رجال الكتب الستة وغيره ، وهي مصورة في الجامعة الاسلامية رقم عن دار الكتب المصرية رقم (ف ١٠١) .

٦ ـ ذكر الدكتور بشار عواد معروف أنه حصل على مجلدات مبيضة من الأول الى السادس وبعض المجلد السابع ، ولم يحدد مصدرها لكنه أشار الى أن بعضها من تشستربتي .

١) راجع مقدمة مغلطاي لكتابه إكمال تهذيب الكمال ، النسخة الأزهرية بخط يده .

كما ألف الحافظ سبط ابن العجمي (ت ٨٤١ هـ) كتابه « نهاية السول في رواة الستة الأصول » وقد أضاف الى رواة الكتب الستة من علق له البخاري في صحيحه ، ومن هو في مقدمة صحيح مسلم ، ومن هو في كتاب « عمل اليوم والليلة » للنسائي ، ورتب التراجم على حروف المعجم مبتدئاً بالأسماء ثم الكنى ثم الأنساب ثم الألقاب ثم المبهمات ، ثم أسماء النساء ، ثم كنى النساء ، ثم من لم يسم منهن ، ثم من نسبت الى أبيها ، ثم صاحبات الألقاب ، ثم المجهولات . ورمز لمن أخرج الرواة من أصحاب الكتب الستة بالرموز المتعارف عليها ، ويذكر الشيوخ والتلاميذ باختصار ، وسنة الوفاة بالعدد . وقد استفاد من تعقيبات مغلطاي على المزي ، وربما ناقش مغلطاي فيها ، واختصر الكلام في الجرح والتعديل ، ولم يطل بذكر المناقب واستفاد من كتاب « ميزان الاعتدال » للذهبي ، وكثيراً مالخص كلامه ، كما استفاد من تهذيب الكمال للمزي والتذهيب للذهبي . ويضم الكتاب أكثر من ثمانية آلاف راو [١] . وقد ألف ابن الملقن كتاب « إكمال تهذيب الكمال » ذكر فيه تراجم رجال ستة كتب وهي : مسند أحمد بن حنبل وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان وسنن الدارقطني ومستدرك الحاكم وسنن البيهقي الكبرى ، ولايزال يُعد في المفقود من المؤلفات .

---

١) منه نسخة في مكتبة رضا رامفور بالهند وصورتها بالجامعة الاسلامية رقم ٩٥٨ ميكروفيلم أو ٢٧٦٢ و ٢٧٦٣ مصورات وتقع في ٥٠٠ ورقة .

كتب معرفة الأسماء :

اشتهر بعض الرواة بألقابهم أو كناهم فورد ذكرهم في أسانيد الأحاديث دون التصريح بأسمائهم أو بالتصريح بها مرة وإغفالها والاكتفاء باللقب أو الكنية مرة أخرى ، ولئلا يقع الالتباس ويظن أن الشخص الواحد المذكور مرة بكنيته وأخرى باسمه هو شخصان وجدت مصنفات تختص ببيان اسم من عرف بكنيته أو بلقبه ، أو على العكس تبين كنية أو لقب من عرف باسمه ، وهذه هي كتب الأسماء والكنى والألقاب . وكذلك فإن كثرة رواة الحديث أدى الى وقوع التشابه والاتفاق في أسمائهم وكناهم ونسبتهم الى القبيلة أو البلدة أو الصناعة ، ومن أجل منع وقوع الالتباس وجدت كتب للتمييز بين المتشابه أو المتفق من الأسماء والكنى والألقاب ، وهي كتب المتفق والمفترق ، ويقصد بالمتفق والمفترق أن يتفق اثنان فأكثر من الرواة في الاسم الواحد لفظاً وخطاً مثل الخليل بن أحمد اشترك فيه ستة ، ومثل أحمد بن جعفر بن حمدان اشترك فيه أربعة من عصر واحد [1] . ولنفس الغرض وجدت كتب المؤتلف والمختلف ، ويقصد بالمؤتلف والمختلف مااتفق خطاً واختلف لفظاً مثل سلّام وسلام ، وأبو عمرو السيباني وأبو عمرو الشيباني وأبو حمزة وأبو حمرة [2] . وكذلك وجدت كتب في المتشابه وهو أن يتشابه الراويان في الاسم والنسب ويتمايزان بالتقديم والتأخير في الأب والابن مثل يزيد بن الأسود والأسود بن يزيد [3] . وتبدو صعوبة التمييز بين الأسماء المتشابهة أو المتفقة عندما يعيش الاثنان في عصر واحد ويرويان عن نفس الشيوخ مثل أبو حمزة وأبو حمرة كلاهما روى

---

١) ابن الصلاح : المقدمة ١٤٩ .

٢) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ٢ : ق ٢٨ ، وابن الصلاح : المقدمة ١٤٩ .

٣) ابن الصلاح : المقدمة ١٥٠ .

عن ابن عباس [١] ، وقد ذكر الرامهرمزي أن عدد من يكنى بأبي صالح ممن اشتركوا في الرواية عن أبي هريرة رضي الله عنه عشرون أو نحوها [٢] . ولاشك أن الممارسة الطويلة هي التي أكسبت المحدثين خبرة ودراية تمكنهم من التمييز بين الأسماء .

وقد تنوعت المصنفات في معرفة الأسماء وتفنن المصنفون في ذلك كثيراً فمنها مصنفات في « الأسماء والكنى والألقاب » وكان ظهور هذه المصنفات مبكراً جداً واكب بداية التصنيف في علم الرجال مما يدل على بروز مشكلة ضبط الأسماء وتمييزها منذ هذه الفترة المبكرة ثم بعد حوالي النصف قرن من ظهور هذه المصنفات وجدت كتب « المؤتلف والمختلف » وفي فترة متأخرة نسبياً خصص الخطيب البغدادي مصنفاً في « المتفق والمفترق » وآخر في « المتشابه » وهكذا ازداد تفنن العلماء في تنويع المصنفات على مر الزمن .

كتب الأسماء والكنى والألقاب :

صنف في ذلك : علي بن المديني (ت ٢٣٤ هـ) كتاب « الكنى » .

وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) كتاب « الأسماء والكنى » [٣] .

ومحمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) كتاب « الكنى » [٤] وهو جزء من التاريخ الكبير للبخاري ، ومعظمه فيمن عرف بكنيته ولم يعرف اسمه وقد رتب الكنى على حروف المعجم .

---

١) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ٢ : ٢٨ .

٢) المصدر السابق ٢ : ٣١ .

٣) حققه عبد الله بن يوسف الجديع ، ونشرته مكتبة الأقصى بالكويت ـ ١٩٨٥ م (١٤٠٦ هـ) عن نسخة من مخطوطة في شستر بتي .

٤) الطبعة الأولى ، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٦٠ هـ .

ومسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) كتاب « الكنى والأسماء » [١] ومعظمه فيمن عرفت كنيته واسمه . ويرى أبو أحمد الحاكم الكبير أنه منقول من كتاب الكنى للبخاري [٢] .

وأبو عبد الله محمد بن أحمد المقدمي (ت ٣٠١ هـ) كتاب « أسماء المحدثين وكناهم » [٣] .

والنسائي (ت ٣٠٣ هـ) كتاب « الكنى » .

وأبو عروبة الحسين بن محمد بن مودود الحراني (ت ٣١٨ هـ) في «الأسامي والكنى» [٤] .

وابن الجارود (ت ٣٢٠ هـ) في « الأسماء والكنى » - ستة عشر جزءاً - [٥]

وأبو بشر الدولابي (ت ٣٢٠ هـ) كتاب « الكنى والأسماء » [٦] ، وقد رتبه على حروف المعجم وفصل الصحابة عن التابعين ، ويذكر أحياناً الجرح والتعديل ،

---

١) مخطوط في دار الكتب المصرية « ٢٢١ طلعت » ٧٦ ورقة قياس ٢٥ في ١٧ سم ، وتوجد منه نسخة في دار الكتب الظاهرية بدمشق (٢٥٨٢) ، ونسخة ثالثة في شهيد علي بتركيا (١٩٣١) ورابعة في باتنه بالهند أيضاً ٢ : ٥٣٨ رقم ٢٨٩٨ . وذكر سزكين وجود نسخة أخرى في مكتبة أحمد الثالث ٢٩٦٩ : ٣ وتقع في ٦٠ ورقة (تأريخ التراث العربي ص ٣٦٩) ، وقد حققه د . عبد الرحيم قشقري ، ونشره المجلس العلمي بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ٥ : ٣٥٨ .

٣) مخطوط في المتحف البريطاني ثاني ٧١٧ (انظر بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٣ : ٢٢١ ، وسزكين : تأريخ التراث العربي ١ : ٤١٩) .

٤) السمعاني : التحبير ترجمة رقم ٨٩ .

٥) ابن خير : فهرسة ٢١٣ .

٦) طبع في مجلدين ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ١٣٢٢ هـ .

وقد يسوق لبعضهم أثراً .

وابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ) ضمن كتابه « الجرح والتعديل » .

ومحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) في كتابين هما « أسامي من يعرف بالكنى » و « كنى من يعرف بالأسماء » [١] .

وابو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيويه (ت ٣٦٦ هـ) في كتابه « من وافقت كنيته كنية زوجه من الصحابة » [٢] ، ويقع في ١٩ ورقة ، ويذكر كنية الصحابي ويعرف بإسمه ثم يخرج من طريقه حديثاً بإسناده اليه ، ثم يذكر كنية زوجه وتعرف بإسمها ويخرج من طريقها حديثاً ، وربما اكتفى بالتعريف باسمها دون تخريج حديث عنهما .

وأبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي (ت ٣٦٧ هـ) كتاب « تسمية من وافق إسمه إسم أبيه من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين » [٣] .

وأبو أحمد الحاكم الكبير النيسابوري (ت ٣٧٨ هـ) كتاب « الكنى » ويرى حاجي خليفة أنه من أحسنها ترتيباً [٤] . وقد وصل الينا بعضه [٥] وفيه معلومات

---

١) مخطوط في دار الكتب الظاهرية ص ١٧٠ .

٢) نشرها محمد حسن آل ياسين في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مجلد ٤٧ ، الجزء الرابع ، سنة ١٩٧٢ م . وقد ألف السيوطي كتاباً بنفس العنوان (حسن المحاضرة ١ : ٣٤٠ و ٨٩٤ ، وكشف الظنون وهو مخطوط ضمن مجموع بالخزانة العامة بالرباط) .

٣) مخطوط في ليدن ١٠٨٧ (انظر بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٣ : ٢٢٦) ويقع في ثمان صفحات ، وهو مطبوع .

٤) حاجي خليفة : كشف الظنون ١ : ٨٧ .

٥) يوجد منه مجلد في مكتبة الجامع الأزهر يشتمل على عدة أجزاء تبتديء من أثناء الجزء الثاني وتنتهي بأول الجزء الثامن عشر وتقع في ٣١١ ورقة ، كما يوجد منه فيها أيضاً الجزء الثاني =

قيمة في الجرح والتعديل وسرد الآثار ، واقتفى في الترتيب كتاب الامام مسلم .

وأبو عبد الله محمد بن اسحق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني (ت٣٩٦هـ) كتاب « الأسماء والكنى » [١] و « فتح الباب في الكنى والألقاب » [٢] .

وأبو الوليد بن الفرضي (ت ٤٠٣ هـ) كتاب « مجمع الآداب في معجم الأسماء والألقاب » .

وأبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) كتاب « الكنى والألقاب »

وأبو بكر أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي (ت ٤٤١ هـ) كتابه « الألقاب والكنى » [٣] .

وأبو الفضل علي بن الحسين الفلكي (ت ٤٢٧ هـ) كتاب « منتهى الكمال في معرفة ألقاب الرجال » .

وابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣ هـ) كتاب « الاستغناء في معرفة الكنى » ويتضمن ثلاثة كتب هي : « من عرف من الصحابة بالكنية ولم يوقف له على إسم أو اختلف فيه » وكتاب « أسماء المعروفين بالكنية من التابعين ومن بعدهم » وكتاب

= بخط العلامة عبد العظيم المنذري ويقع في ٤٢ ورقة (انظر فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية ١ : ٢٦٥) ، وقد حققه د . يوسف الدخيل ، واختصره الذهبي في « المنتقى في سرد الكنى » حققه محمد صالح المراد ، ونشرته الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

١) الكتاني : الرسالة المستطرفة ١٢١ .

٢) مخطوط في برلين رقم ٩٩١٧ (بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٣ : ٢٢٩ ولكنه نسبه لأبي القاسم عبد الرحمن بن منده) وذكر سزكين أن نسخة برلين تقع في ٢٩٩ ورقة (تاريخ التراث العربي ١ : ٥٣٠) ولعل الأوراق الـ ١٧ في تشستربتي ٥١٦٥ : ٢ هي منه (سزكين ١ : ٥٣٠) وانظر عنه ابن نقطة : تكملة الإكمال .

٣) مغلطاي : الزهر الباسم ١٤ أ .

« من لم يوقف له منهم على إسم ولاعرف بغير كنية »[١] .

كتب المؤتلف والمختلف[٢] :

صنف في ذلك أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢ هـ) في كتاب « تصحيفات المحدثين »[٣] .

والدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) كتاب « المؤتلف والمختلف »[٤] .

وأبو الوليد عبد الله بن محمد القرطبي المعروف بابن الفرضي (ت ٤٠٣ هـ) كتابا « المؤتلف والمختلف » و « مشتبه النسبة » .

وعبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩ هـ) كتابين هما « المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال » و « مشتبه النسبة »[٥] .

وأبو سعد أحمد بن محمد الماليني (ت ٤١٢ هـ) كتاب « المؤتلف والمختلف » .

وأبو القاسم يحيى بن علي الحضرمي المعروف بابن الطحان (ت ٤١٦ هـ)

---

١) والكتب الثلاثة المذكورة مخطوطة في مكتبة جامعة القرويين بفاس وهي من النوادر ألفها بعد الاستيعاب لأنه يحيل عليه وهي تحت رقم ٢٨٧ (ق ١٤٣) ضمن مجموع (انظر : قائمة لنوادر المخطوطات العربية في مكتبة جامعة القرويين بفاس) ، وقد حققه د . عبد الله سرحول السوالمة ونال به درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

٢) صنف في هذا الفن من المتأخرين مغلطاي (ت ٧٦٢ هـ) « الزاهر في سير أبي القاسم صلى الله عليه وسلم ٥٤ ب » .

٣) حققه ونشره د . محمود الميرة .

٤) مخطوط في المكتبة التيمورية ٥٤٦ : تاريخ ، ص ٣٥٨ ، ف ٥٦٨ (انظر لطفي عبد البديع : فهرست المخطوطات المصورة « التاريخ » ١ : ٢٤١) ، وقد حققه د . موفق عبد الله .

٥) طبع الكتابان في إله آباد بالهند ١٣٢٧ هـ بعناية محمد محيي الدين الجعفري الزيني .

وأبو العباس جعفر بن محمد المستغفري (ت ٤٣٢ هـ) .

وأبو حامد أحمد بن محمد بن أحيد الماماني (ت ٤٣٦ هـ) في «المختلف والمؤتلف في الأسماء» [١] .

والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) كتاب « المؤتلف تكملة المختلف » .

والأمير ابن ماكولا (ت ٤٧٥ هـ) كتابين هما « الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب » [٢] و « تهذيب مستمر الأوهام على ذوي التمني والأحلام » .

والحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني (ت ٤٩٨ هـ) كتاب « تقييد المهمل وتمييز المشكل » [٣] ، وهو في ضبط أسماء رجال الصحيحين .

وأبو المظفر محمد بن أحمد الأبيوردي (ت ٥٠٧ هـ) كتاب « المختلف والمؤتلف » .

وأبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ) كتاب « المؤتلف

---

١) كحالة : معجم المؤلفين ٢ : ٧٩ .

٢) طبع منه ستة أجزاء ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، الهند .

٣) مخطوط في مكتبة خدابخش بتنة بالهند ٢٨٩٦ ، ف ٣٠٩٧ ويقع في ١٨٩ ورقة ، ق ٨ في ١٤ سم (انظر فهرست المخطوطات المصورة ٢ : ١١٦) ، وتوجد نسخة أخرى منه في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ١٠ مصطلح الحديث (انظر : قائمة بالمخطوطات العربية المصورة بالمايكروفيلم ص ١٢) ، ومنه نسخة ثالثة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية مصورة عن الأصل المحفوظ في مكتبة جامعة الرياض تحت رقم ١٣٢١ ، ومنه نسخة رابعة في معهد المخطوطات أيضاً مصورة عن الأصل المحفوظ في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة تحت رقم ١١ أصول الحديث وتضم الجزء السابع الى العاشر وتقع في ١٣٥ ورقة ، ومن نسخة في مكتبة الجامع الكبير بمكناس في آخرها نقص ، تحت رقم ٢٣٧ .

والمختلف من الأسماء » [١] ، وهو فيما اتفق في الخط وتماثل في النقط والضبط ، ويرى مصنفه أنه أول مصنَّف من نوعه [٢] .

كتب المتفق والمفترق والمتشابه [٣] :

ظهرت المصنفات في هذا الفن متأخراً حيث كان أول من صنف فيه أبو بكر محمد بن عبد الله الجوزقي (ت ٣٨٢ هـ) في كتابيه « المتفق والمفترق » [٤] و « المفترق الكبير » والأخير في ثلثمائة جزء [٥] ، ثم تلاه الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) حيث صنف في المتفق والمفترق كتاب « المتفق والمفترق » [٦] وكتاب « موضح أوهام الجمع والتفريق » [٧] ، وفي المتشابه كتابين هما « تلخيص المتشابه في الرسم

---

١) طبع في ليدن بعنوان « الأنساب المتفقة » بعناية دي غويه .

٢) محمد بن طاهر المقدسي : الأنساب المتفقة ٢ .

٣) إن أشهر كتب هذا الفن التي ألفها المتأخرون هي : مشتبه النسبة للحافظ الذهبي ، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه للحافظ ابن حجر ، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين - وكلها مطبوع - والإيصال لمغلطاي وهو مخطوط .

٤) السمعاني : التحبير ترجمة رقم ٧٢ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ٣ : ١٠١٤ .

٥) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٣ : ١٠١٤ .

٦) لخصه أبو القاسم بن الفراء ، يقع في ١٤٠ ورقة ذات وجهين ، مخطوط في المكتبة الأزهرية تحت رقم (١٣٤) ٩٠١٧ ، بها خرم في أولها وتبتديء بمن اسمه ابراهيم بن عدي ، منسوخة سنة ٦٤٠ هـ .

٧) طبع في مجلدين ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ١٣٧٨ هـ (١٩٥٩ م) .

وحماية ماأشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم »[١] ، والآخر « تالي التلخيص » .

تواريخ الوفيات :

اهتم المحدثون بمعرفة سني وفيات الرواة فكانت المصنفات المختلفة في علم الرجال تتضمن ذكر سني الوفيات ينطبق ذلك على كتب معرفة الصحابة وطبقات المحدثين وكتب الجرح والتعديل وغيرها من كتب الرجال ، وقد ظهرت مصنفات خاصة في الوفيات منذ أواخر القرن الثالث الهجري[٢] مما يدل على زيادة العناية بضبط سني الوفيات لما لها من أهمية في نقد إسناد الحديث .

وقد استطاع النقاد عن طريق معرفة وفيات الرواة أن ينقدوا كثيراً من الروايات ويفضحوا الكذابين الذين وضعوها ، ولولا معرفة سني الوفيات لما استطاعوا نقدها مثال ذلك « أن المعلى بن عرفان قال : حدثنا أبو وائل[٣] قال : خرج علينا ابن مسعود بصفين ، فقال أبو نعيم[٤] : أتراه بعث بعد الموت »[٥] . فأبو نعيم الفضل بن دكين كان يعرف أن عبد الله بن مسعود توفي سنة اثنتين أو ثلاث وثلاثين قبل انقضاء خلافة عثمان بثلاث سنين ، فلايمكن أن يشترك في صفين التي حدثت سنة سبع وثلاثين وبهذا تبين له كذب المعلى بن عرفان .

وتوجد أمثلة كثيرة أخرى على استخدام سني الوفيات في نقد الإسناد وبيان مافيه من انقطاع أو إرسال من ذلك أن سهيل بن ذكوان روى عن عائشة وزعم أنه

---

١) مخطوط في دار الكتب المصرية ٣١ (انظر : فهرست المخطوطات ، المجلد الأول ، مصطلح الحديث ص ١٣٨) ، وقد طبع بتحقيق سكينة الشهابي .

٢) انظر : موارد الخطيب ٤٠٤ .

٣) أبو وائل هو شقيق بن سلمة (ت ٧٩ هـ) ، انظر البخاري : تأريخ ، مجلد ٢ ، قسم ٢ : ٢٤٦ .

٤) أبو نعيم الفضل بن دكين أحد كبار المحدثين الكوفيين (ت ٢٠٦ هـ) .

٥) مسلم : مقدمة الصحيح ١ : ٢٦ ، وانظر السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٣٩١ ـ ٣٩٢ .

لقيها بواسط ولما كانت وفاة عائشة رضي الله عنها قبل أن يخط الحجاج مدينة واسط بزمن طويل [١] كما أنها لم تمر بمنطقة واسط فقد تبين كذبه . وكثيراً مافتضح الكذابون بسبب ضبط النقاد لسني الوفيات ومحاسبتهم بها .

سأل اسماعيل بن عياش رجلاً في أي سنة كتبت عن خالد بن معدان ؟ فقال : سنة ثلاث عشرة ومائة . فقال اسماعيل بن عياش : إنك تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين [٢] .

وقيل لسفيان بن عيينة : قدم إنسان من أهل بخارى وهو يقول حدثنا ابن طاووس . فقال : سلوه ابن كم هو ؟ قال : فسألوه . فنظروا فإذا ابن طاووس مات قبل مولده بسنتين [٣] .

وروى أبو عبد الله الحاكم قال : « لما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكشي وحدث عن عبد بن حميد وسألته عن مولده ، فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين فقلت لأصحابنا : سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة » [٤] .

وقد فطن نقاد الحديث الى هذه الطريقة في نقد الإسناد في فترة مبكرة ، فقال سفيان الثوري : « لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التأريخ » [٥] .

وقال حفص بن غياث : « إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين ، يعني احسبوا

---

١) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٣٩٠ .

٢) ابن الصلاح : المقدمة ١٥٤ ، وانظر السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٣٩٠ .

٣) الخطيب : تاريخ بغداد ٦ : ٣٢٧ .

٤) ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ١ : ٢٥ ، وابن الصلاح : المقدمة ١٥٤ ، وانظر نموذجاً آخراً في تاريخ بغداد للخطيب ١٤ : ١٠٠ ، والعراقي : فتح المغيث ٤ : ١٣٣ ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٣٩٠ ، والسيوطي : الشماريخ في علم التأريخ ٨ .

٥) المصادر السابقة .

سنه وسن من كتب عنه »[١] .

وقال حسان بن زيد : « لم نستعن على الكذابين بمثل التأريخ ، نقول للشيخ : كم سنه ؟ وفي أي تاريخ ولد ؟ فإن أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه »[٢] .

وكان أئمة الحديث يسعون في ضبط وفيات الرواة ويسألون عنها كما يسألون عن الحديث وليس أدل على اهتمامهم مما أخبر به الحسن بن الربيع قال : « قدمت بغداد فلما خرجت شيعني أصحاب الحديث فلما برزت الى الخارج قالوا : توقف فإن أحمد بن حنبل يجيء . فقعدت وأخرجت ألواحي ، فلما جاء أحمد قال لي : في أي سنة مات عبد الله بن المبارك ؟ فقلت : سنة إحدى وثمانين . فقيل له : ماتريد بهذا ؟ فقال : أريد الكذابين »[٣] .

ورغم أن الأهمية الأولى لضبط سني الوفيات هي في معرفة مافي سند الحديث من انقطاع أو عضل أو تدليس أو إرسال ظاهر أو خفي[٤] إلا أن هناك فوائد أخرى من معرفة سني وفيات الرواة إذ تفيد في تمييز المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق من الأسماء والانتسابات ، إذ يحدث التباس أحياناً في بعض الأسماء أو في النسبة مثال ذلك نسبة الحافظ ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني وهي « جريري المذهب » فقد يلتبس الأمر فيظن أن هذه النسبة الى محمد بن جرير الطبري مع أنها الى حريز بن عثمان وقد حدث في النسبة تصحيف ، وإنما أمكن معرفة ذلك لأن سنة وفاة ابراهيم

١) ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ١ : ٢٥ ـ ٢٦ ، وعزاه السيوطي الى حماد بن زيد بن حسان المذكور . انظر : الشماريخ في علم التأريخ ٨ .

٢) ابن عساكر : تهذيب تاريخ ابن عساكر ١ : ٢٦ ، وانظر السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٤٥٤ .

٣) ابن عساكر : تهذيب تأريخ ابن عساكر ١ : ٢٦ ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٤٥٤ .

٤) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٣٨٦ .

بن يعقوب الجوزجاني تجعله في طبقة شيوخ الطبري فلايمكن أن ينتسب اليه [١] .
وكذلك يحدث توهم أحياناً فيظن أن أحمد بن نصر الهمذاني هو أحمد بن نصر الداودي نفسه ، ويزول الوهم ويميز بين الاثنين عندما تعلم أن سنة وفاة الأول هي سبع عشرة وثلثمائة ، والثاني توفي سنة اثنين وأربعمائة [٢] .

فلأهمية سني الوفيات في نقد إسناد الحديث أولاً وفي التمييز بين المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق اعتنى العلماء بضبطها حتى خصصوا مصنفات كاملة لها ، ومع شدة اعتنائهم بها فقد فاتهم ضبط وفيات الكثير من الصحابة والتابعين والأتباع ، فقد كان من الصعوبة حفظ هذه الوفيات في الفترة المبكرة لعدم تقييدها ، فلما ظهرت المصنفات في الرجال كانت سني وفيات الكثيرين من المتقدمين قد جهلت ، وكلما تأخر أصحاب التراجم كلما كانت نسبة ضبط وفياتهم أكثر ، وقد أشار الى ذلك الحافظ الذهبي [٣] ، ويؤيد قوله التفاوت الكبير بين نسبة ذكر الوفيات في التأريخ الكبير للبخاري مثلاً حيث اهتم أكثر من سابقيه ومعاصريه بالوفيات ومع ذلك فلاتزيد النسبة على خمسة بالمائة في حين تبلغ هذه النسبة في تأريخ بغداد للخطيب البغدادي خمسين بالمائة [٤] .

المصنفات في الوفيات :

صنف في ذلك :

عبد الباقي بن قانع البغدادي (ت ٣٥١ هـ) كتاب « الوفيات » انتهى فيه

---

١) المصدر السابق ٣٩٢ .

٢) المصدر السابق .

٣) الذهبي : تاريخ الاسلام ١ : ١٧ .

٤) انظر وصف كتاب التأريخ الكبير للبخاري مع مصنفات الجرح والتعديل . وانظر عن نسبة ذكر الوفيات في تأريخ بغداد روزنثال : علم التأريخ عند المسلمين ، هامش ص ٢٥ .

الى سنة ٣٤٦ هـ [١] .

ومحمد بن عبد الله بن زبر الربعي الدمشقي (ت ٣٧٩ هـ) كتاب « تأريخ موالد العلماء ووفياتهم » [٢] ، وقد ذكر السخاوي أنه ابتدأه من سنة الهجرة الى سنة ٣٣٨ هـ [٣] .

وأبو يعقوب إسحق بن ابراهيم القراب (ت ٤٢٩ هـ) في « الوفيات » رتبه على السنين ـ في مجلدين ـ [٤] .

والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) كتاب « السابق واللاحق في تباعد مابين وفاة الراويين عن شيخ واحد » [٥] .

وأبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتَّاني الدمشقي (ت ٤٦٦ هـ) في الذيل على وفيات ابن زبر ، ابتدأه من سنة ٣٣٨ وانتهى الى سنة ٤٦٢ هـ [٦] .

وأبو القاسم عبد الرحمن بن منده (ت ٤٧٠ هـ) كتاب « الوفيات » ، قال

---

١) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٧٠١ .

٢) مخطوط في المتحف البريطاني ثاني ١٦٢٠ (انظر بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٣ : ٢٢٧) وشرقيات ١٠١٩ ويقع في ٨٢ ورقة (سزكين ١ : ٥٠٤) .

٣) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٧٠١ .

٤) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٧ : ٥٧٠ ، واقتبس منه مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال ١ : ق ٦ ب ، ٧ ب ، ٨ ب ومواضع أخرى كثيرة .

٥) مخطوط في دار الكتب المصرية رقم ٣٨١ مصطلح الحديث ويقع في ١٤٨ صفحة ، وقد اطلعت عليه ، وقد طبع بتحقيق د . محمد مطر الزهراني . وقد ألف الحافظ الذهبي كتاباً بعنوان « التلويح بمن سبق ولحق » وهو مفقود .

٦) منه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة رقم ٥٠٥ ، وقد طبع مع كتاب ابن زبر .

الحافظ الذهبي : لم أر أكثر استيعاباً منه [١] .

وأبو محمد هبة الله بن أحمد الأكفاني (ت ٥٢٤ هـ) كتاب « جامع الوفيات » وهو ذيل على الكتاني [٢] ، ابتدأه من سنة ٤٦٣ وانتهى في سنة ٤٨٥ هـ [٣] .

تواريخ الرجال المحلية : [٤]

كانت المصنفات الأولى في الرجال شاملة لاتقتصر على رجال مدينة واحدة ثم ظهر في النصف الثاني من القرن الثالث الاهتمام بالتصنيف في رجال المدينة الواحدة ، ومن الطبيعي أن يكون المصنف في رجال المدينة من سكانها أنفسهم ، ولاشك أن العالم من أبناء المدينة يكون ذا معرفة برجالها لاختلاطه بالمعاصرين له ، ونقله عن تلاميذ الذين سبقوه منهم ، وهذا يجعله قادراً على التعريف برجال الحديث في بلده أكثر من غيره ، ولذلك فإن التواريخ المحلية غالباً ماتكون أدق في معلوماتها عن علماء البلدة من المصنفات الشاملة في الرجال وقد اعتبر التعرف على شيوخ البلدة ورواياتهم من أول ماتجب معرفته على طالب الحديث في ذلك البلد [٥] . وقد لقيت التواريخ الخاصة بمدينة واحدة عناية من شيوخ الحديث وطلابه فكان بعضها

---

١) الكتاني : الرسالة المستطرفة ٢١١ .

٢) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٧٠١ .

٣) منه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة رقم ٥٠٥ ، وقد طبع مع كتاب ابن زبر .

٤) راجع عن مزايا الترتيب على المدن فصل أسس تنظيم كتب علم الرجال . أما عن الكتب الضخمة التي لم تدخل في نطاق البحث الزمني فأشهرها تاريخ دمشق لابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) ، وتاريخ قزوين للرافعي ، وبغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم ، وكلها مطبوعة .

٥) الخطيب : تاريخ بغداد ١ : ٢١٤ .

يدرس في حلقات العلم [١] .

ورغم أن المفاخرات المحلية لعبت دوراً في ظهور وتواريخ المدن [٢] إلا أنه لايمكن تناسي أن الحافز الأصلي هو الرغبة القوية في خدمة علم الحديث عن طريق التعريف بالرواة ومواطنهم .

وهذه قائمة بأسماء ماصنف في تواريخ الرجال المحلية [٣] :

سعيد بن كثير بن عفير المصري (ت ٢٢٦ هـ) [٤] .

وأبو علي محمد بن علي بن حمزة الفراهيناني (ت ٢٤٧ هـ) في كتاب « التاريخ في رجال المحدثين بمرو » [٥] .

وأبو الحسن أحمد بن سيار بن أيوب المروزي (ت ٢٦٨ هـ) في كتابيه

---

١) ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٢٤٦ .

٢) انظر فصل أسس تنظيم كتب علم الرجال .

٣) أورد السخاوي قائمة طويلة بأسماء التواريخ المحلية دون أن يميز تواريخ الرجال المحلية عن غيرها من التواريخ المحلية التي تتناول خطط المدن وأخبارها أو تاريخها السياسي ، وبالطبع فإن من الصعوبة التمييز بين مافقد منها إلا اذا وردت إشارات عند السخاوي أو حاجي خليفة أو غيرهما من المصنفات التي تقدم قوائم بذلك ، أو عن طريق جمع المقتطفات التي اقتبستها المصادر الأخرى عنها ، وقد أفدت من هاتين الوسيلتين معاً في تحديد طبيعتها وتمييزها . أما التواريخ المحلية التي وصلت الينا فقد رجعت اليها ، ومن ثم فإن القائمة التي أقدمها تقتصر على أسماء تواريخ المدن التي تتناول المحدثين دون سواها من تواريخ المدن التي تتعلق بالطوبوغرافية أو التاريخ السياسي .

٤) فهرسة ابن خير ٢٢٨ ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ١٥٣ .

٥) السمعاني : الأنساب ، ق ٤٢١ ب .

« أخبار مرو »[١] و « مشايخ نيسابور »[٢] .
وابن ماجه القزويني (ت ٢٧٣ هـ) في « تاريخ قزوين »[٣] .
وأبو الحسن أسلم بن سهل - بحشل الواسطي - (ت ٢٨٨ هـ) في « تاريخ واسط »[٤] .
وأبو علي عبد الله بن محمد بن علي البلخي (ت٢٩٤هـ) في «تاريخ بلخ»[٥]
وأحمد بن محمد بن عيسى البغدادي (القرن الثالث) في « تاريخ الحمصيين »[٦] .
وأبو رجاء محمد بن حمدويه السنجي الهورقاني (ت ٣٠٦ هـ) في « تاريخ

---

١) الخطيب : تاريخ بغداد ٤ : ١٨٨ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ٥٦٠ ، والسبكي : طبقات الشافعية ٢ : ١٨٣ (ط . الطناحي) ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٤٤ ، وابن حجر : تهذيب التهذيب ١ : ٣٥ ، وقال أبو نعيم في ترجمة بشر بن قحيف : ذكره أحمد بن سيار في الصحابة (معرفة الصحابة ق ٩٥ ب) .

٢) مغلطاي : إكمال تهذيب الكمال ١ : ق ٤ ب .

٣) الكتاني : الرسالة المستطرفة ١٣٣ ، ولعله التاريخ الذي أشار اليه ابن كثير وقال : إنه تاريخ كامل من لدن الصحابة الى عصره (البداية والنهاية ١١ : ٥٢) .

٤) طبع بتحقيق كوركيس عواد ببغداد سنة ١٩٦٧ م .

٥) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٦٩٠ .

٦) الخطيب : تاريخ بغداد ٥ : ٦٣ ، والمالكي : تسمية ماورد به الخطيب البغدادي ، دمشق رقم ٣٤٦ ، وانظر اقتباسات ابن حجر منه في الإصابة ١ : ٩٧ ، ١٥٤ ، ١٦٧ ، وابن عساكر : تاريخ دمشق ١٠ : ٩٧ ، ١٠٩ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٤٣٠ ، ويبدو من أحد اقتباسات ابن عساكر أنه مرتب

المراوزة » [١] .

ومحمد بن عقيل بن الأزهر (ت ٣١٦ هـ) في « تاريخ بلخ » [٢] .

وأبو عروبة الحسين بن محمد بن مودود الحراني (ت ٣١٨ هـ) في مؤلفاته « تاريخ حران » [٣] و « كتاب الجزيرة » [٤] و « كتاب الرقة » [٥] .

وعبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٢٠ هـ) في « تاريخ نيسابور » [٦] .

وعلي بن الفضل بن طاهر البلخي (ت ٣٢٣ هـ) في « طبقات علماء بلخ » [٧]

وأبو عبد الله محمد بن جعفر بن غالب الوراق الجويباري (معاصر لعلي بن

= على الطبقات (انظر كنز العمال ١ : ٣٣٠) .

١) الخطيب : تاريخ بغداد ٥ : ٤٦٠ ، وعنه السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٤٤ ، وابن ماكولا : الإكمال ٤ : ٤٧٣ .

٢) البيهقي : تاريخ بيهق ٢١ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ٧٩١ .

٣) السمعاني : الأنساب ٤ : ١٠٧ ، والخليلي : الإرشاد ق ٦٠ و ١ ، وسماه « تاريخ الحرانيين » . وكتب أبو الثناء حماد بن هبة الله تاريخ الحرانيين (مغلطاي : إكمال تهذيب الكمال) .

٤) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٢٧ ، والسمعاني : الأنساب ٣ : ٢٦٩ لكنه يسميه « تاريخ الجزريين » ، ومغلطاي : شرح سنن ابن ماجه ١ : ١٤ أ ، ٤٨ أ ، وإكمال تهذيب الكمال ١ : ق ٩ .

٥) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٣٢ .

٦) الكتاني : الرسالة المستطرفة ١٣٠ .

٧) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٢٤ .

الفضل البلخي) في « طبقات علماء بلخ »[١] .

وأبو اسحق ابراهيم بن أحمد المستملي (معاصر لعلي بن الفضل البلخي) في « طبقات علماء بلخ »[٢] .

وعبد الصمد بن سعيد بن علي الحمصي (ت٣٢٤ هـ) في « تاريخ حمص »[٣]

وأبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني (ت ٣٣٣ هـ) في « طبقات علماء أفريقية وتونس »[٤] .

ومحمد بن سعيد القشيري (ت ٣٣٤ هـ) في « تاريخ الرقة »[٥] .

وأبو اسحق أحمد بن محمد بن ياسين الحداد الهروي (ت ٣٣٤ هـ) في « تاريخ هراة »[٦] .

وأبو زكريا يزيد بن محمد بن أياس الأزدي (ت ٣٣٤ هـ) في كتابه « طبقات العلماء والمحدثين من أهل الموصل »[٧] .

وأبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد ـ ابن الأعرابي ـ (ت ٣٤٠ هـ) في

---

١) السمعاني : الأنساب ٥ : ٢٧١ ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٢٤ .

٢) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٢٣ .

٣) Sezgin , B . 1 , P . 346 اقتبس منه مغلطاي في الزهر الباسم ٢٣٦ ب .

٤) طبع مختصر له اختصره أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي (ت ٤٢٩ هـ) بتحقيق علي الشابي ونعيم حسن اليافي ، نشرته الدار التونسية للنشر سنة ١٩٦٨ م .

٥) طبع بتحقيق طاهر النعساني ، مطبعة الإصلاح ، حماة (بدون تاريخ) .

٦) البيهقي : تاريخ بيهق ٢١ ، والسبكي : طبقات الشافعية ٢ : ٢٩٥ (ط . الطناحي) .

٧) الخطيب : تاريخ بغداد ٤ : ٦ ، واقتبس منه ابن حجر في الإصابة ١ : ٦٣ ، وفي تهذيب التهذيب ٢ : ٥١ ، ٤٠٤ ، ٤١٤ و ٤ : ٢٥٣ ، ٤٣٩ وغيرها . كما استفاد منه ابن الأثير في أسد الغابة (انظر مقدمته ١ ص ١١) . ومغلطاي : شرح سنن ابن ماجه ١ : ٣٩ ب .

كتابيه « تاريخ مكة »[١] و « تاريخ البصرة »[٢] .

وأبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي المصري (ت٣٤٧ هـ) في « تاريخ مصر »[٣] .

ومسلمة بن قاسم القرطبي (ت ٣٥٣ هـ) في « تأريخ قرطبة »[٤] .

وأبو الحسن علي بن الحسن بن علاّن الحراني (ت ٣٥٥ هـ) في « تأريخ الجزيرة »[٥] .

وأبو بكر محمد بن عمر بن سلم ـ ابن الجعابي الحافظ ـ (ت ٣٥٥ هـ) في

---

١) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٥٠ .

٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٨٥٢ ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٧١ ، والكتاني : الرسالة المستطرفة ١٣٧ .

٣) الخطيب : تاريخ بغداد ٦ : ٧٥ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ٨٩٨ ، وتاريخ الاسلام ١ : ١٦ ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٩٢ ، ٦٤٥ ، وقال عنه ابن حجر (تهذيب التهذيب ٦ : ٢١٨) واليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب وكان متداولاً بين الطلبة كثير من النسخ في زمن مغلطاي (ت ٧٦٣ هـ) كما في إكمال تهذيب الكمال ص ٨٠١ ، واقتبس منه مغلطاي في العديد من مؤلفاته مثل الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم ٥ ب ، وشرح سنن ابن ماجه ١ : ٣٠ ب ، ٣٧ أ ، ٦٤ ب ، وإكمال تهذيب الكمال ١ : ق ٩ أ ومواضع كثيرة جداً . وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنه اطلع على عدة نسخ منه (تهذيب التهذيب ١ : ١٧) .

٤) اقتبس منه مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال ١ : ق ٦ ب .

٥) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٦ : ٢٠ .

« كتاب في محدثي بغداد »[١] وكتاب « تاريخ الموصل »[٢] .

وحمزة بن الحسين الأصبهاني (ت قبل ٣٦٠ هـ) في « تاريخ أصبهان »[٣]

وأبو الشيخ الأنصاري (ت ٣٦٩ هـ) في كتابه « طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها »[٤] .

وأبو عبد الله عبد الجبار بن عبد الله الخولاني (ت ٣٧٠ هـ) في « تاريخ داريا »[٥] .

وصالح بن أحمد التميمي الحافظ (ت٣٧٤ هـ) في «طبقات الهمذانيين »[٦]

وأحمد بن سعيد بن أبي معدان (ت ٣٧٥ هـ) في « تاريخ المراوزة »[٧] .

وابن بابويه (ت ٣٨١ هـ) في « تاريخ الري »[٨] .

وأبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي الاستراباذي (ت٤٠٥ هـ)

وأبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ).

---

١) الخطيب : تاريخ بغداد ١ : ٩٠ .

٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ٩ : ١٥٤ .

٣) السمعاني : الأنساب ١ : ٢٨٤ ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦١٦ .

٤) مخطوط في دار الكتب الظاهرية (تاريخ ٦٥) . وقد حققه ونشره د . عبد الغفور البلوشي .

٥) طبع بتحقيق سعيد الأفغاني ، دمشق ١٩٥٠ م .

٦) الخطيب : تاريخ بغداد ٩ : ٣٣١ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ٩٨٥ - ٩٨٦ . وقد سماه السمعاني « الطبقات لأهل العلم والتحديث بهمذان » وبيّن رواية أبي زكريا يحيى بن عبد الوهاب ابن منده (ت ٥١١ هـ) له عن عمه أبي القاسم عن أبي بكر محمد بن ابراهيم الزنجاني الهمذاني عنه (التحبير ٢ : ٢٨٢) .

٧) البيهقي : تاريخ بيهق ٢١ ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٤٤ .

٨) ابن حجر : تهذيب التهذيب ٩ : ٤٧٠ ، والداوودي : طبقات المفسرين ٢ : ١٠٦ .

في « تاريخ استراباذ »[١] و « تاريخ سمرقند »[٢] .

وأبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه (ت ٤١٠ هـ) في كتابه « تاريخ أصبهان »[٣] .

ومحمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الغنجار البخاري (ت ٤١٢ هـ) في « تاريخ بخارى »[٤] .

وأبو القاسم يحيى بن علي الحضرمي - ابن الطحان - (ت ٤١٦ هـ) في « الذيل على تاريخ مصر »[٥] .

ومحمد بن عبيد الله بن أحمد المسبحي (ت ٤٢٠ هـ) في « تاريخ المغاربة ومصر »[٦] .

وأبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي (ت٤٢٧ هـ) في « تاريخ جرجان »[٧].

---

١) السمعاني : الأنساب ١ : ١٩٩ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ١٠٦٢ ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦١٥ .

٢) الخطيب : تاريخ بغداد ١٠ : ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ١٠٦٢ ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٣٣ .

٣) الكتاني : الرسالة المستطرفة ١٣١ ، والداوودي : طبقات المفسرين ١ : ٩٣ .

٤) الخطيب : تاريخ بغداد ١٠ : ٢٧ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ١٠٥٢ ، والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٢٠ . وقد وقف مغلطاي على نسخة منه بخط السلفي واقتبس منه ١ : ق ٤ ب ، وكان السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) يمتلك نسخة من أصله (علم التاريخ عند المسلمين ٦٢٠) .

٥) الجزء الأول منه مخطوط في الظاهرية .

٦) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٤٦ .

٧) طبع في حيدر آباد الدكن سنة ١٩٥٠ م .

وأبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) في « ذكر أخبار أصبهان »[١] .

وجعفر بن محمد المستغفري (ت ٤٣٢ هـ) في « تاريخ نسف »[٢] و « تاريخ كش »[٣] .

وأحمد بن محمد بن أحيد بن علي بن ماماني (ت ٤٣٦ هـ) في « الذيل على تاريخ بخارى لغنجار »[٤] .

والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) في « تأريخ بغداد »[٥] .

وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن اسحق بن منده (ت ٤٧٠ هـ) في « تاريخ أصبهان »[٦] .

وأبو صالح أحمد بن عبد الملك بن علي النيسابوري المؤذن (ت ٤٧٠ هـ) في « تاريخ مرو »[٧] .

وأبو زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن منده (ت ٥١١ هـ) في « تاريخ أصبهان »[٨] .

وأبو النضر عبد الرحمن بن عبد الجبار بن عثمان الفامي (ت ٥٤٦ هـ) في

---

١) طبع في حيدر آباد الدكن .

٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ١١٠٢ .

٣) المصدر السابق .

٤) Sezgin : Geschichte , B . 1 , P . 353 .

٥) طبع في مطبعة السعادة بمصر ، ويقع في ١٤ مجلدة .

٦) الكتاني : الرسالة المستطرفة ١٣١ .

٧) الذهبي : تذكرة الحفاظ ١١٦٢ .

٨) الكتاني : الرسالة المستطرفة ١٣١ .

« تاريخ هراة الصغير »[١] .

وأقدم مابقي من هذه المصنفات « تاريخ واسط »[٢] لبحشل (ت ٢٨٨ هـ) ، ويبدأ بذكر بناء مدينة واسط وخططها وبعض أخبارها ، ثم ذكر من قدم الى موضعها من الصحابة قبل بنائها وبعده ، ثم يذكر من روى عن الصحابة من أهلها ، وقد قسم الرواة الواسطيين الى أربعة قرون معتبراً الصحابة الذين دخلوها والتابعين من أهلها أهل القرن الأول ، وأتباع التابعين أهل القرن الثاني ، ثم من بعدهم الى طبقة شيوخه أهل القرن الثالث ، ثم من في طبقة شيوخه أهل القرن الرابع[٣] ، وأحياناً يعتبر صلة القرابة فيذكر الرواة من أقارب الرجل معه وإن تأخرت طبقتهم عنه[٤] ، ويقتصر أحياناً كثيرة على ذكر حديث للرجل يدل على طبقته ويثبت روايته الحديث ، ولكنه عند ذكر المشاهير يتعرض لمناقبهم وشيئاً من أخبارهم[٥] .

وبقي كذلك مختصر لكتاب « طبقات علماء أفريقية وتونس »[٦] لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني (ت ٣٣٣ هـ) وقد عمل هذا المختصر أبو عمر أحمد بن محمد المعافري الطلمنكي (ت ٤٢٦ هـ)[٧] ، ويبدأ أبو العرب كتابه

---

١) الذهبي : سير أعلام النبلاء ٢٠ : ٢٩٧ ، واقتبس منه مغلطاي في إكمال الإكمال ترجمة رقم ٦٣٤٠ ، ٦٣٤١ من أطروحة محمد علي قاسم العمري .

٢) طبع بعناية كوركيس عواد ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٦٧ م .

٣) بحشل : تاريخ واسط ٤٧ ، ٨٥ ، ١٥١ ، ٢١٨ .

٤) المصدر السابق ٨٥ ، ٢١٨ .

٥) كما فعل مع منصور بن زاذان ص ٨٩ ، وشعبة بن الحجاج ص ١٢٠ ، وهشيم بن بشير ص ١٥٢

٦) نشر بتحقيق علي الشابي ونعيم حسن اليافي ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٦٨ م . أما الأصل فقد اقتبس منه مغلطاي : إكمال تهذيب الكمال ١ : ق ١٦٢ ب .

٧) انظر مقدمة كتاب طبقات علماء أفريقية وتونس ص ٢٨ .

ببيان ماورد في فضائل أفريقية من أحاديث وآثار ثم يسوق أخبار عقبة بن نافع فاتحها ، ثم يذكر من دخلها من الصحابة والتابعين [1] موضحاً أنه سيرتبهم على الطبقات ، وبدأ بذكر من اشترك بفتحها من الصحابة وساق أسماء من دخلها منهم مجردة ولم يذكر أخبارهم ومروياتهم ، ولعل المختصر حذف ذلك ، ثم انتقل الى التابعين [2] وقد جعلهم ثلاث طبقات وفي الغالب جرد أسماءهم فقط ، ثم ذكر أتباع التابعين ، وقد قدم لبعضهم تراجم مفصلة [3] بسبب بروزهم في العلم أو توليهم القضاء وذكر في هذه التراجم الطويلة الجرح والتعديل والصفات الخلقية والعقلية وبيّن اهتمام العالم بتصنيف الكتب [4] أو روايتها [5] ، وربما ذكر عقائدهم وسني مولدهم ووفياتهم وأماكن دورهم وقبورهم ، وبعض الأخبار الدالة على تقاهم وصلاحهم . وينتقي أبو العرب رواياته من مجموعة أكبر ويشير الى إهماله تدوين بعض الروايات التي عنده عن صاحب الترجمة [6] . وبعد أن انتهى من ذكر علماء أفريقية انتقل الى ذكر علماء أهل تونس ، وقد بدأ بذكر ذوي الأسنان منهم ثم الذين يلونهم كما صرح [7] ، ومعنى ذلك أنه راعى التنظيم على الطبقات وإن لم يضع عنواناً لكل طبقة وبدأ بتراجم التابعين لأن تونس مستحدثة لم يدخلها أحد من الصحابة ، ولايمكن

---

١) طبقات علماء أفريقية وتونس ص ٦٥ .

٢) طبقات علماء أفريقية وتونس ص ٧٩ .

٣) انظر مثلاً ترجمة رباح بن يزيد اللخمي ص ١١٨ ـ ١٢٦ ، والبهلول ابن راشد ص ١٢٦ ـ ١٣٨ ، وسحنون التنوخي ص ١٨٤ .

٤) طبقات علماء أفريقية وتونس ص ١١١ .

٥) المصدر السابق ١١٥ ، ١٢٦ .

٦) المصدر السابق ص ١١٣ ، ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٨٥ .

٧) المصدر السابق ص ٢١٢ .

القطع بطول التراجم في الكتاب الأصلي لأن الطلمنكي اختصره ولايعلم مقدار ماحذفه كما لايعلم إن كان الطلمنكي قد حذف أيضاً بعض التراجم بتمامها أو أنه اقتصر على حذف بعض الأخبار .

وبقي كذلك « تاريخ الرقة » [١] لمحمد بن سعيد القشيري (ت ٣٣٤ هـ) ، وقد ذكر في بدايته خبر فتح عياض بن غنم للرقة ، ثم ذكر من نزل الرقة من الصحابة ثم من التابعين ثم من بعدهم ، وبعض التراجم لاتتجاوز السطر الواحد ، لكنه يقدم تراجم طويلة للأشخاص المهمين مثل وابصة بن معبد من الصحابة ، وميمون بن مهران من التابعين ، ففي ترجمة ميمون بن مهران ذكر أصله وسنة ولادته ووفاته ووصف عبادته ورقة قلبه ونقل بعض أقواله في الأخلاق والرقائق كما ذكر بعض الأحداث التي وقعت له والتي يتبين منها لقياه بالشيوخ المعاصرين له ووجوده في الأماكن التي زارها ، ويزيد طول هذه الترجمة على المائة وخمسين سطراً ، ولاشك أن دور ميمون بن مهران في حياة الرقة العلمية هو الذي جعل القشيري يطيل ترجمته .

وبقي أيضاً كتاب « طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها » [٢] لأبي الشيخ ابن حيان الأنصاري (ت ٣٦٩ هـ) ، وقد ذكر فيه من قدم أصبهان من الصحابة والتابعين ومن تلاهم حتى ذكر معاصريه مع الحديث الذي يتفرد به واحد منهم ولايرويه غيره بذلك الإسناد [٣] . ويهتم أبو الشيخ بذكر الأنساب وسني الوفيات وأحياناً الولادة ، وقد جعلهم إحدى عشرة طبقة ولكنه لم يذكر سوى عشرة طبقات [٤]

---

١) طبع بعناية طاهر النعساني ، مطابع الاصلاح ، حماه .

٢) منه نسخة كاملة في دار الكتب الظاهرية (تاريخ ٦٥) .

٣) أبو الشيخ الأنصاري : مقدمة طبقات المحدثين بأصبهان ٢ : ١٣٥ .

٤) ذكر أبو الشيخ في كتابه هذا ٣ : ٢٠١ أنه لم يفصل الطبقة العاشرة عن الحادية عشرة بل خلطهما وهذا الاعتذار لايعني أن الكتاب مقسم الى إحدى عشرة طبقة ، وربما وجد أبو الشيخ صعوبة =

أولها الصحابة . ولم يقصر بحثه على الثقات بل ترجم لبعض المجروحين وبيَّن الجرح فيهم مثل قوله في ابراهيم بن ناصح بن المعلى « كان يحدث بالبواطيل متروك الحديث » [١] . وينقل أبو الشيخ الأنصاري أقوال أئمة الجرح والتعديل كالإمام مالك والبخاري في بعض من ترجم لهم ، وهو يذكر بعض من ولد وعاش خارج أصبهان لمجرد أن أصله منها مثل ترجمته لمحمد بن عمر بن عيسى في الطبقة الخامسة .

وقد اعتمد أبو نعيم الأصبهاني في كتابه « ذكر أخبار أصبهان » على كتاب أبي الشيخ الأنصاري فنقل عنه كثيراً .

وبقي كتاب « تأريخ داريا » [٢] لأبي عبد الله عبد الجبار بن عبد الله الخولاني الداراني (ت ٣٧٠ هـ) ، وقد ترجم فيه لسبعة وأربعين محدثاً من أهل داريا من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين وأهل العلم على طبقاتهم وأزمانهم ، وذكر وفياتهم ومن أعقب منهم ومن لم يعقب الى وقته [٣] . ولايطيل ذكر الأنساب بل يقتصر على اسم الشخص ووالده وكنيته ونسبته الى قبيلته ونزوله داريا وأحياناً موضع نزوله منها ، ويورد رواية له أو أكثر ، ويذكر أحياناً وظيفة الراوي ، وينقل عن بعض كتب الطبقات السابقة على تأليفه كطبقات أبي زرعة النصري الدمشقي [٤] ، وكتاب الطبقات لعبد الرحمن بن ابراهيم ، وقد نثر ابن عساكر أكثر تأريخ داريا في كتابه « تأريخ دمشق » ولكن بقيت لتأريخ داريا مزيتان : تفرده ـ على صغر حجمه ـ

= فنية في تقسيم شيوخه ومعاصريه الى طبقتين .

١) أبو الشيخ الأنصاري : مقدمة طبقات المحدثين بأصبهان ٢ : ١٣٥ .

٢) طبع بعناية سعيد الأفغاني ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، مطبعة الترقي ١٣٦٩ هـ (١٩٥٠ م) .

٣) الخولاني : تاريخ داريا ٣ .

٤) المصدر السابق ٤٥ .

بمعلومات لاتوجد في « تأريخ دمشق » ـ على سعته ـ ، والثانية إلمام مؤلفه الشامل بداريا وأحوال أهلها وأصولهم وأنسابهم مما يثير الإعجاب [١] .

وقد فقد « تأريخ نيسابور » لأبي عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) ولكن وصل الينا مختصر له [٢] ، فقد اختصره أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري ، حيث أمعن في تجريد الأسماء ، في حين أن الحاكم كان قد فصل التراجم أكثر مما فعل الخطيب البغدادي في تأريخ بغداد [٣] ، ولذلك فلايمكن تقويم مادة تأريخ نيسابور عن طريق الاطلاع على مختصره ، لكن هذا المختصر يفيد في بيان ترتيب الكتاب الأصلي وإطاره العام ، فهو يبدأ بذكر خراسان وماورد من آيات وأحاديث وأخبار في مدحها ، ثم ذكر من نزلها من الصحابة ثم التابعين ثم الأتباع ممن وردها أو سكنها أو حدَّث بها ، ثم من بعدهم من علماء نيسابور ، وقد رتبه على الطبقات حيث جعلهم ست طبقات .

---

١) سعيد الأفغاني : مقدمة تاريخ داريا .

٢) طبع باعتناء د . بهمن كريمي ، الناشر : مكتبة ابن سينا ، طهران ١٣٣٩ هـ ، وهو بالفارسية .

٣) قال السبكي : « وقد كانت نيسابور من أجل البلاد وأعظمها ، ولم يكن بعد بغداد مثلها ، وقد عمل لها الحافظ أبو عبد الله الحاكم تأريخاً تخضع له جهابذة الحفاظ وهو عندي سيد التواريخ . وتاريخ الخطيب وإن كان أيضاً من محاسن الكتب الاسلامية إلا أن صاحبه طال عليه الأمر وذلك لأن بغداد وإن كانت في الوجود بعد نيسابور إلا أن علماءها أقدم لأنها كانت دار علم وبيت رئاسة قبل أن ترتفع نيسابور ، ثم إن الحاكم قبل الخطيب بدهر ، والخطيب جاء بعده ، فلم يأت إلا وقد دخل بغداد ممن لايحصى عدداً ، فاحتاج الى نوع من الاختصار في تراجمهم . وأما الحاكم فأكثر من يذكره من شيوخه أو شيوخ شيوخه أو ممن تقارب من دهره لتقدم الحاكم وتأخر علماء نيسابور ، فلما قل العدد عنده كثر في المقال ، وأطال في التراجم واستوفاها ، والخطيب واضح العذر الذي أبديناه » (السبكي : طبقات الشافعية ١ : ١٧٣) .

كذلك وصل الينا الجزء الأول من كتاب « الذيل على تأريخ مصر »[١] لأبي القاسم يحيى بن علي الحضرمي المعروف بابن الطحان (ت ٤١٦ هـ) وهو ذيل على « تأريخ مصر » لأبي سعيد بن يونس ، لكنه استدرك عليه بعض مافاته من تراجم الصحابة الواردين الى مصر . ويذكر ابن الطحان عادة اسم الرجل وشيخه وتلميذه ، وأحياناً يسوق رواية من طريقه ، ويذكر سماعه من بعضهم ، وقد رتبهم على حروف المعجم مراعياً الحرف الأول من الاسم فقط .

ومما بقي من تواريخ الرجال المحلية كتاب « ذكر أخبار أصبهان »[٢] لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) ، وقد بدأه بمقدمة طويلة عن فضائل أصبهان وخبر فتحها وخططها ، وقد بدأ التراجم بمن دخل أصبهان من الصحابة ثم ذكر من بعدهم حيث بدأ بالترتيب على حروف المعجم ، ويذكر في الترجمة عادة اسم المترجم واسم أبيه وجده ونسبته وأحياناً يذكر طبقته ، وربما ذكر سنة وروده أصبهان وسببه ويذكر رواية أو أكثر من رواياته ، كما يذكر أحياناً شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة ، وربما أورد أخباراً مقتضبة تتصل برحلات المترجم ولقياه الشيوخ ، وقد ذكر الوظائف الإدارية لبعض المترجمين وخاصة القضاة . وقد نقل أبو نعيم في كتابه عن المؤلفين الذين سبقوه الى التصنيف في « تأريخ أصبهان » فنقل عن حمزة الأصبهاني كما أكثر النقل عن أبي الشيخ الأنصاري .

وقد وصل الينا من هذه المصنفات « تأريخ جرجان »[٣] لأبي القاسم حمزة

---

١) مخطوط في دار الكتب الظاهرية ، مجموع ١١٦ (ق ٢٢٠ : ٩) ويقع في ٣١ ورقة ذات وجهين .

٢) طبع في ليدن ، مطبعة بريل ١٩٣١ م .

٣) الطبعة الأولى بعناية عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ١٣٦٩ هـ (١٩٥٠ م) .

بن يوسف بن ابراهيم السهمي (ت ٤٢٧ هـ) ، وقد ذكر في مقدمته خبر فتح جرجان ومن دخلها من الصحابة والتابعين ، وفصل ترجمة وأخبار يزيد بن المهلب فاتح جرجان ، ثم ذكر الولاة الأمويين والعباسيين على المدينة ، وقال في مقدمته : « سألني بعض إخواني أن أخرج عن كل من أذكر اسمه من العلماء والفقهاء والرواة والمفسرين والمصنفين في هذا الكتاب حديثاً أو حكاية وأن أروي عنهم وعن كل من دخل جرجان من العلماء وحدث بها ومات بها أو من أهل جرجان وانتقل منها الى بلد آخر فأجبته الى ذلك ... وبينت أسامي العلماء على حروف المعجم »[1] .

وكذلك وصل الينا « تأريخ بغداد » للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) وهو أوسع كتاب في تراجم المشهورين ممن سكنوا بغداد أو دخلوها خلال القرون الثلاثة التي تمتد بين بناء بغداد وفراغ الخطيب من تصنيف كتابه سنة ٤٤٤ هـ ، ويقع في ١٤ مجلدة ، ويضم ٧٨٣١ ترجمة - عدا ماسقط من التراجم في النسخة المطبوعة - منها خمسة آلاف ترجمة للمحدثين وبقيتها للفقهاء والقراء والمفسرين والخلفاء وأرباب الحكم والقضاة والأدباء والأخباريين والكتاب والشعراء والندماء والمغنين مما يدل على أن تأريخ بغداد هو قبل كل شيء تاريخ محدثيها[2] . ويحاول الخطيب في تراجم كتابه أن يقدم ترجمة متكاملة تحتوي - في الغالب - على التعريف بصاحب الترجمة بذكر اسمه ونسبه وكنيته ونسبته وشيوخه وتلاميذه وأحياناً يسرد بعض أخباره الدالة على أخلاقه أو مكانته ، ثم يسرد أقوال جهابذة المحدثين النقاد في بيان حاله من الجرح والتعديل ثم تأريخ وفاته وربما ذكر موضع قبره . أما عن منهجه في الجرح والتعديل فقد نقل أبو محمد بن الآبنوسي عن الخطيب قوله : « كل من

---

١) السهمي : تأريخ جرجان ١٨ .

٢) يوسف العش : الخطيب البغدادي ١٧٨ - ١٧٩ ، ١٨٣ .

ذكرت فيه أقاويل الناس من جرح وتعديل فالتعويل على ماأخرت »[١] . ويستعمل الخطيب في التوثيق عبارات « ثقة » و « صدوق » و « ماعلمت من حاله إلا خيراً » و « ليس بمدفوع عن الصدق » وربما اكتفى بذكر تخريج البخاري ومسلم أو أحدهما للراوي لأن كتابيهما في الصحيح فلايخرجان إلا للثقات . أما عباراته في الجرح فهي « ضعيف » و « ذاهب الحديث » وأحياناً « كذاب أفاك يضع الحديث » . لكن أكثر ألفاظ الجرح والتعديل شيوعاً في كتابه هي « ثقة » و « صدوق » و « ضعيف » ولابد من التنبيه الى أن الأحاديث التي أوردها الخطيب في تأريخ بغداد لايمكن الاطمئنان الى جميعها لمجرد ذكر الخطيب لها لأنه لم ينقلها عن الكتب الستة بل إن معظمها من معاجم شيوخ ومنتخبات وأجزاء حديثية يختلط فيها الصحيح والضعيف، وقد تعقب الخطيب بعضها وانتقدها ، لكنه لم يفعل ذلك دائماً[٢] .

معاجم الشيوخ :

اهتم بعض العلماء بجمع شيوخه الذين أخذ عنهم في مصنف ، وقد يقوم بذلك غيره ، وفي الغالب يرتب أسماءهم على الحروف ولايترجم لهم ، وقد يرتبهم على البلدان ولكن ذلك نادر[٣] ، وأول من علمته صنف في ذلك :[٤]

أبو يوسف يعقوب الفسوي (ت ٢٧٧ هـ) ، وقد ذكر الكتاني أنه رتب شيوخه على البلدان التي دخلها[٥] ، ولكن ماوصل الينا منه غير مرتب على أساس

---

١) الذهبي : تذكرة الحفاظ ١١٣٩ .

٢) للمؤلف دراسة مفصلة عن الخطيب البغدادي وكتابه بعنوان « موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد » منشورة .

٣) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٠٥ .

٤) أورد قائمة معاجم الشيوخ السخاوي في الإعلان بالتوبيخ ٦٠٧ ـ ٦٠٩ .

٥) الكتاني : الرسالة المستطرفة ١٤٠ ـ ١٤١ .

معين [١] .

ثم أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ) [٢] .

ثم أبو يعلى الموصلي (ت ٣٠٧ هـ) .

ثم أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت ٣١٧ هـ) في كتابه « تأريخ وفاة شيوخ البغوي » [٣] .

ثم أبو عبد الله محمد بن مخلد الدوري العطار [٤] (ت ٣٣١ هـ) .

ثم أبو العباس ابن عقدة (ت ٣٣٢ هـ) [٥] .

ثم أبو الحسين عبد الصمد بن علي الطستي [٦] (ت ٣٤٦ هـ) .

ثم أبو اسحق ابراهيم بن محمد بن حمزة الأصبهاني (ت ٣٥٣ هـ) .

ثم أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) في معجميه الأوسط والصغير [٧] .

---

١) منه الجزآن الثاني والثالث مخطوط في الظاهرية عام ٧٤١٨ وعام ٧٤١٩ ويقعان في ٤٢ ورقة (الألباني : فهرس مخطوطات الظاهرية) .

٢) لم يذكره السخاوي بل ذكره المالكي : تسمية ماورد به الخطيب ، دمشق رقم ٣٩٤ .

٣) لم يذكره السخاوي في الإعلان بالتوبيخ ، وهو مخطوط في الظاهرية ، ص ٢٢٥ ، فهرست مخطوطات دار الكتب الظاهرية « التاريخ » وضع يوسف العش ٢٢٥ ، وبروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٣ : ٢٢٢ ، والألباني : فهرست مخطوطات الظاهرية ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧ ، وقد اطلعت عليه .

٤) الخطيب : تاريخ بغداد ١ : ٢٤٢ .

٥) المصدر السابق ٣ : ٣١٨ .

٦) المصدر السابق ١١ : ٤١ .

٧) الأوسط رتبه على أسماء شيوخه وهم نحو ألفي شيخ ، وأكثر من غرائب حديثهم ، ويقال أن فيه ثلاثين ألف حديث وهو في ست مجلدات كبار ، وأما الصغير فهو مجلد واحد خرج فيه نحو =

وأبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٠ هـ) .
وأبو بكر أحمد بن ابراهيم الاسماعيلي (ت ٣٧١ هـ) .
وأبو الشيخ ابن حيان الأنصاري (ت ٣٦٩ هـ) .
وأبو أحمد العسال .
وأبو بكر محمد بن ابراهيم بن المقريء [١] (ت ٣٨١ هـ) .
وأبو الحسن محمد بن العباس بن الفرات [٢] (ت ٣٨٤ هـ) .
وأبو الفتح يوسف بن عمر القواس [٣] (ت ٣٨٥ هـ) .
وأبو عبد الله محمد بن اسحق بن منده (ت ٣٩٥ هـ) [٤] .
وأبو عبد الله الحاكم [٥] (ت ٤٠٥ هـ) .
ومحمد بن أحمد بن عبد الرحمن الذكواني (ت ٤١٩ هـ) له معجم في جزأين [٦] .
وأبو ذر عبد بن أحمد الهروي (ت ٤٣٤ هـ) .

= ألف وخمسمائة حديث عن ألف من شيوخه (انظر الرسالة المستطرفة ص ١٠١ ، وكشف الظنون ٢ : ٢٩٠) .

١) حسبه روزنثال محمد بن ابراهيم (ت ٢٨١ هـ) وهو لأن السخاوي ذكره في طبقة أبي الشيخ الأنصاري فهو أبو بكر بن ابراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان المقريء المتوفى سنة ٣٨١ هـ (السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٥٠) .

٢) ابن النجار : التاريخ المجدد لمدينة السلام ، ق ١٤٥ .

٣) الخطيب : تاريخ بغداد ٦ : ٦١ ومواضع أخرى كثيرة .

٤) منه ١١ ورقة مخطوطة في تشستربتي ٥١٦٥ : ١ (سزكين ١ : ٥٣٠) .

٥) السمعاني : التحبير ، ترجمة رقم ٧٢ .

٦) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٩ : ١٠٣ .

وعبيد الله بن عبد الله بن أحمد الهروي (ت ٤٣٨ هـ) [١] .
وأبو علي الحسن بن أحمد بن ابراهيم بن شاذان البزاز [٢] (ت ٤٢٦ هـ) .
وأبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) .
وأبو الحسين محمد بن علي بن المهتدي بالله .
وأبو عبد الله القضاعي .
وأبو علي الحداد الأصفهاني (ت ٥١٥ هـ) في كتابه « معجم أسامي مشايخ أبي علي الحداد الأصفهاني » [٣] .

وقد فقدت معظم هذه المعاجم فلم يبق منها سوى «تأريخ وفاة شيوخ البغوي»[٤] « وفيه تأريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البغوي ، ويذكر اذا كان كتب عنهم أم لا ، وقد يحدد أعمارهم ومكان وفاتهم وعددهم ، وهم نحو من ثلاثمائة شيخ في القرن الثالث » [٥] .

وكذلك بقي « المعجم الأوسط » للطبراني (ت ٣٦٠ هـ) ، كما بقي

---

١) له « المعجم في مشتبه أسامي المحدثين ، ١٠ ورقات ، سراي أحمد الثالث ٦٢٤ ، والزيادات عليه ٥ ورقات ، نفس الرمز » (سزكين : تاريخ التراث العربي ١ : ٣٨٩) .

٢) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٠٩ .

٣) لم يذكره السخاوي في الإعلان بالتوبيخ بل ورد ذكره في فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية ، المجلد الأول « مصطلح الحديث » ٢٦٥ .

٤) مخطوط في دار الكتب الظاهرية (مجموع ١٠٦ : ١٦٨) ويقع في ٩ أوراق ، حجم ١٥ في ١١ سم ، ١٥ سطراً .

٥) العش : فهرست مخطوطات دار الكتب الظاهرية ـ التأريخ وملحقاته ٢٢٥ ، وقد اطلعت عليه ونسخته كاملة وفي آخره صفحة فيها وفيات شيوخ ابن السماك . وقد صنفه أبو محمد الأخضر ونجد نقولاً كثيرة عنه لدى مغلطاي : إكمال تهذيب الكمال ١ : ق ٣ ب .

« المعجم الصغير » له أيضاً [١] . وقد بلغت أحاديث المعجم الأوسط اثني عشر ألف حديث وقال الحافظ الذهبي عنه : « يذكر في هذا الكتاب عن كل شيخ ماله من الغرائب والعجائب ، فهو نظير كتاب الافراد للدارقطني ، وكان الطبراني يقول : هذا الكتاب روحي وفيه كل عزيز ونفيس ومنكر » [٢] . وقد يسوق من طريق الشيخ الواحد خمسين حديثاً أحياناً ، ويقتصر على بضعة أحاديث أحياناً أخرى . ويعتبر الكشف عن تفرد الرواة ببعض الأحاديث من أهم مزايا الكتاب . وأما درجة أحاديث الكتاب ففيه الصحيح والحسن والضعيف والواهي والموضوع وبعضها في المعجم الكبير ، ومنها ماليس في المعجم الكبير [٣] . وأما « المعجم الصغير » فيضم ثمان وتسعين ومائة وألف حديث ، وقد اهتم بتسجيل مكان وتاريخ سماعه من شيوخه ، وغالباً مايسوق عن شيخه حديثاً واحداً .

وكذلك بقي كتاب « معجم الشيوخ » [٤] لأبي بكر أحمد بن ابراهيم بن اسماعيل الاسماعيلي الجرجاني (ت ٣٧١ هـ) ، وقد ذكر في مقدمته : « أما بعد فإني استخرت الله عزوجل في حصر أسامي شيوخي الذين سمعت منهم وكتبت عنهم وقرأت عليهم الحديث وتخريجها على حروف المعجم ليسهل على الطالب تناوله ، وليُرجع اليه في اسم إن التبس أو أشكل ، والاقتصار منهم لكل واحد على حديث واحد يُستغرب أو يُستفاد أو يُستحسن ، أو حكاية ، فينضاف الى ماأردته من ذلك جمعُ أحاديث تكون فوائد في نفسها ، وأبيِّن حال من ذممتُ طريقه في الحديث

---

١) انظر بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٣ : ٢٢٥ .

٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٩١٢ .

٣) محمود الطحان : مقدمته للمعجم الأوسط ص ٦ - ٧ .

٤) مخطوط (ولي الدين ٨٤٥ - ف ٨٥٦) ويقع في ١٣٤ ورقة قياس ١٤ في ٢٥ سم (انظر فؤاد السيد : فهرست المخطوطات المصورة ، ج ٢ ، « التاريخ » - القسم الثاني - ١٤٧) .

بظهور كذبه فيه ، أو اتهامه به ، أو خروجه عن جملة أهل الحديث للجهل به والذهاب عنه ، فمن كان عندي ظاهر الأمر منهم لم أخرجه فيما صنفت من حديثي ، وإن أثبتُّ أسامي من كتبتُ عنه في صغري إملاءً بخطي في سنة ثلاث وثمانين ومائتين وأنا يومئذ ابن ست سنين ، وضبطته ضبط مثلي من حيث يدركه المتأمل له من خطي ذلك ، على أني لم أخرِّج من هذه البابة شيئاً فيما صنفت من السنين وأحاديث الشيوخ » . ثم ساق التراجم على ترتيب المعجم [١] .

وبقي كذلك « معجم شيوخ ابن زاذان » لأبي بكر محمد بن ابراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان المقرىء (ت ٣٨١ هـ) جمع فيه أسماء المحدثين الذين سمع منهم بالحجاز ومكة والمدينة ومصر والشام والعراق وغير ذلك . وأخرج عن كل شيخ حديثاً أو أكثر ورتبهم على حروف المعجم [٢] . وبدأ بالمحمدين ، ويذكر اسم الشيخ ونسبه ونسبته ومكان - أو أماكن - لقائه بهم ، ثم يسوق من طريقه حديثاً [٣] .

وبقي أيضاً معجم ابن جميع الصيداوي (ت ٤٠٢ هـ) وهو مرتب على

---

١) اطلعت على نسخته الفريدة المحفوظة صورتها في مكتبة الدراسات العليا ويحققه الشيخ زياد منصور لنيل الدكتوراه من الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

٢) مخطوط في دار الكتب المصرية (٢٧ م) ويقع في ١٤٣ ورقة ، ٢١ سطراً ، قياس ٥و٢٥ في ٥و١٧ سم (انظر : فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية ، المجلد الأول « مصطلح الحديث » ٢٦٥) . وتوجد نسخة باسم « المشيخة الصغرى » مرتبة على جزأين في ديار بكر رقم ج ٢١٠٩ : ٢ ، كتبت سنة ٨٧٨ هـ من ١٦٣ أ الى ١٧٨ أ (د . رمضان ششن : نوادر المخطوطات العربية ١ : ١١٧) .

٣) نسخة دار الكتب المصرية ، منها صورة في مكتبة قسم الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية ، ويقوم الشيخ محمد صالح الفلاح بتحقيقه لنيل الدكتوراه من الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

حروف المعجم [١] .

كما وصل الينا معجم شيوخ أبي علي الحسن بن أحمد بن ابراهيم بن شاذان (ت ٤٢٦ هـ) [٢] .

وبقي أيضاً « معجم أسامي مشايخ أبي علي الحداد الأصفهاني » لأبي علي الحداد الأصفهاني المقريء (ت ٥١٥ هـ) ، وقد جمع فيه أسماء الشيوخ الذين سمع منهم بأصبهان وغيرها وأخرج عن كل شيخ حديثاً أو أكثر ورتبهم على حروف المعجم [٣] .

كتب الرجال عند الشيعة :

صنف الشيعة في فترة مبكرة كتباً في علم الرجال ولكن معظم هذه المصنفات فقدت ولانجد في الكتب المتأخرة نقولاً إلا عن بعضها ، وقد أورد النجاشي في كتاب الرجال والطوسي في كتابه الفهرست أسماء المصنفين في الرجال من الشيعة ، ويتفق أسماء المصنفين الذين أوردهم الطوسي مع ماأورده النجاشي غالباً إلا أن هناك بعض الاختلاف حيث أهمل الطوسي ذكر بعض من أوردهم النجاشي وأضاف أسماء مصنفين آخرين ، وفيما يلي أسماء المصنفين في الرجال من الشيعة :

---

١) مخطوط يقع في ١٣ ورقة ١٦ في ٢٣ سم (المكتبة الأزهرية ، مصطلح الحديث « ٣٢٦ مجاميع » ف ٨٤) ويذكر أنه يشتمل على الجزأين الأول والثاني . (انظر فؤاد السيد : فهرست المخطوطات المصورة ، ج ٢ ، « التاريخ » القسم الثاني ، ص ١٤٦)

٢) مخطوط في المغرب كتاني ، ٣٢٣ .

٣) مخطوط في دار الكتب المصرية (٢٦ م) ويقع في ١٤ ورقة ، ٢١ سطراً ، قياس ٥و١٥ في ١٢ سم ، وقد نشره د . بشار عواد معروف . (انظر فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية ، المجلد الأول - مصطلح الحديث - ٢٦٥) .

عبد الله بن جبلة بن الحر الكناني (ت ٢١٩ هـ) كتاب الرجال [١] .
والحسن بن علي بن فضال (ت ٢٢٤ هـ) كتاب الرجال [٢] .
وأحمد بن محمد أبو جعفر البرقي (ت ٢٧٤ هـ) كتاب الطبقات [٣] .
وعلي بن أحمد العلوي العقيقي (قدم بغداد سنة ٢٩٨ هـ) كتاب الرجال [٤]
وأحمد بن علي بن محمد العلوي العقيقي ، كتاب تأريخ الرجال [٥] .
وسعد بن عبد الله الأشعري القمي (ت ٣٠١ هـ) :
١ ـ كتاب مناقب رواة الحديث .
٢ ـ كتاب مثالب رواة الحديث [٦] .
وحميد بن زياد بن حماد أبو القاسم الدهقان (ت ٣١٠ هـ) :
١ ـ كتاب الرجال .
٢ ـ كتاب من روى عن الصادق [٧] .

---

١) النجاشي : رجال النجاشي ٢ : ١٦٠ .

٢) المصدر السابق ١ : ٢٨ ، وانظر السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٧٩ .

٣) النجاشي : رجال النجاشي ١ : ٥٩ ، والطوسي : الفهرست ٢١ .

٤) الطوسي : الفهرست ٩٧ ، وقد كان من بين المصادر التي استقى منها الحسن بن علي بن داؤد الحلي (ولد سنة ٦٤٧ هـ) في كتاب الرجال . انظر الحلي : كتاب الرجال ٣ .

٥) النجاشي : رجال النجاشي ١ : ٦٣ ، والطوسي : الفهرست ٢٤ .

٦) النجاشي : رجال النجاشي ١ : ١٣٤ ، والطوسي : الفهرست ٧٥ ، وانظر السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٠ . ويبدو أن أحد الكتابين كان مرتباً على الطبقات (انظر رجال النجاشي ٢ : ٣٤٠) .

٧) النجاشي : رجال ١ : ١٠٢ .

وعلي بن الحسن بن علي بن فضال ، كتاب الرجال [١] .

ومحمد بن يعقوب بن اسحق أبو جعفر الكليني (ت ٣٢٩ هـ) كتاب الرجال [٢] .

وأبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد « ابن عقدة » الكوفي (ت ٣٣٢ هـ) في كتابه « التاريخ الكبير » [٣] . ويؤخذ عليه تحديثه بمثالب الصحابة وإكثاره من المناكير [٤] ، والشدة في جرح مخالفيه في المعتقد [٥] . وتدل المقتطفات عنه في المصادر اللاحقة على أنه يتناول رجال الحديث وكناهم ونسبتهم وشيوخهم وجرحهم وتعديلهم وعقائدهم وقدومهم بغداد ، وتذكر بعض الأحاديث النبوية [٦] .

وأحمد بن محمد بن سعيد السبيعي الهمداني (ت ٣٣٣ هـ) [٧] :

---

١) النجاشي : رجال ٢ : ١٩٦ ، والطوسي : الفهرست ٩٢ ، وانظر السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٠ . ولعل مغلطاي ينقل عنه في إكمال تهذيب الكمال ١ : ق ١٣ ب .

٢) النجاشي : رجال ٢ : ٢٩٢ .

٣) الخطيب : تاريخ بغداد ٣ : ٣٠٨ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ٣ : ٨٣٩ ، وانظر السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٠ ، وقد اقتبس منه الحلي في كتاب الرجال ، انظر ص٣ .

٤) الخطيب : تاريخ بغداد ٥ : ٢٢ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ٨٤١ .

٥) ابن حجر : لسان الميزان ١ : ١٦ .

٦) أكرم العمري : موارد الخطيب ٣٦٧ .

٧) أورد قائمة كتبه كل من النجاشي : رجال ١ : ٧٣ - ٧٤ ، والطوسي : الفهرست ٢٩ . لكن الطوسي لم يذكر « كتاب من روى عن أبي جعفر » بل ذكره النجاشي فقط ، وكذلك لم يذكر النجاشي « كتاب الشيعة من أصحاب الحديث » بل ذكره الطوسي فقط . ويبدو لي أن معظم هذه الكتب أجزاء صغيرة .

١ ـ كتاب التأريخ وذكر من روى الحديث [١] .
٢ ـ كتاب من روى عن أمير المؤمنين .
٣ ـ كتاب من روى عن الحسن والحسين .
٤ ـ كتاب من روى عن علي بن الحسين .
٥ ـ كتاب من روى عن أبي جعفر .
٦ ـ كتاب من روى عن زيد بن علي .
٧ ـ كتاب الرجال وهو كتاب من روى عن جعفر بن محمد .
٨ ـ كتاب الشيعة من أصحاب الحديث .

ونصر بن صباح أبو القاسم البلخي ، كتاب معرفة الناقلين [٢] .
وأحمد بن محمد بن الحسن القمي (ت ٣٥٠ هـ) كتاب الطبقات [٣] .
وعبد العزيز بن يحيى الجلودي الأزدي البصري ، كتاب أخبار المحدثين [٤] .
وعيسى بن مهران المستعطف ، كتاب المحدثين [٥] .
وحمزة بن القاسم بن علي أبو يعلى ، كتاب من روى عن جعفر بن محمد من الرجال [٦] .

---

١) قال الطوسي في الفهرست ٢٩ : وهو في ذكر من روى الحديث من الناس كلهم العامة والشيعة وأخبارهم ، خرج منه شيء كثير ولم يتمه .
٢) النجاشي : رجال ٢ : ٣٣٤ .
٣) المصدر السابق ١ : ٧٠ .
٤) المصدر السابق ٢ : ١٨٣ .
٥) المصدر السابق ٢ : ٢٢٨ ، والطوسي : الفهرست ١١٦ .
٦) النجاشي : رجال ١ : ١٠٨ .

ومحمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين ، كتاب الرجال [١] .
ومحمد بن الحسن بن علي أبو عبد الله المحاربي ، كتاب الرجال [٢] .
ومحمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه أبو جعفر القمي (ت٣٨١هـ)، كتاب الرجال المختارين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم [٣] .
ومحمد بن عمر بن سالم البراء التميمي الجعابي :
١ ـ كتاب الشيعة من أصحاب الحديث وطبقاتهم [٤] .
٢ ـ كتاب من روى الحديث من بني هاشم [٥] .
وعلي بن محمد بن قتيبة النيسابوري [٦] .
وأحمد بن نوح بن علي السيرافي :
١ ـ كتاب الزيادات على أبي العباس بن سعد في رجال جعفر بن محمد [٧]
٢ ـ كتاب الرجال الذين رووا عن أبي عبد الله [٨] .
وأحمد بن محمد بن عبيد الله الجوهري (ت ٤٠١ هـ) :

---

١) المصدر السابق ٢ : ٢٥٦ .
٢) المصدر السابق ٢ : ٣٧٠ .
٣) المصدر السابق ٢ : ٣٠٥ ، والطوسي : الفهرست ١٥٧ قال : ولم يتمه . وقد كان من جملة المصادر التي اعتمد عليها الحلي في كتاب الرجال ، انظر ص٣ منه .
٤) النجاشي : رجال ٢ : ٣٠٨ .
٥) المصدر السابق ٢ : ٣٠٨ ، والطوسي : الفهرست ١٥١ لكنه قال « تسمية من روى الحديث » ولعله كتاب آخر له .
٦) اعتمد عليه أبو عمر الكشي ، انظر رجال الكشي ٢ : ١٩٧ .
٧) النجاشي : رجال ١ : ٦٨ .
٨) الطوسي : الفهرست ٣٧ .

١ ـ كتاب الاشتمال على معرفة الرجال « ذكر فيه من روى عن كل إمام ـ مختصر ـ »[١] .

٢ ـ كتاب من روى الحديث من بني عمار بن ياسر[٢] .

وعباد بن يعقوب الرواجني ، كتاب المعرفة في معرفة الصحابة[٣] .

وأبو عبد الله الحسني ، كتاب أخبار المحدثين[٤] .

وأبو عمر محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي (القرن الرابع) ، كتاب معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين .

وأبو القاسم علي بن الحسين بن موسى العلوي المرتضى (ت ٤٣٦ هـ)[٥] .

وأبو العباس أحمد بن علي النجاشي (ت ٤٥٠ هـ) كتاب الرجال .

وأبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) :

١ ـ كتاب الفهرست .

٢ ـ كتاب الرجال .

وقد فقدت سائر المصنفات التي ذكرتها فلم يبق منها سوى خمس مصنفات هي : كتاب الرجال للبرقي ، وكتاب رجال الكشي ، وكتاب رجال النجاشي ، وكتابي الرجال والفهرست للطوسي ، وهي الكتب المعتمدة عند الشيعة ، وقد اعتمدت المصنفات المتأخرة عليها في المادة إذ نقلت عنها كثيراً ، كما أن بعض المصنفين اقتصر عمله على الجمع بين كتابين أو أكثر منها . وفيما يلي وصف لهذه

---

١) الطوسي : الفهرست ٣ .

٢) المصدر السابق .

٣) المصدر السابق ١٢٠ .

٤) المصدر السابق ١٨٩ .

٥) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٨٠ .

المصنفات حسب قدمها :

١ - كتاب الرجال : [١]

لأبي جعفر أحمد بن أبي عبد الله البرقي (ت ٢٧٤ هـ) وقد اقتصر فيه على الشيعة وبعض الصحابة الذين وقفوا الى جانب الإمام علي وأيدوا خلافته عقب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد رتب الرواة على أساس صحبتهم للنبي صلى الله عليه وسلم أو أحد الأئمة المعصومين عندهم ، وبذلك جاء ترتيب الأسماء مماثلاً لنظام الطبقات كما استعمل في الفترة التي فيها صنف البرقي كتابه . حيث يقوم ترتيب الكتاب على اللقيا بين الراوي والإمام فيذكر في أصحاب كل إمام من لقيه وروى عنه وهكذا ذكر البرقي في كتابه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم أصحاب علي ثم أصحاب الحسن ، ثم أصحاب الحسين ، ثم أصحاب علي بن الحسين وهكذا حسب تتابع الأئمة ، الى أن ذكر أصحاب أبي محمد الحسن العسكري ، ثم ذكر النساء ورتبهم حسب الرواية عن الأئمة أيضاً ، وفي نهاية الكتاب عقد فصلاً ذكر فيه أسماء الصحابة المنكرين على أبي بكر رضي الله عنه توليه الخلافة ، حيث رأوا أن علياً رضي الله عنه أحق بها . وقد اقتصر في تراجمه على تجريد الأسماء في الغالب وذكر النسبة الى القبيلة أو المدن ، وذكر من كان منهم عربياً أو مولى ، ولايستعمل عبارات الجرح والتعديل ، ولايطيل ذكر الأنساب ، ولايسجل الوفيات .

٢ - رجال الكشي : [٢]

لأبي عمر محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي (من علماء القرن الرابع الهجري) ، وهو تهذيب لكتاب الكشي الذي كان يعرف باسم « معرفة الناقلين عن

---

١) طبع بعناية كاظم الموسوي المياموي ، الطبعة الأولى ، جابخانة دانشكاه ، طهران سنة ١٣٨٣ هـ .

٢) الطبعة الأولى في بمباي بالهند سنة ١٣١٧ هـ ، ثم طبع ثانية بعناية أحمد الحسني ونشرته مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بكربلاء (بدون تاريخ) .

الأئمة الصادقين » وقد قام الطوسي بتهذيبه وتخليصه من الأغلاط التي وقع فيها النساخ ، كما أنه حذف كثيراً من تراجمه وسماه بـ « اختيار الرجال » وقد تناولت الأيدي اختيار الطوسي واشتهر بـ « رجال الكشي » ، أما « معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين » الذي هو الأصل ، فإنه فُقد منذ فترة مبكرة [١] .

إن كتاب رجال الكشي يضم تراجم بعض الرواة الشيعة من الثقات والمجروحين ، وقد رتب التراجم على أساس لقاء الراوي بأحد الأئمة المعصومين عند الشيعة وروايته عنه فعندئذ يذكره في أصحاب الإمام ، فالكشي يذكر أولاً أصحاب علي رضي الله عنه ، فأصحاب الحسن ، ثم أصحاب الحسين ، ثم أصحاب علي بن الحسين وهكذا حتى ينتهي بذكر أصحاب الحسن العسكري . وقد أدى اتباع هذا الترتيب الى تكرار ترجمة الراوي عندما يروي عن اكثر من إمام فيذكر في أصحابهم جميعاً . وتتراوح تراجمه بين بضع عشرة صفحة كترجمة سلمان الفارسي رضي الله عنه وبين السطر والسطرين ، وتتضمن الترجمة أخباراً تتقدمها الأسانيد تبين مدى إخلاص صاحب الترجمة للأئمة من آل البيت وتذكر ثناء الأئمة عليه أو تجريحهم له ، وهذه الأخبار هي التي تحدد توثيق أو تضعيف الراوي في الغالب لأن المؤلف قلما يستعمل عبارات الجرح والتعديل [٢] . وترد خلال الترجمة بعض فتاوى الأئمة والرواة أصحاب التراجم مما يدل على مكانة المترجمين في العلم والفقه ، كما أن بعض الأخبار تشير الى الصفات الخلقية والجسمية للمترجم ، ويذكر عقائد بعض الرواة أحياناً كقوله « كان واقفياً » [٣] ، وقوله « كان من علبائية » [٤] ،

---

١) أحمد الحسيني : مقدمة رجال الكشي ٣ ـ ٤ .

٢) الكشي : رجال الكشي ، التراجم المرقمة (١٤٣) و (٤٩٠) و (٤٨٢) .

٣) المصدر السابق ، ترجمة رقم (٥٢٠) . والواقفية : تطلق على ثلاثة فرق من الغلاة هي الممطورية والموسوية والرجعية ، لوقفهم الإمامة على موسى الكاظم وعدم إرسالها في أولاده (مختصر =

وقوله « كان من الطيارة » [١] . ولايهتم بذكر الأنساب ، وقلما يذكر سني الوفيات .

٣ ـ كتاب الرجال : [٢]

لأبي العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي (ت ٤٥٠ هـ) وقد ذكر في مقدمة الكتاب أنه أراد به الرد على من يقول من مخالفيهم بأن الشيعة لاسلف لهم ولامصنف ، ولذلك فقد ذكر تراجم من لهم كتب من رجال الشيعة ، وقد يورد قائمة طويلة تستغرق صفحة كاملة بأسماء مصنفات صاحب الترجمة ، وهو بذلك يقارب كثيراً كتاب الفهرست لابن النديم ، فالمصنفات التي ذكرها ليست كلها في العلوم الشرعية من فقه وحديث وتفسير ، وإنما فيها أيضاً كتب النحو والأدب والشعر والتأريخ والنوادر ، ولكن الذي يجعله من كتب الرجال أن التراجم تضمنت التعريف بالراوي بذكر اسمه ونسبته وأحياناً ذكر نسبه وبلده الذي عاش فيه والمدن التي رحل اليها ، وربما ذكر بعض شيوخ المترجم وبعض من رووا عنه ، وقد يذكر عقيدته كقوله « كان واقفاً » [٣] ، ومذهبه كقوله « كان زيدياً » [٤] ، كما

= التحفة الاثني عشرية ص ٢٠) .

٤) المصدر السابق ، ترجمة رقم (٤٦٥) . والعلبائية : من الغلاة وهم أصحاب العلباء بن ذراع الدوسي ، وكان يفضل علياً على النبي صلى الله عليه وسلم (شهرستاني ٢ : ١٢ ، ومختصر التحفة الاثني عشرية ص ١٤) .

١) المصدر السابق ، ترجمة رقم (٣٤٣) . والطيارة : من الغلاة السبئية يزعمون أنهم لايموتون وإنما موتهم طيران نفوسهم في الغلس (البدء والتاريخ ٥ : ١٢٩) .

٢) طبع بعناية جلال الدين الغروي الآملي ، طبعة ثانية ، ونشره مركز نشر كتاب جابخانة مصطفوي ، طهران (بدون تأريخ) .

٣) النجاشي : كتاب الرجال ٢٣ .

٤) المصدر السابق ١٣ .

يستعمل في كثير من التراجم عبارات الجرح والتعديل مثل « ثقة »[1] و « فيه نظر »[2] و « كان ضعيفاً في حديثه متهوماً له »[3] . وترد في بعض التراجم أخبار تدل على توثيق الأئمة لصاحب الترجمة وتكشف عن صلته بهم وإخلاصه لهم . وقد نقل بعض هذه الأخبار عن كتب سابقة مثل طبقات ابن سعد وكتاب أبي زرعة الرازي وكتاب الرجال للكشي ، ولكن معظم الأخبار جاءت عن طريق شيوخه الكثيرين وتتقدمها الأسانيد في الغالب . وبعض التراجم طويلة بلغت الأربع صفحات وبعضها الآخر لايتجاوز السطر الواحد .

٤ - كتاب الفهرست :[4]

لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) ، وقد ذكر في مقدمته سبب تأليفه ومنهجه في الكتاب ، فقد حاول كما فعل معاصره النجاشي استيفاء المؤلفين من الشيعة وذكر مصنفاتهم مع بيان إسناد المؤلف اليهم . وهو يشير الى ماقيل في المصنف من التعديل والتجريح وهل يعول على روايته أم لا ، وبيان اعتقاده وهل هو موافق للحق أو هو مخالف له[5] . وسائر من ذكرهم هم من الشيعة الإمامية إلا من نص فيه على خلاف ذلك من الرجال الزيدية والفطحية والواقفة وغيرهم[6] ،

---

١) المصدر السابق ١٣ ، ١٥ .

٢) المصدر السابق .

٣) المصدر السابق أيضاً .

٤) طبع بعناية محمد صادق آل بحر العلوم ، المطبعة الحيدرية بالنجف سنة ١٩٣٧ م .

٥) الطوسي : الفهرست ٢ .

٦) محمد صادق آل بحر العلوم : مقدمة فهرست الطوسي : س . والزيدية : هم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي رضي الله عنه ، وهم يرون إمامة المفضول مع وجود الأفضل ، فيقرون بخلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، مع اعتقادهم بأفضلية علي رضي الله عنه (شهرستاني ١ : =

ويتراوح طول تراجمه بين السطر الواحد والصفحتين ، وغالباً ماتحدد قائمة مؤلفات المترجم طول ترجمته أو قصرها . وتبدأ الترجمة بذكر نسب الرجل وكنيته ونسبته الى بلدته وأحياناً الى قبيلته ثم يذكر روايته عن الأئمة أو بعض شيوخه ، ثم يطلق إحدى عبارات الجرح والتعديل عليه ، ثم يسرد مصنفاته وبعد ذلك يورد طريق إسناده اليه ، وقد ختم بعض التراجم بذكر سني الوفيات .

٥ - كتاب الرجال :

لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي أيضاً ، وقد ألفه بعد كتابه الفهرست [١] وهو مرتب على الطبقات وإن لم يصرح باسم الطبقات ، فقد ذكر أولاً أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم أصحاب الحسن ، ثم أصحاب الحسين وهكذا حتى انتهى الى ذكر أصحاب الحسن العسكري ، وهكذا اعتمد اللقيا بين الراوي والإمام أساساً للترتيب . وقد رتب أصحاب كل إمام على حروف المعجم ، فإذا انتهى من ذكر الأسماء ذكر من عرف بكنيته من أصحاب الإمام ، ثم ذكر بعد ذلك النساء ممن روين عن الإمام . وقد اتبع هذا الترتيب في سائر الكتاب ، فلما انتهى من ذكر أصحاب الأئمة عقد باباً ذكر فيه من لم يروِ عن واحد من الأئمة لكنه عاد فذكر بعض من كان قد أوردهم في أصحاب الأئمة [٢] .

= ٢٠٧) . أما الفطحية : فهم الذين قالوا بانتقال الإمامة من جعفر الصادق الى ابنه عبد الله الأفطح أخي اسماعيل من أبيه وأمه (شهرستاني ٢ : ٣) .

١) محمد صادق آل بحر العلوم : مقدمة فهرست الطوسي : و .

٢) رأى البعض أن سبب هذا التناقض التخليط والغلط ، وذهب الشيخ عبد الله المامقاني (ت ١٣٥١ هـ) الى أنه اعتبر في ذلك اللقيا ، فإن روى عن الإمام مرة بصورة مباشرة وأخرى بواسطة آخر ، فإنه يورده في المرة الأولى ضمن أصحاب الإمام ، وفي الثانية فيمن لم يرو عن الأئمة (انظر محمد صادق آل بحر العلوم : مقدمة كتاب رجال الطوسي ٥٨) .

أما عن طبيعة التراجم فقد اقتصر في الغالب على تجريد أسماء الرواة ، فلايزيد على ذكر الاسم واسم الأب والكنية والنسبة وقد يذكر شهوده بدراً أو أحداً أو يذكر المصر الذي نزله الصحابي ، كما يذكر اشتراك بعض أصحاب علي في الجمل أو صفين ، ولم يقصد الكلام عن التوثيق والتجريح وإن أورد أحياناً بعض عبارات الجرح والتعديل وإنما فعل ذلك عندما يكون الرجل مظنة التوثيق وهو عنده مجروح ، أو مظنة التجريح وهو عنده ثقة ، فيذكر مايدل على توثيقه أو تجريحه . وهذه نماذج لما استعمله من عبارات التعديل : « ثقة » « ثقة ثقة » « ثقة صحيح » « ثقة مأمون » « من أصحابنا » « أحد الأركان الأربعة » « جليل القدر » «بصير بالفقه» « حفظة » « مستقيم المذهب » « خير » « مشكور » « مرضي » « رجل صالح » « فاضل » « ديِّن » . وأما عبارات الجرح التي استعملها فمنها : « ضعيف » « فيه نظر » « مخلط » « خبيث » « مجهول » « مدلس » « ملعون » « غالي ملعون » « واقفي » « يقول بالتفويض من الطيارة » .

أُسُس تنظيم كُتُب عِلم الرجال

أسس تنظيم كتب علم الرجال

اتبعت كتب علم الرجال في تنظيم مادتها الأسس الأربعة التالية :

١ ـ التنظيم على النسب .

٢ ـ التنظيم على الطبقات .

٣ ـ التنظيم على المدن .

٤ ـ التنظيم على حروف المعجم .

١ ـ التنظيم على النسب :

كان للأنساب أهمية كبيرة عند العرب في الجاهلية فاهتموا بحفظها وكان شعرهم الذي يكون الشطر الأكبر من أدبهم يحتوي على ثروة من علم النسب [١] ، ولاشك أن حياة البداوة التي جعلت من القبيلة أكبر وحدة اجتماعية وسياسية في حياتهم لها دخل كبير في اهتمامهم بالأنساب إذ لابد لأفراد القبيلة من معرفة مفاخر آبائهم وأجدادهم وأصالة أنسابهم ، كما لابد لهم من معرفة مثالب القبائل الأخرى فبذلك يوفرون مادة لأهم أغراض شعرهم : الفخر والهجاء .

وقد استمر الاهتمام بالأنساب بعد ظهور الاسلام وانتشاره وقيام دولته ، فلم يمنع الاسلام الاهتمام بالأنساب وإن كان قد قاوم العصبية القبلية ، وكل عصبية جاهلية ، ذلك لأن العصبية شيء ومعرفة الأنساب شيء آخر ، فقد حث القرآن الكريم الناس على التعارف ، ولايكون التعارف دون معرفة الأنساب [٢] .

---

١) انظر عن احتواء الشعر على الأنساب :

Dentan,The Idea of History in the ancient Near East,P. 246 - 249

٢) قال تعالى : (ياأيها الناس إنَّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم) ـ الحجرات ١٣ ـ .

وقد نسب النبي صلى الله عليه وسلم نفسه ، وحض على تعلم الأنساب ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم » [١] .

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يعرف أنساب قبائل العرب وربما نسب بعض أصحابه « قال عمرو بن مرة الجهني : كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : من كان من معد فليقم . فقمت ، فقال لي : إجلس . فعل ذلك ثلاثاً . قلت : يارسول الله ممن نحن ؟ قال : أنتم من قضاعة بن مالك بن حمت بن سبأ » [٢] . كما نسب أيضاً سعداً حين سأله : من أنا يارسول الله ؟ قال : « أنت سعد بن مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة ، من قال غير ذلك فعليه لعنة الله » [٣] .

وكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه أعلم قريش بأنسابها شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بذلك [٤] .

وورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله : « تعلموا من الأنساب ما تصلون به أرحامكم وتعرفون به ما يحل لكم مما يحرم عليكم من النساء ثم انتهوا » [٥] .

وقد روي خبر لا أعلم مدى صحته أنه اجتمع بعض الصحابة على رجل يحدث بالأنساب في المسجد ، فيذكر ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فإذا جماعة فقال : ماهذا ؟ قالوا : رجل علامة . قال النبي

---

١) الترمذي : سنن ٤ : ٣٥١ ، والحاكم : معرفة علوم الحديث ١٦٩ .

٢) خليفة : الطبقات٣٢ أ ، والطبراني : المعجم الكبير ١٧ : ٣٠٤ وفيه ابن لهيعة وشيخه ضعيفان .

٣) الطبراني : المعجم الكبير ١ : ٩٨، والحاكم : المستدرك ٣ : ٢٩٥ .

٤) الحاكم : معرفة علوم الحديث ١٦٩ .

٥) السمعاني : الأنساب ١ : ١١ ، وقوله « ثم انتهوا » أي : عن التفاخر المؤدي الى العصبية .

صلى الله عليه وسلم : وما العلامة ؟ قالوا : رجل عالم بأيام الناس وعالم بالعربية وعالم بالأشعار وعالم بأنساب العرب . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا علم لايضر أهله [١] . وبإسناد آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : « هذا علم لاينفع وجهل لايضر » [٢] . فلو صح الخبر فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينههم عن الاجتماع على تعلم الأنساب والأخبار والأشعار ، وقد حدث الكلام عنها في مسجده بالذات ، وأما قوله هذا علم لاينفع في رواية أبي هريرة فلعله أراد الأشعار والأخبار لأن نفع علم الأنساب ظاهر وقد حض صلى الله عليه وسلم على تعلمه [٣] . إذ أن قسماً من أحكام الشرع يحتاج تطبيقها الى معرفة الأنساب ، ولذلك كانت معرفة بعض الأنساب فرضاً على المسلمين كمعرفة نسب النبي صلى الله عليه وسلم ، ومعرفة أن الخلافة لاتجوز إلا في قريش ، فلو جهلت الأنساب لأمكن ادعاء الخلافة لمن لاتحل له . وكمعرفة الانسان أباه وأمه وكل من يلقاه بنسب في رحم محرمة لما يترتب على ذلك من أحكام الزواج والمواريث [٤] .

لقد رتب ديوان الجند الذي أنشأه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على القبائل ، وقد راعى عمر القرابة من النبي صلى الله عليه وسلم في تسلسل القبائل التي سجلها فقدم بني هاشم على غيرهم من العشائر القرشية ، وقدم قريشاً على غيرها من القبائل العربية [٥] ، وقد أصبح هذا التسلسل في ترتيب العشائر أساساً اتبعته كتب

---

١) السمعاني : الأنساب ١ : ٩ ، والمتقي الهندي : كنز العمال ١٠ : ٢٨٠ عن الديلمي .

٢) السمعاني : الأنساب ١ : ٩ ، والزبيدي : إتحاف السادة المتقين ١ : ٢٢٥ .

٣) يرى ابن حزم ان حديث « هذا علم لاينفع وجهل لايضر » موضوع لاتصح نسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم (انظر جمهرة أنساب العرب ٣ ـ ٤) .

٤) ابن حزم : جمهرة أنساب العرب ٢ .

٥) ابن سعد : الطبقات الكبرى٣ : ٢٨٢ ـ ٢٩٦ ، والطبري: تاريخ الرسل والملوك١ : ٢٧٤٩ ـ ٢٧٥٠ .

النسب التي كتبت في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري فيما بعد . ويمكن أن نعتبر ديوان الجند أول تقييد شامل للأنساب ، وكانت الحاجات العملية للدولة هي التي أدت الى ظهوره .

لقد أعطت السابقة في الاسلام والمشاركة في الغزوات الأولى مع النبي صلى الله عليه وسلم أصحابها مكانة مرموقة بين المسلمين ، وهذا ماحدث للمهاجرين الأولين والبدريين والأحديين وأهل بيعة العقبة ، وقد امتدت آثار ذلك الى أبنائهم وأحفادهم فاهتم هؤلاء بحفظ أنسابهم والتعريف بها لما في ذلك من قيمة اجتماعية ، وينبغي أن لاننسى أن أهل السابقة في الجهاد تمتعوا بامتيازات اقتصادية أيضاً زمن عمر بن الخطاب [١] .

وقد ظل التماسك القبلي قوياً عندما استقر العرب في الأمصار المفتوحة فكانت خطط الأمصار كالبصرة والكوفة قائمة على أساس قبلي حيث سكنت كل عشيرة في موضع خاص بها [٢] .

وكانت القبيلة هي الوحدة العسكرية في ميادين القتال ، كما كانت أساساً للتنظيم الاجتماعي والإداري في الأمصار [٣] .

وهذه العوامل جعلت معرفة الأنساب ضرورة دينية واجتماعية وعسكرية وإدارية فاستمر الاهتمام بها حتى برز في ظل الدولة الاسلامية عدد من كبار النسابين الذين كانوا يعتمدون على ذاكرتهم قبل بدء تدوين الأنساب منهم من جيل الصحابة أبو جهم بن حذيفة بن غانم القرشي العدوي فهو أحد أربعة كانت قريش تأخذ منهم

---

١) ابن سعد : الطبقات الكبرى ٣ : ٢٩٦ .

٢) انظر أحمد كمال زكي : الحياة الأدبية في البصرة ٢٧ ـ ٢٩ .

٣) صالح العلي : التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة ٣٨ ـ ٤٠ .

علم النسب [١] ، وقد استمر اهتمامه بالأنساب بعد إسلامه ، وجبير بن مطعم بن عدي الذي كان من أعلم الناس بالأنساب [٢] ، ودغفل بن حنظلة السدوسي الذي اختاره معاوية بن أبي سفيان لتعليم ابنه يزيد علم الأنساب [٣] ، وعبيد بن شرية الذي اشتهر بمعرفة أنساب وأخبار اليمن ، وصحار العبدي ، والشرقي بن القطامي وغيرهم [٤] ، وقد استمر الاهتمام بالأنساب خلال القرنين الأول والثاني الهجريين ، ولكن التأليف في الأنساب بدأ في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري ، ولعل أول من ألف في الأنساب بعد محاولة الزهري التي لم تتم هو أبو اليقظان النسابة (ت ١٩٠ هـ) ومعاصره مؤرج بن عمرو السدوسي (ت ١٩٥ هـ) وهشام بن الكلبي (ت٢٠٤ هـ) ولاغرابة في أن يكون هؤلاء الثلاثة عراقيين ، فقد تركزت في العراق فعاليات النسابين خلال القرنين الأولين للهجرة في الكوفة والبصرة وهما مركزان نشيطان للقبائل العربية [٥] .

ولم يقتصر الاهتمام بالأنساب على النسابين الذين كانت الأنساب مادتهم الرئيسية ، فقد اهتم المحدثون أيضاً منذ القرون الأولى بالأنساب فلانجد محدثاً كبيراً إلا وله علم بالنسب وممن عرف بذلك : سعيد بن المسيب أحد كبار التابعين ، وقد تابعه في الاهتمام بالأنساب ابنه محمد بن سعيد [٦] ، وتلميذه محمد بن شهاب

---

١) ابن عبد البر : الاستيعاب ٤ : ١٦٢٣ .

٢) ابن حزم : جمهرة أنساب العرب ٥ .

٣) ابن عبد البر : الاستيعاب ٤ : ١٦٢٣ ، وقال : « يقال أن له صحبة ورواية ولايصح عندي سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم » .

٤) ابن النديم : الفهرست ١٣٧ ـ ١٣٨ .

٥) الدوري : نشأة علم التأريخ عند العرب ٣٤ .

٦) ابن حزم : جمهرة أنساب العرب ٥ .

الزهري الذي يقول : « ماخططت سوداء في بيضاء إلا نسب قومي »[١] . وقتادة بن دعامة السدوسي الذي قال فيه أبو عمرو بن العلاء : « أنه كان من أنسب الناس »[٢] . والقاسم بن ربيعة ، وكان الحسن البصري إذا سئل النسب قال : « عليكم بالقاسم بن ربيعة »[٣] .

وترجع عناية المحدثين بالأنساب الى أهميتها في معرفة رواة الحديث ولذلك فقد استمر الاهتمام بالأنساب في أوساط المحدثين خلال القرن الثاني الهجري وعندما ظهرت المصنفات في رجال الحديث احتوت مادة غزيرة في النسب وليست مادة النسب هذه دخيلة على علم الرجال ، فالأصل في كتب الرجال التعريف بالرواة بذكر أنساب آبائهم وأمهاتهم ، وقد انتقد ابن الأثير كتابي أبي عبد الله بن منده وأبي نعيم الأصبهانيين في معرفة الصحابة لأنهما أكثرا ذكر الأحاديث والكلام عليها وبيان عللها ولم يطيلا نسب الشخص وأخباره وأحواله مما يعرف به ، وامتدح من ناحية كتاب « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » لابن عبد البر القرطبي لأنه استقصى ذكر الأنساب وأحوال الشخص ومناقبه وكل مايعرف به حتى أنه يقول هو ابن أخي فلان وابن عم فلان وصاحب الحادثة الفلانية ، وكان هذا هو المطلوب من التعريف ، أما ذكر الأحاديث وعللها وطرقها فهو بكتب الحديث أشبه[٤] . وهكذا أوضح ابن الأثير أن النسب من المادة الأساسية في كتب الرجال ، فلاعجب إذا وجدنا بعض المصنفين في علم الرجال يرتبون مادتهم على النسب .

والترتيب على النسب يعني أن المصنف يجمع الرواة الذين هم من عشيرة أو

---

١) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ٥٢ .

٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ١ : ١٢٣ .

٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ٧ : ١٥٢ .

٤) ابن الأثير : أسد الغابة في معرفة الصحابة ١ : ٥ .

قبيلة واحدة في موضع واحد يقدم لهم مثلاً بقوله : ومن قريش ثم من بني هاشم فلان وفلان .. ويذكرهم ، ثم يتبع نسقاً معيناً في عرض القبائل والعشائر بأن يبدأ بمضر ثم قحطان ، ولايقدم قحطان على مضر ، كذلك يبدأ من مضر بقريش ثم بقية قبائل مضر وهذا التقديم قائم على أساس القرابة من النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد سبق القول أن أول من اتبع هذا التسلسل عند سرد الأنساب عمر بن الخطاب في تدوين الديوان ، ولما ظهرت كتب الأنساب تقيدت بهذا التسلسل ، ثم امتد هذا التنظيم الى كتب الرجال التي نظمت مادتها على النسب ، بل امتد أيضاً الى بعض المسانيد الحديثية التي رتبت الشيوخ على القبائل [١] . ومن هذا يتضح أن تنظيم القبائل بهذا الشكل إسلامي بحت ولايرجع الى أصول جاهلية .

إن أقدم من أخذ بالترتيب على النسب من المصنفين في الرجال هما خليفة بن خياط (ت ٢٤٠ هـ) في « الطبقات » ومحمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ) في « الطبقات الكبرى » .

فأما خليفة فقد كان أكثر التزاماً بالترتيب على النسب حيث جعل النسب هو الأساس الوحيد في ترتيب الصحابة في المدينة ، ولم يعتبر السابقة في الاسلام ، ولاتقدم سنة الوفاة ، ولاالتفاضل بين الصحابة ، وبهذا استطاع أن يعرض الرواة من الصحابة على أساس العشائر دون إخلال بهذا الأساس سواء في ماكتبه عن الصحابة في المدينة أو ماكتبه عن الصحابة في الأمصار كالكوفة والبصرة ، وكذلك فعل عند كلامه عن الصحابة الذين نزلوا بلاد الشام . ويستمر التقسيم على النسب ظاهراً في طبقات خليفة عند كلامه عن التابعين في الكوفة والبصرة والمدينة ، ولايتجاوز هذا الأساس إلا في موضع واحد فقط عند ذكره للطبقة الثانية من التابعين في المدينة ،

---

١) السيوطي : تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ٣٥٤ ـ ٣٥٥ .

فقد قدم أبناء المهاجرين على غيرهم معتبراً السابقة في الاسلام ، ولكنه عاد بعد ذلك الى الترتيب النسبي . وقد حافظ خليفة بن خياط على النسق الذي اتبعه في تسلسل القبائل من بداية كتابه حتى يتلاشى عنده الترتيب على النسب بعد التابعين ، مما يؤكد أن تسلسل القبائل عنده لم يكن مجرد ترتيب عرضي بل هو أمر مقصود قائم على فكرة القرابة من النبي صلى الله عليه وسلم وهو بذلك يتابع كتب الأنساب .

إن الترتيب على النسب يختفي بعد طبقة التابعين ، ولايعود الى الظهور إلا في القسم الأخير الذي خصصه للنساء .

أما محمد بن سعد فقد مزج بين الترتيب حسب السابقة في الاسلام وحسب النسب في القسم الذي خصصه للصحابة في المدينة [١] ، حيث اعتبر السابقة في الاسلام الأساس الأول ، فوضع البدريين طبقة أولى ، وجعل من له إسلام قديم وهاجر الى الحبشة أو شهد أحداً ثم من أسلم قبل فتح مكة طبقة ثانية من الصحابة ، ولم يسم الطبقة الثالثة من الصحابة وهم من أسلم بعد الفتح ، غير أنه رتب الرجال ضمن الطبقة الواحدة على أساس النسب ، فهو يبدأ في طبقة البدريين مثلاً ببني هاشم ثم بقية بطون قريش ثم مضر فالأوس فالخزرج .. إن اعتبار ابن سعد السابقة في الاسلام جعله يقسم الصحابة الى ثلاث طبقات [٢] . ومن ثم فلم يعد بإمكانه المحافظة على الترتيب النسبي بصورة دقيقة كما فعل خليفة بن خياط الذي اعتبر الصحابة طبقة

---

١) وهما المجلدان الثالث والرابع من طبعة بيروت .

٢) ذهب البعض الى أنه جعلهم خمس طبقات (العراقي : فتح المغيث ٤ : ٥٣) ، ولعل ذلك باعتبار البدريين طبقة أولى ، ومن له إسلام قديم أو هاجر الى الحبشة طبقة ثانية ، ومن شهد أحداً طبقة ثالثة ، ومن أسلم قبل الفتح طبقة رابعة ، ومن أسلم بعد الفتح طبقة خامسة ، لكن الفصل بين من له إسلام قديم أو هاجر الى الحبشة وبين من شهد أحداً ومن أسلم قبل الفتح وجعلهم ثلاث طبقات غير واضح عند ابن سعد .

واحدة ، فترجمة العباس بن عبد المطلب مثلاً تأتي عند خليفة بن خياط بعد ترجمة النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة في حين تتقدمها عند ابن سعد تراجم الكثيرين من الذين شهدوا بدراً ولاتأتي ترجمة العباس عنده إلا في الطبقة الثانية من الصحابة . وبينما يمتد الترتيب على النسب في طبقات خليفة الى الصحابة في الأمصار والى طبقة التابعين فإن ابن سعد يقتصر في استعمال الترتيب النسبي على الصحابة والصحابيات [1] في المدينة .

إن خليفة وابن سعد اهتما بالترتيب على النسب في القسم الذي خصصاه للصحابة من كتابيهما في الطبقات ، في حين تقل مراعاتهم لذلك في بقية أقسام كتابيهما ، وقد ألفت كتب كثيرة في معرفة الصحابة منذ أوائل القرن الثالث الهجري ، ولكن لم يصل الينا منها إلا القليل ، وأقدم ماوصل الينا كتاب « تسمية أولاد العشرة » لعلي بن المديني (ت ٢٣٤ هـ) ورغم أنه لايرتب كتابه على النسب بل اعتبر في الترتيب السابقة في الاسلام والفضل إلا أن أثر الترتيب النسبي يظهر في ذكر أبناء الصحابة وأحفادهم بصورة مجتمعة .

وأما كتاب « معرفة الصحابة » لأبي عبد الله بن مندة (ت ٣٩٥ هـ) فهو مرتب على حروف المعجم وكذلك كتاب «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (ت٤٣٠ هـ) ، وكتاب « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) .

ومن الكتب المتأخرة التي اعتمدت على كتب المتقدمين وحفظت لنا بعض مادتها كتاب « أسد الغابة في معرفة الصحابة » لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠ هـ) وقد جمع فيه كتب ابن مندة وأبي نعيم وابن عبد البر ونقل عن أبي موسى محمد بن

---

١) خصص ابن سعد المجلد الثامن للنساء الصحابيات ، ولايظهر فيه الترتيب على النسب واضحاً ، ولكن ملاحظة تعاقب التراجم يدل على أنه جمع النسوة من العشيرة الواحدة في موضع واحد متبعاً النسق التقليدي في تسلسل العشائر .

أبي بكر بن أبي عيسى الأصفهاني (ت ٥١٨ هـ) الذي استدرك على ابن مندة ، وعن أبي علي الغساني الذي استدرك على ابن عبد البر ، كما نقل عن آخرين أيضاً لم يذكرهم في قائمة مصادره منهم جعفر بن محمد المستغفري (ت ٤٣٢ هـ) ولكن ابن الأثير لم يذكر شيئاً عن ترتيب هذه المؤلفات ، أما كتاب ابن الأثير نفسه فقد رتبه على حروف المعجم ، وكذلك رتب العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) كتاب « الإصابة في تمييز الصحابة » على حروف المعجم أيضاً .

وهكذا فإن سائر ماوصل الينا من كتب الصحابة مرتب على حروف المعجم إلا كتاب « تسمية أولاد العشرة » لابن المديني ، كما يشير السخاوي الى أن كتاب أبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢ هـ) في « معرفة الصحابة » مرتب على القبائل [١] .

وخلاصة القول ، أنه لايوجد مايشير الى استمرار الترتيب على النسب بصورته الدقيقة كما استعمله ابن سعد وخليفة بن خياط ، ويمكن القول أن معظم المصنفين في « معرفة الصحابة » تركوا الترتيب على النسب لأنه يجعل تناول الكتاب والإفادة منه من الصعوبة بمكان خاصة وأنهم لم يكونوا يستعملون فهارس مفصلة كالتي نجدها في المصادر المطبوعة في وقتنا الحاضر ، ولذلك فقد لجأوا الى الترتيب على حروف المعجم .

وأخيراً فليس من الغريب أن لانجد أثراً للترتيب على النسب في كتب الرجال الأخرى فإن الترتيب على النسب كما تمثل بدقة عند ابن سعد ، وخليفة إنما يتعلق بالقسم الخاص بالصحابة وأنساب الصحابة معلومة ، فإذا تخلت كتب معرفة الصحابة عن الترتيب على النسب فكيف نتوقع استمرار الترتيب على النسب في كتب الرجال الأخرى التي تشتمل على كثيرين من الموالي أو العرب الذين لم تضبط

---

١) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٥٤٢ .

أنسابهم كما ضبطت أنساب الصحابة .

٢ ـ التنظيم على الطبقات :

لم يستعمل القرآن الكريم لفظ « الطبقة » ولكنه استعمل « طبق » و « طباق » قال تعالى: (لتركبُنّ طبقاً عن طبق) [١] ، وقال : (الذي خلق سبع سموات طباقاً) [٢] وتذكر معاجم اللغة كلمة « الطبقة » في مادة « طبق » . وطبق من الناس أي جماعة والمطابقة أي الموافقة ، وطبقات الناس مراتبهم [٣] . قال ابن الأعرابي : « الطبق الجماعة من الناس يعدلون جماعة مثلهم » [٤] . وقد حاول اللغويون المتقدمون تحديد الطبقة زمنياً فذكر الهجري عن ابن عباس : الطبقة عشرون سنة [٥] . ولكننا اذا قبلنا مثل هذا التحديد فإن من الصعوبة أن نسلم بظهور فكرة الطبقات بهذا الوضوح والدقة في جيل ابن عباس ، ولايمكن في هذا المجال أن نعول على حديث « أمتي على خمس طبقات كل طبقة أربعون عاماً ، فأما طبقتي وطبقة أصحابي فأهل علم وإيمان وأما الطبقة الثانية مابين الأربعين الى الثمانين فأهل بر وتقوى ثم الذين يلونهم الى عشرين ومائة سنة أهل تراحم وتواصل ثم الذين يلونهم الى ستين ومائة أهل تدابر وتقاطع ، ثم الهرج الهرج النجا النجا » [٦] فقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات[٧]

وقد أطلقت الطبقة على القرن مجازاً ، اذا اقتصرنا على تحديد معين للقرن

---

١) الانشقاق ١٩ .

٢) الملك ٣ ، نوح ١٤ .

٣) الجوهري : الصحاح ٤ : ١٥١٢ .

٤) ابن منظور : لسان العرب ١٢ : ٧٩ .

٥) المصدر السابق ١٢ : ٨٠ ، وانظر الزبيدي : تاج العروس ٦ : ٤١٤ .

٦) ابن ماجة : السنن ٢ : ١٣٤٩ .

٧) المصدر السابق ٢ : ١٣٤٩ ، انظر الحاشية منها .

وهو الجيل [1] .

ورغم هذه المحاولات في تحديد الطبقة زمنياً فإن استعمال الطبقة كوحدة زمنية ثابتة لم يظهر إلا في فترة متأخرة جداً وذلك حينما استعملها الذهبي وجعلها تساوي عشر سنين [2] .

ويرى روزنثال أن تقسيم الطبقات إسلامي أصيل وأنه أقدم تقسيم وجد في التفكير التاريخي الاسلامي وأنه نتيجة طبيعية لفكرة صحابة الرسول فالتابعين .. الخ ولاعلاقة له بمؤثرات خارجية [3] . ومما يؤيد هذا الرأي حديث أورده البخاري ونصه « خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » [4] ، فخير القرون الصحابة ثم التابعون ثم أتباع التابعين [5] . على أن للقرن تعاريف متباينة منها أنه مائة سنة وقد بين الحافظ ابن حجر أنه التحديد المشهور ، وقال : « والمراد بقرن النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة ، وقد ظهر أن الذي بين البعثة وآخر من مات من الصحابة مائة سنة وعشرون سنة أو دونها أو فوقها » [6] .

إن أبسط أشكال التقسيم على الطبقات هو استعمالها بمعنى جيل ، وقد استعمل بعض المصنفين كلمة قرن بدل طبقة ، فعل ذلك بحشل في « تاريخ واسط » الذي ألفه سنة ٢٨٨ هـ ، رغم أن استعمال الطبقات كان معروفاً في عصره [7] ، بل إن

---

١) ابن منظور : لسان العرب ١٢ : ٨٠ ، وانظر الزبيدي : تاج العروس ٦ : ٤١٤ .

٢) الذهبي في تاريخ الاسلام .

٣) روزنثال : علم التاريخ عند المسلمين ١٣٣ ـ ١٣٤ .

٤) البخاري : الصحيح ٥ : ٢ ـ ٣ .

٥) العيني : عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٦ : ١٧٠ .

٦) ابن حجر : فتح الباري ٧ : ٣ ـ ٤ .

٧) روزنثال : علم التاريخ عند المسلمين ٢٢٩ .

بحشل نفسه استعمله في مؤلفه مرة [١] ، وقد قسم الرواة من أهل واسط حتى طبقة شيوخه الى أربعة قرون [٢] .

إن استعمال الطبقة للدلالة على الجيل يتمثل بصورة واضحة في مصنفات ابن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) ففي كتابيه « الثقات » و « مشاهير علماء الأمصار » قسم الرواة الى أربع طبقات هي : الصحابة والتابعون وأتباع التابعين وتبع الأتباع . وكذلك فعل الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) في تاريخ نيسابور حيث قسم الرواة الى صحابة وتابعين وأتباع التابعين ، فلما انتهى من ذكر أتباع التابعين قال : « ثم الأتباع وهو القرن الرابع بعد النبوة والثالث بعد الصحابة » [٣] . وهكذا استعمل الحاكم الطبقة والقرن والجيل كمترادفات .

ولكن أقدم استعمال للطبقة لم يكن بمعنى الجيل كما لم يكن بسيطاً كما استعمله ابن حبان فيما بعد ، وإن كان التقسيم الى صحابة .. تابعين .. أتباع التابعين واضحاً تمام الوضوح في أقدم ماوصل الينا من كتب الطبقات ولكنه بمثابة إطار يحتوي على تقسيمات أصغر ضمنه . فقد قسم الصحابة وحدهم الى عدة طبقات بلغت أحياناً اثنتي عشرة طبقة بالنظر الى السبق في الاسلام والهجرة وشهود المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم [٤].وقد قسمهم البعض الى أكثر من اثنتي عشرة طبقة[٥] وكذلك قُسم كل من التابعين وأتباع التابعين الى عدة طبقات . وقد تباين عدد طبقات كل من الصحابة والتابعين والأتباع في كتب الرجال لأن ذلك يتصل بذوق المصنف

---

١) بحشل : تاريخ واسط ١٢٢ ، ١٣١ .

٢) المصدر السابق ٤٧ ، ٨٥ ، ١٥١ ، ٢١٨ .

٣) تاريخ نيسابور ١٧٥ .

٤) الحاكم : معرفة علوم الحديث ٢٢ ـ ٢٥ .

٥) المصدر السابق .

واجتهاده ، وأقدم ماوصل الينا من كتب الطبقات كتاب « الطبقات » لخليفة بن خياط ، وكتاب « الطبقات الكبرى » لمحمد بن سعد ، وكتاب «الطبقات» لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ) ، وتسمية هذه الكتب بالطبقات يدل على تأصل نظام الطبقة في هذه الفترة المبكرة .

فأما خليفة بن خياط فقد اعتبر الصحابة كلهم طبقة واحدة إذ لم يعتبر شرطاً غير كونهم صحابة فلم يأبه الى السابقة في الإسلام أو الفضل كما يفعل معاصره محمد بن سعد . أما التابعون والأتباع فقد قسمهم الى عدة طبقات يتباين عددها بين المدن ولم يميز بين طبقات التابعين وطبقات الأتباع ومن بعدهم بل ذكر طبقات الرواة بتعاقب حتى عصره .

وأما محمد بن سعد فقد جعل الصحابة ثلاث طبقات [١] ، ويرى البعض أنه جعلهم خمس طبقات [٢] ، وقد اعتبر في تقسيمهم السابقة في الاسلام ، فقد جعل البدريين طبقة أولى ، والمسلمين الأوائل ممن شهد أحداً ومابعدها من المشاهد طبقة ثانية وألحق بهم من أسلم قبل الفتح [٣] ، ولم يذكر ابن سعد من أسلم بعد الفتح حيث يكونون حسب ترتيبه الطبقة الثالثة . أما التابعون فتختلف طبقاتهم بين المدن ولكنه بصورة عامة جعلهم ثلاث طبقات وربما بلغ بهم أربع طبقات [٤] ، ولكن التمييز بين التابعين وأتباع التابعين ومن بعدهم في طبقات ابن سعد عسير إلا على من له معرفة واسعة بالرجال ، لأنه سرد طبقاتهم جميعاً بتعاقب ولم يفصل بينهم كما فعل في تمييز

---

١) ابن الصلاح : المقدمة ١٢١ .

٢) العراقي : فتح المغيث ٤ : ٥٣ .

٣) مبدأ اعتبار السابقة في الاسلام والفضل في تقسيم الصحابة اتبعه عمر بن الخطاب رضي الله عنه في توزيع العطاء .

٤) العراقي : فتح المغيث ٤ : ٥٣ .

الصحابة عن غيرهم [١] .

ويحق هنا أن نتساءل عن مفهوم الطبقة عند خليفة بن خياط ومحمد بن سعد هل للطبقة عندهما مفهوم زمني معين ؟

إن التمحيص يدل على أن خليفة بن خياط ومحمد بن سعد كليهما لم يعتبرا سني الوفيات أساساً يعتمدانه في التقسيم على الطبقات ، فالتداخل كبير بين سني وفيات تراجم الطبقات المتتالية ، ففي طبقات خليفة نجد أن وفيات الطبقة الرابعة من البصريين مثلاً تتراوح بين (١١٠ ـ ١١٥ هـ) بينما وفيات الطبقة الخامسة تتراوح بين (١٢٨ ـ ١٣٢ هـ) ، كذلك تتراوح وفيات الطبقة السادسة منهم بين (١٣٦ ـ ١٥٦ هـ) في حين تتراوح وفيات الطبقة السابعة منهم بين (١٤٩ ـ ١٥٦ هـ) ، وأما في طبقات ابن سعد فتتراوح وفيات الطبقة الأولى من الكوفيين مثلاً بين (٦٢ـ١١٥هـ) وتتراوح وفيات الطبقة الثانية منهم بين (٨٣ ـ ١١١ هـ) وهكذا جعل في الطبقة الأولى من تأخرت وفياتهم عن أهل الطبقة الثانية . فالتقسيم على الطبقات إذا لايقوم على اعتبار سني الوفيات في هذه الفترة المبكرة فعلى أي أساس يقوم إذاً ؟

لقد ذكرت أن أساس تقسيم الصحابة الى طبقات عند ابن سعد هو اعتبار السابقة في الاسلام ، أما طبقات التابعين ومن بعدهم فقائم عند خليفة وابن سعد على اعتبار اللقيا بين الصحابة والتابعين ، فكبار التابعين هم الذين رووا عن كبار الصحابة ذوي السابقة والفضل ، وهم الطبقة الأولى من التابعين ، أما التابعون الذين رووا عن صغار الصحابة ولم يلتقوا بكبارهم لعدم لحاقهم بهم فيكونون طبقة ثالثة أو رابعة ، وكذلك فإن من روى عن سعيد بن المسيب وغيره من كبار التابعين فإنهم يكونون الطبقة الأولى من أتباع التابعين .

---

١) في الطبقات الكبرى (ليدن) تجد في آخر الطبقة السابعة من أهل المدينة قوله (آخر طبقات التابعين) وهذا خطأ لأن فيهم من توفي سنة ٢٢٩ هـ ولاأعلم مصدر هذا الوهم

إن كتابي خليفة بن خياط ومحمد بن سعد في تراجم المحدثين قد وضعا لخدمة علم الحديث ومن ثم فقد جاء ترتيب كتابيهما على الطبقات ملائماً لهذا الغرض حيث استعملا الطبقة للدلالة على القوم المتشابهين من حيث اللقاء والسن وبعبارة أدق من حيث تقاربهم في السن وفي الشيوخ الذين أخذوا عنهم . وذكر التقارب في السن هنا لايتناقض مع قولي أن الطبقات لم تعتبر الوفيات أساساً تقوم عليه إذ من الطبيعي أن من يلقى كبار الصحابة يكون متقدماً في السن وتتقدم وفاته في العادة على وفاة من يلقى صغار الصحابة ، ولذلك نجد أن وفيات الطبقة الأولى غالباً ماتتقدم على وفيات الطبقة التالية . إن عدم اعتبار سني الوفيات أساساً للتقسيم على الطبقات هو الذي جعل الطبقة في فترة النشأة لاتتخذ مفهوم الوحدة الزمنية الثابتة ، فمرة تكون حوالي العشر سنوات ، وأخرى تقارب العشرين سنة ، وثالثة في حدود الجيل وربما تجاوزته .

إن التمييز بين طبقات الصحابة والتابعين ومن بعدهم لها علاقة بنقد إسناد الحديث فهي وسيلة لمعرفة ما في الحديث من إرسال أو انقطاع [١] أو عضل أو تدليس [٢] . وبمعرفة طبقات الرواة أيضاً يمكن التمييز بين الأسماء المتشابهة والمتفقة فقد يتفق اسمان في اللفظ فيظن أن أحدهما الآخر ، فإذا أردنا التمييز بينهما فينبغي معرفة طبقتيهما إن كانا من طبقتين ، فإن كانا من طبقة واحدة فربما أشكل الأمر ،

---

١) ابن الصلاح : المقدمة ١٢٣ .

٢) المرسل : هو ماسقط من إسناده اسم الصحابي (انظر ابن كثير : الباعث الحثيث ٤٧) .

المنقطع : هو أن يسقط من السند رجل ليس بصحابي (الباعث الحثيث ص ٤٧) .

المعضل : هو ماسقط من إسناده اثنان فصاعداً (الباعث الحثيث ٥١) .

المدلس : أن يروي عمن لقيه مالم يسمعه منه ، أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه سمعه منه (الباعث الحثيث ص ٥٣) .

وربما عرف ذلك بمن فوقه أو دونه من الرواة ، فربما كان أحد المتفقين في الاسم لايروي عمن روى عنه الآخر ، فإن اشتركا في الراوي الأعلى وفيمن روى عنهما فالإشكال حينئذ أشد ، وإنما يميز ذلك أهل الحفظ والمعرفة [١] . وبسبب الجهل بالطبقات غلط غير واحد من المصنفين فربما ظن راوياً راوياً آخر غيره ، وربما أدخل راوياً في غير طبقته [٢] .

إن فائدة التقسيم على الطبقات تتم لو اتبع المصنفون تقسيماً واحداً ، ولم يتباين عدد الطبقات بين مصنف وآخر . فتباين عدد الطبقات عندهم يجعل النسبة الى الطبقة ليست مطلقة بل تتقيد بطريقة كل مصنف ، فلم يعد بالإمكان أن نكتفي بالقول مثلاً أن عبد الرحمن بن أبي الزناد في الطبقة السادسة من أهل المدينة فهو كذلك عند ابن سعد فقط ، أما في طبقات خليفة فهو في الطبقة الثامنة . ومن ذلك أيضاً أن أنس بن مالك وغيره من صغار الصحابة مع العشرة وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة إذا نظرنا الى تشابههم في أصل صفة الصحبة كما فعل خليفة بن خياط ومن بعده ابن حبان ، أما إذا نظرنا الى تفاوت الصحابة في سوابقهم ومراتبهم كانوا عدة طبقات كما فعل ابن سعد ومن قلده وعندها لايكون أنس وغيره من صغار الصحابة من طبقة العشرة بل دونهم بطبقات [٣] . وقد أخذ الحافظ المزي على نظام الطبقات أنه يوهم أحياناً ، ذلك أن للصحابي رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن غيره ، فإذا رأى من لاخبرة له رواية الصحابي عن الصحابي ظن الأول تابعياً فيكشفه في التابعين فلايجده ، لذلك رأى العسقلاني أن سياق الرواة على اختلاف

---

١) العراقي : فتح المغيث ٤ : ١٦١ .

٢) المصدر السابق ٤ : ١٦١ .

٣) ابن الصلاح : المقدمة ١٦٠ـ ١٦١ .

طبقاتهم مساقاً واحداً على الحروف أولى [١] .

ورغم المآخذ على نظام الطبقات إلا أنه كان ملائماً لأغراض الحديث التي ابتكر من أجلها ، ومن ثم فإن استعماله لم يقتصر على خليفة بن خياط ومحمد بن سعد بل استعمله معاصرون لهم ومتأخرون عنهم ، واستمر التقسيم على الطبقات أساساً تتبعه بعض المصنفات في الرجال حتى القرن الثامن الهجري .

وممن رتب كتابه على الطبقات الإمام مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ) في كتابه « الطبقات » وقد ذكرت المراجع أنه اقتصر على الصحابة والتابعين واكتفى بتجريد الأسماء [٢] ، وأنه قسم التابعين الى ثلاثة طبقات [٣] ، إلا أن المراجع لم تشر الى طريقته في عرض الصحابة وهل اعتبرهم طبقة واحدة أم أكثر ؟

واتبع نظام الطبقات أبو عروبة الحسين بن محمد بن مودود الحراني (ت٣١٧هـ) في كتابه « الطبقات » [٤] إلا أن مابقي منه لايكفي لتوضيح حدود الطبقة عنده ، إلا أنه اعتبر الصحابة طبقة واحدة .

واتبع هذا الترتيب ابن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) في كتابيه « الثقات » و « مشاهير علماء الأمصار » وقد اعتبر الصحابة طبقة أولى والتابعين طبقة ثانية والأتباع طبقة ثالثة وتبع الأتباع طبقة رابعة .

وكذلك فإن قسماً من التواريخ المحلية اتبعت نظام الطبقات أيضاً مثل « طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها » لأبي الشيخ الأنصاري (ت ٣٦٩ هـ) حيث قسمهم حتى عصره الى إحدى عشرة طبقة .

---

١) ابن حجر : تهذيب التهذيب ١ : ٧ .

٢) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٨٤ .

٣) العراقي : فتح المغيث ٤ : ١٦١ .

٤) ولأبي عروبة كتاب « طبقات الجزريين » و « طبقات أهل الرقة » مفقودان .

وكذلك « تاريخ الرقة » لمحمد بن سعيد القشيري (ت ٣٣٤ هـ) و « تاريخ داريا » لعبد الجبار الخولاني (ت ٣٧٠ هـ) ولايختلف مفهوم الطبقة عند هؤلاء المؤلفين جميعاً عما وجدناه عند ابن سعد وخليفة بن خياط .

وقد امتد استعمال نظام الطبقات الى كتب التراجم الأخرى كتراجم القراء [١] والفقهاء [٢] والصوفية [٣] والشعراء [٤] والأدباء [٥] والنحاة [٦] والأطباء [٧] مما يدل على تأثير نظام الطبقات وشيوع استعماله في مجالات عديدة في حين أنه لم يبتكر إلا لخدمة علم الحديث . وعندما لم يلتزم أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) في كتابه « حلية الأولياء » بنظام الطبقات بصورة دقيقة في سائر كتابه بل اكتفى بالتمييز بين الصحابة ومن تلاهم وخلط التابعين ومن بعدهم انتقده ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) فقال : « إنه خلط في ترتيب القوم فقدم من ينبغي أن يؤخر وأخّر من ينبغي أن يقدم فعل ذلك في الصحابة وفيمن بعدهم ، فلا هو ذكرهم على ترتيب الفضائل ولاعلى ترتيب المواليد ولاجمع أهل كل بلد في مكان ، وربما فعل هذا في وقت ثم عاد فخلط خصوصاً في أواخر الكتاب فلايكاد طالب الرجل يهتدي الى موضعه » [٨] .

---

١) مثل « طبقات القراء » لخليفة بن خياط (ت ٢٤٠ هـ) .

٢) مثل « طبقات الفقهاء » لأبي اسحق الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) .

٣) مثل « طبقات الصوفية » لأبي عبد الرحمن السلمي (ت ٤١٢ هـ) .

٤) مثل « طبقات الشعراء » لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣٢ هـ) .

٥) مثل « نزهة الألباء في طبقات الأدباء » لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) .

٦) مثل « طبقات النحويين » لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) .

٧) مثل « طبقات الأدباء والحكماء » لأبي داؤد سليمان بن حسان الأندلسي (ت ٣٧٧ هـ)

٨) ابن الجوزي : صفة الصفوة ١ : ٥ .

وقد رتب ابن الجوزي كتابه « صفة الصفوة » على الطبقات متبعاً طريقة ابن سعد حيث اعتبر السابقة في الاسلام ، فقسم الصحابة الى خمس طبقات ، ثم ذكر التابعين ومن بعدهم على الطبقات أيضاً ، ويتداخل التنظيم على الطبقات مع التنظيم على المدن حيث يذكر الطبقات ضمن المدينة الواحدة ، ويذكر أنه فعل ذلك تسهيلاً للطلب على الطالب [١] .

إن الترتيب على الطبقات استمر متبعاً في ميدانه الأصيل فرتبت بعض كتب الرجال على الطبقات حتى فترة متأخرة ، فقد رتب عبد الغني المقدسي الجماعيلي (ت ٦٠٠ هـ) كتابه « الكمال في معرفة الرجال » [٢] على طبقتين ، ولكن المزي (ت ٧٤٢ هـ) لم يحافظ على ترتيب الكمال عندما هذبه حيث رتبه على حروف المعجم وكذلك الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) في كتابه « الكاشف عن رجال الكتب الستة » [٣] وهو مختصر من تهذيب الكمال للمزي [٤] اتبع الترتيب على حروف المعجم ، كذلك فعل ابن حجر العسقلاني في كتابه « تهذيب التهذيب » الذي هو تهذيب لكتاب « تهذيب الكمال للمزي » .

إن أبرز من اهتم بنظام الطبقات في القرن الثامن الهجري هو الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) في كتبه « تذكرة الحفاظ » و « تاريخ الاسلام » و « المجرد في أسماء رجال كتاب ابن ماجة » ، ففي ثالث هذه الكتب نجده يرتب الرجال على

---

١) المصدر السابق ١ : ٧ .

٢) يوجد المجلد الرابع منه فقط مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق (حديث ٣٦٧ رقم ١١٥٨) .

٣) مخطوط في دار الكتب الظاهرية (حديث ٣٢٠) ، وانظر ابن حجر : تهذيب التهذيب ١ : ٧ ، وقد نشر أخيراً .

٤) الذهبي : الكاشف عن رجال الكتب الستة ، المقدمة .

الطبقات ويسمي الطبقة باسم أحد الأعلام البارزين فيها فيقول : طبقة الأعمش وابن عون ، طبقة الزهري وأيوب ، طبقة ابن المسيب ومسروق ، إلا أن هذه الطبقات ليست مرتبة على أساس زمني كما هو شأن كتب الطبقات الأخرى ، بل اكتفى بتجميع من هم من طبقة واحدة . أما كتابه « تذكرة الحفاظ » فهو كما يدل عنوانه في تراجم الحفاظ فقط ، وليس كتاباً شاملاً لرواة الحديث ، وقد قسم الحفاظ حتى عصره الى إحدى وعشرين طبقة ، واعتبر في ذلك اللقيا ، وقلما اعتبر سني الوفيات [١] التي نلاحظ تداخلها بين الطبقات المتتالية ، وقد أشار الذهبي الى ذلك بقوله : « ولابد في كل طبقة من مجاذبة الطبقتين ، وإلا فلو بولغ في تقسيم الطبقات لجاءت كل طبقة ثلاث طبقات وأكثر » [٢] . ويمكن القول أن الطبقة في « تذكرة الحفاظ » تساوي الجيل في الغالب . أما كتابه « تاريخ الاسلام » فقد رتبه الذهبي على السنين والطبقات معاً ، فهو يذكر أحداث كل سنة ثم يترجم لمن توفي فيها ، وربما قدم الوفيات على الأحداث . وقد أشار الذهبي الى نقص المادة التي اعتمدها « ولم يعتن القدماء بضبط وفيات العلماء وغيرهم حتى ضبطوا جماعة فيهم جهالة بالنسبة الى معرفتنا لهم ، فلهذا حفظت وفيات خلق من المجهولين ، وجهلت وفيات أئمة من المعروفين ، وأيضاً فإن عدة بلدان لم يقع إلينا أخبارها إما لكونها لم يؤرخ علماءها أحد من الحفاظ ، أو جمع لها تاريخ ولم يقع إلينا » [٣] . وبسبب عدم ضبط القدماء

---

١) من ذلك ترجمة زيد بن أبي أنيسة في الطبقة الرابعة مع أنه من طبقة الأوزاعي في الخامسة ، وعلل الذهبي ذلك بتقدم سنة وفاة زيد (تذكرة الحفاظ ١ : ١٤٠) . وربما فعل عكس ذلك كتأخيره ترجمة أبي الأحوص الى الطبقة السادسة مع أن مكانه الخامسة وعلّل ذلك بصغر سنه (تذكرة الحفاظ ١ : ٢٥٠) .

٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ١ : ٢٥٠ .

٣) الذهبي : تاريخ الاسلام ١ : ١٧ .

للوفيات لجأ الذهبي الى عقد فصل في الوفيات التي حدثت خلال فترة حكم الخليفة كلها ، فقد عقد فصلاً فيمن توفي في خلافة عمر [١] ، وفصلاً آخر فيمن توفي في خلافة عثمان [٢] ، ولكنه استطاع في معظم السنين أن يذكر سني الوفيات ، وقد استعمل الطبقة كوحدة زمنية واضحة الحدود وجعلها تساوي عشر سنوات [٣] ، وبذلك خالف الذهبي الأقدمين الذين اعتبروا اللقيا أساس التقسيم على الطبقات بل خالف نهجه هو في « تذكرة الحفاظ » الذي اعتبر فيه اللقيا ولم يعتبر الوفيات ، ومع ذلك فإن الذهبي المحدث لايستطيع أن يتخلص نهائياً من اعتبار اللقيا ، ففي ترجمة عبد الله بن الصامت في الطبقة الثامنة يقول : « وقد تأخرت وفاته عن هذه الطبقة فسيعاد إن شاء الله تعالى » [٤] .

٣ ـ التنظيم على المدن :

إن أقدم ماوصل إلينا من كتب الرجال التي اتبعت التنظيم على المدن كتاب « الطبقات » لخليفة بن خياط ، وكتاب « الطبقات الكبرى » لمحمد بن سعد ، ثم كتاب « الطبقات » لمسلم بن الحجاج (ت٢٦١ هـ) ثم كتاب « التاريخ الكبير » لابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩ هـ) ، ثم كتاب « مشاهير علماء الأمصار » لابن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) ، وقد مثّل هؤلاء المؤلفون شمول النظرة واتساع الأفق فكانت رقعة العالم الاسلامي بحدوده المترامية ميداناً فسيحاً لدراساتهم ، على أن نصيب المدن في كتبهم كان يتوقف على مكانتها العلمية ومدى نشاط الرواية فيها ، فكلما

---

١) المصدر السابق ٢ : ٦٦ .

٢) المصدر السابق ٢ : ٨٦ .

٣) يلاحظ أن الإمام البخاري في التاريخ الصغير له ذكر من مات (من بين عشر ومائة الى عشرين ومائة) أي خلال عشر سنوات (انظر ص ١٢٣ منه) فهل أفاد الذهبي منه ؟

٤) الذهبي : تاريخ الاسلام ٣ : ١٧٦ .

كان عدد علمائها كثيراً وكانت الرواية فيها نشيطة كلما خصص لها المصنفون نصيباً أوفر في كتبهم ، لذلك كان حظ المدينة المنورة وافراً في هذه المصنفات جميعاً . فقد خصص لها خليفة بن خياط أكثر من ثلث كتابه ، وكان حظها في طبقات ابن سعد وافراً أيضاً ، فمن مجموع الستة مجلدات التي تناولت تراجم رجال الحديث نجد ثلاثة أجزاء تخصص للصحابة والصحابيات من أهل المدينة [١] ، ومجلداً رابعاً أشرك فيه مع المدينة بقية مدن الحجاز الأخرى إلا أن للمدينة فيه حصة أكبر [٢] . وللمدينة نصيب كبير أيضاً في تاريخ ابن أبي خيثمة ، وفي كتاب « مشاهير علماء الأمصار » لابن حبان ، واتفاق المصنفين على إعطاء المدينة هذه الأهمية الكبيرة له أهمية في الدلالة على كثرة العلماء ونشاط الرواية فيها وتفوقها على مراكز العلم الأخرى في العالم الاسلامي خلال القرنين الأولين للهجرة على الأقل ، ولاعجب في ذلك لأن المدينة دار السنة فيها تجمّع الصحابة في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن طريق الهجرة حيث تلقوا الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا مصادر العلم لمن جاء بعدهم من حملة العلم ورواة الآثار . ومن المدينة انتشر العلم الى بقية المدن والأمصار بخروج عدد كبير من الصحابة منها بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم حيث استقروا في البلاد المفتوحة ونشروا العلم والرواية فيها .

إن المكانة العلمية والأدبية التي تمتعت بها المدينة تجعل من الصعوبة بمكان أن تتقدمها أية بلدة أخرى حتى أن ابن الجوزي (القرن السادس الهجري) أراد أن يتخذ بغداد نقطة البداية في ترتيب كتابه « صفة الصفوة » لأنها أولى من غيرها إلا أنه « لما لم يمكن تقديمها على المدينة ومكة لشرفهما » [٣] فإنه بدأ بالمدينة ثم ذكر

---

١) المجلد الثالث والرابع والثامن من الطبقات الكبرى لابن سعد (طبعة بيروت) .

٢) المجلد الخامس (طبعة بيروت) .

٣) ابن الجوزي : صفة الصفوة ١ : ٧ ـ ٨ .

مكة قبل بغداد . أما بقية مدن الحجاز فقد كان أثرها في الرواية ضئيلاً إذا قيست بالمدينة ، وتبرز بينها مكة بسبب مركزها الديني واجتماع العلماء فيها في مواسم الحج حيث يعقدون بعض الحلقات العلمية خلال هذا الموسم ، كما برز بعض الموالي من أهلها في العلم والرواية .

إن نشاط الرواية يظهر بصورة قوية تكاد تضاهي المدينة في العراق وعلى وجه التحديد في الكوفة والبصرة فقد استقر فيهما عدد كبير من الصحابة فيهم من اشتهر بقراءة القرآن مثل أبي موسى الأشعري ، وفيهم من عرف بالفقه مثل عبد الله بن مسعود الذي أسس مدرسة في الكوفة برز من بين تلاميذها عدد من جهابذة العلم ، وكان للموقف السياسي الذي وقفته الكوفة في القرن الأول الهجري خاصة أثر كبير في تنشيط الرواية فيها ، فالنزاع السياسي بين دمشق والكوفة جعل الحاجة الى الرواية قوية لدعم وجهات نظر المتنازعين في عصر كان أهله يهتمون كثيراً بموافقة أعمالهم للشرع الذي كان يعني آنذاك نصوص القرآن والحديث . أما دور البصرة في الرواية فهو يلي دور الكوفة فقد نزلها صحابة لايقل عددهم عمن نزلوا الكوفة ، ولكن عدد من اشتهر بالرواية من التابعين من أهل البصرة أقل من عددهم في الكوفة ، فقد ذكر ابن سعد ماينيف على الخمسمائة تابعي ممن عرفوا بالرواية من أهل الكوفة ولم يزد عدد التابعين الذين عرفوا بالرواية من أهل البصرة على المائتين إلا قليلاً ، ولعل في ذلك مايلقي ضوءاً على درجة شيوع العلم وكثرة العلماء في المدينتين .

وتأتي بقية مدن العراق بعد الكوفة والبصرة في النشاط العلمي خلال الفترة التي شملتها دراسة كل من خليفة بن خياط ومحمد بن سعد ، ويلاحظ تأخر بناء مدينتي واسط وبغداد فلم ينزل فيها صحابي ولاتابعي بل نزح اليهما أتباع التابعين من

الكوفة والبصرة [1] . فكان ازدهار العلم ببغداد متأخراً عن دراسة خليفة وابن سعد لذلك لم تحظ بنصيب وافر في كتابيهما وقد أصبحت بغداد فيما بعد مدينة العلم وموسم العلماء حتى ذكرها ابن حبان في جملة المدن التي نزلها الصحابة تعصباً لها بعد أن ذكر أنها محدثة لم ينزلها أحد من الصحابة [2] .

ولم تكن أهمية المشرق الاسلامي قد برزت في الرواية خلال القرنين الأولين للهجرة لذلك لم ينل عناية كبيرة عند خليفة بن خياط ولاعند محمد بن سعد ، وقد ازدهرت الرواية فيه خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين ومن ثم فقد اعتبرهما ابن حبان من الأقاليم « المشهورة في الاسلام المعروفة بعلماء الأيام » [3] . كذلك كان دور غرب العالم الاسلامي ثانوياً في الرواية خلال القرنين الأولين إلا الشام فقد نزلها عدد كبير من الصحابة وتليها من حيث نشاط الرواية مصر ، أما الجزيرة والعواصم والثغور .. وأما أيلة وأفريقية والأندلس فلم تبرز في هذه الفترة المبكرة فكان حظها في كتابي خليفة وابن سعد قليلاً أيضاً . ويبدو من ملاحظة تسلسل المدن عند خليفة بن خياط ومحمد بن سعد أن كليهما راعى في تقديم البلدة على غيرها كثرة العلماء ونشاط الرواية فيها وهذا يظهر في اتفاقهما على تقديم المدينة فالكوفة فالبصرة على بقية المدن الاسلامية ، كذلك فعل ابن حبان بعد ما ينيف على القرن من ظهور كتابي خليفة وابن سعد .

كذلك نجد أن خليفة يذكر الصحابة من أهل المدينة ثم ينتقل مباشرة الى الكلام عن الكوفة قبل أن يتم طبقات أهل المدينة ، ولايعود الى ذكر التابعين ومن بعدهم من أهل المدينة إلا بعد أن ينهي كلامه عن أهل الكوفة بكافة طبقاتهم ثم ينتقل

---

١) ابن حبان : مشاهير علماء الأمصار ١٧٦ .

٢) المصدر السابق ١٩٤ .

٣) المصدر السابق ١ ـ ٢ .

الى البصرة فيذكر طبقاتهم كافة وبعد أن ينتهي منهم يعود الى المدينة فيذكر بقية طبقاتها ، ولعله أراد أن يتم المادة المتعلقة بالصحابة فلاحقهم الى الأمصار التي استقروا فيها بأعداد كثيفة . وثمة ظاهرة أخرى تبرز عند خليفة هي أنه لم يراع العامل الجغرافي كثيراً في تسلسل المدن التي ذكرها فهو يقفز من مكان الى آخر ، فقد انتقل كما ذكرت من الحجاز الى العراق ثم عاد الى الحجاز ، وكذلك لم يتناول واسط وبغداد بعد الكوفة والبصرة بل ذكرهما في آخر كتابه ولعله اعتبر في ذلك المكانة العلمية حيث أن واسط وبغداد تأخرت عمارتهما وبالتالي تأخر ازدهار الرواية فيهما عن المدن الأخرى .

إن مراعاة العامل الجغرافي في تسلسل المدن يظهر عند محمد بن سعد فعندما ذكر المدينة لم ينتقل من الحجاز إلا بعد أن ذكر مراكز العلم الأخرى فيه وهي الطائف واليمن واليمامة [١] والبحرين على التوالي ، وعندما ذكر الكوفة والبصرة لم يغادر العراق إلا بعد ذكر واسط والمدائن وبغداد ، ثم ذكر المشرق بكافة مراكزه وهي خراسان والري وهمذان وقم على التوالي ، ثم ذكر الأنبار ، ثم انتقل الى المغرب فذكر الشام ثم الجزيرة فالعواصم والثغور فمصر فأيلة فأفريقية فالأندلس ، وهكذا راعى ابن سعد العامل المكاني في تسلسل المدن الى جانب مراعاته المكانة العلمية .

ويظهر اعتبار العامل الجغرافي في تسلسل المدن عند مصنف آخر هو مسلم بن الحجاج حيث أن تسلسل ذكر المدن عنده مطابق لما هو عند ابن سعد [٢] . وكذلك يظهر اعتبار العامل الجغرافي عند ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير فقد ذكر

---

١) كتب الإمام الأوزاعي (ت ١٥٧ هـ) في اليمامة عن يحيى بن أبي كثير ثلاثة عشر كتاباً (تاريخ دمشق ١٠ : ق ٣٤٦ ترجمة الأوزاعي) .

٢) عن تسلسل المدن في طبقات مسلم ، انظر السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٨٤ .

مكة فالطائف فاليمن فاليمامة فالمدينة فالكوفة .

وقد أهمل خليفة أماكن ذكرها ابن سعد وهي همذان وقم والأنبار والبحرين والثغور وأيلة والأندلس ولكنه أضاف مراكز جديدة أهملها ابن سعد وهي الموصل والمغرب ، وقد تناول المغرب بشيء من التفصيل .

وبعد مضي حوالي القرن من تأليف الكتب السالفة الذكر ألف محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) كتابه « مشاهير علماء الأمصار » ورتبه على المدن أيضاً ولكنه لم يتقيد بتسلسل المدن الذي وجدناه عند خليفة وابن سعد إلا من حيث تقديم المدينة على بقية المدن ، وابن حبان صريح في بيان اقتصاره على الأماكن التي شملها بحثه فهي « ستة أصقاع تشملها عمارة الاسلام وماوراءها من المدن يسكنها غير أولي الأحلام أولها الحجاز بحواليها ، والثاني العراق بنواحيها ، والثالث الشام بأطرافها ، والرابع مصر بجوانبها ، والخامس اليمن بما والاها ، والسادس خراسان بما دار عليها ، هذه المدن المشهورة في الاسلام المعروفة بعلماء الأيام »[١] .

وقد ذكر سبب تقديمه المدينة على غيرها من المدن « لأنها مهبط الوحي ومعدن الرسالة وبها نصر المصطفى صلى الله عليه وسلم كثيراً ، ومنها انتشر الاسلام وظهر أعلام الدين ، وبها قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وضجيعيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وإياها قطن جلة الصحابة »[٢] . ويشترط ابن حبان استيطان الرجل في المدينة كي يعده من أهلها ولايهمه بعد ذلك أن تكون وفاته في غيرها[٣] .

ومن هذا العرض نتبين أن العوامل التي أثرت في ترتيب المدن وتقديم بعضها على الآخر هي : أولاً المكانة العلمية للمدينة ، وثانياً الأهمية الدينية ، وثالثاً العامل

---

١) ابن حبان : مشاهير علماء الأمصار ١ ـ ٢ .

٢) المصدر السابق ٣ .

٣) المصدر السابق ٣٧ ، ٤٢ .

الجغرافي .

وكان كل من خليفة بن خياط ومحمد بن سعد وابن أبي خيثمة واسع الأفق شامل النظرة حين جعل رقعة العالم الاسلامي ميداناً لدراساته ، ولاشك أن للرحلة في طلب العلم أثراً كبيراً في امتزاج علم الأمصار المختلفة ، فقد بدأت الرحلة في طلب العلم في جيل الصحابة ، فكان الصحابي يرحل في طلب حديث واحد لم يسمعه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو للتثبت من حديث يشك في دقة حفظه له ، وممن عرف بالرحلة من الصحابة جابر بن عبد الله [١] وأبو أيوب الأنصاري [٢] ، واستمرت الرحلة في جيل التابعين لتلقي العلم عن الصحابة الذين تفرقوا في الأمصار عقب الفتوحات ، وأصبح طلب الإسناد العالي هدفاً للمحدثين فبدل أن يأخذ عن تابعي من طبقته فإنه يرحل الى الصحابي الذي أخذ عنه التابعي فيأخذ عنه مباشرة ، وكان لظهور الوضع في الحديث أثر في تنشيط هذه الرحلات العلمية طلباً للحديث من مظانه وتدقيقاً لمصادره وبحثاً عن أصوله ، وقد اشتهر بذلك من التابعين سعيد بن المسيب ومسروق وعامر الشعبي والحسن البصري وأبو العالية الرياحي [٣] . وقد اتسع نطاق الرحلة في طلب العلم بعد جيل التابعين وبلغ أوجه في القرنين الثالث والرابع الهجريين ، ويقدم الرامهرمزي (ت ٣٦٠ هـ) قائمة بأسماء المحدثين الذين رحلوا في الأقطار مرتباً إياهم على الطبقات فذكر من رحل منهم الى عدة أقطار ومن قصد ناحية واحدة للقاء من بها من العلماء ، وهذه الأقطار التي كان العلماء يقصدونها هي مراكز الثقافة في

---

١) البخاري : الصحيح ١ : ٢٩ ، وابن عبد البر : جامع بيان العلم ١ : ٩٣ ، والخطيب : الكفاية ٤٠٢ ، والرامهرمزي : المحدث الفاصل ١ : ١٨ أ .

٢) ابن عبد البر : جامع بيان العلم ١ : ٩٣ ـ ٩٤ ، والخطيب : الكفاية ٤٠٢ .

٣) الدارمي : السنن ١ : ١٣٦ ، والرامهرمزي : المحدث الفاصل ٢ : ١٧ ب ـ ١٨ أ ، وابن عبد البر : جامع بيان العلم ١ : ٩٤ ـ ٩٥ ، والخطيب : الكفاية ٤٠٢ ـ ٤٠٣ .

العالم الاسلامي آنذاك . وقد كان للرحلة في طلب العلم أثر في شيوع العلم وتكثير طرق الأحاديث والتعرف على رجال الحديث لأن المحدث يذهب اليهم في بلدهم فيخالطهم ويسألهم ويتعرف على أحوالهم وسيرتهم في بلدهم [١] ، ومع ذلك فقد وجدت العصبية المحلية مجالاً بين أهل الحديث ففخر بعضهم بمصادر مروياتهم وتهكم بمصادر الآخرين وسخر من شيوخهم « فقد حضر جماعة من أهل الكوفة وأهل الحجاز عند عبد الله بن ادريس فجرى ذكر المسكر فحرمه الحجازيون وجعل أهل الكوفة يحتجون في تحليله الى أن قال بعضهم : حدثنا أبو اسحق عن سعيد بن ذي لعوة عن علي في الرخصة . فقال الحجازيون : والله ماتجيئون به عن المهاجرين ولاعن الأنصار ولاعن أبنائهم وإنما تجيئون به عن العميان والعوران والعرجان والعمشان والحولان » [٢] . فرغم أن الجدل ثار حول مسألة فقهية إلا أن نقد الحجازيين انصب على مصادر روايات أهل الكوفة إذ أن هذه الألقاب كلها للموالي ولم يتلقب بها العرب ، وهكذا فخر الحجازيون بشيوخهم من المهاجرين والأنصار وتهكموا بالشيوخ الكوفيين من الموالي . ومن ذلك أيضاً ماحدّث به الأصمعي : « أنه سمع عمرو بن قيس يقول : ماينصفنا أهل العراق نأتيهم بالقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله الطبيب ويأتونا بنظرائهم زعموا بأبي التياح وأبي قلابة أسماء المقابلين ، لو أدركنا أبا الجوزاء لأكلناه بتمر ولو أدركنا الشعبي لشعب لنا القدور ولو أدركنا النخعي لنخع لنا الشاة !! » [٣] . وهكذا تتكرر السخرية بمصادر مرويات أهل العراق والذين ذكرتهم الرواية كلهم من الموالي . ولنستمع الى أبي عبد الله المقريء [٤]

---

١) انظر موضوع « الرحلة في طلب العلم » .

٢) الحاكم : معرفة علوم الحديث ٧٣ .

٣) ابن عدي : الكامل ١ : ٤٤ ب ـ ٤٥ أ .

٤) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن عيسى المقري (ت ٢٤١ هـ) كان إماماً في القراءة وقد صنف =

يخاطب أهل الري فيقول : « ياأهل الري من الذي أفلح منكم ؟ إن كان ابن الأصبهاني فمنا وإن كان ابراهيم بن موسى فمنا وإن كان جرير فمنا وإن كان الخط فجدي علمكم ، ماأفلح منكم إلا رجل واحد ولن أقول لكم حتى تموتوا كمداً » [١] . والطريف أن أبا عبد الله المقريء ولد بالري وإنما أصله من أصبهان فافتخر بمدينة آبائه وعاب على الري مسقط رأسه أنها لم تنجب علماء مشهورين . ولقد دفعت المنافسة العلمية بين مدينة جرجان ومدينة نيسابور شاعراً من نيسابور وهو محمد بن ابراهيم بن يحيى البشتي الى نظم قصيدة في رجال مدينته مفتخراً بتاريخ وحاضر المدينة العلمي ومباهياً بذلك مدينة جرجان وهذه بعض أبياتها :

ودع ذكر جرجان فإن شيوخنا ... ببلدة نيسابور أعلى فما الحزن

فيحيى بن يحيى لايقاس بغيره ... كفاك به عزاً إذا كنت ممتحن

وتابعهم اسحق لله دره [٢] نعم ... والرباطي فضلهم غير مكتمن [٣]

وقد لعبت عصبية الأمصار دوراً في نشوء تواريخ المدن بصورة عامة وبالتالي ظهور تواريخ الرجال المحلية التي تقتصر في التأليف على رجال بلدة بعينها بقصد إظهار مكانتها وتفوقها العلمي على غيرها من المدن ، وقد كانت عصبية الأمصار دافعاً

= كتباً في القرآن ، ولد بالري وكان أصله من اصبهان (أبو الشيخ الأنصاري : طبقات المحدثين باصبهان ٢ : ١٠٥ ـ ١٠٦) .

١) المصدر السابق ٢ : ١٠٥ ـ ١٠٦ .

٢) في الأصل « فكر جرجان » وقد أثبت « ذكر جرجان » ليستقيم المعنى ، وكذلك « كفاك » أصلها « كلاك » و « درهُ » أصلها « درة » .

٣) الحاكم : تاريخ نيسابور ١٠٢ ـ ١٠٣ .

مباشراً في كتابة بعض تواريخ الرجال المحلية [١] ، قال حمزة السهمي (ت ٤٢٧ هـ) في مقدمة كتابه « تاريخ جرجان » : « فإني لما رأيت كثيراً من البلدان تعصب أهلها وأظهروا مفاخرها بدخول الصحابة ... رضي الله عنهم أجمعين بلادهم وكون الخلفاء والأمراء وجماعة من العلماء عندهم ، حتى أرَّخوا لذلك تواريخ وصنفوا فيها تصانيف على مابلغهم ، ولم أر أحداً من مشايخنا رحمهم الله صنف في ذكر علماء أهل جرجان تصنيفاً أو أرخ لهم تاريخاً على توافر علمائها وتظاهر شيوخها وفضلائها فأحببت أن أجمع في ذلك مجموعاً » ثم ذكر انحطاط النشاط الفكري في جرجان إذ تفانى العلماء الذين يوثق بعلمهم [٢] .

ولعل أقدم كتاب خصص لرجال مدينة معينة هو « تاريخ واسط » لبحشل ألفه سنة ٢٨٨ هـ وهذا لايعني أن التواريخ المحلية لم تكن معروفة قبل بحشل ، فقد ألَّف ابن زبالة كتابه « أخبار المدينة » في حدود سنة ١٩٩ هـ [٣] ، وألَّف الأزرقي (ت بعد ٢٤٤ هـ) كتابه « أخبار مكة » في النصف الأول من القرن الثالث الهجري ، ولكن هذه المؤلفات في تواريخ المدن لم تتناول تراجم المحدثين في المدينة فلاصلة لها بعلم الرجال . وقد ذكر التقي الفاسي مؤرخ مكة في القرن الرابع عشر الميلادي في مقدمة كتابه « العقد الثمين » : « أنه غير مسبوق بالفصل الذي

---

١) تقول د . ملكة أبيض : « إلا أن ذلك قد يعود من جهة أخرى الى اتساع العالم الاسلامي ، وازدياد عدد العلماء لدرجة لايستطيع معها المؤلف الذي ينتمي لمنطقة معينة من الإحاطة بأسماء العلماء في المناطق الأخرى وأنشطتهم بصورة دقيقة ، لذلك كان يكتفي بالحديث عن علماء منطقته » (التربية والثقافة العربية الاسلامية في الشام والجزيرة خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة ص ٣٧ ـ ٣٨) .

٢) السهمي : تاريخ جرجان ٣ ـ ٤ .

٣) انظر عن نطاق ابن زبالة ، صالح العلي : المؤلفات العربية عن المدينة والحجاز ١٣ .

خصصه للتراجم من كتابه »[1] ، وقد تعجب الفاسي من هذه الظاهرة فقال في كتابه الآخر « شفاء الغرام » : « وإني لأعجب من إهمال فضلاء مكة بعد الأزرقي للتأليف على منواله ومن تركهم تأليفاً لتاريخ مكة يحتوي على معرفة أعيانها من أهلها وغيرهم من ولاتها وقضاتها وخطبائها وعلمائها كما صنع فضلاء غيرها من البلاد ».

« وأما تاريخ المدينة فقد عولج على نمط ماعولج به تاريخ مكة إذ يبدو أنه لم يحتو إلا على قليل من التراجم ، يدل على هذا عدم اقتباس كتاب التراجم المتأخرين شيئاً من تواريخ المدينة المنورة »[3] إلا نقولاً ضئيلة أوردها السخاوي عن عمر بن شبة (ت٢٦٢ هـ) في التحفة اللطيفة وهي لاتدل على أن ابن شبة ترجم للأشخاص بالشكل الذي نجده في كتب التراجم[4] ، فتواريخ المدن التي سبقت بحشل كانت تعنى بطوبوغرافية المدينة وأخبارها ولم تركز على رجال البلدة لذلك فيمكن القول أن بحشل هو أقدم من أكد على رجال البلدة فقد أصبح العلماء أهم ماتتميز به المدن المتنافسة ، ومن ثم فقد غلبت التراجم على مادة تواريخ المدن بعد بحشل .

وقد قدم بحشل لكتابه بمقدمة مقتضبة جداً عن تاريخ وخطط واسط لاتتناسب وتواريخ المدن المؤلفة قبله ، ثم ترجم لعلمائها ، وقد تابعته تواريخ الرجال المحلية التالية في الشكل والمحتوى ، فالمقدمة ثم ذكر الصحابة فبقية رجال البلدة هو الهيكل العام لسائر تواريخ الرجال المحلية ، وإن توسع البعض في المقدمة فضمنها معلومات طوبوغرافية وأخباراً وأساطير تتصل بالمكان الذي يكتب عنه مما

---

١) روزنثال : علم التاريخ عند المسلمين ٢٢٥ ، نقل ذلك عن العقد الثمين (أربعة مجلدات تيمور تاريخ ٨٤٩) .

٢) روزنثال : علم التاريخ عند المسلمين ٢٢٧ .

٣) المصدر السابق ٢٢٤ .

٤) انظر صالح العلي : المؤلفات العربية عن المدينة والحجاز ١٨ .

يعبر عن العصبية للأمصار ، كما يبدو أن ذكر من دخل البلدة من الصحابة له صلة بحديث غريب يرفع الى النبي صلى الله عليه وسلم ونصه : « من مات من أصحابي ببلدة فهو قائدهم ونورهم يوم القيامة » [١] . ومن ثم فقد حوفظ على تقديم الصحابة حتى في التواريخ التي لم ترتب مادتها على الطبقات مثل « تاريخ أصبهان » لأبي نعيم و « تاريخ بغداد » للخطيب . لقد نحت كتب الرجال المحلية منحى بحشل في « تاريخ واسط » فعل ذلك محمد بن سعيد القشيري في « تاريخ الرقة » الذي أملاه سنة ٣٣٤ هـ ولكنه اقتصر في المقدمة على خبر فتحها وذكر شروط الصلح [٢] ، وأبو الشيخ الأنصاري (ت ٣٦٩ هـ) في « طبقات المحدثين بأصبهان » ، والقاضي عبد الجبار الخولاني (ت ٣٧٠ هـ) في « تاريخ داريا » ولكن الأخير يحذف المقدمة المتعلقة بأخبار المدينة ، وأما أبو الشيخ الأنصاري فيتوسع فيها كثيراً ... يتحدث فيها عن طوبوغرافية المدينة ثم عن فضائلها وعجائبها [٣] ، وقد عبر أبو الشيخ بذلك عن إعجابه بمدينته وتعلقه بها . وقد تميزت ترجمة سلمان الفارسي الأصبهاني الأصل بطولها حتى أخذت نصف ماخصصه للصحابة الذين نزلوا أصبهان وعددهم ثمانية عشر صحابياً ، ولم ينس أن يذكر اختلاف الروايات في فتح أصبهان أكان عنوة أم صلحاً ؟ ثم رجّح أنّه كان صلحاً [٤] . وقد تابعه ونقل عنه كثيراً أبو نعيم الأصبهاني

---

١) الخطيب : تأريخ بغداد ١ : ١٢٨ ، والبيهقي : تاريخ البيهقي ٢٢ ، والحاكم : تاريخ نيسابور ٧

٢) القشيري : تاريخ الرقة ٣ ـ ٧ .

٣) كذكره أن أصبهان لايزال فيها ثلاثون رجلاً مستجابي الدعوة بفضل دعاء ابراهيم عليه السلام لها وقد انبت الله في تربتها الزعفران والقى في جبالها الشهد ، ويورد كتاب الحجاج بن يوسف الى عامله عليها وفيه أن أصبهان أوسع المملكة رقعة وعملاً وأكثرها خراجاً بعد فارس والأهواز وأزكاها أرضاً ، ثم يذكر خيراتها الكثيرة بتفصيل .

٤) أبو الشيخ الأنصاري : طبقات المحدثين بأصبهان ، المقدمة .

(ت ٤٣٠ هـ) في كتابه « ذكر أخبار أصبهان » وإن خالفه في ترتيب كتابه حيث رتب أبو نعيم كتابه على حروف المعجم . أما « تاريخ نيسابور » للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) فلايختلف عن طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ في مقدمته وفي ترتيب تراجمه ، فهو يبدأ بذكر مفاخر خراسان والأحاديث الموضوعة في فضل الأعاجم ثم خص نيسابور بحديثين هما « خير خراسان نيسابور » والآخر « نعم البلد نيسابور » ، ثم ترجم لعلمائها على الطبقات .

كذلك فلا يلاحظ وجود اختلاف كبير حتى في التواريخ المحلية المتأخرة مثل « تأريخ بغداد » للخطيب (ت ٤٦٣ هـ) و « تاريخ دمشق » لابن عساكر (ت ٥٥٧ هـ) رغم أنهما تميزا بالشمول والتفصيل إذ لم يقتصرا على تراجم المحدثين ، كما وتوافرت لهما مادة أضخم نتيجة للتطور الذي أحرزته المدينة الاسلامية .

وهكذا كان للمفاخرات بين المدن أثراً كبيراً في صياغة مقدمات تواريخ الرجال المحلية ، بل ربما كانت حافزاً لتدوين تواريخ الرجال المحلية بقصد إظهار مكانتها وتفوقها العلمي ، ولكن ينبغي أن لاننسى أن الحافز الأصلي هو الرغبة القوية في خدمة علم الحديث عن طريق التعريف بالرواة ومواطنهم ، فتواريخ الرجال المحلية تدخل ضمن كتب علم الرجال ويجب أن ينظر اليها بهذا المنظار . وقد أعتبر التعرف على شيوخ البلد ورواياتهم من أول ماتجب معرفته على طالب الحديث في ذلك البلد ، فهذا صالح بن أحمد التميمي الحافظ (ت ٣٨٤ هـ) مؤلف طبقات الهمذانيين يقول : « ينبغي لطالب الحديث ومن عني به أن يبدأ بكتب حديث بلده ومعرفة أهله ، وتفهمه وضبطه حتى يعلم صحيحه من سقيمه ، ويعرف أهل التحديث

به وأحوالهم معرفة تامة ، إذا كان في بلده علم وعلماء قديماً وحديثاً ، ثم يشتغل بعد بحديث البلدان والرحلة فيه »[١] .

إن ميزة تواريخ الرجال المحلية هي أن معلوماتها عن علماء البلد الذي تختص بدراسته أدق وأكثر استقصاء وشمولاً نتيجة عيش المصنف في البيئة التي يؤرخ لرجالها ولذلك فإن تواريخ الرجال المحلية لقيت اهتماماً من طلاب الحديث حتى أن بعضها كان يدرس في حلقات العلم وكان الخطيب البغدادي يحدث بتاريخ بغداد فيها[٢] . وقد نقل أبو سعد السمعاني عن عبد الرحمن بن محمد القزاز أنه سمع جميع كتاب تاريخ مدينة السلام من مصنفه الخطيب إلا جزأين ، توفيت والدته فشغله دفنها عن سماعهما ، ولم يعد الخطيب عليه مافاته « لأنه شرط في الابتداء أن لايُعاد الفوت لأحد ، فبقي الجزء غير مسموع »[٣] . ويدل قوله « أن لايعاد الفوت لأحد » أن الخطيب كان يحدث بتاريخه في حضور عدد من الطلاب .

وربما رحل البعض في طلب أحد تواريخ الرجال المحلية ، من ذلك رحلة أبي الفضل بن الفلكي الهمذاني الى نيسابور حيث كان أحد دوافعها الحصول على تاريخ نيسابور للحاكم[٤] .

إن التقسيم على المدن سواء في كتب الطبقات العامة أم نتيجة التصنيف في رجال بلدة واحدة يمكننا من معرفة بلدان الرواة ومواطنهم والصلة بين بعضهم ، فمن طريق معرفة أوطان الرواة يمكن التحقق من اللقاء بين الرواة ، فإذا لم يكونا من بلد واحد ولم يدخل أحدهما بلد الآخر ولا التقيا في حج ونحوه ، وليست للراوي

---

١) الخطيب : تاريخ بغداد ١ : ٢١٤ .

٢) ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٢٤٦ .

٣) المصدر السابق ١ : ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .

٤) الخطيب : تاريخ بغداد ٥ : ٤٧٤ .

إجازة بما يروي فعندئذ يُعرف أن في السند إرسالاً أو انقطاعاً أو عضلاً أو تدليساً [١] كما أن معرفة أوطان الرواة ربما تفيد في التمييز بين الإسمين المتفقين في اللفظ فينظر في شيخه وتلميذه الذي روى عنه ، فربما كانا أو أحدهما من بلد أحد المتفقين في الاسم فيغلب على الظن أن أحدهما هو المذكور في السند لاسيما إذا لم يعرف له سماع بغير بلده [٢] .

لقد استعاضت كتب تواريخ الرجال التي لم ترتب على المدن عن ذلك بذكر عداد الرجل في الأمصار ، وربما نسبته الى المدينة والقبيلة معاً ، أما قول البعض « أن ماحدث للعرب من الانتساب الى البلاد والأوطان لما غلب عليها من سكنى القرى والمدائن وضياع كثير من أنسابها فلم يبق لها غير الانتساب الى البلدان ، وكانت قبل ذلك تنسب الى القبائل » [٣] فهو يصدق على المتأخرين من الرواة ، أما المتقدمون فقد ذكرت أنسابهم الى جانب ذكر الأمصار التي نزلوها وذلك زيادة في التعريف بهم كما فعل البخاري في التأريخ الكبير وهو يترجم للمتقدمين إذ آخرهم من عاش في النصف الأول من القرن الثالث الهجري .

٤ ـ التنظيم على حروف المعجم :

وقد استعمل هذا الترتيب لتسهيل الكشف عن أصحاب التراجم خاصة وأن المؤلفين القدامى لم يستعملوا الفهارس المفصلة التي نجدها في المطبوعات الحديثة لكن الترتيب على حروف المعجم لم يكن بالدقة التي تظهر في الفهارس التي يضعها المحققون في عصرنا لما ينشرونه من الكتب ، فإن مصنفي كتب علم الرجال أحياناً

---

١) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٣٨٦ . وقد اكتشف ابن معين كذب عمر المجالدي عندما حدث بحديث عن أبي معاوية لم يحدث به أبو معاوية ببغداد (الخطيب : تاريخ بغداد ١١ : ٢٠٥) .

٢) العراقي : فتح المغيث ٤ : ١٦٤ .

٣) المصدر السابق .

يراعون الحرف الأول من اسم الرواة كما فعل البخاري في كتابيه « التاريخ الكبير » و « الضعفاء الصغير » ، وأحياناً يجمعون بين الرواة ذوي الاسم الواحد ، وقد يقدمون الحرف على سابقه إذا كثرت الأسماء التي تبدأ بالحرف المتأخر كأن يكون من اسمهم خالد كثيرون ومن اسمهم حنين قليلون فيتقدم عليهم الخالدون رغم أن « الخاء » بعد « الحاء » ، كذلك كثيراً ما يتجاوز المصنفون القاعدة فيقدمون « المحمدين » على سواهم كما فعل الخطيب البغدادي مثلاً في « تأريخ بغداد » أو يقدمون الصحابة عامة على من سواهم ضمن الحرف الواحد كما فعل ابن أبي حاتم في كتاب « الجرح والتعديل » .

إن تنظيم التراجم على حروف المعجم حدث منذ فترة مبكرة ، فمن كتب الرجال الأولى المرتبة على حروف المعجم كتاب « التأريخ الكبير » للبخاري (ت٢٥٦هـ) وكتاب « الكنى والأسماء » لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ) وكتاب «الضعفاء» للعقيلي (ت ٣٢٢ هـ) وكتاب « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ) وكتاب « تاريخ هراة » لأبي اسحق أحمد بن محمد بن ياسين الهروي الحداد (ت ٣٣٤ هـ) [1] وكتاب « المجروحين من المحدثين » لابن حبان (ت ٣٥٤ هـ) أما كتاب « الثقات » لابن حبان أيضاً فقد رتبه على الطبقات ثم على حروف المعجم ضمن الطبقة الواحدة .

وممن رتب كتابه على حروف المعجم ابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٠ هـ) في كتابيه «أسامي من روى عنهم البخاري» وكتاب «الكامل في ضعفاء المحدثين» ومن بعده الكلاباذي (ت ٣٩٨ هـ) في كتابه « الأسماء والكنى » وإن كان متأثراً بفكرة الطبقات حيث قسم الرواة الى صحابة ثم تابعين ومن بعدهم وضمن هذا

---

١) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٦٥٣ .

التقسيم رتب الرواة على حروف المعجم ، وكذلك استعمل أبو عبد الله بن مندة (ت٣٩٥هـ) الترتيب على المعجم في كتابه « معرفة الصحابة » ثم الحاكم (ت٤٠٥ هـ) في « تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم » رغم أنه قدم الصحابة على غيرهم متأثراً بنظام الطبقات ، ثم السهمي (ت ٤٢٧ هـ) في « تاريخ جرجان » . ثم تلاحقت كتب التراجم المرتبة على حروف المعجم وتدريجياً تخلصت من آثار نظام الطبقات ، فالخطيب البغدادي (ت ٤٧٦ هـ) في « تأريخ بغداد » رتب كتابه على حروف المعجم بادئاً بترتيب الأسماء على المعجم ثم أصحاب الكنى ثم النساء في آخر الكتاب وبذلك تخلى ـ الى حد كبير ـ عن نظام الطبقات .

لقد مالت كتب التراجم منذ القرن الخامس الى الترتيب على حروف المعجم وترك نظام الطبقات والمدن لتسهيل مهمة من يبحث فيها ، فاستعمال كتب الرجال المصنفة على الطبقات والمدن والأنساب تتطلب معرفة بصاحب الترجمة لايمتلكها الكثيرون ممن يراجعونها خاصة وأنه لاتوجد آنذاك فهارس للكتب . لقد صرح كثير من المصنفين بالدافع الذي جعلهم يختارون الترتيب على حروف المعجم . قال ابن حبان (ت ٣٣٤ هـ) في كتاب « الثقات » : « فإنا نفصل أسماء أتباع التابعين ونذكر مايعرف من أنساب المشهورين منهم وأوقات موتهم ونقصد في نظر أسمائهم المعجم ليكون أسهل عند البغية لمن أراد ، لعلمي بتعذر حفظ الجل منه على أكثر الناس »[١] . وقال ابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٠ هـ) في مقدمة كتابه « الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين » : « وصنفته على حروف المعجم ليكون أسهل على من طلب راوياً منهم »[٢] . وقال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني في مقدمة كتابه « ذكر أخبار أصبهان » : « أما بعد .. فإن بعض الاخوان رعاهم الله سأل الاحتذاء بمن

---

١) ابن حبان : الثقات ، مقدمة الجزء الثاني .

٢) ابن عدي : الكامل ١ : ١ أ .

تقدمنا من السلف ورواة الحديث في نظم كتاب يشتمل على أسامي الرواة والمحدثين ... وابتغى أن يكون ذلك مرتباً على حروف المعجم ليسهل الوقوف عليه فأجبته الى ذلك » [١] . لقد كانت الرغبة إذاً في تسهيل مراجعة هذه التصانيف هي العامل الوحيد الذي حدا بالأقدمين الى الترتيب على حروف المعجم متخلين عن نظام الطبقات والمدن بصورة تدريجية . وقد علل الحافظ أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي تخليه عن نظام الطبقتين الذي اتبعه صاحب الكمال [٢] (ت ٦٠٠ هـ) بأن نظام الطبقات يوهم أحياناً ، إذ أن للصحابي رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن غيره ، فإذا رأى من لاخبرة له رواية الصحابي عن الصحابي ظن الأول تابعياً فيكشفه في التابعين فلايجده ، فكان سياق الرواة كلهم مساقاً واحداً على الحروف أولى [٣] .

علم الرجال والتاريخ :

لقد كانت كتب الرجال يطلق عليها « تأريخ » سواء كانت مرتبة على الطبقات أم على حروف المعجم ، ومن هنا حاول المتأخرون أن يميزوا بين التواريخ والطبقات ، وقد اعتبر العز بن جماعة ذلك من الأمور المشكلة ، وحاول التمييز بينها بعبارة غامضة فقال : « والحق عندي أنهما بحسب الذات يرجعان الى شيء واحد ، وبحسب الاعتبار يتحقق مابينهما من التغاير » [٤] . وقد عقب السخاوي على ذلك بقوله : « بينهما عموم وخصوص وجهي ، فيجتمعان في التعريف بالرواة وينفرد التأريخ بالحوادث ، والطبقات بما اذا كان في البدريين مثلاً من تأخرت وفاته عمن

---

١) أبو نعيم الأصبهاني : ذكر اخبار اصبهان ١ : ١ .

٢) هو عبد الغني المقدسي الجماعيلي صاحب كتاب « الكمال في معرفة الرجال » .

٣) ابن حجر : تهذيب التهذيب ١ : ٧ .

٤) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٤٥٣ .

لم يشهدها ، لاستلزامه تقديم المتأخر الوفاة »[١] . وقد ذكر السخاوي أن كلامه في التفريق بين التأريخ والطبقات ينطبق على مصنفات الأقدمين في الطبقات ، ذلك لأن المتأخرين راعوا في الطبقات سني الوفيات .

إن بعض المؤلفين أطلقوا على كتبهم في الرجال اسم التأريخ منذ فترة مبكرة ترجع الى النصف الأول من القرن الثالث الهجري ، حيث أطلقه البخاري على بعض مصنفاته في الرجال وهي « التأريخ الكبير » و « التأريخ الأوسط » و « التأريخ الصغير » ، كذلك فعل معاصره علي بن المديني (ت ٢٣٤ هـ) حيث سمى كتابه في الرجال « التأريخ » ، وسمى ابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩ هـ) كتابه « التأريخ الكبير » وتابعهم في ذلك بعض المؤلفين التالين ، وكانت كلمة التأريخ قد استعملت للتأريخ الحولي منذ تلك الفترة المبكرة أيضاً حيث سمى خليفة بن خياط حولياته باسم « التأريخ »[٢] ، على أن الجزم بذلك يبدو صعباً وأياً كان الأمر فإن المؤلفين الأوائل في الرجال اعتبروا كتبهم تاريخاً ، ولعل تبرير ذلك يعود الى ذكرها سنوات الولادة والوفاة لبعض المترجمين .

وقد استمر اعتبار كتب الرجال من فروع التأريخ حتى بعد أن تبلورت بعض المفاهيم حول تعريف التأريخ وتحديد مجالاته وأغراضه وظهرت في الدراسات المتأخرة التي قام بها الكافيجي[٣] سنة ٨٧٩ هـ ، والسخاوي[٤] (ت ٩٠٢ هـ) فقد قال السخاوي « علم التأريخ فن من فنون الحديث النبوي »[٥] ، وذكر في فوائد علم

---

١) المصدر السابق .

٢) روزنثال : علم التاريخ عند المسلمين ٢٤ ـ ٢٥ .

٣) في كتابه « المختصر في علم التأريخ » .

٤) في كتابه القيم « الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ » .

٥) السخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٤٥٠ .

التاريخ أنه « يظهر الشيخ الذي جعل روايته عنه من مقصده كان قد مات قبل مولده أو كان قد اختل عقله أو اختلط أو لم يجاوز بلدته التي لم يدخلها الطالب قط » [١] . وبيان ذلك كله من مباحث علم الرجال . وقد استشهد السخاوي على جلالة علم التاريخ بأن البخاري ألف « التاريخ الكبير » بين القبر النبوي والمنبر الشريف وكان يصلي لكل ترجمتين ركعتين [٢] . وكتاب التاريخ الكبير هذا من كتب الرجال وعندما ذكر السخاوي قوائم بأسماء التصانيف في التاريخ أورد ضمنها أنواع المصنفات في علم الرجال . وقد اعتبر السخاوي معرفة تأريخ الرجال واجباً في حين أن معرفة الأخبار والأشعار وما الى ذلك لايعدو أن يكون مباحاً [٣] . ولم يقتصر اعتبار علم الرجال من فروع التواريخ وذكر فوائده ضمن فوائد التاريخ على السخاوي ، فقد ذكر معاصره السيوطي (ت ٩١١ هـ) أن « من فوائد التأريخ معرفة الآجال وحلولها وانقضاء العدد وأوقات التعاليق ووفيات الشيوخ ومواليدهم والرواة عنهم فنعرف بذلك كذب الكاذبين وصدق الصادقين » [٤] . وقد تابعهما كل من حاجي خليفة وطاش كبرى زاده في اعتبار علم الرجال أحد فروع علم التأريخ [٥] . وقد تساءل روزنثال عما اذا كان من الصحيح قبول التراجم بشكلها الحالي كعنصر بارز في علم التأريخ كما فعل المؤرخون المسلمون ؟ مع اعترافه بأن التراجم جزء أساسي من التأريخ وأن فيها مقداراً لابأس به من المادة التي يمكن تصنيفها واعتبارها

---

١) المصدر السابق ٤٥٠ .

٢) المصدر السابق ٤٥٢ .

٣) المصدر السابق ٤٥٤ .

٤) السيوطي : الشماريخ في علم التأريخ ٧ .

٥) انظر حاجي : كشف الظنون ١ : ٢٧١ ، وطاش كبرى زاده : مفتاح السعادة ٢ : ٢٣٧ .

تأريخية [1] . وطبيعي أن ذلك ينطبق على كتب التراجم المتأخرة بصورة أوضح إلا أنه ينطبق أيضاً على كتب الرجال التي حوت مادة تأريخية دقيقة وموثوقة لكنها قليلة ومشتتة فقد قدمت خلال التراجم معلومات منها مايتصل بالإدارة كذكر الولاة والقضاة ، ومنها مايتعلق بتواريخ الغزوات والمعارك حيث ترد عرضاً عند ذكر اشتراك أصحاب التراجم في الغزوات ، ومنها مايتعلق بخطط المدن التي ترد عرضاً أيضاً خلال تحديد محل سكنى صاحب الترجمة ، وكذلك التعريف بالعشائر التي نزلت في المدن عندما تكون مرتبة على المدن وحاوية على الأنساب .

ولكتب الرجال أهمية خاصة في التعريف بالحياة الثقافية للمدن والأقطار التي تناولت تراجم علمائها ، وهذه المعلومات قد تسد بعض الفجوات في المادة التي تقدمها الكتب التأريخية كأن يتم بها إكمال قوائم الولاة أو القضاة في مدينة معينة أو خلال فترة محددة ، أو تكمل معلومات الكتب التأريخية عن خطط المدن وماشاكل ، على أنه من الضروري عدم المبالغة في أهمية المادة التأريخية التي تقدمها كتب الرجال .

وتظهر أهمية كتب الرجال في نوع من الدراسات التأريخية التي ظهرت حديثاً وهي مايسمى بعلم « تأريخ التأريخ » الذي يتعرض لدراسة الأصول التي استقى منها المؤرخون مادتهم ونقد هذه الأصول حيث تقدم كتب الرجال معلومات لها أهمية بالغة في التعريف برواة الأخبار وبيان أحوالهم وعقائدهم وأخلاقهم مما يلقي ضوءاً على دوافعهم وأغراضهم ، وقد مكن من الإفادة من كتب الرجال في هذا المجال المشاركة الجدية التي قام بها المحدثون في نقل الأخبار [2] الى جانب رواية

---

١) روزنثال : علم التاريخ عند المسلمين ٢٨ .

٢) يمكن التأكد من ذلك بملاحظة الشيوخ الذين نقل عنهم خليفة بن خياط ومحمد بن سعد والطبري .

الحديث التي جعلت كتب الرجال تترجم لهم ، ولكن ينبغي أن لايبالـغ في ذلك فإن معظم التراجم التي ذكرتها كتب الرجال قصيرة والمعلومات التي أوردتها مقتضبة ولكنها في حالات كثيرة تنفرد بها مما يجعل لها أهمية كبيرة .

ويبرز تأثير علم الرجال على كتب التراجم من حيث الشكل والمحتوى رغم أن كتب التراجم لم تقتصر على رجال الحديث ، بل تناولت أيضاً الملوك والأمراء والولاة والقضاة والشعراء والأدباء والقراء وغيرهم ، فترتيب مادة الترجمة من حيث الاهتمام بضبط الأسماء وذكر الأنساب وبيان الصفات الخلقية والعقلية والجسمية وذكر شيوخ المترجم وتلاميذه وبعض مروياته أحياناً والاعتناء بذكر سني الوفيات ، وهذه التراجم لاتختلف في طبيعة المادة ولاالتنظيم عما هي عليه في كتب الرجال .

ويظهر أثر علم الرجال في التنظيم العام الذي اتبعته كتب التراجم في ترتيب مادتها ، فالتنظيم على الطبقات أو على حروف المعجم هما أساس ترتيب كتب التراجم ، وقد سبقت كتب الرجال الى استعمال هذين الأساسين في عرض مادتها . وقد لايكون من المجازفة القول أن كتب التراجم ليست إلا تقليداً لكتب الرجال مع توسيع النطاق بإدخال تراجم لاعلاقة لها برواة الحديث ، ومع توسع أكثر في الكلام عن أحوال الرجال وأخبارهم . ويظهر مثل هذا التأثير لعلم الرجال أيضاً في بعض كتب التأريخ العام التي اهتمت بالتراجم كثيراً مثل كتاب « المنتظم » لابن الجوزي وكتاب « البداية والنهاية » لابن كثير ، و « تأريخ الاسلام » للذهبي .

علم الرجال والنقد التاريخي :

إن مناهج المحدثين في نقد رجال الحديث كان لها أثر كبير في تطور ونمو نقد المصادر والتحري عن الحقيقة ببيان مكانة ناقليها من الصدق والإتقان ، فقد اشترط المحدثون في الراوي أن يكون متصفاً بالعدالة والضبط لقبول الأحاديث التي يرويها ، ومن أجل بيان أحوال العدد الهائل من الرواة ألفوا كتب الرجال .

وقد أوضحت كتب مصطلح الحديث التي تبلورت فيها قواعد نقد الحديث

طريقة الاستفادة من كتب الرجال ، وبطبيعة الحال فإن هذه القواعد وضعت خصيصاً لنقد الحديث ، ولكن بسبب اشتغال كثير من المحدثين في التاريخ فإن قواعد النقد هذه استعملت ـ الى حد ما ـ في التأريخ أيضاً ، وقد ساعد على ذلك أن الروايات التأريخية كانت تتصدرها الأسانيد كما هو شأن الأحاديث ، كما أن مقاييس المحدثين سرت الى علم التأريخ فقد اشترطوا في المؤرخ مااشترطوه في رواة الحديث من العدالة والضبط [1] ، وبذلك أمكن تطبيق قواعد نقد الحديث في نقد الروايات التأريخية أيضاً ، ولكن ذلك لم يتم بنفس الدقة بل حدث تساهل كبير في ميدان التأريخ ، فالمؤرخون الأوائل مثل خليفة بن خياط والطبري استقوا كثيراً من مادتهم التأريخية عن رواة ضعفهم أهل الحديث ، وبذلك لم يتشددوا في نقد رواة الأخبار كما فعلوا بالنسبة لرواة الحديث ، لأن الحديث تترتب عليه الأحكام الشرعية لذلك رفض العلماء الاحتجاج بالأحاديث ذات الأسانيد المنقطعة في حين قبلوا ذلك في الروايات التأريخية ، ولم يجدوا بأساً في استعمال صيغ التمريض في بيان طرق التحمل بالنسبة للروايات التأريخية ، وهكذا ميز العلماء منذ فترة مبكرة بين «التأريخ» و «الحديث» فلم يطبقوا قواعد نقد الحديث بدقة في نطاق التأريخ . وعندما يقوم المؤرخون اليوم بمحاولة تدقيق مصادرنا التأريخية ونقدها فإن بالإمكان الاستفادة من قواعد نقد الحديث وعلم الرجال في ترجيح الروايات التأريخية المتعارضة كأن تكون إحدى الروايتين المتعارضتين بإسناد متصل رجاله ثقات ، والأخرى وردت بإسناد منقطع أو عن طريق رواة مجروحين ، فعندئذ ينبغي ترجيح الرواية الأولى على الثانية كما أن استعمال قواعد المصطلح في نقد الروايات التأريخية ينبغي أن يشتد على

---

١) الكافيجي : المختصر في علم التاريخ ٣٣٦ ، يقول : « وينبغي أن يشترط في المؤرخ مايشترط في راوي الحديث من أربعة أمور : العقل والضبط والإسلام والعدالة » . والسخاوي : الإعلان بالتوبيخ ٤٩٩ ـ ٥٠٠ .

قدر تعلق المادة بالأحداث الخطيرة التي تؤثر فيها الأهواء ويشتط عندها الرواة كأن تكون الروايات لها مساس بالعقائد كالفتن التي حدثت في جيل الصحابة أو ذات صلة بالأحكام الشرعية كالسوابق الفقهية فإن التشدد في قبولها يجعل استعمال قواعد نقد الحديث بدقة أمراً مقبولاً . وعلى ذلك فإن مدى تطبيق قواعد نقد الحديث في التأريخ أمر نسبي تحدده طبيعة الروايات ، وقد نبّه الكافيجي على ذلك بقوله : « يجوز للمؤرخ أن يروي في تأريخه قولاً ضعيفاً في باب الترغيب والترهيب والاعتبار مع التنبيه على ضعفه ، ولكن لايجوز له ذلك في ذات الباريء عزوجل وفي صفاته ولافي الأحكام وهكذا جواز رواية الحديث الضعيف على ماذكر من التفصيل المذكور »[1] .

لقد ظلت مقاييس المحدثين واتجاهاتهم في النقد سارية في ميدان التأريخ حتى فترة متأخرة حيث ظهر أثر ذلك فيما كتبه الكافيجي والسخاوي عن علم التأريخ ، ولكن هذه المقاييس أغفلت كثيراً في البحوث التأريخية الحديثة ولم يفطن الباحثون الى هذا الكنز الثمين ، ومن ثم فإن الاعتماد في النقد التأريخي انصب على ماأنتجه الغربيون في حقل الميثودولوجي ، ولاشك أن استعمال الغربيين لقواعد النقد العلمي في حقل الدراسات الانسانية كان متأخراً بالنسبة لمناهج النقد عند المحدثين وكان ماعمله أسد رستم من الإفادة من مصطلح الحديث والميثودولوجية الغربية معاً في وضع مصطلح للتأريخ محاولة جريئة في الكشف عن أهمية قواعد نقد الحديث في عملية النقد التأريخي[2] .

إن الحس التأريخي لدى المؤرخ مهم في نجاح مهمته ، وكان يقابله عند

---

١) الكافيجي : المختصر في علم التأريخ ٣٢٦ .

٢) انظر بصورة خاصة الباب السادس وعنوانه « العدالة والضبط » حيث أن قواعد النقد الداخلي للروايات التأريخية لاتكاد تخرج عما رسمه المحدثون في نطاق نقد الحديث .

المحدثين الحس الحديثي ، يقول الأوزاعي (ت ١٥٧ هـ) : « إنا كنا لنسمع الحديث ، فنعرضه على أصحابه كما نعرض الدرهم الزائف على الصيارفة ، فما عرفوا أخذنا ، وماأنكروا تركنا »[١] .

---

١) ابن عساكر : تاريخ دمشق ج ١٠ : ق ٣٤٦ ، ترجمة عبد الرحمن الأوزاعي .

الرحلة في طلب العلم

نشاط الرحلة في طلب الحديث

بدأت الرحلة في طلب العلم في جيل الصحابة ، فرحل جابر بن عبد الله الى عبد الله بن أنيس في الشام ، واستغرق سفره شهراً ليستمع منه حديثاً واحداً لم يكن جابر قد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم [١] ، ورحل جابر الى مصر للقاء مسلمة بن مخلد وسؤاله عن حديث بلغه عنه فلما أخبره به رجع [٢] .

ورحل أبو أيوب الأنصاري الى عقبة بن عامر بمصر فلما لقيه قال : حدثنا ماسمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ستر المسلم لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك . فلما حدثه ركب أبو أيوب راحلته وانصرف عائداً الى المدينة وما حلَّ رحله !! [٣] .

ورحل رجل من الصحابة الى فضالة بن عبيد بمصر فلما قدم اليه قال له : « أما إني لم آتك زائراً ولكني سمعت أنا وأنت حديثاً من رسول الله صلى الله عليه

---

١) البخاري : الصحيح ١ : ٢٩ ، وابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله ١ : ٩٣ ، وذكره الخطيب في الكفاية ص ٤٠٢ فقال : « رحل جابر الى مصر في حديث حتى سمعه من عبد الله بن أنيس » كما ذكر الخطيب في كتابه الرحلة في طلب الحديث ص ٥٤ روايتين إحداهما تذكر أن رحلة جابر الى الشام الى عبد الله بن أنيس ، والثانية تذكر أن رحلة جابر الى مصر ولاتسمي الصحابي الذي رحل اليه . ويبدو أن لجابر رحلتين إحداهما الى الشام والأخرى الى مصر ، وقد سمى الرامهرمزي الصحابي الذي رحل جابر اليه الى مصر وهو مسلمة بن مخلد كما ذكر أعلاه .

٢) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ١ : ق ١٨ و ١ ، وذكره الخطيب في الرحلة في طلب الحديث ص ٥٧ لكنه قال : « رجل » بدل « جابر » .

٣) ابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله ١ : ٩٣ - ٩٤ ، وانظر الخطيب : الكفاية ٤٠٢ ، والرحلة في طلب الحديث ص ٥٦ .

وسلم رجوت أن يكون عندك منه علم »[١] .

وقال عبد الله بن مسعود : « لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لأتيته »[٢] .

ويتبين مما ذكرت أن سبب رحلة الصحابة كانت لسماع حديث لم يسمعه الصحابي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو للتثبت من حديث يحفظه الصحابي وليس في بلده من يحفظه فيشد الرحال الى من يحفظه ولو كان على مسيرة شهر .

وقد استمرت الرحلة في جيل التابعين فقد تفرق الصحابة في الأمصار يحملون معهم العلم فما كان ليتيسر للرجل أن يحيط علماً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم دون رحلة في الأمصار وملاحقة الصحابة المتفرقين فيها .

يقول سعيد بن المسيب (ت ٩٤ هـ) أحد كبار التابعين : « إن كنت لأسير في طلب الحديث الواحد مسيرة الليالي والأيام »[٣] .

ورحل الحسن البصري (ت ١١٠ هـ) من البصرة الى الكوفة في مسألة[٤] .

وأقام أبو قلابة في المدينة ثلاثة أيام ماله حاجة إلا رجل كانوا يتوقعون قدومه كان يروي حديثاً ، فأقام حتى قدم وسأله عن الحديث[٥] .

وقال بسر بن عبد الله الحضرمي : « إن كنت لأركب الى مصر من الأمصار

---

١) الدارمي : سنن ١ : ١٣٨ ، والخطيب : الرحلة في طلب الحديث ص ٥٧ .

٢) الخطيب : الكفاية ٤٠٢ .

٣) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ٢ : ق ١٧ و ٢ ، وابن عبد البر : جامع بيان العلم ١ : ٩٤ ، والخطيب : الكفاية ٤٠٢ .

٤) الخطيب : الكفاية ٤٠٢ .

٥) الدارمي : سنن ١ : ١٣٦ ، والرامهرمزي : المحدث الفاصل ٢ : ق ١٧ و ٢ .

في الحديث الواحد لأسمعه »[١] .

وقال عامر الشعبي سيد التابعين « لم يكن أحد من أصحاب عبد الله ، أطلب للعلم في أفق من الآفاق من مسروق »[٢] .

وخرج عامر الشعبي الى مكة في ثلاثة أحاديث ذكرت له على أمل أن يلقى أحد الصحابة هناك فيسأله عنها[٣] .

وحدَّث الشعبي رجلاً بحديث ثم قال له : « أعطيناكها بغير شيء قد كان يركب فيما دونها الى المدينة »[٤] .

وعن أبي العالية الرياحي قال : كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم نرض حتى ركبنا الى المدينة فسمعناها من أفواههم[٥] .

ففي جيل التابعين يبرز عامل جديد يحفز طلاب الحديث الى الرحلة ، ذلك هو طلب الإسناد العالي ، فهو أخصر طرق الحديث المتصلة . فبدل أن يأخذ التابعي عن تابعي أخذ بدوره الحديث عن صحابي ، يرحل الى ذلك الصحابي فيروي الحديث عنه مباشرة ، وقد كان لظهور الوضع في الحديث أثر في تنشيط هذه

---

١) الدرامي : سنن ١ : ١٣٦ ، والخطيب : الرحلة في طلب الحديث ص ٦٣ ، لكنه يسميه « بشر » وهو تصحيف (انظر ابن حجر : تهذيب التهذيب ١ : ٤٣٨) . وابن عبد البر : جامع بيان العلم ١ : ٩٥ .

٢) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ق ١٨ و ١ ، والخطيب : الكفاية ٤٠٢ .

٣) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ق ١٨ و ١ .

٤) البخاري : الصحيح ١ : ٣٥ ، وابن عبد البر : جامع بيان العلم ١ : ٩٤ ، والخطيب : الكفاية ٤٠٢ .

٥) الدارمي : سنن ١ : ١٣٦ ، والخطيب : الكفاية ٤٠٢ ـ ٤٠٣ .

الرحلات العلمية طلباً للحديث من مظانه ، وتدقيقاً لمصادره ، وبحثاً عن أصوله ، وتحرياً عن رواته . وقد ذكر شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠ هـ) أنه سمع أبا اسحق يحدث عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث « من توضأ فأحسن الوضوء دخل من أي أبواب الجنة شاء » فسأله شعبة : سمعت عبد الله بن عطاء يحدث عن عقبة بن عامر ؟ قال أبو اسحق : سمعت عبد الله بن عطاء . قال شعبة : عبد الله سمع عقبة بن عامر ؟ فقال أبو اسحق : اسكت . فقال شعبة : لاأسكت . وكان مسعر بن كدام حاضراً فالتفت الى شعبة وقال : ياشعبة عبد الله بن عطاء حي بمكة . فخرج شعبة الى مكة فلقي عبد الله بن عطاء وسأله عن حديث الوضوء من رواه ؟ فأجاب : عقبة بن عامر . فاستحلفه شعبة هل سمعت منه ؟ قال : لا حدثني سعد بن ابراهيم . فمضى شعبة الى المدينة حيث لقي هناك سعد بن ابراهيم فسأله . فأجاب : من عندكم خرج حدثني زياد بن مخراق . فانحدر شعبة الى البصرة فلقي زياد بن مخراق وهو شاحب اللون وسخ الثياب كث الشعر فسأله . فقال : حدثني شهر بن حوشب عن أبي ريحانة . فقال شعبة : هذا حديث صعد ثم نزل دمروا عليه ليس له أصل [1] . وهذا الجهد الكبير والمشقة البالغة والسفر الطويل كله للتحقق من صحة حديث واحد ، وليس شعبة بن الحجاج هو الوحيد في هذا الميدان

فهذا المؤمل بن اسماعيل ذكر عنده الحديث الذي يروي عن أبي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل القرآن فقال : لقد حدثني رجل ثقة سماه قال : أتيت المدائن فلقيت الرجل الذي يروي هذا الحديث فقلت له : حدثني فإني أريد أن آتي البصرة . فقال : هذا الرجل الذي سمعناه هو بواسط في أصحاب القصب . قال : فأتيت واسطاً فلقيت الشيخ ، فقال : إن هذا الذي سمعت منه هو بالكلاء . فأتيت البصرة فلقيت

---

١) ابن حبان : معرفة المجروحين من المحدثين ١ : ق ٩ و ٢ ـ ق ١٠ و ١ ـ ٢ ، والخطيب : الرحلة في طلب الحديث ص ٦٤ ـ ٦٥ .

الشيخ بالكلاء فقلت له : حدثني فإني أريد أن آتي عبادان . فقال : إن الشيخ الذي سمعناه منه هو بعبادان . فأتيت عبادان فلقيت الشيخ فقلت له : اتق الله ما لهذا الحديث ؟ أتيت المدائن ـ فقصصت عليه ـ ثم واسطاً ثم البصرة فدللت عليك ، وماظننت إلا أن هؤلاء كلهم قد ماتوا فأخبرني بقصة هذا الحديث . فقال : إنا اجتمعنا فرأينا الناس قد رغبوا عن القرآن وزهدوا فيه وأخذوا في هذه الأحاديث فوضعنا لهم هذه الفضائل حتى يرغبوا فيه [1] . وهكذا كان للوضع في الحديث أثر في تنشيط الرحلة في طلب العلم للتحقق من الأحاديث ومعرفة مصادرها ، كما كان لاستمرار طلب الإسناد العالي دور في ذلك ، وقد قال الإمام أحمد : « طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف » [2] . وقال : « طلب علو الإسناد من الدين » [3] .

لذلك اتسع نطاق الرحلة في طلب العلم في القرنين الثاني والثالث ، ويقدم الرامهرمزي (ت ٣٦٠ هـ) قائمة بأسماء المحدثين الذين رحلوا في الأقطار ، ورتبهم على الطبقات ، فذكر من رحلوا الى عدة أقطار ثم ذكر من قصد ناحية واحدة للقاء من بها من العلماء [4] ، وهذه الأقطار هي مراكز الثقافة في العالم الإسلامي آنذاك والمدن والأقطار التي كان يقصدها طلاب العلم للقاء من بها من العلماء كما تشير أخبار الرحالين هي : المدينة ومكة والكوفة والبصرة والجزيرة والشام واليمامة واليمن ومصر ومرو والري وبخارى . وهي مراكز يكثر فيها العلماء وتنشط فيها الرواية ، وترجم لعلماء معظمها ابن سعد وخليفة بن خياط في كتابيهما في الطبقات .

وكان للرحلة أثر في شيوع الأحاديث وتكثير طرقها ، كما كان لها أثر في

---

١) الخطيب : الكفاية ٤٠١ ، والعراقي : فتح المغيث ١٣٠ ـ ١٣١ .

٢) ابن الصلاح : المقدمة ١٠٥ .

٣) الخطيب : الرحلة في طلب الحديث ص ٤٧ .

٤) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ٢ : ق ١٩ و ١ ـ ٢ .

معرفة الرجال بصورة دقيقة لأن المحدث يذهب الى البلدة فيتعرف على علمائها ويخالطهم ويسألهم ، ولولا الرحلة لتنوع علم الأقاليم المختلفة واتسع الخلاف في الأحكام .

وقد أدرك العلماء أهمية الرحلة فلما سئل الإمام أحمد بن حنبل عن طالب العلم هل يلزم رجلاً عنده علم فيكتب عنه أو يرحل الى المواضع التي فيها العلم فيسمع منهم ؟ أجاب : يرحل ويكتب عن الكوفيين والبصريين وأهل المدينة ومكة ويشام الناس يسمع منهم [١] . وقال يحيى بن معين : « أربعة لاتؤنس منهم رشداً ، منهم رجل يكتب في بلده ولايرحل في طلب الحديث » [٢] . وقال ابراهيم بن أدهم : « إن الله يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث » [٣] . ولكن الرحلة المقصودة هي التي تحقق هدفاً واضحاً ، وليست مجرد سفر يضيع الوقت والجهد لتبادل التحيات والأشواق . وقد يكتفي طالب العلم بالتلقي عن عالم كبير كما فعل أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني الدمشقي وهو القائل : « ينبغي للرجل أن يقتصر على علم بلده وعلى علم عالمه ، فلقد رأيتني أقتصر على سعيد بن عبد العزيز فما أفتقر معه الى أحد » [٤] . وقال الخطيب : « المقصود بالرحلة في الحديث أمران : أحدهما تحصيل علو الإسناد وقدم السماع ، والثاني : لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم ، فإذا كان الأمران موجودين في بلد الطالب ومعدومين في غيره فلافائدة في الرحلة ، فالاقتصار على مافي البلد أولى » [٥] .

---

١) العراقي : فتح المغيث ٣ : ٨٦ ، ويشام : يختبر .

٢) الخطيب : الرحلة في طلب الحديث ص ٤٧ ، والعراقي : فتح المغيث ٣ : ٨٦ .

٣) العراقي : فتح المغيث ٢ : ٨٧ ، والخطيب : الرحلة في طلب الحديث ص ٤٧ .

٤) ابن عساكر : تاريخ دمشق ٧ : ق ١١٤ ترجمة سعيد بن عبد العزيز .

٥) العراقي : فتح المغيث ٢ : ٨٦ .

وقد كان الراحلون يلتذون في الرحلة ، فهذا رجل وفد الى يزيد بن هارون من حران ينشد :

أقبلت أهوى على حيزوم طاوية ... في لجة اليم لا ألوي على سكن
حتى أتيت إمام الناس كلهم ... في الدين والعلم والآثار والسنن
أبغي به الله لا الدنيا وزخرفها ... ومن تغنى بدين الله لا يهن
يا لذة العيش ما قلت حدثنا ... عوف وبشر عن الشعبي والحسن [١]

وقال آخر رحل الى سفيان بن عيينة بمكة :

سيري نجا وقاك الله من عطب ... حتى تلاقي بعد البيت سفيانا
سمح [٢] الأنام ومن جلت مناقبه ... لاقى الرجال وحاز العلم أزمانا [٣]

ولولا الرحلة في طلب العلم لوجد طابع فكري محلي في كل مدينة من المدن الاسلامية بسبب العزلة العلمية ، لكن الروح الواسعة التي تحلى بها العلماء دفعتهم الى جوب الآفاق وأخذ العلم من شتى المراكز الفكرية في العالم الاسلامي ، ولو اهتم المحدثون بتدوين أخبار الرحلات وأوصاف المدن لقدموا معلومات غزيرة كتلك التي نجدها في كتب الرحلات المتأخرة مثل رحلة ابن جبير ورحلة ابن بطوطة .. ولكن المحدثين لم يهتموا بغير الحديث الذي كان هدف هذه الرحلات .

إن ماحققته هذه الرحلات من امتزاج علم الأمصار يظهر بوضوح في مجاميع الحديث التي دونت خلال القرن الثالث الهجري وقد عملت هذه الرحلات على تقليل

---

١) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ٢ : ق ١٨ و ٢ .
٢) في سير أعلام النبلاء للذهبي ٨ : ٤١٧ « شيخ » ولعله الصواب .
٣) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ٢ : ق ١٨ و ٢ .

أثر العصبية والمنافسة في الحديث بين الأمصار ، لذلك نجد أن المنافسة في الفقه بين مدرسة العراق ومدرسة المدينة وظهور العصبية للرأي في النصف الأول من القرن الثاني الهجري يبدو أوضح بكثير من المنافسة بين الأمصار في الحديث ، وأحسب أن الرحلة في طلب العلم وما ولدته من امتزاج علم الأمصار المختلفة إضافة الى عدم احتمال علم الحديث ماإحتمله علم الفقه من اتساع في الخلاف بسبب تباين الأفهام والمدارك وتباين الأعراف المحلية ومايستتبعه من اختلاف الحاجيات بين مصر وآخر لكل ذلك أثر في تقليل العصبية المحلية بين المحدثين ، كما أنه لاتوجد لدينا مدارس متبلورة في الحديث كما هو الشأن في الفقه ، وإن كانت هناك شروط ومقاييس في قبول الرواية أو رفضها والأخذ عن الرجل أو رده ، ولكنها شروط فردية تتباين بين محدث وآخر لامدرسة وأخرى ولامصر وآخر .

تدوين كتب رواية الحديث

تدوين كتب رواية الحديث

الكتابة في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم :

لم يكن العرب قبل الاسلام يعتمدون على الكتابة في حفظ أشعارهم وخطبهم وقصص أيامهم ومآثرهم وأنسابهم ، بل اعتمدوا على الذاكرة ونمت ملكة الحفظ عندهم فاشتهروا بقوة ذاكرتهم وسرعة حفظهم . ولكن هذا لايعني عدم وجود من يعرف الكتابة بينهم ، ذلك لأن مجتمع مكة التجاري يحتاج الى معرفة بالكتاب والحساب ، ولكن عدد الكاتبين كان قليلاً ولذلك وصف القرآن الكريم العرب بأنهم أميون فقال تعالى : (هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم) [١] ، وفي الحديث الشريف « إنا أمة أمية لانكتب ولانحسب » [٢] .

وقد حث الاسلام على العلم ، واهتم النبي صلى الله عليه وسلم بتعليم المسلمين الكتابة ، فأذن لأسرى بدر أن يفدوا أنفسهم بتعليم عشرة من صبيان الأنصار القراءة والكتابة [٣] . وكان بعض المسلمين يتعلمون القراءة والكتابة في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم حيث تطوع بعض المعلمين بتعليمهم مثل عبد الله بن سعيد بن العاص وسعد بن الربيع الخزرجي وبشير بن ثعلبة وأبان بن سعيد بن العاص [٤] ، فكثر

---

١) الجمعة ٢ .

٢) مسلم : الصحيح ص ٧٦١ ، كتاب الصيام ، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال .

٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ٢ : ٢٢ واختصاص الأنصار بذلك لأن المهاجرين كان فيهم الكاتبون ولم يكن في الأنصار ذلك . وأبو عبيد : الأموال ص ١١٥ ، ويذكر المقريزي : إمتاع الأسماع ص ١٠١ أن زيد بن ثابت ممن علمهم أسرى بدر الكتابة .

٤) انظر عنهم ابن عبد البر : الاستيعاب ١ : ٦٤ ، وابن سعد : الطبقات الكبرى ٣ : ٥٣١ ، وابن حجر : الإصابة ١ : ١٠ .

عدد الكاتبين حتى بلغ عدد كتاب الوحي زهاء أربعين كاتباً [١] ناهيك عن كتاب الصدقات والرسائل والعهود .

كتابة الحديث في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم :

ومع وجود عدد من الكتاب في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وقيامهم بتدوين القرآن الكريم فإنهم لم يقوموا بجمع حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكتابته بشمول واستقصاء بل اعتمدوا على الحفظ والذاكرة في أغلبه ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، ولعله أراد المحافظة على ملكة الحفظ عندهم ، خاصة وأن الحديث تجوز روايته بالمعنى خلاف القرآن الكريم الذي هو معجز بلفظه ومعناه ، ومن ثم فلاتجوز روايته بالمعنى ، لذلك اقتضت الحكمة حصر جهود الكاتبين في نطاق تدوين القرآن الكريم ، وللتخلص من احتمال حدوث التباس عند عامة المسلمين فيخلطون القرآن بالحديث اذا اختلطت الصحف التي كتب فيها القرآن بصحف الحديث ، خاصة في الفترة المبكرة عندما كان الوحي ينزل بالقرآن الكريم ولما يكمل الوحي ، ولما يعتد عامة المسلمين على أسلوب القرآن . وقد وردت أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم تنهى عن كتابة الحديث كما وردت أحاديث تسمح بالكتابة .

فأما أحاديث النهي عن الكتابة فهي :

١ ـ « لاتكتبوا عني ، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه ، وحدثوا عني ولاحرج » . أخرجه مسلم [٢] من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

٢ ـ قال أبو سعيد الخدري : « جهدنا بالنبي صلى الله عليه وسلم أن يأذن لنا

---

١) ابن سيد الناس : عيون الأثر ١ : ٣١٥ ـ ٣١٦ .

٢) مسلم : الصحيح ص ٢٢٩٨ ، كتاب الزهد والرقائق ـ باب التثبت في الحديث .

في الكتاب فأبى »[١] .

٣ ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نكتب الأحاديث فقال : ماهذا الذي تكتبون ؟ قلنا : أحاديث نسمعها منك . قال : كتاب غير كتاب الله ! أتدرون ؟ ماضل الأمم قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى »[٢] .

وأقوى هذه الأحاديث حديث أبي سعيد الخدري الأول الذي أخرجه مسلم في صحيحه .

وأما أحاديث السماح بالكتابة فهي :

١ ـ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : « كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه فنهتني قريش ، وقالوا : تكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضا ؟ فأمسكت عن الكتاب ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأومأ باصبعه الى فيه وقال : اكتب فوالذي نفسي بيده ماخرج منه إلا الحق »[٣]

٢ ـ حديث أبي هريرة : « مامن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ماكان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولاأكتب »[٤] .

٣ ـ حديث أبي هريرة : « أن رجلاً أنصارياً شكا الى النبي صلى الله عليه وسلم قلة حفظه فقال : استعن بيمينك »[٥] .

---

١) الخطيب البغدادي : تقييد العلم ص ٣٢ ـ ٣٣ .

٢) المصدر السابق ص ٣٤ .

٣) الدارمي : السنن ١ : ١٢٥ ، والخطيب : تقييد العلم ص ٧٤ .

٤) البخاري : الصحيح ١ : ٣٨ .

٥) الخطيب : تقييد العلم ص ٦٧ ، والترمذي : العلم ٥ : ٣٩ .

٤ ـ طلب رجل من أهل اليمن يوم فتح مكة من الصحابة أن يكتبوا له خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفتح ، فاستأذنوا النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فقال : « اكتبوا لأبي شاه »[١] .

٥ ـ حديث أنس : « قيدوا العلم بالكتاب »[٢] .

٦ ـ حديث رافع بن خديج : « قلت يارسول الله إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها ؟ قال : اكتبوا ولاحرج »[٣] .

٧ ـ كتب النبي صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم[٤] .

٨ ـ قال النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه : « آتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لاتضلوا بعده »[٥] .

٩ ـ كتابة النبي صلى الله عليه وسلم للصحيفة بين المهاجرين والأنصار وبين المسلمين واليهود .

---

١) البخاري : الصحيح ١ : ٣٨ ، لكنه يذكر « لأبي فلان » بدل « لأبي شاه » . والخطيب : تقييد العلم ص ٨٩ .

٢) الخطيب : تقييد العلم ص ٧٠ ، وابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله ١ : ٧٢ . وقد ورد هذا الحديث من طرق عديدة بعضها ضعيف (انظر تقييد العلم للخطيب ص ٦٨ حاشية ١٢٩ و ص ٧٠ حاشية ١٣٤ ، وانظر صبحي الصالح : علوم الحديث ومصطلحه ص ٢١ حاشية ١) .

٣) السيوطي : تدريب الراوي ص ٢٨٦ .

٤) ابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله ١ : ٧١ .

٥) البخاري : الصحيح ١ : ٢٩ ، ومسلم : الصحيح ص ١٢٥٧ ، كتاب الوصية ـ باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي به .

رأي العلماء في تعارض هذه الأحاديث :

لقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة الحديث خشية اختلاطه بالقرآن الكريم الذي لم يكن قد جمع بعد ، وكذلك خشية انشغال المسلمين بالحديث عن القرآن وهم حديثو عهد به ، والى ذلك ذهب الرامهرمزي (ت ٣٦٠ هـ) بقوله تعقيباً على حديث أبي سعيد الخدري : « وحديث أبي سعيد : حرصنا أن يأذن لنا النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب فأبى . فأحسبه أنه كان محفوظاً في أول الهجرة ، وحين كان لايؤمن الاشتغال به عن القرآن » [١] . وأما أبو سليمان الخطابي (ت٣٨٨هـ) فقال : « وجهه ـ والله أعلم ـ أن يكون إنما كره أن يكتب شيء مع القرآن في صحيفة واحدة أو يجمع بينهما في موضع واحد تعظيماً للقرآن وتنزيهاً له أن يسوى بينه وبين كلام غيره » [٢] . ولذلك فقد أذن النبي صلى الله عليه وسلم لبعض الصحابة المتقنين للكتابة أن يكتبوا الحديث مثل عبد الله بن عمرو بن العاص حيث اطمأن الى عدم خلطه القرآن بالحديث . وذهب بعض العلماء ـ ورأيهم ينسجم مع ماذكر آنفاً ـ الى أن أحاديث السماح بالكتابة نسخت أحاديث النهي عنها ، وذلك بعد أن رسخت معرفة الصحابة بالقرآن فلم يخش خلطهم له بسواه ، وممن ذهب الى النسخ من المتقدمين ابن قتيبة الدينوري [٣] والخطابي [٤] ، ومن المعاصرين الشيخ أحمد محمد شاكر [٥] . وهذا الرأي لايتعارض مع تخصيص بعض الصحابة مثل عبد

---

١) الرامهرمزي : المحدث الفاصل ١٧١ .

٢) الخطابي : غريب الحديث ١ : ٦٣٢ .

٣) انظر تأويل مختلف الحديث ص ٣٦٥ .

٤) مختصر سنن أبي داؤد ٥ : ٢٤٥ ـ ٢٤٦ ، وأعلام الحديث شرح صحيح البخاري ص ٧٠ ، باب كتابة العلم .

٥) انظر الباعث الحثيث ص ١٣٣ .

الله بن عمرو بالإذن في وقت النهي العام لأن إبطال المنسوخ بالناسخ لاعلاقة له ولاتأثير في تخصيص بعض أفراد العام قبل نسخه [١] .

كتابة الحديث في جيل الصحابة :

كما وردت أحاديث في النهي عن الكتابة والسماح بها ، كذلك وقف الصحابة مواقف متباينة من كتابة الحديث ، فمنهم من كره الكتابة ، ومنهم من أجازها ، ومنهم من روي عنه الأمران ، كراهية الكتابة وإجازتها ، وقد ذكرت المصادر مواقف بعض كبار الصحابة الذين كرهوا كتابة الحديث :

١ ـ جمع أبو بكر الصديق رضي الله عنه خمسمائة حديث ثم أحرقها [٢] ، لكن الخبر لم يثبت من طريق صحيحة .

٢ ـ استشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه الصحابة في تدوين الحديث ، ثم استخار الله تعالى في ذلك شهراً ثم عدل عن ذلك وقال : « إني كنت أريد أن أكتب السنن ، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله ، وإني والله لاأشوب كتاب الله بشيء أبداً » . وهذا الحديث منقطع بين عروة وعمر بن الخطاب ، ورواه الخطيب متصلاً عن عروة عن عبد الله بن عمر ، وهو شاذ لمخالفته الطرق المعروفة عن عروة عن عمر [٣] .

٣ ـ قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : « أعزم على كل من كان عنده كتاب إلا رجع فمحاه ، فإنما هلك الناس حين اتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا

---

١) صبحي الصالح : علوم الحديث ومصطلحه ص ١١ .

٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ١ : ٥ .

٣) ابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله ١ : ٦٤ ، والخطيب : تقييد العلم ص ٥٠ ، والأنوار الكاشفة ص ٣٨ .

كتاب ربهم »[١] .

٤ ـ أُتي عبد الله بن مسعود بصحيفة فيها حديث فدعا بماء فمحاها ، وقال : « بهذا أهلك أهل الكتاب قبلكم حين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لايعلمون »[٢] .

٥ ـ وردت روايات تدل على كراهية صحابة آخرين للكتابة وهم : زيد بن ثابت ، وأبو هريرة ، وعبد الله بن عباس ، وأبو سعيد الخدري ، وعبد الله بن عمر ، وأبو موسى الأشعري ، وقد أوضح كل من هؤلاء الصحابة أن سبب كراهته كتابة الحديث خوفه من انشغال الناس بها وانصرافهم عن القرآن الكريم .

أما مواقف الصحابة التي تدل على تجويزهم الكتابة فهي :

١ ـ كتب أبو بكر الصديق رضي الله عنه لأنس بن مالك فرائض الصدقة التي سنها الرسول صلى الله عليه وسلم[٣] .

٢ ـ كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعتبة بن فرقد بعض السنن[٤] ، ووجد في قائم سيفه صحيفة فيها صدقة السوائم[٥] .

٣ ـ كان عند علي رضي الله عنه صحيفة فيها العقل وفكاك الأسير ولايقتل مسلم بكافر[٦] .

---

١) ابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله ١ : ٦٣ .

٢) المصدر السابق ١ : ٦٥ .

٣) أحمد : المسند ١ : ١١ .

٤) المصدر السابق ١ : ١٦ .

٥) الخطيب : الكفاية ص ٣٥٣ .

٦) البخاري : الصحيح ١ : ٣٨ ، وقد تكون هذه الصحيفة جزءاً من الوثيقة التي كتبها النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة لتنظيم العلاقات بين سكانها حيث ذكر ابن سعد أن هذه الصحيفة =

٤ ـ وردت أخبار عن سماح بعض الصحابة الآخرين بالكتابة مثل : عائشة وأبي هريرة ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، والبراء بن عازب ، وأنس بن مالك ، والحسن بن علي ، وعبد الله بن أبي أوفى ، وفيمن ذكرتهم من كان يكره الكتابة ثم أجازها ، ولاتناقض في ذلك لأن سبب كراهتهم هو أن تختلط بالقرآن ، أما حين يؤمن من ذلك فإنهم كانوا يجيزون كتابة الحديث ، ولذلك فقد كتب بعضهم الأحاديث في الصحف في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته وفيما يلي ذكر ماعرف منها :

أمثلة الصحف التي كتبها الصحابة في الحديث :

١ ـ صحيفة سعد بن عبادة الأنصاري [١] .

٢ ـ صحيفة عبد الله بن أبي أوفى [٢] .

٣ ـ نسخة سمرة بن جندب (ت ٦٠ هـ) جمع فيها أحاديث كثيرة [٣] .

٤ ـ كتاب أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم وفيه استفتاح الصلاة [٤] .

٥ ـ كتب أبي هريرة [٥] .

= كانت في جفن سيف النبي صلى الله عليه وسلم المسمى ذو الفقار ، فلعل علياً أخذها من جفن السيف ، فتكون مما كتب للنبي صلى الله عليه وسلم (انظر ابن سعد : الطبقات الكبرى ١ : ٤٨٦) .

١) الترمذي : السنن « كتاب الأحكام ، باب اليمين مع الشاهد » .

٢) البخاري : الصحيح « كتاب الجهاد » ، أبواب الصبر عند القتال واذا لم يقاتل في أول النهار صبر ، ولاتمنوا لقاء العدو .

٣) ابن حجر : تهذيب التهذيب ٤ : ٢٣٦ .

٤) الخطيب : الكفاية ص ٣٣٠ .

٥) ابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله ١ : ٧٣ ، وقد طبعت صحيفة أبي هريرة بتحقيق محمد =

٦ ـ صحيفة أبي موسى الأشعري [١] (ت ٥٠ هـ) .
٧ ـ صحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري (ت ٧٨ هـ) [٢] .
٨ ـ الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص (ت ٦٥ هـ) [٣] ، وقد نقل الإمام أحمد محتواها في مسنده [٤] .
٩ ـ صحيفة أبي سلمة نبيط بن شريط الأشجعي الكوفي [٥] .
١٠ ـ الصحيفة الصحيحة لهمام بن منبه (ت ١٣١ هـ) دونها ورواها عن أبي هريرة (ت ٥٩ هـ) وتضم ١٣٨ حديثاً ، وقد ذكرت الصحيفة الصحيحة ضمن

= حميد الله .

١) مخطوطة في مكتبة شهيد علي بتركيا (انظر صبحي السامرائي : مقدمته لكتاب الخلاصة في أصول الحديث للطيبي ص ١٠) .

٢) ابن سعد : الطبقات الكبرى ٥ : ٤٦٧ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ١ : ٤٣ ، ويذكر الذهبي أنها في مناسك الحج . مخطوطة في مكتبة شهيد علي بتركيا (انظر صبحي السامرائي : مقدمته لكتاب الخلاصة في أصول الحديث للطيبي ص ١٠) .

٣) ابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله ١ : ٧٣ ، والخطيب : تقييد العلم ص ٨٤ ـ ٨٥ . وذكر ابن الأثير في أسد الغابة ٣ : ٢٣٣ أن عبد الله بن عمرو حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم الف مثل .

٤) أحمد : المسند ٢ : ١٥٨ ـ ٢٢٦ .

٥) مخطوطة في دار الكتب الظاهرية حديث ٢٧٩ ، وتقع في ١٣ ورقة ، ومنها نسخة أخرى في فيض الله ٢٥٩ : ٤ (انظر سزكين : تاريخ التراث العربي ص ٢٥٥) .

ماكتبه الصحابة لأنها في الحقيقة لأبي هريرة [١] .

كتابة الحديث في جيل التابعين فما بعدهم :

امتنع بعض كبار التابعين عن الكتابة مثل عبيدة بن عمرو السلماني (ت٧٢هـ) وابراهيم بن يزيد التيمي (ت ٩٢ هـ) وجابر بن زيد (ت ٩٣ هـ) وابراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٦ هـ) وعامر الشعبي (ت ١٠٣ هـ) [٢] . ولكن البعض الآخر منهم كان يكتب الحديث مثل : سعيد بن جبير ، وسعيد بن المسيب (ت٩٤هـ) ، وعامر الشعبي ، والضحاك بن مزاحم (ت ١٠٥ هـ) ، والحسن البصري (ت ١١٠ هـ) ، ومجاهد بن جبر (ت ١٠٣ هـ) ، ورجاء بن حيوة (ت١١٢هـ) ، وعطاء بن أبي رباح (ت ١١٤ هـ) ، ونافع مولى ابن عمر (ت١١٧هـ) ، وقتادة السدوسي (ت ١١٨ هـ) [٣] .

ويبرز من جيل التابعين عدد من العلماء الذين اهتموا بكتابة الحديث واحتفظوا بأجزاء وصحف كانوا يروونها مثل :

أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي (ت ١٢٦ هـ) الذي كتب بعض حديث الصحابي جابر بن عبد الله وحديث غيره [٤] .

---

١) طبعت بتحقيق محمد حميد الله .

٢) ابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله ١ : ٦٧ ، والخطيب : تقييد العلم ص ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ .

٣) الدارمي : السنن ١ : ١٢٦ ، ١٢٩ ، وابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله ١ : ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، والخطيب : تقييد العلم ص ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٨ .

٤) وصل الينا من آثاره « أحاديث أبي الزبير عن غير جابر » جمعها أبو الشيخ الأنصاري (ت٣٦٩ هـ) مخطوطة في الظاهرية مجموع ٥٣ : ٣ ويقع في ١٨ ورقة (سزكين : تاريخ التراث العربي ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨) .

وأبي عدي الزبير بن عدي الهمداني الكوفي (ت ١٣١ هـ) [١] .
وأبي العُشراء الدارمي : أسامة بن مالك [٢] .
وزيد بن أبي أُنيسة أبي أسامة الرهاوي (ت ١٢٥ هـ) [٣] .
وأيوب بن أبي تميمة السختياني (ت ١٣١ هـ) [٤] .
ويونس بن عبيد بن دينار العبدي (ت ١٣٩ هـ) [٥] .
وأبي بردة بُريِّد بن عبد الله بن أبي بردة [٦] .
وحميد بن أبي حميد الطويل (ت ١٤٣ هـ) [٧] .

---

١) وصل الينا بعض حديثه ، الظاهرية مجموع ٢٤ ، ويقع في ٨ ورقات (سزكين ص ٢٥٨) .

٢) وصل الينا بعض حديثه ، الظاهرية مجموع ٢٥ : ١ ، ويقع في ٥ ورقات (سزكين : ص ٢٥٨)

٣) وصل الينا بعض حديثه ، جمعه هلال بن العلاء الباهلي (ت ٢٨٠ هـ) ، في الظاهرية ، مجموع ٤ : ٢ ويقع في ١٦ ورقة (سزكين ص ٢٥٩) .

٤) وصل الينا بعض حديثه ، جمعه اسماعيل بن اسحق القاضي البصري (ت ٢٨٢ هـ) ، في الظاهرية ، مجموع ٤ : ٢ ، ويقع في ١٥ ورقة (سزكين ٢٥٩) .

٥) وصل الينا بعض حديثه ، جمعه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) ، في الظاهرية ، مجموع ١٠٣ ، ويقع في ١٣ ورقة (سزكين ٢٥٩) .

٦) وصل الينا بعض حديثه مما اختاره أبو الحسن الدارقطني ، في شهيد علي ٥٤١ ، ويقع في ٩ ورقات (سزكين ٢٦٠) .

٧) وصلت الينا صحيفته عن أنس بن مالك ، وهي مخطوطة في شهيد علي ٥٣٩ ، وتقع في ١٣ ورقة (سزكين ١ : ٢٦١) .

وهشام بن عروة بن الزبير (ت ١٤٦ هـ) [١] .

وأبي عثمان عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب (ت١٤٧هـ)[٢] .

وقد حملت كراهية بعض التابعين للكتابة على أنهم كرهوا تدوين آرائهم وفتاويهم مع الحديث ، وكذلك خوفهم من الاعتماد على الكراريس وإهمال الحفظ .

وقد سعى عبد العزيز بن مروان والي مصر (وليها من سنة ٦٥ هـ الى سنة ٨٥ هـ) الى جمع الحديث وتدوينه ، فكتب الى كثير بن مرة الحضرمي ـ الذي أدرك بحمص سبعين بدرياً ـ أن يكتب له ماسمعه من أحاديث الصحابة سوى أبي هريرة لأن حديثه كان مجموعاً عنده [٣] ، ولكننا لانعلم شيئاً عن نتيجة هذه المحاولة ، وكان ديوان الخليفة الوليد بن عبد الملك يحتوي على نسخة فيها أحاديث حدثه بها الزهري ، وقد تمكن الراغبون من الإفادة منها [٤] . ثم جاء عمر بن عبد العزيز بن مروان الى الخلافة ، فكتب الى أبي بكر بن حزم عامله على المدينة : « انظر ماكان من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو سنة ماضيه أو حديث عمرة فاكتبه فاني خفت دروس العلم وذهاب أهله » [٥] . وأراد منه أن يكتب ماعند عمرة بنت عبد

---

١) وصل الينا « العوالي من حديثه » في الظاهرية ، مجموع ٦١ ، ويقع في ١٦ ورقة (سزكين ٢٦٠)

٢) وصل الينا جزء من حديثه ، في الظاهرية ، مجموع ١٠٥ ، ويقع في ١٧ ورقة (سزكين ١ : ٢٦١) .

٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ٧ : ٤٤٨ ، وابن حجر : تهذيب التهذيب ٨ : ٤٢٩ ، وابن عساكر : تاريخ دمشق ١٤ : ق ٥١٨ ترجمة كثير بن مرة الحضرمي .

٤) ابن عساكر : تاريخ دمشق ١١ : ٢٣١ ترجمة عقيل بن خالد الأيلي .

٥) الدارمي : السنن ١ : ١٢٦ ، وابن سعد : الطبقات الكبرى ٢ : ٣٨٧ ، والكتاني : الرسالة المستطرفة ص ٣ ، وانظر أبو عبيد : الأموال ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩ ، حيث يذكر طلب عمر بن عبد =

الرحمن الأنصارية (ت ٩٨ هـ) والقاسم بن محمد بن أبي بكر (ت ١٢٠ هـ) [١] .
وكتب عمر الى علماء المدن الاسلامية الأخرى « انظروا الى حديث رسول الله فاجمعوه » [٢] ، ولكن عمر بن عبد العزيز عاجلته المنية قبل أن يبعث اليه أبو بكر بن حزم بما جمعه [٣] ، وقد سأل الإمام مالك بن أنس ابنه عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن تلك الكتب ، فقال : ضاعت [٤] . وعلى أية حال فإن هذا الجمع لم يكن شاملاً .

أما المحاولة الشاملة فقد قام بها إمام جليل آخر هو محمد بن شهاب الزهري (ت ١٢٤ هـ) حيث استجاب لطلب عمر بن عبد العزيز ، وكان شغوفاً بجمع الحديث والسيرة فجمع حديث المدينة وقدمه الى عمر بن عبد العزيز الذي بعث الى كل أرض دفتراً من دفاتره [٥] . وكانت هذه هي المحاولة الأولى لجمع الحديث وتدوينه بشمول واستقصاء . وقد بقيت أحاديث الزهري المدونة في مكتبة الخلفاء الأمويين ، فقد ذكر معمر بن راشد أنه عندما قتل الوليد أخرجت الكتب التي كانت تحوي أحاديث الزهري من خزائنه وحملت على الدواب لكثرتها [٦] . وبذلك مهد الزهري الطريق لمن أعقبه من العلماء المصنفين في القرن الثاني الهجري حيث نشطت حركة تدوين الحديث ودأب العلماء على ذلك ، وكان لفشو الوضع في الحديث أثر في تأكيدهم على التدوين حفظاً للسنة ومنعاً للتلاعب فيها . وممن اشتهر

= العزيز من آل عمرو بن حزم أن ينسخوا له كتاب النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقات ففعلوا

١) ابن أبي حاتم : تقدمة المعرفة ص ٢١ . وقد خص عمرة والقاسم لأنهما أعلم الناس بحديث عائشة

٢) ابن حجر : فتح الباري ١ : ٢٠٤ ، وانظر الكتاني : الرسالة المستطرفة ص ٤ .

٣) الكتاني : الرسالة المستطرفة ص ٤ .

٤) ابن عساكر : تاريخ دمشق ١٨ : ق ٩١ ترجمة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم .

٥) ابن عبد البر : جامع بيان العلم وفضله ١ : ٧٦ ، وأبو نعيم : حلية الأولياء ٣ : ٣٦٣ .

٦) ابن عساكر : تاريخ دمشق ١٧ : ق ١٨٠ ترجمة معمر بن راشد .

بوضع المصنفات في الحديث :

١ ـ أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت ١٥٠ هـ) بمكة .

٢ ـ محمد بن اسحق (ت ١٥١ هـ) بالمدينة .

٣ ـ معمر بن راشد [١] (ت ١٥٣ هـ) باليمن ، وقد ضمنه عبد الرزاق مصنفه .

٤ ـ سعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦ هـ) بالبصرة .

٥ ـ أبو عمرو عبد الرحمن بن أبي عمرو الأوزاعي (ت ١٥٦ هـ) بالشام .

٦ ـ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب (ت ١٥٨ هـ) بالمدينة .

٧ ـ الربيع بن صبيح (ت ١٦٠ هـ) بالبصرة .

٨ ـ شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠ هـ) بالبصرة .

٩ ـ أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري (ت ١٦١ هـ) بالكوفة .

١٠ ـ الليث بن سعد (ت ١٧٥ هـ) بمصر .

١١ ـ أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار (ت ١٧٦ هـ) بالبصرة .

١٢ ـ الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) بالمدينة ، حيث صنف « الموطأ » و « توخى فيه القوى من حديث أهل الحجاز » [٢] وهو مطبوع .

١٣ ـ عبد الله بن المبارك (ت ١٨١ هـ) بخراسان [٣] .

---

١) يقع جامعه في عشرة أجزاء وصلت الينا منها الخمسة أجزاء الأخيرة وهي مخطوطة في تركيا .

٢) ابن حجر : فتح الباري ص ٤ ، ولذلك رأى ابن العربي أن الإمام مالك أول من صنف الصحيح (الرسالة المستطرفة ص ٦) ولكن أكثر العلماء ذهبوا الى أن البخاري أول من صنف في الصحيح لأن الموطأ يحتوي على المرسل والمنقطع والبلاغات ، وإن كان العلماء قد وصلوها جميعاً من غير طريق مالك .

٣) طبع من مصنفاته كتاب الزهد والرقائق وكتاب الجهاد ويوجد قسم من مسنده مخطوطاً في الظاهرية مجموع ١٨ : ٥ ويقع في ١٨ ورقة (سزكين: تاريخ التراث العربي١: ٧٠ ـ ٢٧١) .

١٤ ـ هشيم بن بشير (ت ١٨٨ هـ) بواسط .
١٥ ـ جرير بن عبد الحميد الضبي (ت ١٨٨ هـ) بالري .
١٦ ـ عبد الله بن وهب (ت ١٩٧ هـ) في جامعه [١] .
١٧ ـ سفيان بن عيينة (ت ١٩٨ هـ) بمكة [٢] .
١٨ ـ وكيع بن الجراح الرؤاسي [٣] (ت ١٩٧ هـ) .
١٩ ـ عبد الرزاق بن همام الصنعاني [٤] (ت ٢١١ هـ) .
٢٠ ـ سعيد بن منصور صاحب السنن [٥] .
٢١ ـ ابن أبي شيبة صاحب المصنف [٦] .

« وكانت طريقتهم في جمع الحديث أنهم يضعون الأحاديث المتناسبة في باب واحد ثم يضعون جملة من الأبواب بعضها الى بعض ، ويجعلونها في مصنف واحد ويخلطون الأحاديث بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين » [٧] . وقد حملت المصنفات الأولى هذه عناوين مثل « مصنف » و « سنن » و « موطأ » و « جامع »

---

١) منه نسخة قديمة في مكتبة تشستربتي بدبلن ، ذكرها آربري تحت رقم ٣٤٩٧ ، وقد طبع جامع ابن وهب في المعهد الفرنسي .
٢) بقيت أوراق من حديثه (سزكين : تاريخ التراث العربي ١ : ٢٧٣) ، كما بقي جزء من حديثه في ٦ أوراق في مكتبة الشيخ سليمان بن صالح بن بسام الخاصة بعنيزة .
٣) بقيت أوراق من كتاب الزهد له وأوراق من حديثه (سزكين ١ : ٢٧٤) .
٤) طبع مصنفه بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي .
٥) مطبوع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي .
٦) مطبوع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ الهند .
٧) محمد أبو زهو : الحديث والمحدثون ٢٤٤ .

وجمعت مادتها من الأجزاء والصحف التي دونت قبل مرحلة التصنيف [1] .

وفي القرن الثالث الهجري استمر نشاط العلماء في التدوين وبدأوا يقصرون المصنفات على الأحاديث حاذفين أقوال الصحابة والتابعين من كتب الحديث ، وقد رتبوا الأحاديث على طريقة المسانيد بأن جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة وإن تباينت المواضيع التي تناولتها ، وممن عرف من أوائل المصنفين للمسانيد :

١ ـ عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري (ت ٢٠٠ هـ) .

٢ ـ أبو داؤد الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ) [2] ، وليس هو من تصنيف الطيالسي ، وإنما هو من جمع بعض الحفاظ الخراسانيين ، جمع فيه ماروا يونس بن حبيب خاصة عن أبي داؤد ، ولأبي داؤد من الأحاديث التي لم تدخل هذا المسند قدره أو أكثر ، بل قد شذ عنه كثير من رواية يونس عن أبي داؤد [3] .

٣ ـ محمد بن يوسف الفريابي (ت ٢١٢ هـ) .

٤ ـ أسد بن موسى الأموي (ت ٢١٢ هـ) .

٥ ـ عبيد الله بن موسى العبسي (ت ٢١٣ هـ) .

٦ ـ عبد الله بن الزبير الحميدي [4] (ت ٢١٩ هـ) .

٧ ـ أحمد بن منيع البغوي (ت ٢٢٤ هـ) [5] .

٨ ـ نعيم بن حماد الخزاعي [6] (ت ٢٢٨ هـ) .

---

١) سزكين : تاريخ التراث العربي ص ٢٦٢ .

٢) طبع بحيدرآباد الدكن ١٣٢١ هـ .

٣) الذهبي : سير اعلام النبلاء ٩ : ٣٨٢ ، والبقاعي : النكت الوفية ق ٨٠ ب ـ ٨١ أ .

٤) طبع المجلد الأول من مسنده في كراتشي ١٩٦٣ م .

٥) اقتبس منه مغلطاي في الزهر الباسم ١٢٢ أ .

٦) بقي في مصنفاته « كتاب الفتن » مخطوطاً في المتحف البريطاني ، المخطوطات الشرقية ٩٤٤٩ =

٩ ـ مسدَّد بن مسرهد البصري (ت ٢٢٨ هـ) .

١٠ ـ أبو الحسن علي بن الجعد الجوهري [1] (ت ٢٣٠ هـ) .

١١ ـ عبد الله بن محمد الجعفي المسندي (ت ٢٢٩ هـ) .

١٢ ـ يحيى بن معين [2] (ت ٢٣٣ هـ) .

١٣ ـ أبو خيثمة زهير بن حرب (ت ٢٣٤ هـ) .

١٤ ـ أبو بكر عبد الله بن محمد بن ابراهيم بن عثمان [3] ـ ابن أبي شيبة ـ (ت ٢٣٥ هـ) .

١٥ ـ إسحق بن راهوية (ت ٢٣٨ هـ) [4] .

١٦ ـ أحمد بن حنبل (ت ٢٤٠ هـ) وهو مطبوع .

١٧ ـ خليفة بن خياط (ت ٢٤٠ هـ) وهو مفقود ، وقد جمعت مقتطفات منه ونشرتها .

= وعاطف ٦٠٢ (سزكين ١ : ٢٨٨) .

١) وصل الينا بعض أجزائه (سزكين ١ : ٢٨٩) .

٢) اطلعت على قطعة مخطوطة في الظاهرية كتب على أولها « الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين » ، والأحاديث فيها متنوعة ، ولم يرتبها على أسماء الصحابة ولاوفق ترتيب آخر ، وفي آخره مذكور « فوائد يحيى بن معين » وليس بالسؤالات ، وهو رواية القاضي أبي بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي عنه .

٣) منه ١٩ ورقة مخطوطة في دار الكتب الظاهرية ، مجموع ٣٨ : ١٢ (سزكين ١ : ٢٩٢) ، ومنه الجزء الثاني في مكتبة الأوقاف التابعة للخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٧٩٨ ، ومنه نسخة تنقص قليلاً في مكتبة نورعثمانية بتركيا . واقتبس منه مغلطاي في الزهر الباسم ٤٩ ، ١٥٣ أ .

٤) المجلد الرابع منه مخطوط في الكتب المصرية (٢) ١ : ١٤٦ ، حديث ٤٥٤ ، ويقع في ٣٠٦ ورقات ، وفي الظاهرية عام ٩٤١ تسع أوراق منه (سزكين ١ : ٢٩٨) .

١٨ ـ إسحق بن ابراهيم بن نصر السعدي (ت ٢٤٢ هـ) .
١٩ ـ أبو محمد الحسن بن علي الحلواني (ت ٢٤٢ هـ) .
٢٠ ـ عبد بن حميد [١] (ت ٢٤٩ هـ) .
٢١ ـ إسحق بن منصور (ت ٢٥١ هـ) .
٢٢ ـ محمد بن هشام السدوسي (ت ٣٥١ هـ) .
٢٣ ـ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥ هـ) ، طبع منه المجلد الأول .
٢٤ ـ أحمد بن سنان القطان الواسطي (ت ٢٥٦ هـ) [٢] ـ مخرَّج على الرجال ـ .
٢٥ ـ محمد بن مهدي (ت ٢٧٢ هـ) .
٢٦ ـ بقي بن مخلد (ت ٢٧٦ هـ) [٣] ، وهو مفقود سوى مقدمته ، وقد نشرتُها .

---

١) وصل إلينا وهو جزء ضخم بخط مشرقي صحيح ينقصه من أوائله القليل وهو مخطوط في مكتبة جامعة القرويين تحت رقم 51 (ل 80 : 159) انظرقائمة لنوادر المخطوطات العربية في جامعة القرويين ص ١٥ . وانظر ماتبقى منه في أماكن أخرى (سزكين : تأريخ التراث العربي ١ : ٣٠٢) .

٢) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٢ : ٢٤٤ ، واقتبس منه مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال ١ : ق ٩ ب .

٣) قال الحافظ ابن حجر « النكت » ص ٢٤٢ : « كما روينا عن إسحق ابن راهويه أنه انتقى في مسنده أصح ماوجده من حديث كل صحابي إلا أن لايجد ذلك المتن إلا من تلك الطريق ، فإنه يخرجه ونحا بقي بن مخلد في مسنده نحو ذلك » .

٢٧ ـ أبو محمد الحارث بن محمد بن أبي أسامة داهر التميمي [١] (ت٢٨٢ هـ) ولم يرتبه على الصحابة ولاعلى الأبواب [٢] .

٢٨ ـ أبو بكر أحمد بن عمرو البزار [٣] (ت ٢٩٢ هـ) ، وقد طبع القسم الموجود منه .

٢٩ ـ ابراهيم بن معقل النسفي (ت ٢٩٥ هـ) .

٣٠ ـ أبو العباس الحسن بن سفيان بن عامر النسوي (ت ٣٠٣ هـ) [٤] .

٣١ ـ أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي (ت٣٠٧ هـ) [٥].

---

١) منه مختارات بعنوان « المنتقى » في دار الكتب المصرية (٢) ١ : ١٠٨ ، حديث ١٢٥٩ (في مجموعة) ، كما يوجد « العوالي المستخرجة من مسند الحارث » في الظاهرية مجموع ١٠١ : ١٦ (سزكين : تاريخ التراث العربي ١ : ٤٠٦) . وقد خرج زوائده على الصحاح الستة ومسند أحمد الحافظ ابن حجر في « المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية » ، وقد نشره د . حسين الباكري .

٢) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٣ : ٣٨٨ .

٣) يوجد الجزء الأول منه في أوله نقص وهو مخطوط في مكتبة جامعة القرويين تحت رقم 61 (ق 243) . انظر : قائمة لنوادر المخطوطات العربية في جامعة القرويين ص ١٧ ، وانظر عن نسخه الأخرى (سزكين : تاريخ التراث العربي ١ : ٤١١) .

٤) اقتبس منه ابن حجر في الإصابة ١ : ٣٦٩ ، ٤١٠ (سزكين : تاريخ التراث العربي ص ٤٢٧) .

٥) مخطوط في شهيد علي ٥٦٤ ، ويقع في ٣٥٧ ورقة ، وفي الفاتح ١١٤٩ ويقع في ٣٤٩ ورقة ، وفي آصفية ١ : ٦٧٠ حديث ٣٠٣ ـ ٣٠٦ ويقع في ٤ مجلدات (سزكين : تأريخ التراث =

٣٢ ـ أبو بكر محمد بن هارون الروياني (ت ٣٠٧ هـ) [١] .
٣٣ ـ أبو حفص عمر بن محمد بن بجير الهمداني السمرقندي البجيري (ت ٣١١ هـ) في كتابه « الجامع المسند » [٢] .
٣٤ ـ أبو العباس محمد بن اسحق السراج (ت ٣١٣ هـ) [٣] .
٣٥ ـ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ) [٤] .
٣٦ ـ أبو سعيد الهيثم بن كليب بن شريح الشاشي (ت ٣٣٥ هـ) في المسند الكبير [٥] ، وهو مطبوع .
٣٧ ـ أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) في المسند [٦] .

وقد وصلت إلينا بعض هذه المسانيد كما بينتُ في الحواشي ولايمكن الجزم بفقدان المصنفات والمسانيد الأخرى ، فهناك الألوف من المخطوطات العربية في مكتبات اسطنبول والمغرب والمكتبات الأخرى في أرجاء العالم التي لاتوجد لدينا

= العربي ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠) ، أما مسنده الكبير فمفقود .

١) مخطوط في الظاهرية حديث ٢٧٨ ، ومن المنتقى في الظاهرية عام ٣٥١٠ (قسم ١ ، ١٨ ورقة) (سزكين : تاريخ التراث العربي ص ٤٣٠) .

٢) مخطوط في الظاهرية ، حديث ٢٧٦ (قسم ٣٠) .

٣) بقيت مختارات منه في الظاهرية ، مجموع ٢ (٦٧ أ ـ ٧٦ ب) .

٤) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٨٣٠ ، والسبكي : طبقات الشافعية ٣ : ٣٢٥ (ط . الطناحي) .

٥) مخطوط في الظاهرية ، حديث ٢٧٧ (قسم ٥ ، ٨ ، ١٥) ويقع في ١٩٢ ورقة ، وقد طبعت ثلاثة مجلدات منه بتحقيق د . محفوظ الرحمن زين الله ، ونشرته مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ١٤١٠ هـ .

٦) منه نسخة خطية عليها سماعات سنة ٦٤٥ هـ في دار الكتب المصرية ٤١٧ حديث ٢٩٩ ورقة ١٣ في ٢٤ سم .

فهارس شاملة عن بعضها وقد يكون فيها بعض المصنفات والمسانيد التي نحسبها مفقودة . وعلى أية حال فإن هذه المسانيد لم تقتصر على جمع الحديث الصحيح ، بل احتوت على الأحاديث الضعيفة أيضاً مما يجعل من الصعوبة الإفادة منها إلا من قبل العلماء المتضلعين في الحديث وعلومه . وكذلك فإن طريقة الترتيب تجعل من الصعوبة الوقوف على أحاديث حكم معين لأنها لم ترتب على أبواب الفقه ، مما حدا بالإمام محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) الى تصنيف كتابه « الصحيح » الذي يقتصر على الأحاديث الصحيحة [١] وإن كان لايستوفيها جميعاً ، وجرى على منواله الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٣٦١ هـ) في صحيحه ، وقد رتبا صحيحيهما على أبواب الفقه تسهيلاً على العلماء والفقهاء عند الرجوع اليهما في حكم معين .

وقد اعتبر العلماء صحيحي البخاري ومسلم أصح كتب الحديث ، وقد اعتمد كل منهما في تصنيف كتابه على كتب المسانيد وصحف الحديث الأخرى التي تلقاها سماعاً عن شيوخه الذين صنفوها أو نقلوها عن مصنفيها بإسنادهم اليهم ، إضافة الى الروايات الشفهية التي أضافها كل من البخاري ومسلم الى صحيحيهما ، وبذلك حفظا مادة كثير من كتب المسانيد المفقودة .

وقد تابعهما في الترتيب على أبواب الفقه معاصروهم والمتأخرون عنهم مثل :

١ ـ أبو داؤد سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) في السنن .

٢ ـ ابن ماجة ، محمد بن يزيد (ت ٢٧٣ هـ) في سننه .

٣ ـ الترمذي ، محمد بن عيسى بن سورة السلمي (ت ٢٧٩ هـ) في جامعه .

---

١) لايعتبر مافيه من التعليقات والمتابعات والموقوفات من الجامع الصحيح .

٤ ـ النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي (ت ٣٠٣ هـ) في سننه .

وقد اعتبر العلماء القرن الثالث أسعد عصور السنة وأزهاها ففيه دونت الكتب الستة التي اعتمدتها الأمة ، ونشطت رحلة العلماء ، وكان اعتمادهم على الحفظ والتدوين معاً ، فكان النشاط العلمي قوياً خلاله ، فبرز العلماء والنقاد وتجلت ثمار هذا النشاط في تدوين الصحاح . وقد اقتصر دور العلماء في القرون التالية على الجمع بين كتب السابقين أو اختصارها بحذف الأسانيد أو تهذيبها أو إعادة ترتيبها وهكذا انصب اهتمامهم على الكتب المدونة ، وقلّت بينهم الرواية الشفهية ، لذلك اعتبر الحافظ الذهبي [١] رأس سنة ثلثمائة للهجرة الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين من نقاد الحديث .

---

١) الذهبي : لسان الميزان ١ : ٨ .

كتب الرواية المهمة

موطأ مالك :

صنفه الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) وسماه بالموطأ لأنه وطأ به الحديث أي يسره للناس ، أو لمواطأة علماء المدينة له فيه وموافقتهم عليه . قال الإمام مالك : « عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة ، فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ » [١] .

وقد انتقى الإمام مالك أحاديث الموطأ من مائة ألف حديث كان يرويها ، واستغرق تصنيفه وتنقيحه أربعين عاماً [٢] ، ويبلغ عدد أحاديث الموطأ - رواية يحيى بن يحيى الأندلسي عن الإمام مالك - ٨٥٣ حديثاً [٣] ، ويختلف عددها لتباين روايات الموطأ عن الإمام مالك ، وكان دائم التهذيب والتنقيح للموطأ . ويقول أبو بكر الأبهري : « جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ١٧٢٠ حديثاً ، المسند منها ٦٠٠ ، والمرسل ٢٢٢ ، والموقوف ٦١٣ ، ومن قول التابعين ٢٨٥ » [٤] .

وقد انتقى مالك رجاله في الموطأ حتى قال يعقوب بن سفيان : « ومن كان من أهل العلم ونصح نفسه علم أن كل من وضعه مالك في موطئه وأظهر اسمه ثقة تقوم به الحجة » [٥] .

---

١) السيوطي : تنوير الحوالك على موطأ مالك ص ٧ .

٢) المصدر السابق .

٣) ابن عبد البر : تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ص ٢٥٨ .

٤) السيوطي : تنوير الحوالك ص ٨ .

٥) المعرفة والتأريخ ١ : ٣٤٩ - ٣٥٠ .

أما عن مرتبة أحاديث الموطأ فقد قدمه جمهور المالكية ومنهم ابن العربي على الصحيحين ، ومن العلماء من جعله في طبقة واحدة مع الصحيحين كما فعل الدهلوي الحنفي . على أن جمهور المحدثين يعتبرونه دون مرتبة الصحيحين لاحتوائه على المرسل والمنقطع . وقد احتج أصحاب القولين الأولين بأن المراسيل والمنقطعات التي أوردها الإمام مالك في الموطأ وردت كلها من طرق أخرى متصلة السند [١] ، وقد عده رزين السرقسطي (ت ٥٣٥ هـ) والمجد ابن الأثير (ت٦٠٦ هـ) في جامع الأصول سادس الكتب الخمسة [٢] .

قال العلائي : « روى الموطأ عن مالك جماعات كثيرة ، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير ، وزيادة ونقص ، وأكثرها رواية القعنبي ، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي مصعب » . وقال ابن حزم : « في موطأ أبي مصعب زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث » . وقال الغافقي في « مسند الموطأ » : « اشتمل كتابنا هذا على ستمائة حديث وستة وستين حديثاً ، وهو الذي انتهى إلينا من مسند موطأ مالك ، وذلك أني نظرت الموطأ من اثنتي عشرة رواية عن مالك ... فأخذت الأكثر من رواياتهم وذكرت اختلافهم في الحديث والألفاظ ، ومأأرسله بعضهم أو وقفه وأسنده غيرهم ، وماكان من المرسل اللاحق بالمسند . وعدة رجال مالك الذين روى عنهم في هذا المسند وسماهم خمسة وتسعون رجلاً ، وعدة من روى له فيه من رجال الصحابة خمسة وثمانون رجلاً ، ومن نسائهم ثلاث وعشرون امرأة ، ومن

---

١) السيوطي : تنوير الحوالك ص ٨ ، والدهلوي : حجة الله البالغة ١ : ٢٨١ ، وانظر السباعي : السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ص ٣٩٤ (ط . الدار القومية) ، ومحمد أبو زهو : الحديث والمحدثون ص ٢٤٦ ـ ٢٤٨ وهو يتابع القائلين بأنه في مرتبة الصحيحين . وأبوشهبة : أعلام المحدثين ص ٥٩ ـ ٦٠ .

٢) ابن حجر : النكت على ابن الصلاح ص ٢٨٠ .

التابعين ثمانية وأربعون رجلاً كلهم من أهل المدينة إلا ستة رجال » . وقد أفرد الخطيب الرواة عن مالك في كتاب أورد فيه ٩٩٧ رجلاً ، وبلغ بهم القاضي عياض ١٣٠٠ رجل ، وأما الذين رووا عنه الموطأ فعد منهم في المدارك نحو أربعين رجلاً وبيّن عياض أن الذي اشتهر من نسخ الموطأ مما رواه أو وقف عليه أو كان في روايات شيوخه أو نقل عنه أصحاب اختلاف الموطآت نحو عشرين نسخة كما وذكر له عشرين شرحاً ، وأطلق ابن المديني والنسائي أن القعنبي أثبت الناس في الموطأ ، بينما يرى أبو حاتم أن أثبتهم معن بن عيسى ، بينما اختار أحمد بن حنبل في مسنده رواية عبد الرحمن بن مهدي ، واختار البخاري رواية عبد الله بن يوسف التنيسي ، واختار مسلم رواية يحيى بن يحيى الليثي ، واختار أبو داؤد رواية القعنبي ، واختار النسائي رواية قتيبة بن سعيد [1] .

وقد اهتم العلماء بموطأ مالك فشرحوه وعرفوا برجاله ووصلوا مراسيله ومنقطعاته ، ومن شروحه المهمة « الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار » [2] و « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد » [3] وكلاهما لابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣ هـ) . وقد وصل في التمهيد مافي الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل ، وذكر أن جميع مافيه من قوله « بلغني » ومن قوله « عن الثقة عنده مما لم يسنده واحد وستون حديثاً كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة لاتعرف .

---

١) عبد الله بن سالم البصري : ختم الموطأ ٥ أ - ٦ ب .

٢) مطبوع .

٣) مطبوع .

مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) :

يضم مسند أحمد مايقرب الأربعين ألف حديث منها عشرة آلاف حديث مكررة وقد انتقاها من ٧٥٠,٠٠٠ حديث [1] - يعني بتعدد الطرق واعتبار كل طريق حديثاً - يرويها عن ٢٨٣ شيخاً من شيوخه [2] . وأما في النسخة المطبوعة بمصر عام ١٣١٣ هـ فبلغت أحاديثه ٢٨١٤١ حديث بالمكرر وزيادات عبد الله عن أبيه التي رواها وِجادةً [3] . ولعبد الله زيادات رواها عن عوالي شيوخه [4] ، وقد بلغ عددهم ١٧٣ شيخاً [5] ، وقد وصل إلينا المسند من رواية أبي القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين الشيباني البغدادي (ت٥٢٥هـ) عن أبي علي الحسن بن علي - ابن المُذهب - (ت ٤٤٤ هـ) عن أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي (ت ٣٦٨ هـ) عن عبد الله بن الإمام أحمد عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل [6] .

• وقد توخّى ترتيب الصحابة في مسنده حسب اعتبارات عدة ، منها الأفضلية والسابقة في الاسلام ، والشرافة النسبية ، وكثرة الرواية ، إذ بدأ مسنده بمسانيد

---

١) أبو موسى المديني : خصائص المسند ص ٢١ (طبع في مقدمة المسند ط . أحمد محمد شاكر) وفيه أكثر من سبعمائة ألف حديث ، وابن الجوزي : المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد ص ٣١ (طبع في مقدمة كتاب المسند ط . أحمد محمد شاكر) .

٢) ابن الجزري : المصعد الأحمد ٣٤ ، ولكن ابن الجوزي بلغ بهم ٢٩٢ شيخاً ، أما جملة شيوخه في المسند وغيره فقد بلغ بهم ابن الجوزي ٤١٤ شيخ وامرأة واحدة (ابن الجوزي : مناقب أحمد ٤٠٦) .

٣) عامر حسن صبري : معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند ١٠ .

٤) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٣ : ٥٢٤ .

٥) ابن الجزري : المصعد الأحمد ٣٤ .

٦) أحمد : المسند ، مقدمة المحققين من طبعة مؤسسة الرسالة ١ : ٩٢ - ٩٥ .

الخلفاء الأربعة ، ثم مسانيد بقية العشرة المبشرين بالجنة ، ثم مسند أهل البيت ، ثم مسانيد المكثرين من الرواية كالعبادلة الأربعة : ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وابن عمرو ، ثم مسند المكيين ، ثم مسند المدنيين ، ثم مسند الشاميين ، ثم مسند الكوفيين ، ثم مسند البصريين ، ثم مسند الأنصار ، ثم مسند النساء »[١] . « وكان قد كتبه في أوراق مفردة ، وفرَّقه في أجزاء متفردة على نحو ماتكون المسوَّدة[٢] ، ورواه لولده عبد الله نسخاً وأجزاءً ، وكان يأمره : أن ضع هذا في مسند فلان ، وهذا في مسند فلان »[٣] . وأسمعه لولديه عبد الله وصالح وابن عمه حنبل بن إسحق منذ سنة ٢٢٧ هـ ، وكان يعاود النظر فيه ويأمر عبد الله بالضرب على مافيه علة ، وداوم على تنقيحه حتى وفاته[٤] .

أما عن درجة أحاديث المسند فهو يحتوي أحاديث صحيحة كثيرة وبعضها زيادة على مافي الكتب الستة ، كما أن فيه الحديث الحسن والضعيف والمنكر وبعض الأحاديث الموضوعة أيضاً لكنها نادرة ، ومعظمها وقعت من زيادة ابنه عبد الله أو زيادة أبي بكر القطيعي (راوية عبد الله) على المسند[٥] ، كما وقع بعضها ـ وهو أندر ـ لأن الإمام أحمد جمع عدداً كبيراً من الأحاديث المشهورة وكان ينقحها ويأمر بالضرب على بعضها[٦] وقد عاجلته المنية قبل إتمام تنقيح المسند[٧] ، لذلك

---

١) مسند أحمد : المقدمة ص ٥١ ، ط . مؤسسة الرسالة ، وهي طبعة نفيسة .

٢) ابن الجزري : المصعد الأحمد ٣٠ .

٣) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٣ : ٥٢٢ .

٤) أبو موسى المديني : خصائص المسند ٢٤ .

٥) ابن تيمية : منهاج السنة ص ٣٧ ، وهي ثلاث روايات .

٦) أبو موسى المديني : خصائص المسند ص ٢٧ .

٧) ابن الجزري : المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد ص ٣١ (طبع في مقدمة المسند ط . =

وقع فيه بضعة عشر حديثاً حكم النقاد عليها بالوضع [١] ، لكن ابن حجر العسقلاني أجاب عنها [٢] وهو يرى أن مالاأصل له من أحاديث مسند أحمد لايزيد على ثلاثة أو أربعة أحاديث . وقد ذكر ابن حجر أن أحاديثه غالبها جياد والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات والقليل من الضعاف والغرائب والافراد أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً ، وبقي فيها بعده بقية [٣] . ولايقلل ذلك من مكانة مسند أحمد بين مدونات الحديث الجامعة المهمة . وقال محققوه : « ولايغض من قيمة المسند كثرة الأحاديث الضعيفة فيه ، فإنَّ عدداً غير قليل منها صالح للترقي الى الحسن لغيره ، والصحيح لغيره ، وذلك بما وُجد له من متابعات وشواهد ، كما يظهر ذلك من تخريجنا للأحاديث وبيان درجاتها ، وماتبقَّى منها فهو من الضعيف الذي خفَّ ضعفه ماعدا الأحاديث القليلة التي انتُقِدت عليه ، فإنه رحمه الله كان يرى الأخذ بها والعمل بمضمونها ، وتقديمها على القياس » [٤] .

قال الإمام أحمد لابنه عبد الله : « قصدتُ في المسند الحديث المشهور وتركت الناس تحت ستر الله ، ولو أردت أن أقصد ماصحَّ عندي لم أروِ هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء ، ولكنك يابني تعرف طريقتي في الحديث ، لستُ أخالف مافيه ضعف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه » [٥] .

وقال ابن القيم - يوضح مذهب أحمد - : « إذا لم يكن في المسألة حديث

= أحمد محمد شاكر) .

١) الخولي : مفتاح السنة ص ٣٥ .

٢) وذلك في كتابه « القول المسدد في الذب عن مسند أحمد » .

٣) ابن حجر : تعجيل المنفعة برجال الأربعة ص ٦ .

٤) أحمد : المسند ، المقدمة ١ : ٧٥ . الطبعة الممتازة الصادرة عن مؤسسة الرسالة .

٥) أبو موسى المديني : خصائص المسند ٢٤ .

صحيح ، وكان فيها حديث ضعيف ، وليس في الباب شيء يرده عمل به ، فإن عارضه ماهو أقوى منه تركه للمُعارض القوي ، وإذا كان في المسألة حديث ضعيف وقياس قدَّم الحديث الضعيف على القياس » .

وبسبب عدم تنقيح الإمام أحمد للمسند فإن مسانيد بعض الصحابة تتكرر فيه كما أن نسخ المسند تختلف عن بعضها بالزيادة والنقصان في المسانيد والأحاديث ويلاحظ ذلك عند مقارنة المسند المطبوع بأطراف المسند المعتلى الذي عمله الحافظ ابن حجر لترتيب أطراف مسند أحمد ، كما يلاحظ الاختلاف عند المقارنة مع أسانيد مسند أحمد التي ساقها ابن حجر في كتابه « إتحاف المهرة بأطراف المسانيد العشرة » ، وكذلك عند مقارنة مسند أحمد بـ «الذي عمله الحافظ ابن عساكر» .

ولم يقم عبد الله بن الإمام أحمد ولا القطيعي بتحرير ترتيبه « فوصل إلينا على هذه الصورة التي هي أقرب ماتكون الى المسوَّدة ، ومن ثَّم وقع فيه خلل في جملة مواضع منه لاتمسُّ جوهر الكتاب ، من مثل إدراج عدد من أحاديث المكثرين في غير مسانيدهم ، وتكرار الحديث الواحد بإسناده ومتنه لغير فائدة في إعادته ، وتفريق أحاديث الصحابي الواحد في أكثر من موضع من المسند ، والخلط بين أحاديث الشاميين والمدنيين ، وعدم التمييز بين روايات الكوفيين والبصريين ، وتداخل بعض أحاديث الرجال بأحاديث النساء ، واختلاط مسانيد القبائل بمسانيد أهل البلدان » [١] .

وكان الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ) قد تمنى ترتيبه بطريقة معينة قال : « لعل الله يقيض لهذا الديوان العظيم من يرتبه ويهذبه ، ويحذف ما كُرِّر فيه ، ويصلح ما

---

١) أحمد : المسند ، المقدمة ١ : ٥٩ ، وابن عساكر : ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند ص ٣٣ .

تصحَّف ، ويوضح حال كثير من رجاله ، ويُنبِّه على مرسله ، ويُوهِّن ماينبغي من مناكيره ، ويُرتِّب الصحابة على المعجم ، وكذلك أصحابهم على المعجم ، ويرمز على رؤوس الحديث بأسماء الكتب الستة ، وإن رتبه على الأبواب فحسن جميل ، ولولا أني قد عجزت عن ذلك لضعف البصر ، وعدم النيَّة ، وقرب الرحيل ، لعملتُ على ذلك »[١] .

وقد رتب ابن عساكر (ت ٥٧٠ هـ) أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد ، ورتبه أبو بكر محمد بن عبد الله الصامت - ابن المحب - (ت ٧٨٩ هـ) على معجم الصحابة ، ورتب الرواة عنهم كترتيب كتب الأطراف ، ورتبه ابن زكنون علي بن الحسين بن عروة (ت ٨٣٧ هـ) على أبواب صحيح البخاري ، وهذبه ورتبه على الأبواب أحمد بن محمد بن سليمان الحنبلي - ابن زُريق - (ت ٨٤١ هـ) ، وعمل أطرافه الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) في « أطراف المسند المعتلي » ، وعمل زوائده على الكتب الستة الحافظ الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) في « غاية المُقصد في زوائد المسند » ، وترجم رجاله محمد بن علي الحسيني (ت ٧٦٥ هـ) في «الإكمال في تراجم من له رواية في مسند أحمد ممن ليس لهم ذكر في تهذيب الكمال» وشرح غريبه أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد - غلام ثعلب - (ت٣٤٥هـ) وشرحه باختصار محمد بن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٩ هـ) ، وبيَّن خصائصه وفضائله أبو موسى المديني (ت ٥٨١ هـ) ، وجرَّد ثلاثياته محب الدين المقدسي (ت ٦١٣ هـ) وشرحها محمد بن أحمد السفاريني (ت ١١٨٨ هـ)[٢] .

وقد أعاد الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي ترتيب المسند على الموضوعات فقسمه الى كتب وأبواب ، كما اختصر الأسانيد وسماه « الفتح الرباني

---

١) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٣ : ٥٢٥ .

٢) أحمد : المسند ، المقدمة ١ : ٨٦ - ٩١ .

في ترتيب مسند الإمام أحمد » كما شرحه في كتابه « بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني » وقد طبع الفتح وشرحه معاً .

صحيح الإمام البخاري (ت ٢٥٦ هـ) :

يعتبر كتاب « الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم » [١] للإمام محمد بن اسماعيل البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله عزوجل عند جمهور المحدثين ، قال أبو إسحق الاسفرايني : « وأهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ، ولايحصل الخلاف فيها بحال ، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها » [٢] . واستثنى ابن حجر ماوقع التجاذب بين مدلوليه حيث لاترجيح لأحدهما على الآخر ، ولايمكن الجمع ، وماعدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته [٣] .

ووقوع الإجماع على أصحية مافي الصحيحين ليس معناه أصحية كل حديث فيهما بالنسبة لما في سواهما ، بل أصحية الجملة الى الجملة وتقدمها عليها ، كما في تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم ، فليس المقصود منه أن كل حديث في صحيح البخاري أصح من كل حديث في صحيح مسلم ، بل المقصود أن جملة مافي البخاري أصح ، وعلى هذا فلا يستدل بكون حديث معيّن في الصحيحين

---

١) ذكر الحافظ ابن حجر أن البخاري هو الذي سمى كتابه بالمسند الصحيح (توضيح الأفكار ١ : ٢٣١) .

٢) ابن حجر : النكت على ابن الصلاح ١ : ٣٧٧ ، والسخاوي : فتح المغيث ١ : ٥١ . وقارن بعبارات ابن الصلاح : علوم الحديث ٢٤ ـ ٢٥ ، وصيانة صحيح مسلم ٨٦ .

٣) السخاوي : فتح المغيث ١ : ٣٢ ـ ٥٣ .

أصح من سائر الصحاح إلا بعد تبين وجوه الأصحية في ذلك الحديث بعينه [١] .

وقد انتقى البخاري صحيحه من ستمائة ألف حديث [٢] ولاشك أن معظم هذه الأحاديث كانت مدونة في كتب المسانيد والمصنفات الحديثية الأخرى التي دونها علماء القرن الثاني الهجري وسمعها البخاري عن شيوخه بأسانيدهم الى مصنفيها لذلك يعبر عن كيفية التحمل بألفاظ السماع [٣] ، ومكث البخاري في تصنيفه ست عشرة سنة [٤] ، واقتصر فيه على الحديث الصحيح ، وهو أول من أفرد الصحيح ، لكنه لم يستوعب الصحيح فقد صرح بأن ماتركه من الحديث الصحيح أكثر مما أثبت لئلا يطول الكتاب [٥] . ولايدخل مافيه من التعاليق والمتابعات والشواهد ضمن الصحيح [٦] . وقد استقرأه العلماء ليتبينوا شرط البخاري في تخريج أحاديثه ، فوجوده يشترط الى جانب عدالة رجال سلسلة إسناده الى الصحابي واتصال إسناده ، أن يكون الراوي اللاحق في الطبقة الأولى من الرواة عن شيخه ، فلو أن الرواة عن الإمام ابن شهاب الزهري يقسمون من حيث الحفظ والاتقان وطول صحبتهم له الى خمس طبقات ، فإن البخاري يخرج لمن هم في الطبقة الأولى من الرواة عن الزهري فهم شرطه ، وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية مايعتمده من غير استيعاب ،

---

١) الديوبندي : فتح الملهم ١ : ١٠٧ .

٢) الخطيب : تأريخ بغداد ٢ : ٨ ، وابن حجر : هدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٥ .

٣) انظر دراسة (Sezgin : Buharinin Kaynaklari) بالتركية .

٤) الخولي : مفتاح السنة ص ٣٧ ، وأبو شهبة : أعلام المحدثين ص ١١٧ .

٥) الخطيب : تأريخ بغداد ٢ : ٨ ـ ٩ ، وابن حجر : هدي الساري ص ٥ .

٦) ابن كثير : الباعث الحثيث ص ٣٤ ، ونبه ابن الصلاح الى أن ماعلقه البخاري بصيغة الجزم مثال « قال ، روى ، جاء ، عن » صحيح الى من علقه عنه ثم النظر فيما بعد ذلك ، وماكان منها بصيغة التمريض « قيل ، رُوي عن ، يُروى ، يُذكر » فلايستفاد منها صحة ولا ماينافي الصحة .

ومعظم حديث الطبقة الثانية يخرجه تعليقاً [١] ، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً ، وهذا ينطبق على المكثرين من الرواة أما غيرهم فقد اعتمد في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ .

وقد اشترط البخاري أيضاً في العنعنة المعاصرة واللقيا مقتفياً أثر شيخه علي بن المديني ، في حين اكتفى مسلم بشرط المعاصرة [٢] . وبذلك يتبين أن شرط البخاري أعلى من شرط مسلم . وكذلك فإنه يترجح على صحيح مسلم من حيث علو توثيق رواته واتصال أسانيده وسلامته من العلل . وقد انفرد البخاري بالإخراج لـ ٤٣٥ رجل دون مسلم ، المتكلم فيهم بالضعف ثمانون رجلاً ، بينما انفرد مسلم بالإخراج لـ ٦٢٠ رجل دون البخاري ، المتكلم فيهم بالضعف مائة وستون رجلاً ، كما أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تُكلِّم فيهم لم يكثر عنهم الرواية ، ثم هم من طبقة شيوخه الذين يميز مروياتهم جيداً ، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثر إلا عكرمة عن ابن عباس ، بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كأبي الزبير عن جابر ، وسهيل عن أبيه ، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه ، وهم من التابعين ومن بعدهم وليسوا من شيوخه . ثم إن البخاري خرَّج أحاديث الطبقة الثانية

---

١) المعلق هو الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر (ابن الصلاح : علوم الحديث ص ٢٠) ط . نور الدين عتر . وقد ذكر الحافظ ابن حجر (النكت على ابن الصلاح ص ١٣٤) أن الذي يتقاعد عن شرط البخاري من التعليق الجازم جملة كثيرة ، وأن الذي علقه بصيغة التمريض متى أورده في معرض الاحتجاج والاستشهاد فهو صحيح أو حسن أو ضعيف منجبر وإن أورده في معرض الرد فهو ضعيف عنده ، وقد بينا أنه يبين كونه ضعيفاً .

٢) انظر عن شروط البخاري : ابن حجر : هدي الساري ص ٧ ، والحازمي : شروط الأئمة الخمسة ص ٤٣ ـ ٤٦ ، وابن كثير : الباعث الحثيث ص ٢٥ ، وانظر أبو شهبة : أعلام المحدثين ص ١١٨ ـ ١٢١ ، ومحمد أبو زهو : الحديث والمحدثون ص ٣٨٦ ـ ٣٨٨ .

في التعليق وليس التعليق على شرطه ، أما مسلم فخرّج أحاديث الطبقة الثانية في الأصول [١] . وقد بلغ عدد الأحاديث المنتقدة في الصحيحين معاً ٢١٠ حديث منها أقل من ٨٠ حديثاً في صحيح البخاري وبقيتها أكثر من ١٣٠ حديث في صحيح مسلم .

وقد رتب البخاري أحاديث صحيحه على الموضوعات والأبواب ، واعتنى بالفوائد الفقهية والنكات الحكمية فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها مما ييسر للفقهاء وطلابهم الرجوع اليها والاستنباط منها [٢] ، وهي توضح سعة علم البخاري بفقه الحديث .

وجميع مافي صحيح البخاري من الأحاديث الموصولة بلاتكرير ٢٦٠٢ حديثاً ، ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يصلها في موضع آخر من الجامع ١٥٩ حديثاً ، وجميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات ٧٣٩٧ حديثاً وجملة ما في الكتاب من التعاليق ١٣٤١ حديثاً ، وجملة مافيه من المتابعات ٣٤٤ فجميع مافي الكتاب على هذا بالمكرر ٩٠٨٢ حديثاً ، وهذا الرقم لايشتمل على ما في الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم [٣] وقد بين الحافظ ابن حجر أن الإمام البخاري ترك كتابه مسودة حين وفاته دون تبييض لذلك تصرف الناقلين لكتابه في تقديم بعض التراجم على بعض أحياناً ، فلم يقع في ترتيب أصحاب المناقب مثلاً مراعاة الأفضلية ولاالسابقية ولاالأسنية وهذه جهات

---

١) ابن حجر : النكت على ابن الصلاح ١ : ٢٨٦ ، والحازمي : شروط الأئمة الخمسة ٥٧ ، وابن رجب : شرح علل الترمذي ٢٩٤ .

٢) ابن حجر : هدي الساري ص ٦ .

٣) ابن حجر : هدي الساري ص ٤٦٨ ، ٤٧٠ ، ٤٧٨ ، وانظر أبو شهبة : أعلام المحدثين ص ٥٣ حاشية (٣) .

التقديم في الترتيب ، فلما لم يراع واحداً منها دلَّ على أنه كتب كل ترجمة على حدة فضم بعض النقلة بعضها الى بعض حسبما اتفق [١] .

وقد تحمل تلاميذ البخاري صحيحه عنه وأبرزهم : الفربري (ت ٣٢٠ هـ) وابراهيم بن معقل النسفي (ت ٢٩٥ هـ) وحماد بن شاكر (ت ٣١١ هـ) وأبو طلحة منصور البزدوي (ت ٣٢٩ هـ) والحسين بن اسماعيل المحاملي (ت٣٣٠ هـ) وقد اشتهرت رواية الفربري خاصة ، حيث تحملها اثنا عشر عالماً مما أكسبها انتشاراً في الآفاق [٢] .

وقد حظي صحيح البخاري بعناية فائقة من العلماء في سائر العصور فاهتموا بشرحه ، ومن أجلِّ شروحه كتاب « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ، و « عمدة القاريء » لبدر الدين العيني الحنفي (ت ٨٥٥ هـ) ، و « إرشاد الساري الى صحيح البخاري » للقسطلاني (ت٩٢٢هـ) وكلها مطبوعة [٣] . كما قام الحافظ زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي بحذف المكرر وأخبار الصحابة وكل مالاعلاقة له بالحديث من صحيح البخاري وسماه « التجريد الصريح » .

صحيح الإمام مسلم (ت ٢٦١ هـ) :

سماه الإمام مسلم « المسند الصحيح » [٤] واشتهر بصحيح مسلم . ويعتبر صحيح مسلم في المرتبة الثانية بعد صحيح البخاري عند جمهور المحدثين وإن

---

١) فتح الباري ٧ : ٩٣ .

٢) راجع : إفادة النصيح برواة الجامع الصحيح لابن رشيد ، والبحر الذي زخر للسيوطي .

٣) انظر عن شروح البخاري : سزكين : تاريخ التراث العربي ٣١٢ فما بعد .

٤) الخطيب : تاريخ بغداد ١٣ : ١٠١ .

ذهب بعض علماء المغرب الى تقديمه على صحيح البخاري [١] ، وسبقهم الى ذلك من المشارقة أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وأبو علي النيسابوري [٢] وقال بذلك من الباحثين المحدثين سزكين [٣] . وهو جامع لأقسام الحديث ، لكن أحاديث التفسير فيه قليلة لأنه لايعوِّل على الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين ـ ومعظم التفسير منقول عنهم ـ بل شرطه الأحاديث المرفوعة ، ولم يقع فيه من التعليقات سوى اثنا عشر حديثاً .

وقد انتقى الإمام مسلم أحاديث صحيحه من ثلثمائة ألف حديث مسموعة [٤] ، ووضح أنه وضع فيه ماأجمعوا عليه ، وليس كل الأحاديث الصحيحة عنده ، « وعنى بذلك ماوجد عنده فيه شرائط الصحة المجمع عليها ، وإن لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث عند بعضهم » [٥] . واستغرق تصنيفه خمس عشرة سنة [٦] ، وصنفه في بلده بحضرة أصوله ، وفي حياة كثير من شيوخه ، فكان يتحرَّز في الألفاظ ، ويتحرى في السياق ، ويسوق الأحاديث برمتها من غير تقطيع ، لكونه لم يقصد لما تصدى له البخاري من استنباط الأحكام ليبوبها به عليه ، ويقطِّع الحديث بسببها [٧] . ويبلغ عدد

---

١) ابن الصلاح : علوم الحديث ص ١٥ (ط . نور الدين عتر) ، منهم ابن حزم لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث السرد (توضيح الأفكار ١ : ٤٦) .

٢) الخطيب : تاريخ بغداد ١٣ : ١٠١ .

٣) تاريخ التراث العربي ١ : ٣٥٣ .

٤) الخطيب : تاريخ بغداد ١٣ : ١٠١ .

٥) ابن الصلاح : صيانة صحيح مسلم من الغلط ٧٥ ، والسخاوي : غنية المحتاج ٤٤ .

٦) الذهبي : تذكرة الحفاظ ١ : ٥٨٩ .

٧) ابن الصلاح : صيانة صحيح مسلم ١٠١ ، والسخاوي : غنية المحتاج ٥١ ـ ٥٢ .

حديثه أربعة آلاف حديث سوى المكرر [١] ، وقد قيل أنه ـ يعني بالمكرر ـ اثنا عشر ألف حديث [٢] ، ولكن الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رقم أحاديثه دون المكرر منها فبلغت ٣٠٣٣ حديث . وبلغت عنده بالمكرر ٥٧٧٧ حديث عدا المتابعات والشواهد التي تبلغ ١٦١٨ حديث ، فيكون مجموع أحاديثه بالمكرر في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي ٧٣٨٨ حديث [٣] ، وهو قريب من عدد أحاديث صحيح البخاري بالمكرر فقد بلغت ٧٣٩٣ حديث على ماحرَّره الحافظ ابن حجر [٤] . وأما حسب إحصاء فنسنك فتبلغ أحاديث صحيح مسلم بالمكرر ٥٧٨٨ حديث [٥] .

وقد خرَّج مسلم أحاديث صحيحه عن مائتي شيخ وعشرين شيخاً [٦] . وقد خرج فيه عن رجال الطبقة الأولى وهم الحفاظ المتقنون ، والطبقة الثانية وهم المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان ، ولم يخرج فيه لأحد ممن اتفق العلماء ـ

---

١) ابن الصلاح : علوم الحديث ص ١٧ حاشية (١) ، ط . نور الدين عتر .

٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ١ : ٥٨٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ : ٥٦٦ ، والسخاوي : غنية المحتاج ٤٣ . ووضح الذهبي أن مسلماً إذا قال : حدثنا قتيبة وابن رمح يعدهما النووي حديثين سواء اتفق لفظهما أو اختلف . وبهذا يتبين أن قول الميانجي بأن عدد الأحاديث بالمكرر ثمانية آلاف حديث يرجع الى عدم اعتباره تعدد شيوخ مسلم في الحديث الواحد (السيوطي : تدريب الراوي ١ : ١٠٤) .

٣) محمد عبد الرحمن الأحمد المحمد : الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ٨٨ ـ ٨٩ (أطروحة مكتوبة على الآلة مقدمة الى الجامعة الزيتونية بتونس ـ ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م) .

٤) ابن حجر : هدي الساري ٥٦٥ .

٥) فنسنك : مفتاح كنوز السنة هـ ـ و .

٦) المزي : تهذيب الكمال ٣ : ١٣٢٤ ـ ١٣٢٥ ، والذهبي : سير أعلام النبلاء ١٢ : ٥٥٨ ـ ٥٦١ ، وقال السخاوي : غنية المحتاج ٣٤ أنهم مائتا شيخ وسبعة عشر شيخاً .

أو أكثرهم ـ على تضعيفه وتركه . وقد بين منهجه في مقدمة كتابه ، لكن العلماء اختلفوا في فهم المراد من تصريحه بأنه يخرج أحاديث الحفاظ المتقنين ، ومارواه المستورون والمتوسطون في الحفظ والإتقان ، ويهمل مارواه المتهمون عند بعض أهل الحديث أو الأكثر منهم . فقال الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) والبيهقي(ت٤٥٨هـ) وابن عساكر (ت ٥٧٠ هـ) والسيوطي (ت ٩١١ هـ) والديوبندي (ت١٣٣٩هـ) بأن مسلماً وفَّى في صحيحه بتخريج أحاديث الحفاظ المتقنين ، وحالت المنيَّة دون إتمام كتابه بتخريج أحاديث المتوسطين المستورين [1] . بينما يرى القاضي عياض « أن مسلماً خرَّج أحاديث الحفاظ الثقات والصدوقين المستورين ، وأتى بأسانيد الطبقة الثانية على طريق الاتباع للأولى والاستشهاد ، أو حيث لم يجد في الباب للأولى شيئاً . وذكر أقواماً تكلم فيهم قوم ، وزكاهم آخرون ، فمن ضُعِّف ، أو اتهم ببدعة ، فخرَّج لهم ، ووجدت أحاديثهم في أبواب كتابه ، فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث ، على ماذكر ورتب وقسّم في كتابه ، وطرح الرابعة [2] ، فقد وفَّى بما وعد به من ذكر علل الأحاديث بما ذكره من الاختلاف في الأسانيد كالإرسال والوصل ، والزيادة والنقص ، وذكر تصحيف المصحفين وغيرها ، وهذا يدل على استيفاء غرضه في تأليفه ، وإدخاله كل ماوعد به فيه . ثم قال : أو يكون أراد بالطبقات

---

١) عياض : إكمال المعلم ١ : ٣ ب ، والذهبي : سير أعلام النبلاء ١٢ : ٥٧٤ ، والسيوطي : تدريب الراوي ١ : ٩٦ ، والديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٨٥ أ ـ ب ، والديوبندي : فتح الملهم ١ : ٥٧ .

٢) يعني حسب تقسيم الحازمي وابن رجب لطبقات الرواة حسب الاتقان الى خمس طبقات الأولى والثانية أخرج لهم الشيخان ، والثالثة أخرج لها مسلم وحده ، والرابعة والخامسة أطرحها الاثنان (الحازمي : شروط الأئمة الخمسة ٥٧ ـ ٦٠ ، وابن رجب : شرح علل الترمذي ٢٩٣ ـ ٢٩٤) .

الثلاث الحفاظ ثم الذين يلونهم والثالثة هي التي طرحها » [١] . وهذا الذي حكاه عياض ولم يختره من أن مسلماً اقتصر على حديث الطبقة الأولى والثانية هو الذي ذهب اليه أكثر أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين ، ولو قبلنا بأن مسلماً خرَّج أحاديث لبيان علتها لتعارض هذا القبول مع تصريح مسلم بالتزام الصحة في كتابه وإطراحه كل ماله علة . ونبَّه الحافظ ابن حجر الى أن مسلماً يخرِّج لأهل الطبقة الثانية في المتابعات والشواهد دون الأصول ، فيخرج من أحاديثهم مايرفع به التفرد عن أحاديث أهل الطبقة الأولى ، وكذلك يخرج من أحاديثهم ماله طرق كثيرة معتضدة ، ولم يكثر الرواية عنهم . ومثَّل لذلك بعطاء بن السائب ـ وهو من المكثرين ومع ذلك فما له عنده سوى مواضع يسيرة ـ ومحمد بن إسحق ـ وهو من بحور الحديث وليس له عنده في المتابعات إلا ستة أو سبعة أحاديث ـ فإنه لم يخرج لهما إلا في المتابعات ، وبالليث بن أبي سليم ومجالد بن سعيد فإنه لم يخرج لهما إلا مقرونين [٢] . وقد علَّل النقاد وقوع الرواية عمن خفَّ ضبطهم في صحيح مسلم بأن ذلك يقع في الشواهد والمتابعات ، أو بسبب اختلاف اجتهاد النقاد فيكون الراوي ثقة عند مسلم وضعيفاً عند غيره ، أو أن الضعف طرأ على الراوي بعد رواية مسلم عنه ، أو أنه ينتقي من أحاديثهم ماهو معروف عن شيوخهم من طرق أخرى ، أو لثبوت توثيقهم النسبي في بعض الشيوخ ، أو لبيان العلة الواقعة في روايتهم [٣] .

---

١) عياض : إكمال المعلم ١ : ٤ أ ـ ب .

٢) ابن حجر : النكت على ابن الصلاح ١ : ٤٣٤ ـ ٤٣٥ .

٣) مسلم : التمييز ١٧١ ـ ١٧٢ ، والحازمي : شروط الأئمة الخمسة ٧٣ ـ ٧٥ ، وابن رجب : شرح علل الترمذي ٤٣٥ ، ٤٧٩ ـ ٤٨٠ ، وابن الصلاح : صيانة صحيح مسلم ٩٤ ـ ٩٦ ، والذهبي : سير أعلام النبلاء ١٢ : ٥٦٨ ، ومحمد عبد الرحمن الأحمد المحمد : الإمام مسلم ١٠٤ ـ ١٠٦ .

واشترط مسلم في العنعنة المعاصرة ولم يشترط معها ثبوت اللقيا كما هو شرط البخاري . وهكذا فإن شروط البخاري أعلى من شروط مسلم من حيث اعتماده على الطبقة الأولى من الرواة واشتراطه ثبوت اللقيا [١] ، كما يمتاز صحيح البخاري باحتوائه على استدلالات فقهية لاتوجد في صحيح مسلم وبتحريه أحوال الرجال ، فمن تكلم فيه من رجال البخاري بجرح أقل ممن تكلم فيه من رجال مسلم ، كما أن ماأنتُقد من أحاديث البخاري أقل مما انتقد من أحاديث صحيح مسلم [٢] .

ويمتاز صحيح مسلم على صحيح البخاري بعدم تقطيعه الحديث وتكراره الإسناد كما يفعل البخاري ـ ابتغاء بيان مافيها من استدلالات فقهية ـ بل يجمع مسلم المتون كلها بطرقها العديدة في موضع واحد مما يعين الطالب على الإحاطة بالحديث وطرقه [٣] ، ويسوق المتون بتمامها وكمالها من غير اختصار ولاتقطيع ، وإن وقع له ذلك فإنه ينص على أنه مختصر ، ويرتب الأحاديث على طريقة حسنة ، فيذكر المجمل ثم المبيِّن له ، والمشكل ثم الموضح له ، والمنسوخ ثم الناسخ له ، فيسهل بذلك على طالب العلم النظر في وجوهه [٤] . وقد اقتصر مسلم على ذكر الأحاديث المسندة المرفوعة دون أقوال الصحابة والتابعين ، ولم يكثر من التعاليق

---

١) مسلم : الصحيح ، المقدمة ٥ ،وعياض : إكمال المعلم ١ : ٤ أ ـ ب ، ومحمد أبو زهو : الحديث والمحدثون ص ٣٨٨ ، وأبو شهبة : أعلام المحدثين ص ١٧٧ ـ ١٨٠

٢) الخولي : مفتاح السنة ص ٤٤ ، والسباعي : السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ص ٤٠٨ (ط . الدار القومية) ، وأبو شهبة : أعلام المحدثين ١٩٥ ـ ١٩٨ ، ومحمد أبو زهو : الحديث والمحدثون ٣٨٩ ـ ٣٩٣ .

٣) محمد أبو زهو : الحديث والمحدثون ص ٣٩٣ ، وأبو شهبة : أعلام المحدثين ص ١٨٠

٤) السخاوي : غنية المحتاج ٤٩ .

فسائرها اثنتا عشرة من المتابعات [1] . وأعلى ما عند مسلم الرباعيات ، وأدناه التساعيات[2] ، وقد فرق مسلم بين « حدثنا » و « أخبرنا » وهو لايرى الرواية بالمعنى ـ بخلاف البخاري فإنه كان لايفرق بين « حدثنا » و « أخبرنا » ويجيز الرواية بالمعنى مطلقاً ، ويقطِّع الحديث من غير تنصيص على اختصاره ـ [3] . وقد رتب مسلم الأحاديث على الكتب ـ وهي أربعة وخمسون كتاباً ـ وقسم أحاديث الكتب الى وحدات موضوعية تصلح أن يعنون لها بالأبواب ، وتوضع لها التراجم المناسبة ، حيث أن الإمام مسلماً لم يترجم لها ـ أي لم يضع أولها عناوين دالة على محتواها ـ[4] مثل صنيع البخاري . ولذلك اجتهد شراحه في وضع تراجم الأبواب ، وأمثلهم عبارة الحافظ النووي ، وزاد عليه الديوبندي [5] .

ومنهج مسلم في عرض أسانيده متنوع ، فمرة يسوق الحديث من طرق عديدة فيفرد كل سند مع متنه ويكون ذلك لزيادة في المتون على بعضها أو لاختلاف سياقها عند الرواة . وأخرى يجمع الأسانيد إما بالعطف بين الشيوخ أو بتحويل الأسانيد برمز ح وإما بهما معاً ويسوق المتن بعدها ، وثالثة أن يذكر الإسناد والمتن ثم يذكر الأسانيد الأخرى لذلك المتن . وهذا المنهج في التنسيق ساعد على اختصار الكتاب وكشف عن نكات بديعة في الإسناد خاصة وأنه يوضح اختلاف الرواة في الأسانيد

---

١) ابن كثير : الباعث الحثيث ص ٣٣ ، والنووي : صحيح مسلم بشرحه ١ : ١٨ ، والسخاوي : غنية المحتاج ٥٢ ، وانظر أبو شهبة : أعلام المحدثين ص ١٨١ .

٢) المصدر السابق ٣٩ .

٣) المصدر السابق ٤٩ .

٤) ابن الصلاح : صيانة صحيح مسلم ١٠١ ، والنووي : شرح صحيح مسلم ١ : ٢١ ، والديوبندي : فتح الملهم ١ : ١٠٠ .

٥) النووي : شرح صحيح مسلم ١ : ٢١ ، والديوبندي : فتح الملهم ١ : ١٠٠ .

والمتون زيادة ونقصاً وتصحيحاً ووهماً مع بيان اختلافهم في سياق المتون ببعض الألفاظ أو التقديم والتأخير أو الزيادة والنقص . ومن الواضح أن ترتيب أحاديث الباب الواحد (المسألة الواحدة) لم يلتزم فيه مسلم تقديم أحاديث أهل الطبقة الأولى أولاً ثم سوق المتابعات والشواهد إن وُجدت ، بل يُعرف ذلك من درجة توثيق الرواة في الأسانيد . فتتميز أحاديث أهل الطبقة الأولى وهي الصحيح لذاته وأحاديث الطبقة الثانية التي هي أخف ضبطاً لكنها أيضاً صحيحة لغيرها إذ شرط مسلم الصحة في كل ماخرَّج في كتابه « لم أخرج في كتابي هذا إلا ماأجمعوا عليه » . « عرضتُ كتابي هذا على أبي زرعة فما قال إن له علة ، تركته ، وماقال لاعلة فيه ، فهذا الذي أخرجته . وبالطبع فإن العلة المقصودة هنا هي العلة القادحة .

وقد روى صحيح مسلم عنه عدد من تلاميذه هم : أبو إسحق ابراهيم بن محمد بن سفيان (ت ٣٠٨ هـ) ، وأبو محمد أحمد بن علي القلانسي ، ومكي بن عبدان ، وأبو حامد أحمد بن محمد الشرقي [١] .

وقد لقي صحيح مسلم قبولاً كبيراً عند العلماء فاعتنوا بشرحه ، ومن أحسن شروحه كتاب « المعلم بفوائد مسلم » لمحمد بن علي المازري (ت ٥٣٦ هـ) و إكمال المعلم بفوائد مسلم » للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ) وكتاب « المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج » للحافظ أبي زكريا محيي الدين النووي الشافعي (ت ٦٧٦ هـ) وقد طبع طبعات عديدة في الهند والقاهرة .

كتاب سنن أبي داؤد السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) :

ركز أبو داؤد في كتابه على أحاديث الأحكام دون أحاديث الفضائل والرقائق والآداب ، ويرى ولي الدين أبو زرعة أنه يضم معظم أحاديث الأحكام التي

---

١) ابن الصلاح : صيانة صحيح مسلم ١٠٤ ، والسخاوي : غنية المحتاج ٤٤ ـ ٤٦ .

يحتج بها [١] . وخرج أبو داؤد في كتابه الحديث الصحيح لذاته ولغيره ، والحسن لذاته ولغيره ، والضعيف الشديد الوهن ، والمحتمل [٢] ، فإن كان في الحديث وهن شديد نبه عليه [٣] ، وشرطه أن لايخرج عن رجل أجمع النقاد على تركه [٤] . وقال النووي : «الحق أن ماوجدناه في سننه مما لم يبينه ولم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد عليه فهو حسن وإن نص على ضعفه من يعتمد ولاجابر له حكم بضعفه ولم يلتفت الى سكوت أبي داؤد» . وعقب ابن حجر على كلام النووي بقوله : وهو التحقيق . وقال : لعل سكوت أبي داؤد على الأحاديث التي في سندها انقطاع أو ابهام أو إرسال للعلم بضعفها من هذا الوجه فلايحتاج للتنبيه على ذلك ، أو لكونه له جابر وإن كنا نعلمه ، ومالم يكن كذلك فلعل سكوته عليه لكونه غير شديد الضعف عنده . وأما سبب تخريجه للضعيف فلأنه لم يجد في الباب غيره وعنده أن الحديث الضعيف أقوى من رأي الرجال [٥] .

ويبلغ عدد أحاديث سنن أبي داؤد أربعة آلاف وثمانمائة (٤٨٠٠) حديث انتقاها من خمسمائة ألف حديث كان قد كتبها [٦] . وأما في ترقيم طبعة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد فبلغت ٥٢٧٤ حديث ، وربما يرجع تغاير الأرقام الى اختلاف النسخ أو تكرر بعض الأحاديث في عدة مواضع لاشتمالها على عدة أحكام أو إدخال بعض الأسانيد المختلفة للحديث الواحد في العدد . « وقد اختار أبو داؤد

---

١) عبد الله بن سالم البصري : ختم سنن أبي داؤد ق ٤ أ .

٢) البقاعي : النكت الوفية على شرح الألفية (مخطوط) .

٣) ابن الصلاح : علوم الحديث ص ٣٣ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ص ٥٩٢ .

٤) أبو شهبة : أعلام المحدثين ص ٢٢٣ .

٥) عبد الله بن سالم البصري : ختم سنن أبي داؤد ق ٤ ب .

٦) الخطيب : تاريخ بغداد ٩ : ٥٧ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ١ : ٥٩٣ .

أصح ماعرف في الباب مقتصراً عليها خوف الإطالة ، فلم يكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين ، وإن كان عنده أحاديث أخرى صحيحة في الباب نفسه ، ولايعيد الحديث من وجهين أو ثلاثة إلا لوجود زيادة في المعنى ، كما راعى في تكرار الحديث أن يكون أحد الطريقين أقوم إسناداً والآخر أعلى (أقدم في الحفظ ـ على حد تعبيره ـ) ورغم حيطته الشديدة فقد تعقبه النقاد فكشفوا في رجاله عن ستة عشر راوياً متروكاً ، منهم ثلاثة حذف مروياتهم عند تنقيح كتابه في العرضة الرابعة وغيرها ، وبقي في كتابه خمسة عشر حديثاً من مروياتهم منها ستة أحاديث مابين صحيح وحسن وذلك لمجيئها من طرق أخرى صحيحة أو حسنة ، وخمسة أحاديث أسانيدها ضعيفة وبين أبو داؤد ضعفها أو نكارتها ، وأربعة أحاديث ضعيفة جداً وسكت عليها أبو داؤد ، ثلاثة منها ليس لها متابعة فضعفُها بضعف رواتها وتفردهم بها وهي الأحاديث رقم (٣١٧٦) في الجنائز ، ورقم (٣٨٩٢) في الطب ، ورقم (٥٢٧٣) في الأدب . والرابع له شاهد ضعيف لاينهض به وهو حديث رقم (٥٠٧٦) في الأدب . وهذه الأحاديث الأُربعة ليست في كتاب الموضوعات لابن الجوزي . أما الرواة المجهولون في سنن أبي داؤد فبلغ عددهم ١٠٦ راوٍ وعدد مروياتهم ١٠٥ حديث ، منها ٨٧ حديثاً لها طرق أخرى مابين صحيح وحسن . وحديث واحد مختلف فيه ، وهو حديث معاذ في الاجتهاد ، ومنها ١٧ حديثاً أسانيدها ضعيفة أو واهية ، أربعة منها بيَّن أبو داؤد ضعفها أو نكارتها ، وسكت عن الباقي وهي ثلاثة عشر حديثاً . وقد حكم ابن الجوزي على ثمانية أحاديث في سنن أبي داؤد بالوضع أو بأنها لاتصح ، منها ستة أحاديث صحيحة أو حسنة لوجود طرق أخرى صحيحة أو حسنة . ومنها حديثان يحكم عليهما بالضعف أو النكارة لا

بالوضع ، لأن الطريق الذي أخرجه أبو داؤد ليس فيه كذاب ولامتهم بالكذب » [١] .
وقد أجاد أبو داؤد ترتيب أحاديثه فأثنى عليه العلماء ونصحوا المشتغلين بالفقه خاصة بالرجوع اليه ، ويقف كتاب سنن أبي داؤد في مقدمة كتب السنن الأربعة . وقد طبع كتاب السنن عدة طبعات في الهند والقاهرة ، وهي تتفاضل في جودة التحقيق ، وقد شرحه عدد من أجلاء العلماء منهم : أبو سليمان الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) في كتابه «معالم السنن» وهو مختصر ، وللنووي شرح عليه كتب منه قطعة ، ولابن القيم مجلد لطيف جمع فيه بين الخطابي والمنذري ، ولمغلطاي شرح سماه « السنن » ، ولولي الدين العراقي شرح عليه مبسوط ولو كمل لجاء في أربعين مجلداً ، ولابن رسلان شرح كامل [٢] ، ولشرف الحق محمد أشرف الصديقي في كتابه « عون المعبود على سنن أبي داؤد » وكلاهما مطبوع . ولايزال الكتاب بحاجة الى تحقيق علمي يستند على الأصول الخطية المهمة التي وصلت إلينا من روايات اللؤلؤي (ت ٣٣٣ هـ) وابن داسة (ت ٣٤٦ هـ) وابن العبد (ت ٣٢٨ هـ) وأبي سعيد بن الأعرابي (ت ٣٤٠هـ) عن أبي داؤد . وينبغي الاعتماد على أصل اللؤلؤي فهي من أصح الروايات لأنها من آخر ماأملى أبو داؤد وعليها مات [٣] ، وقد قرأ السنن على أبي داؤد عشرين سنة ، والزيادات التي في رواية ابن داسة حذفها أبو داؤد في آخر أمره لشيء كان يريبه في إسناده ، فلهذا تفارقا . وقال ولي الدين أبو زرعة : « قد سمع اللؤلؤي من أبي داؤد سنة وفاته وهي سنة خمس وسبعين ومائتين فينبغي أن يكون

---

١) أبو داؤد : رسالته الى أهل مكة ٢٢ ـ ٢٣ (سعدي مهدي صالح : محاضرات عن الكتب الستة القيت على طلبة الدراسات العليا) .

٢) عبد الله بن سالم البصري : ختم سنن أبي داؤد ق ٥ ب ـ ٦ أ .

٣) المصدر السابق ق ٦ ب نقلاً عن السيوطي .

العمل على روايته » [1] .

جامع الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) :

ومؤلفه الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي الترمذي ، وهو أحد الكتب الستة ، خرج الترمذي فيه الحديث الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل وأبان عن علته ، كما خرج بعض المناكير ولاسيما في كتاب الفضائل ولكنه يبين ذلك غالباً ولايسكت عنه ، وقد التزم أن لايخرج في كتابه إلا حديثاً عمل به فقيه أو احتج به محتج ، وبيّن مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، واختصر طرق الحديث فذكر واحداً وأشار الى ماعداه وجعل في آخره كتاباً للعلل جمع فيه فوائد هامة [2] . وهكذا فإنه « امتاز في المقام الأول بملاحظاته النقدية حول الأسانيد وبإضافة الآراء المتباينة للمدارس الفقهية المختلفة » [3] ، وقد رتبه على الأبواب الفقهية ، وقد استحسنه أهل العلم فقال الحافظ الهروي الأنصاري (ت٤٨١هـ) : « كتاب أبي عيسى الترمذي عندي أفيد من كتابي البخاري ومسلم لأنهما لايصل الى الفائدة منهما إلا من يكون من أهل المعرفة التامة ، وهذا كتاب قد شرح أحاديثه وبينها فيصل الى فائدتها كل فقيه وكل محدث » [4] . وقال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق (ت ٥٧٤ هـ) : « الجامع على أربعة أقسام ، قسم مقطوع بصحته ، وقسم على شرط أبي داؤد والنسائي كما بيّنا ، وقسم أخرجه

---

١) المصدر نفسه ق ٦ ب .

٢) الخولي : مفتاح السنة ص ٩٣ ، والسباعي : السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ص ٤١٣ (ط . الدار القومية) ، ومحمد أبو زهو : الحديث والمحدثون ص ٤١٧ ، وأبو شهبة : أعلام المحدثين ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦ .

٣) سزكين : تاريخ التراث العربي ص ٣٩٢ .

٤) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٨ : ٥١٣ ، والمقدسي : شروط الأئمة الستة ١٩ .

للضدية ، وقسم رابع أبان عنه فقال : ماأخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء سوى حديثين وذكرهما »[١] . وقال ابن الأثير (ت٦٠٦ هـ) : « كتاب الترمذي أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأحسنها ترتيباً ، وأقلها تكراراً ، وفيه ماليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب ... وفيه جرح وتعديل وفي آخره كتاب العلل ، وقد جمع فيه فوائد حسنة »[٢] . وقال الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) : « في (الجامعِ) علم نافع وفوائد غزيرة ، ورؤوس المسائل ، وهو أحد أصول الاسلام ، لولا ماكدّره بأحاديث واهية بعضها موضوع وكثير منها في الفضائل »[٣] . وقال الذهبي : « (جامعه) قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه ، ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولايشدد ، ونفَسُهُ في التضعيف رخو »[٤] . وقال صديق حسن القنوجي (ت١٣٠٧هـ) : « وكتابه الجامع الصحيح يدل على عظيم قدره واتساع حفظه وكثرة اطلاعه وغاية تبحره في هذا الفن حتى قيل إنه لم يؤلف مثله في هذا الباب »[٥] . وقال الباجوري في حاشية الشمائل للترمذي : « وناهيك بجامعه الصحيح ، الجامع للفوائد الحديثية والفقهية ، والمذاهب السلفية والخلفية ، فهو كاف للمجتهد مغنٍ للمقلد ، نعم عنده نوع تساهل

---

١) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٣ : ٢٧٤ ، وانظر ترجمة أبي نصر هذا في السير ٢١ : ٤٨ .

٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١ : ١٩٣ ـ ١٩٤ واقتبسه منه طاش كبرى زاده ، مفتاح السعادة ٢ : ١٢٢ .

٣) سير أعلام النبلاء ١٣ : ٢٧٤ .

٤) المصدر السابق ١٣ : ٢٧٦ . وقد انتقد الذهبي تساهل الترمذي في التصحيح والتحسين في عدة مواضع من كتابه ميزان الاعتدال ٣ : ٤٠٧ ، ٥١٤ و ٤ : ٤١٦ ، وانظر حاشية (١) من سير أعلام النبلاء ١٣ : ٢٧٦ .

٥) صديق حسن القنوجي : الحطة ٢٥٢ .

في الصحيح ولايضره ، فقد حكم بالحسن مع وجود الانقطاع في أحاديث من سننه وحسن فيها ماانفرد راويته به ـ كما صرح به هو ـ فإنه يورد الحديث ، ثم يقول عقبه إنه حسن غريب أو صحيح غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه لكنه أجيب بأنه اصطلاح جديد ولامشاحة في الاصطلاح »[١] . وكان الترمذي معتزاً بكتابه واثقاً من عمله قال : « صنفت هذا الكتاب ، فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ، ومن كان في بيته هذا الكتاب فإنما في بيته نبي يتكلم »[٢] . وقد بلغت أحاديثه ٣٩٥٦ حديث في طبعة أحمد شاكر وآخرين ، عدا أحاديث كتاب العلل آخر الجامع . وقد شرح الترمذي مراده في آخر كتابه الجامع[٣] بقوله : « أردت بقولي حسن مالايكون في سنده متهم بالكذب ، ولايكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه » قال : « ورب حديث يكون غريباً لايروى إلا من وجه واحد ... ورب حديث يروى من أوجه كثيرة وإنما يستغرب لحال الإسناد ... » . ولكن الترمذي لم يشرح اصطلاحاته المركبة .

وقد أشارت كتب مصطلح الحديث الى أن الإمام البخاري شيخ الترمذي سبقه الى استعمال المصطلحات المركبة مثل حسن صحيح ، ولكنه لم يكثر من ذلك كما فعل تلميذه ، ولم يبحث المحدثون في هذا الاصطلاح إلا منسوباً الى الترمذي ، لأنه توسع في استعمال المصطلحات المركبة دون أن يعرفها فاحتاجت الى جهود أهل العلم في استقراء كتب الترمذي ومحاولة تحديد المراد من إطلاقها وخاصة جامعه للوقوف على الصور المتنوعة التي أطلق عليها تلك المصطلحات المركبة

---

١) المصدر السابق ٢٠٨ .

٢) ابن حجر : تهذيب التهذيب ٩ : ٣٨٩ ، والذهبي : تذكرة الحفاظ ٢ : ١٨٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٣ : ٢٧٣ .

٣) الجامع الصحيح ٥ : ٧٥٨ .

ولعل أوسع من عرض تلك الصور الحافظ السيوطي في كتابه « البحر الذي زخر »[1] حيث حاول حصر محاولات القدامى في تعريف المصطلحات المركبة وهي : حسن صحيح ، وحسن غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه ، وحسن صحيح غريب .

إن التعامل مع جامع الترمذي يحتاج الى حل لتعريفات الاصطلاحات المركبة التي استعملها الترمذي لأول مرة في تاريخ علم الحديث[2] وهي :

١ ـ حسن صحيح :

لاتناقض في الجمع بين الصحيح والحسن ، وعندما يقول الترمذي : حسن صحيح ، قد يتوهم أنه جمع بين نفي القصور وإثباته ، لأن الحسن ينحط عن الصحيح ، فالوصف بالحسن والصحة معاً فيه تعارض . وقد ذكر ابن دقيق العيد أن الجمع بين الحسن والصحة لاتناقض فيه ، لأن وجود الدرجة الدنيا كالصدق مثلاً لاينافيه وجود ماهو أعلى منه كالحفظ والإتقان فيصح أن يقال أنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا وهي الصدق ، وصحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والإتقان ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسناً . وقد سبقه الى هذا التوفيق أبو عبد الله ابن المواق[3] (ت ٦٤٢ هـ) في كتابه « بغية النقاد » كما بينه العراقي كما بين اعتراض أبي الفتح اليعمري ـ ابن سيد الناس ـ (ت ٧٣٤ هـ) على ابن المواق بأن الترمذي اشترط في الحسن أن يروى من وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح .

---

١) البحر الذي زخر ١٢٨٥ ـ ١٣٢٥ .

٢) وقد عاصره في التوسع بالجمع بين الحسن والصحة والغرابة في الحكم على الأحاديث أبو علي الحسن بن علي الطوسي (ت ٣١٢ هـ) ـ تلميذ أبي حاتم الرازي ـ في كتابه الأحكام .

٣) محمد بن يحيى بن أبي بكر أبو عبد الله المعروف بابن المواق تلميذ أبي الحسن بن القطان ، توفي ٦٤٢ هـ على الصحيح خلافاً لما ذكره صاحب كشف الظنون وصاحب معجم المؤلفين أنه توفي سنة ٨٩٧ هـ (المراكشي : الأعلام ٤ : ٢٣١) .

ورد العراقي ذلك بقوله : « إنما يشترط الترمذي في الحسن مجيئه من وجه آخر إذا لم يبلغ رتبة الصحيح فإن بلغها لم يشترط ذلك بدليل قوله في مواضع : هذا حديث حسن صحيح غريب ، فلما ارتفع الى درجة الصحة أثبت له الغرابة باعتبار فرديته » . وكان ابن سيد الناس قد نبه الى ذلك ولعله نسي [1] . ويبقى رد التبريزي في الكافي وتابعه الزركشي في تعقبه على ابن دقيق العيد : « قد اشترط الترمذي في الحسن أن يروى من غير وجه ، فعلى هذا لانسلم أن كل صحيح حسن ، فإن الصحيح الذي لم يروه إلا واحد كأفراد الصحيحين صحيح وليس حسناً بالتفسير المذكور ، نعم لو قيل بينهما عموم وخصوص لكان أنسب ، إذ بعض الصحيح حسن دون بعض ، وبعض الحسن صحيح دون بعض ، وإذا اجتمعا في مادة وافترقا يكون بينهما عموم وخصوص » .

حسن صحيح باعتبار الإسناد :

قال ابن الصلاح : « وجوابه أن ذلك راجع الى الإسناد ، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن ، والآخر إسناد صحيح استقام أن يقال فيه : إنه حديث حسن صحيح ، أي حسن بالنسبة الى إسناد وصحيح بالنسبة لإسناد آخر ، على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي ، وهو ماتميل اليه النفس ، ولايأباه القلب ، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده » .

قال الحافظ العراقي : « وقد تعقبه الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في الاقتراح (ص ١٧٣) : بأن الجواب الأول ترد عليه الأحاديث التي قيل : « حسن صحيح » مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد ، وفي كلام الترمذي في مواضع يقول : هذا حديث حسن صحيح لانعرفه إلا من هذا الوجه » . قال العراقي : وقد أجابه بعض

---

١) التقييد والإيضاح ٦١ .

المتأخرين [١] عن ابن الصلاح بأن الترمذي حيث قال هذا يريد تفرد أحد الرواة عن الآخر لاالتفرد المطلق [٢] .

وقد رد ابن أبي الدم ابراهيم بن عبد الله الهمداني (ت ٦٤٢ هـ) على كلام ابن الصلاح بقوله : « يمكن أن يكون الحديث صحيح الإسناد ، ولايكون المتن صحيحاً لكونه شاذاً أو معللاً ، فوصف الإسناد بالصحة أو الحسن غير وصف الحديث نفسه بالصحيح أو الحسن ، فلايحسن أن يقال : إن مراده بقوله : حديث حسن صحيح بعد التصريح بوصف الحديث بهما أنه راجع الى وصف إسناده ، فإن الحديث شيء وإسناد الحديث شيء آخر » ثم رأى أن الجمع « حسن صحيح » بأن الحسن للمعنى ، والصحيح على الاصطلاح .

قال العراقي : « وأما اعتراض ابن دقيق العيد [٣] بأنه ينتقض بقول الترمذي ذلك في الأحاديث التي ليس لها إلا مخرج واحد ، فيجاب عنه بأن الصورة التي ذكرها ابن الصلاح مطلقة ليست مقيدة بهذا القيد ، وكلامه محمول على الاطلاق ويكون المراد هو الأعم الأغلب ، فإن هذا القيد الذي ذكره (عند) الترمذي قليل بالنسبة الى مطلقه » . كذلك أجاب الصنعاني على اعتراض ابن دقيق العيد بتوجيه عبارة الترمذي « لانعرفه إلا من هذا الوجه » يعني بذلك اللفظ أما المعنى فقد يرد بإسناد آخر ، أو يعني بهذه الصفة « حسن صحيح » وأما بغيرها فيمكن أن يوجد أو يعني عن ذلك الصحابي بعينه ، وأما عن غيره فيمكن . ونقض العراقي ما استلزمه ابن دقيق العيد من توجيه اصطلاح « حسن » الى المعنى بأنه يلزم منه أن يطلق على

---

١) يحتمل أنه أراد البلقيني في محاسن الاصطلاح ص ١١٤ .

٢) يعني التفرد النسبي لاالمطلق ، والنسبي مقيد برواية الثقة أو بلد خلافاً للمطلق الذي يعني انفراد الراوي بحديث لايروى عن غيره فإذا تعددت الطرق فإنها تنتهي اليه .

٣) يعني في الاقتراح ص ١٧٣ .

الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ بأنه « حسن » !! فقال العراقي : قد أطلقوا على الحديث الضعيف أنه حسن ، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي . وبيّن التبريزي [١] والبلقيني [٢] وابن حجر [٣] أن ما استلزمه ابن دقيق ليس بلازم لأن ابن الصلاح قيد ذلك بـ « الحسن الصحيح » ولم يطلقه على « الحسن » وحده ، فالحديث الموضوع لايقال إنه صحيح فلايدخل إذاً .

الحسن الصحيح مرتبة متوسطة بين الصحيح والحسن :

وقد ذهب الحافظ ابن كثير الى أن الجمع بين الحسن والصحة رتبة متوسطة فالصحيح أعلاها ، ويليه المشوب من كل منهما وهو الصحة والحسن ، ويليه الحسن وتعقبه الزركشي بقوله : « يلزم على هذا أن لايكون في كتاب الترمذي صحيح إلا قليل لقلة اقتصاره على قوله : هذا صحيح . مع أن الذي يعبر عنه بالصحة والحسن أكثره موجود في الصحيحين ، ثم هو يقتضي إثبات قسم آخر - يعني بين الحسن والصحة - وهو خرق لإجماعهم » . وتابع البلقيني والعراقي وابن حجر الزركشي في نقض كلام ابن كثير [٤] .

حسن صحيح باعتبار اختلاف حكم النقاد عليه :

قال ابن دقيق العيد : « ويحتمل أن يكون الترمذي أدى اجتهاده الى حسنه ، وأدى اجتهاد غيره الى صحته ، أو بالعكس » [٥] . وتعقبه ابن حجر بقوله : « بأنه لو

---

١) السخاوي : فتح المغيث ٩٠ ، وأيده .

٢) محاسن الاصطلاح ١١٤ .

٣) النكت على ابن الصلاح ١ : ٤٧٥ .

٤) ابن كثير : اختصار علوم الحديث ٤٣ ، ٤٤ ، والزركشي : النكت ٥٥٦ ، والعراقي : التقييد والإيضاح ٦١ ، ٦٢ ، وابن حجر : النكت على ابن الصلاح ١ : ٤٤٧ .

٥) السيوطي : البحر الذي زخر ١٣١٠ .

أراد ذلك لأتى بالواو التي للجمع ، فيقول : حسن وصحيح . ثم إن الذي يتبادر الى الفهم أن الترمذي إنما يحكم على الحديث بالنسبة الى ماعنده لابالنسبة الى غيره ، فهذا يقدح في الجواب . ويتوقف أيضاً على اعتبار الأحاديث التي جمع الترمذي فيها بين الوصفين ، فإن كان في بعضها ما لااختلاف فيه عند جميعهم في صحته قدح في الجواب أيضاً ، لكن لو سلم هذا الجواب لكان أقرب الى المراد من غيره ، وإني لأميل إليه وأرتضيه ، والجواب عن مايرد عليه ممكن »[1] .

حسن صحيح للتردد :

وله تعلق بسابقه ، قال ابن حجر : « إذا جمع الصحيح والحسن في وصف واحد فللتردد الحاصل من المجتهد في الناقل ، هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها ، وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية ... وعلى هذا فما قيل فيه : حسن صحيح ، فوق ما قيل فيه : صحيح فقط إذا كان فرداً لأن كثرة الطرق تقوي »[2].

حسن باعتبار إسناده ، صحيح باعتبار حكمه :

قال ابن حجر : « يجوز أن ذلك باعتبار وصفين مختلفين ، وهما الإسناد والحكم ، فيجوز أن يكون قوله : حسن أي باعتبار إسناده ، صحيح أي باعتبار حكمه ، لأنه من قبيل المقبول ، فكل مقبول يجوز أن يطلق عليه اسم الصحة . وهذا يمشي على قول من لايفرد الحسن مع الصحيح ، بل يسمي الكل صحيحاً ... وفي الجملة أقوى الأجوبة ماأجاب به ابن دقيق العيد »[3] .

---

١) ابن حجر : النكت على ابن الصلاح ١ : ٤٤٧ .

٢) نزهة النظر في شرح نخبة الفكر ص ٣٣ ، ٣٤ .

٣) ابن حجر : النكت على ابن الصلاح ١ : ٤٧٧ ـ ٤٧٨ .

حسن صحيح أقوى من صحيح :

قال السيوطي : « ويكون التأكيد بذلك ـ حسن صحيح ـ من باب الترقي من الأدنى الى الأعلى ، ولم يرد في كلام الترمذي ولاغيره أن يقال : صحيح حسن بتأخير الأدنى ، وهذا يفيد أن المقول فيه «حسن صحيح» أعلى رتبة من المقول فيه «صحيح» فقط » [١] .

حسن لذاته ، صحيح لغيره :

وهو توجيه للسيوطي [٢] ، حسن باعتبار إسناده ، صحيح أي أنه أصح شيء ورد في الباب فإنه يقال : أصح ماورد كذا وإن كان حسناً أو ضعيفاً ، والمراد أرجحه أو أقله ضعفاً [٣] .

٢ ـ و ٣ ـ صحيح غريب وحسن غريب :

قال الزركشي : من شروط الصحيح أن يكون معروفاً من غير وجه ، والغريب ماانفرد به أحد رواته ، وبينهما تناف . قال : وجوابه أن الغريب يطلق على أقسام : غريب من جهة المتن ، وغريب من جهة الإسناد . والمراد الثاني دون الأول ، لأن هذا الغريب معروف عن جماعة من الصحابة ، لكن تفرد بعضهم لروايته عن صحابي ، فبحسب المتن حسن ، فإنه عرف مخرجه واشتهر فوجد شرط الحسن . وبحسب الإسناد غريب لأنه لم يروه من تلك الجماعة إلا واحد ولامنافاة بين الغريب بهذا المعنى وبين الحسن ، بخلاف سائر الغرائب فإنها تنافي الحسن .

قال الإمام أبو العباس أحمد بن عبد المحسن العراقي في كتابه « معتمد

---

١) البحر الذي زخر ١٣١٦ .

٢) المصدر السابق ١٣٢١ .

٣) المصدر السابق ١٣٢١ ـ ١٣٢٢ .

التنبيه » : « قول أبي عيسى : هذا حديث صحيح غريب ، وهذا حديث حسن غريب ، إنما يريد به ضيق المخرج أنه لم يخرج إلا من جهة واحدة ، ولم يتعدد خروجه من طرق ، إلا أن الراوي ثقة فلايضر ذلك ، فيستغربه هو لقلة المتابعة ، وهؤلاء الأئمة شروطهم عجيبة ، وقد يخرج الشيخان أحاديث تقع الى أبي عيسى فيقول : هذا حديث حسن غريب ... » وذكر مثالاً حديثاً متفقاً عليه [١] .

وقد طبع جامع الترمذي عدة طبعات في الهند ومصر . وتجدر الإشارة الى أن أحكام الترمذي في الطبعات الموجودة تختلف أحياناً عما في تحفة الأشراف للمزي ، كما تختلف عما نقله الطوسي في مستخرجه على الترمذي .

ومن شروح الترمذي كتاب « عارضة الأحوذي على الترمذي » [٢] للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الإشبيلي المعروف بابن العربي المالكي (ت ٥٤٣ هـ) ، وشرح الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) [٣] . وقد طبع شرح ابن رجب الخاص بقسم العلل من جامع الترمذي .

سنن النسائي (ت ٣٠٣ هـ) :

ألف الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي كتابين هما السنن الكبرى والمجتبى وكلاهما مطبوع [٤] ، وفي كل واحد منهما أحاديث

---

١) السيوطي : البحر الذي زخر ١٣٢٤ ـ ١٣٢٥ .

٢) طبع في حاشية صحيح الترمذي ، الطبعة الأولى ، المطبعة المصرية بالأزهر ، ١٣٥٠ ـ ١٣٥٢ هـ

٣) مخطوط في سراي أحمد الثالث ٣ : ٥٣٢ ويقع في ١٥٢ ورقة ، ومنه نسخة في دار الكتب المصرية (٢) ١ ، ٧٥ مصطلح ٤٩ ويقع في ١٤١ ورقة (سزكين : تاريخ التراث العربي ص ٣٩٦) .

٤) وهو المعروف بالسنن الصغرى ، ويرى الأستاذ أحمد صقر أن حكاية اختصار النسائي لكتابه السنن الكبرى في السنن الصغرى خطأ شائع ويرى صحة ماقرره الذهبي من أن تلميذه ابن السني =

زائدة على الآخر . وقد اشتمل المجتبى على الحديث الصحيح والحسن والضعيف ، لكن الضعيف فيه قليل بالنسبة الى بقية كتب السنن [١] ، ولذلك أعتبر المجتبى أصلاً معتمداً عند المحدثين والعلماء ، وقد بلغت أحاديثه ٥٧٦١ حديث .
وأما السنن الكبرى فكان من طريقة النسائي فيها أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه [٢] ويريد إجماعاً خاصاً من قبل النقاد المتشددين والمعتدلين ، فليس شرطه في الرجال متسعاً متساهلاً بل إنه تجنب إخراج حديث رجال أخرج لهم البخاري ومسلم ، وفي الجملة فكتاب النسائي « المجتبى » أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً [٣] « فكم من رجل أخرج له أبو داؤد والترمذي تجنَّب النسائي إخراج حديثه بل تجنب إخراج حديث جماعة من رجال الشيخين » [٤] ولذا قال أبو عبد الله بن رُشيد : « إنه أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً ، وأحسنها توصيفاً ، وهو جامع بين طريقتي البخاري ومسلم مع حظ كبير من بيان العلل التي كأنها كِهانة من المتكلم » [٥] .

ويلاحظ أن المجتبى اقتصر على أحاديث الأحكام فضم ٣٤ كتاباً فقط ، أما السنن الكبرى فضمت ٦٣ كتاباً منها كتب الإيمان والتفسير والسير وغير ذلك مما تتناوله الجوامع الحديثية عادة ، وقد حذف النسائي أبواباً كثيرة من السنن الكبرى

= انتقى المجتبى من السنن الكبرى (انظر : مقدمته للجزء الأول من كتاب فتح الباري لابن حجر ص ٢٣) . وقد طبع المجتبى عدة طبعات في الهند ومصر .

١) محمد أبو زهو : الحديث والمحدثون ص ٤١٠ ، وأبو شهبة : أعلام المحدثين ص ٢٦٦

٢) أبو شهبة : أعلام المحدثين ص ٢٦٧ .

٣) ابن حجر : النكت على ابن الصلاح ٢٧٥ ـ ٢٧٨ .

٤) السخاوي : بغية الراغب ٥٥ .

٥) المصدر السابق ٤٨ .

من الكتب المتعلقة بالأحكام أيضاً .

وقد روى السنن الكبرى عن النسائي جماعة منهم : أبو علي الحسن بن رشيق العسكري ، وأبو علي الحسن بن أبي هلال ، وأبو القاسم حمزة بن محمد الكناني ، وابن النسائي ، وعلي بن أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، وأبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيويه ، ومحمد بن قاسم الأندلسي ، وأبو بكر محمد بن معاوية الأحمر الأندلسي ، والحسن بن أبي التمام .. وغيرهم . وفي رواية كل منهم ماليس عند الآخر . وقد أشار ابن الزبير الى « أن أصل السماع العتيق الذي كان بالأندلس من رواية ابن الأحمر وقع فيه لحن كثير ، تركه على حاله من قرأ عليه من أكابر العلماء ، ومن قرأ فيه من أكابر العلماء والنقادين المعتمدين علموا عليه بما يشعر أنه الرواية ، وأن الصواب خلافه » . وقيل إن نسخة ابن قاسم أتم صحة وأقوم ضبطاً ، أي بالنسبة الى رواية ابن الأحمر ، لأن أكمل الروايات مطلقاً وأتمها وأحسنها انتظاماً وسرداً رواية حمزة الكناني [1] .

ويرى الحافظ السخاوي أن النسائي « زاحم إمام الصنعة البخاري في تدقيق الاستنباط ، والتبويب لما يستنبطه بدون إسقاط ، بحيث يكرر لذلك المتون .. كما زاحمه في التقلل من الإتيان بحاء للفصل بين السندين ، بل هي عنده قليلة جداً ... ووافقه على جواز الرواية بالمعنى ... وفيما ذهب اليه من المسمى أصح الأسانيد ، وإن خالفه في نفس التراجم .. وزاحم مسلماً في كثير مما اعتنى به ، كالإشارة لصاحب اللفظ من بين من يورد المتن عنهم - أو عنهما - ، وكإرداف العام بالمخصص ، والمجمل بالمبيِّن المنصِّص ، والمنسوخ بالناسخ له الى غيرها من النفائس المكملة .. وأكثر ماروى في سننه عن شيوخه بصيغة « أخبرنا » .. فهو ماش

---

١) السخاوي : القول المعتبر في ختم رواية ابن الأحمر ق ٤ أ - ٥ أ .

على مذهب المجوزين إطلاق « أخبرنا » و « حدثنا » في العرض والسماع »[١] .

واستقراء السخاوي هنا يخالف ماذهب إليه القاضي عياض من تفريق النسائي بين « حدثنا » و « أخبرنا » حيث جوز إطلاق «أخبرنا» في العرض دون «حدثنا»[٢] .

ويرى السخاوي أن النسائي يوافق البخاري ومسلم في إبهام الضعيف إذا قُرِن في الرواية بثقة ، وظهر له من حال النسائي في التثبت أنه عرف أن لفظي الراويين - الثقة المعرَّف والضعيف المبهم - أو معناهما سواء ، وفائدة هذا الإبهام الإشعار بضعف المبهم ، وكونه ليس على شرطه ، وكثرة الطرق ليترجح بها الخبر عند المعارضة[٣] . وأعلى أسانيده فيه أربع وسائط ، وأنزلها فيه عشر وسائط[٤] . وقد بين السخاوي شدة تحري النسائي ، وبيانه مايقع لشيوخه من الاختلاف ، وحسن كلامه على فقه الحديث ، وتفسيره الغريب ، وتعيينه المهمل ، وتسميته المبهم ، وإشارته للمتفق والمفترق ، وإزالته للبس التفرد بذكر التعدد ، وبيانه المنقطع والمرسل والمدرج والمنكر والغريب والموقوف وحالات التدليس والتصحيف .

ومن شروح المجتبى « الإمعان في شرح مصنف النسائي أبي عبد الرحمن » ويُعدُّ في المفقود ، وشرح زوائده لأبي حفص ابن الملقن[٥] - ويعد في المفقود أيضاً - وكتاب « زهر الربى على المجتبى » للحافظ السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، وشرح السندي (ت ١١٣٨ هـ) وقد طبع الشرحان معاً .

---

١) السخاوي : بغية الراغب ٣٩ - ٤٠ .

٢) عياض : الإلماع الى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ٧٣ ، وصيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط ١٠١ .

٣) السخاوي : بغية الراغب ٤١ - ٤٣ .

٤) المصدر السابق ٤٣ - ٤٤ .

٥) المصدر السابق أيضاً ٩١ .

سنن ابن ماجة (ت ٢٧٣ هـ) :

مؤلفه أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعي القزويني ، وهو سادس الكتب الستة ، وأول من ألحقها بالكتب الخمسة هو أبو الفضل بن القيسراني (ت٥٠٧هـ) ، ومن العلماء من يجعل موطأ مالك سادس الكتب الستة لأنه أعلى درجة من سنن ابن ماجه ، ومنهم من يجعل مسند الدارمي سادسها لأنه قليل الرجال الضعفاء نادر الأحاديث المنكرة والشاذة وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة [١] . ويعلل الحافظ ابن حجر عدول ابن طاهر ومن تبعه عن عدِّ الموطأ الى عد ابن ماجه لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جداً بخلاف ابن ماجه فإن زياداته أضعاف زيادات الموطأ ، فأرادوا بضم كتاب ابن ماجه الى الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة [٢] .

• ويرى الحافظ المزي أن كل ماانفرد به ابن ماجه من الأحاديث عن الأئمة الخمسة فهو ضعيف [٣] . وهذا محمول على الرجال الذين خرَّج لهم في زوائده ، وليس على الأحاديث الزائدة نفسها فإن فيها الصحيح والحسن والضعيف [٤] . وكان الحافظ أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤ هـ) قد حكم على (١٢٥) راوٍ ممن انفرد بالرواية عنهم ابن ماجه عن الأئمة الخمسة بالضعف والنكارة والوضع ، وكذلك على (١٧٢) راوٍ شارك الخمسة في الرواية عنهم مجتمعين أو منفردين ، فيصبح مجموع من حكم عليهم أبو زرعة (٢٩٧) راوٍ . وأما مجموع الرواة الذين تفرد ابن ماجه

---

١) الخولي : مفتاح السنة ص ١٠٠ ، والسباعي : السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ص ٤١٤ (ط. الدار القومية) ، ومحمد أبو زهو : الحديث والمحدثون ص ٤١٨ ـ ٤١٩ .

٢) ابن حجر : النكت على ابن الصلاح ٢٨٠ .

٣) ابن حجر : تهذيب التهذيب ٩ : ٥٣١ .

٤) عبد الله بن سالم البصري : ختم سنن ابن ماجه ق ٢ ب .

بالتخريج لهم فيبلغ (٧٢٨) راوٍ و (٢٥) امرأة » [١] .

وقد خرج ابن ماجه في سننه الحديث الصحيح والحسن والضعيف بما في ذلك بعض المناكير والموضوعات القليلة ، لذلك فهو دون بقية الكتب الخمسة [٢] ، ويقول سزكين أن ابن ماجه انتقى مادته من عدد قليل من المصادر [٣] .

ويبلغ عدد أحاديث سنن ابن ماجه في ط . محمد فؤاد عبد الباقي ٤٣٤١ حديث منها ٣٠٠٢ حديث أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم ، وبقيتها وهي ١٣٣٩ حديث هي الزوائد على الكتب الخمسة ، ومن هذه الزوائد ٤٢٨ حديث صحيحة الإسناد ومنها ٦١٣ حديث ضعيفة الإسناد و ٩٩ حديثاً مابين واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة [٤] . « وقد حكم ابن الجوزي على ٣٤ حديثاً بالوضع ، وزاد عمر القزويني (ت ٧٥٠ هـ) خمسة أحاديث تفرد بالحكم عليها بالوضع ، وأضاف محمد رشيد النعماني ٧ أحاديث أخرى ، ثم حكم الألباني على ٣٢ حديثاً بالوضع وحديث آخر بالبطلان فيصبح مجموع الأحاديث الموضوعة ٧٨ حديثاً »[٥] أما عدد الكتب في ط . محمد فؤاد عبد الباقي فيبلغ ٣٧ كتاباً مع المقدمة ، وعدد أبوابه ١٥١٥ كتاب . وأما في ط . الأعظمي فإن عدد الكتب يبلغ ٣٢ كتاباً مع المقدمة ، وسبب التفاوت يرجع الى أن فؤاد عبد الباقي أدخل طائفة من زيادات ابن القطان ضمن ترقيمه ، أما الأعظمي فإنه أدخل جميع زوائد القطان ضمن ترقيمه. واختلاف عدد أحاديث سنن ابن ماجه معروف لاختلاف النسخ المروية عن ابن ماجه

---

١) سعدي مهدي صالح : دراسات عن الكتب الستة .

٢) انظر أبو شهبة : أعلام المحدثين ص ٢٨٠ ـ ٢٨٥ .

٣) سزكين : تأريخ التراث العربي ص ٣٧٧ .

٤) محمد فؤاد عبد الباقي : سنن ابن ماجه ٢ : ١٥١٩ ـ ١٥٢٠ .

٥) سعدي مهدي صالح : دراسات عن الكتب الستة ـ مذكرات بخط يده ـ .

ففي نسخة مجوَّدة من رواية سعدون عن ابن ماجه وقف عليها الحافظ ابن حجر وعقب عليها بقوله : « وفيها أحاديث في الطهارة لم أرها في رواية غيره »[١] . وقال عن حديث آخر : « سقط من رواية ابن القطان ، وثبت في رواية غيره »[٢] . مما يوضح سبب اختلاف عدد الأحاديث في النسخ المروية عن ابن ماجه[٣] .

وكان الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) قد حدد عدد الكتب في سنن ابن ماجه بـ ٣٢ كتاباً ، وقال أبو الحسن ابن القطان (ت ٣٤٥ هـ) : « في السنن ألف وخمسمائة باب ، وجملة مافيه أربعة آلاف حديث »[٤] . أما ط . محمد مصطفى الأعظمي فتبلغ ٤٣٩٧ حديث .

وقد شرح سنن ابن ماجه عدد من العلماء منهم مغلطاي (ت ٧٦٢ هـ) في كتابه شرح سنن ابن ماجه[٥] ، وأفرد زوائده المسمى بالإعلام بسنته عليه السلام حيث تناول بالشرح قطعة من سنن ابن ماجه في خمس مجلدات فقام بتخريج الأحاديث والحكم عليها ونقد الرجال وتبيين العلل[٦] . والحافظ البوصيري (ت ٨٤٠ هـ) في كتابه « مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه » وعددها ١٥٣٠ حديث مابين صحيح وضعيف حسب ماحكم به عليها[٧] ، وشرحه أبو الحسن بن عبد الهادي السندي

---

١) النكت الظراف ٤ : ٣٥ .

٢) المصدر السابق ١ : ٤٤٨ .

٣) سعدي مهدي صالح : دراسات عن الكتب الستة .

٤) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٣ : ٢٨٠ ، وتذكرة الحفاظ ٢ : ٦٣٦ .

٥) وصل إلينا ، ويعمل على تحقيقه طلبة الدراسات العليا بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

٦) سعدي مهدي صالح : دراسات عن الكتب الستة .

٧) أما في ط . عزت عطية وموسى محمد فبلغت ١٥٥٣ حديث ، وحسب إحصاء محمد فؤاد عبد =

(ت١١٣٨هـ) في كتابه « كفاية الحاجة في شرح ابن ماجه » وهو مطبوع [١] .

كتب الحديث المهمة بعد القرن الثالث الهجري : [٢]

دونت الكتب الستة وبعض الأمهات الحديثية الأخرى في القرن الثالث الهجري الذي يعتبر أزهى عصور السنة ، وقد تابع المحدثون في القرون التالية نشاطهم ، فمنهم من تابع البخاري ومسلماً في إفراد الصحيح مثل الحافظ محمد بن اسحق بن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١ هـ) [٣] ، وأبي علي سعيد بن عثمان بن السكن [٤] (ت ٣٥٣ هـ) وأبي حاتم ابن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) في كتابه

= الباقي في طبعته لسنن ابن ماجه بلغت ١٣٣٩ حديث منها ٤٢٨ صحيحة الأسانيد ، و ١٩٩ حديث حسنة الأسانيد ، و٦١٣ حديث ضعيفة الأسانيد ، و ٩٩ حديث واهية ومنكرة ومكذوبة (سعدي مهدي صالح : دراسات عن الكتب الستة) .

١) طبع مصباح الزجاجة في دلهي ١٢٨٢ هـ ، وكفاية الحاجة في القاهرة بعنوان حاشية السندي .

٢) راجع حولها كتاب « الرسالة المستطرفة » للكتاني ، وكتاب « الحديث والمحدثون » لمحمد أبي زهو ، وكتاب « أعلام المحدثين » لمحمد أبي شهبة ، وقد أضفت اليهم ملحوظات كثيرة من المصادر القديمة .

٣) فقد معظمه قديماً ولم يقع الحافظ ابن حجر إلا على ربع العبادات منه بكماله ومواضع مفرقة من غيره (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة ق ٢ أ) وقد نشر ماوصل إلينا منه الدكتور محمد مصطفى الأعظمي .

٤) بقيت ورقتان من حديثه مخطوطة في أحمد الثالث ٦٢٤ : ٧ (سزكين : تأريخ التراث العربي ص ٤١٧) .

« الأنواع والتقاسيم »[١] وابن الجارود في المنتقى ، وقد سماه ابن عبد البر وغيره صحيحاً ، وهو في التحقيق مستخرج على صحيح ابن خزيمة باختصار [٢] . ولكن لاشك أن هذه المؤلفات في الصحيح لم ترق الى التزام شروط البخاري ومسلم بالجملة ، فابن خزيمة وابن حبان مثلاً لم يفرقا بين الصحيح والحسن ولم يشترطا نفي الشذوذ والعلة [٣] .

وممن أفرد الصحيح كذلك ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد الحنبلي المقدسي (٥٦٧ ـ ٦٤٣ هـ) في كتابه « الأحاديث المختارة » وهو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما . هذا الكتاب الجليل هو تكملة لعمل البخاري ومسلم في إفراد الصحيح من الحديث بالتأليف ، ومؤلفه إمام كبير في معرفة الحديث وعلله ، وقد حصل على الأصول النفيسة والأجزاء الكثيرة مما هيأ له أسباب انتقاء الصحيح منها ، ولم يذكر في مختارته أحاديث البخاري ومسلم ، وقد ذكر ابن تيمية والزركشي أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم صاحب المستدرك . وذكر الزركشي أيضاً أن تصحيحه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان . وقال الذهبي عن درجة أحاديث المختارة: « هي الأحاديث التي تصلح أن يحتج بها سوى مافي الصحيحين » . فأسانيده إذاً تدور بين الصحة والحسن ، ومايذكره من الضعيف فإنه من قبيل

---

١) وصل إلينا وتوجد منه عدة نسخ خطية في مكتبات العالم (سزكين : تأريخ التراث العربي ص ٤٧٢) .

٢) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة ق ٢ أ . وذكر في المعجم المفهرس أنه كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة في أصول الحديث .

٣) ابن حجر : النكت على ابن الصلاح ص ٨٠ (رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة تحقيق الدكتور ربيع بن هادي المدخلي) .

المتابعات والشواهد وقد اقتضب الضياء في بيان منهجه وشرطه في مقدمة كتابه فقال:
« فهذه أحاديث اخترتها مما ليس في البخاري ومسلم ، إلا أنني ربما ذكرت ماأورده البخاري معلقاً وربما ذكرنا أحاديث بأسانيد جياد لها علة ، فنذكر بيان علتها حتى يُعرف ذلك » والحق أن جهده النقدي جديد ورائع ، فإنه لم يعتمد على صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم في أصول كتابه وإن استفاد منها أحياناً في التخريج ، كما أنه قليل الاستفادة من كتب السنن الأربعة وموطأ مالك ، بل انتقى من كتب المسانيد التي تضم الأحاديث الصحيحة والحسنة والضعيفة والموضوعة ، وخاصة مسند أبي يعلى الموصلي ومسند أحمد ومسند الهيثم بن كليب ومعجم الطبراني الكبير . وطريقته هي أن يرتب الأحاديث على المسانيد وليس الأبواب الفقهية مقدماً أحاديث العشرة المبشرين بالجنة ، ثم يرتب أسماء الصحابة على حروف المعجم . ويذكر طرق الحديث الصحيحة من عدة مصادر ثم يذكر تخريجه في بقية الكتب الحديثية ، ثم يتكلم عن علله مستفيداً بصورة واسعة من كتاب « العلل » للإمام الدارقطني .

ويقدر محقق الكتاب أن عدد أحاديث كتاب المختارة يبلغ في أصله الكامل قريباً من ٨٠٠٠ حديث [١] ، وهو قدر كبير يسلم منه الكثير مما يضاف الى دائرة الأحاديث التي تصلح للاحتجاج بها .

وقام رزين بن معاوية العبدري السرقسطي (ت ٥٣٥ هـ) بتصنيف « تجريد الصحاح الستة » جمع فيه بين صحيحي البخاري ومسلم ، وسنن الترمذي وأبي داؤد والنسائي ، والموطأ للإمام مالك [٢] ، وأدخل أحاديث أخرى مع هذه الأصول الستة

---

١) راجع التفاصيل في مقدمة كتاب الأحاديث المختارة ، تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش .

٢) ابن الأثير : مقدمته لجامع الأصول ١ : ٤٨ ـ ٥٠ ، وحاجي خليفة : كشف الظنون ١ : ٣٤٥ ، وبروكلمان : تأريخ الأدب العربي ٦ : ٢٦٦ .

فانتقده الحافظ الذهبي بقوله : « أدخل في كتابه زيادات واهية ، لو تنزه عنها لأجاد »[١] .

ومنهم من تابع أصحاب السنن في جمع الصحيح والحسن والضعيف المحتمل مثل الحافظ علي بن عمر الدراقطني (ت ٣٨٥ هـ) في كتابه « السنن » وقد رتبه على أبواب الفقه ، ونادراً ماتقع فيه الموضوعات وقد نبه على بعضها . وقد شرحه أبو الطيب الآبادي ، وطبع الأصل والشرح معاً ، وقال الحافظ ابن عبد الهادي: « كتاب سنن الدارقطني يجمع غرائب السنن ، ويكثر فيه من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة ، بل والموضوعة ، ويبين علة الحديث وسبب ضعفه وإنكاره في بعض المواضع »[٢] . وقال الزيلعي : « سنن الدارقطني مجمع الأحاديث المعلولة ، ومنبع الأحاديث الغريبة »[٣] .

ومثل الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) ، ونظراً لأن الحافظ البيهقي صاحب رحلة ، وشيوخه بلغوا المائة ، فقد تمكن من حيازة علم واسع ، وقد رتب كتابه « السنن الكبرى » على أبواب الفقه ، وحوى على نقول من مصادر غزيرة يقف على رأسها صحيحا البخاري ومسلم حيث بلغت نقوله عنهما ٧٠٠٠ رواية ، كما نقل من سنن أبي داؤد نقلاً واسعاً إذ كان يتحمله بالسماع بسند عالٍ ، وتبلغ نقوله مايقرب من ألفي حديث سوى التخريج . وكذلك نقل بواسطة شيخه الحاكم أبي عبد الله النيسابوري من سنن الترمذي والنسائي وابن ماجه ، ويرى الحافظ الذهبي أنه لم يكن عنده سنن الترمذي والنسائي وابن ماجه ، وأنه أخذ عنهما

---

١) سير أعلام النبلاء ٢٠ : ٢٠٥ .

٢) ابن عبد الهادي : الصارم المنكي ٣١ .

٣) الزيلعي : نصب الراية ١ : ٣٥٦ .

بواسطة نقول الحاكم عنهما حيث كان عنده عن الحاكم وقر بعير [١] ، وبلغت نقوله عنه في كتاب السنن الكبرى ٨٤٩١ رواية . وقد اعتمد البيهقي على مئات المصادر الأخرى المتنوعة أفاد من نقول عنها في بناء كتابه السنن الكبرى ، ومنها كتب في علوم القرآن ، والحديث وعلومه ، والصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات والجوامع والمعاجيم والفوائد والأمالي والعلل وكتب غريب الحديث واللغة وكتب الفقه وأصوله ، وكتب التواريخ والأنساب والمناقب والمغازي والرقاق ، وكتب الجرح والتعديل حيث ضمن كتابه فنوناً من الصناعة الحديثية ، ويبدو أنه أكثر الاعتماد على الأئمة النقاد كالبخاري ، ويحيى بن معين ، وأبي حاتم وابنه ، ويعقوب بن سفيان ، والدارقطني ، وابن عدي الجرجاني ، وكان يعتمد على عدة نسخ من الكتاب الواحد إذا تيسر له ذلك ، فقد نقل عن سنن أبي داؤد من ثلاثة طرق : أبو بكر بن داسة وأبو علي اللؤلؤي وأبو سعيد ابن الأعرابي ، ونقل عن المسند الكبير للدارمي من خمسة طرق ، ونقل عن مسند الصفار من ستة طرق ، ونقل عن تأريخ ابن معين من ثمانية طرق . فلاشك إذاً أن كتاب السنن الكبرى من موسوعات الحديث الجليلة التي حفظت لنا نصوصاً من كتب يعد الكثير منها بحكم المفقود ، وأنه يضم معلومات مهمة في نقد الأسانيد والمتون ، فيكشف عن علل الأحاديث ، وينقد الرواة ويقوم بالتصحيح والتضعيف ، وبيان الإرسال والإدراج والتدليس ، ويكشف عن حالات النكارة والشذوذ ، ويهتم بسوق الشواهد للحديث ، ويشرح غريب الألفاظ الى غير ذلك من فنون الصناعة الحديثية ، بالإضافة الى الترجيح بين الأدلة في المسائل الفقهية ، لأن البيهقي كان محدثاً فقيهاً ، وقد انتصر لمذهب إمامه الشافعي ووضع في تخريج أدلته كتابه الهام « معرفة السنن والآثار » [٢] . وقد تعقبه المارديني

---

١) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٨ : ١٦٥ .

٢) انظر تفاصيل الملحوظات في دراسة الدكتور نجم عبد الرحمن خلف « الصناعة الحديثية في =

الشهير بابن التركماني (ت ٧٤٥ هـ) في كتابه « الجوهر النقي » ، وأكثره اعتراضات على البيهقي ومناقشة له ، وطبع الأصل والتعقيب في عشر مجلدات .

المعاجم :

ومنهم من ألف على طريقة المعاجم وهي مستمدة من أساليب تنظيم كتب علم رجال الحديث وذلك بترتيب أسماء الصحابة أو شيوخ المصنف على حروف المعجم ، وسياق حديث أو أكثر لكل واحد منهم ، وأشهر من صنف في ذلك أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) في معاجمه الثلاث الكبير والأوسط والصغير .

المستدركات :

ومنهم من استدرك على الصحيحين مايراه فاتهما إخراجه مما ينطبق عليه شرطهما أو شرط أحدهما مثل أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) في كتابه « المستدرك على الصحيحين »[1] ، وقد ألفه ليبين أن الأحاديث الصحيحة أكثر عدداً من أن يحصرها صحيحا البخاري ومسلم ، وأن ثمة أحاديث كثيرة على شرطهما ، ولم يخرجاها ، وقد احتوى المستدرك هذا النوع كما احتوى أحاديث صححها الحاكم وإن لم تكن على شرط الشيخين أو أحدهما ، وقد ذكر علل بعض الأحاديث ثم أتبعها بذكر الشواهد التي ترفعها الى مرتبة الصحيح ، وقد يورد الحديث ثم يبين أن أحد رواته ليس على شرط كتابه . وقد اختلف أهل العلم في مقصود الحاكم بعبارة « على شرط الشيخين » أو أحدهما ، فذهب بعضهم الى أن العبارة تعني أن سلسلة رجال الاسناد من الصحابي الى طبقة شيوخ البخاري ومسلم

= السنن الكبرى للإمام البيهقي » أطروحة دكتوراه من جامعة الزيتونة بتونس عام ١٤٠٦ هـ .

١) طبع في حيدر آباد الدكن ١٣٤٢ هـ ، والحاكم متسامح فأورد في مستدركه بعض أحاديث الضعفاء والوضاعين (أبو غدة : الرفع والتكميل ١٨٣ ، حاشية ـ ١ ـ) .

هم ممن أخرج لهم في الصحيحين أو أحدهما ، والى هذا المعنى ذهب الحافظ الذهبي الذي لخص المستدرك وتبنى بعض احكام الحاكم على الأحاديث في الأغلب وخالفه أحياناً أخرى ، فكشف عن تناقض أحكامه على الرواة مابين « المستدرك » و « تأريخ نيسابور » وهو يرى أن المستدرك يحتوي على أحاديث كثيرة على شرط البخاري ومسلم أو شرط أحدهما ، وأن هذه الأحاديث الصحيحة تبلغ ثلث الكتاب ـ أو أقل ـ وكثير من الأحاديث التي صححها على شرطهما أو شرط أحدهما حسب الظاهر لها علل خفية مؤثرة في الباطن . وثمة أحاديث أخرى أسانيدها صالحة أو حسنة أو جيدة ، وهذا النوع يبلغ نحو ربع الكتاب ، وباقي الكتاب مناكير وعجائب ، وفي غضون ذلك نحو المائة حديث باطلة [١] . وبسبب هذا التساهل في التصحيح قال الذهبي : « ليته لم يصنف المستدرك ، فإنه غضَّ من فضائله بسوء تصرفه » [٢] . وقد انتقد أحاديثه عدد من الأئمة النقاد ، منهم ابن عبد الهادي والذهبي وابن الملقن والعراقي وسبط ابن العجمي وابن حجر والسيوطي [٣] . وعلل ابن حجر العسقلاني تساهل الحاكم بأنه « سوَّد الكتاب لينقحه فأعجلته المنيَّة » . وأنه أملى الى منتصف الجزء الثاني فقط من مجموع ستة أجزاء ، وبقيته أخذ عنه بطريق الإجازة ، وأن التساهل في القدر المملى قليل جداً بالنسبة الى مابعده [٤] . وقد اختصره الحافظ الذهبي ، فأتى بالمتون وعلق الأسانيد وتكلم عليها ، منبهاً على تساهل الحاكم في التصحيح ، ومتعقباً للأحاديث التي وهم الحاكم في ظنه أن البخاري ومسلماً لم

---

١) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٧ : ١٧٥ .

٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٣ : ١٠٤٥ .

٣) عبد الله بن حمد اللحيدان وسعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد : مختصر استدراك الذهبي على الحاكم لابن الملقن ١ : ١٦ .

٤) السيوطي : تدريب الراوي ١ : ١٠٦ ـ ١٠٧ .

يخرجاها ، وبين أنهما ـ أو أحدهما ـ خرجاها ، وحاكماً على بعض الأُحاديث التي سكت عنها سواء بتصحيحها أو بتعليلها ، وموافقاً للحاكم في تصحيح بعض الأحاديث وأنها على شرط الشيخين أو أحدهما ، أو أنها صحيحة وإن لم تكن على شرط الصحيحين أو أحدهما ، فإذا لخص الذهبي كلام الحاكم دون تعقيب فإنه يكون قد أقره ، وقد علق الحافظ ابن الملقن نسخة من تلخيص الذهبي مقتصراً على الأحاديث الضعيفة ، وقد تعقبه في مواضع يسيرة ، وقد ورد اسم تعليقته على صفحة غلاف المخطوط بعنوان « النكت اللطاف على أحاديث الضعاف » وقد قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء : « لخصته ويعوز عملنا التحرير » .

ومثل الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) في كتابه « الإلزامات » [١] ، ومن الجدير بالذكر أن البخاري ومسلماً صرحا بأنهما لم يستوعبا الصحيح ومن ثم فلايلزمهما إخراج الأحاديث المستدركة عليهما حتى لو كانت على شرطهما مع العلم أن حوالي نصف ماستدركه الحاكم مثلاً عليهما ليس على شرطهما ولاعلى شرط أحدهما كما يرى الحافظ الذهبي ، وقد فصل ابن حجر العسقلاني الكلام عن ذلك في « النكت على ابن الصلاح » فذكر أن الذي يسلم من أحاديث المستدرك على شرطهما أو شرط أحدهما دون الألف [٢] ، وقد وقعت فيه أحاديث كثيرة ضعيفة ومنكرة وموضوعة ، وخرج فيها أحاديث جماعة ذكرهم في كتابه « الضعفاء » ، وقد اعتذر عنه بأنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره [٣] .

---

١) مخطوط في آصفية ٣ : ٢٦٠ ، حديث ٩٨٠ ، ويقع في ٥٤ ورقة ، ومنه ٨ ورقات في السعيدية بحيدر آباد الدكن ، حديث ٣٥٥ (سزكين : تاريخ التراث العربي ٥١٢) .

٢) النكت على ابن الصلاح ١٠٦ ـ ١٠٩ .

٣) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٣ : ١٠٤٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٧ : ١٧٥ ـ ١٧٦ ، وابن عبد الهادي : الصارم المنكي ٣١٥ ، ومختصر طبقات علماء الحديث ق ١٨٤ أ ، وقد حقق « النكت =

المستخرجات :

ومنهم من عمل المستخرجات على الصحيحين ، وهو أن يخرج المحدث أحاديث أحد كتب الحديث المؤلفة قبله بأسانيده الخاصة من غير طرق صاحب الكتاب ، ولكنها تلتقي مع إسناد صاحب الكتاب في شيخه أو من فوقه ، وفائدتها في تكثير طرق الحديث وعلو الأسانيد ، والحصول على زيادات الثقات ، وتمييز رواية المختلط ، والتصريح بالسماع عند ذكر عنعنة المدلسين وتعيين المبهم والمهمل ، ووصل المعلقات ، ورفع الموقوفات ، وتعيين المدرجات ، وحل بعض الإشكالات [١] . وممن عمل المستخرجات أبو بكر الاسماعيلي (ت ٣٧١ هـ) على صحيح البخاري ، وأبو عوانة يعقوب بن اسحق الاسفرايني (ت ٣١٦ هـ) على صحيح مسلم، ويقول عنه الحافظ ابن حجر «وهو في الأصل كالمستخرج على صحيح مسلم ، لكنه زاد فيه زيادات كثيرة جداً من الطرق المفيدة ، بل ومن الأحاديث المستقلة » [٢] . وينطبق وصف الحافظ ابن حجر لمسند أبي عوانة أيضاً على مستخرج محمد بن إسحق السراج (ت٣١٣هـ) الذي استخرجه على صحيح مسلم واستعان في تخريجه بتلميذه أبي عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني - ابن الأخرم - (ت٣٤٤هـ) ، وقال ابن الأخرم : « فكنت أتحير من كثرة حديثه وحسن أصوله وكان اذا وجد الخبر عالياً يقول : لابد أن تكتبه » [٣] . وقد وصلت الينا فوائد [٤] منه انتقاها

= اللطاف » لابن الملقن ، سعد بن عبد الله آل حميد ونال به درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية ، وقد شاركتُ في لجنة مناقشته .

١) انظر مقدمة د . زياد محمد منصور لكتاب المعجم في أسامي شيوخ الاسماعيلي ١ : ١٧٢ - ١٧٨

٢) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة ق ٢ أ .

٣) ابن عبد الهادي : مختصر طبقات علماء الحديث ٢ : ٤٤٩ ، وانظر ٣ : ٥٦ ، والذهبي : سير أعلام النبلاء ١٤ : ٣٤٩ .

=

زاهر بن طاهر الشحامي (ت ٤٧٩ هـ) وهي من عوالي حديث المستخرج للسراج . ولزاهر عناية خاصة باستخراج عوالي الكتب [١] ، والسراج وأبو عوانة متعاصران ، ولاأعرف أحداً سبقهما الى التأليف في المستخرجات سوى أحمد بن سلمة (ت٢٨٦هـ) فقد قال الذهبي : « له مستخرج كهيئة صحيح مسلم » [٢] ، ولعله نفس كتاب « المستخرج على الصحيحين » [٣] له . وقد ذكر الخطيب البغدادي أن السراج كتب بانتخاب الإمام مسلم على الشيوخ ، ثم جمع له مسلم الصحيح في كتابه ، وهو المسند الصحيح [٤] . والقسم الذي تم تحقيقه من الفوائد للسراج يضم ٨٣٠ حديث ، منها ١٦٣ حديث متفق عليه ، و٦٧ حديثاً انفرد بها البخاري ، و١٤٨ حديث انفرد بها مسلم ، ٤٤٧ حديث لم يخرجها البخاري ولامسلم وخرجها غيرهما . ويتضح من الأرقام أن مسلماً أخرج ٣١١ حديث من مجموع الأحاديث ، ولعل هذه النسب تتغير عند فحص كتاب الفوائد كله أو الوقوف على كتاب المستخرج نفسه ، فإن كتاب الفوائد يضم ١٧١٥ حديث [٥] ، فلاشك أن المستخرج يضم عدداً أكبر من

= ٤) الألباني : فهرست مخطوطات الظاهرية (المنتخب من مخطوطات الحديث) ٢٩٥ ، وهي أحد عشر جزءاً ، مجموع ٨٤ (ق ١ : ٢١١) . وانظر حول مستخرج السراج مقدمة د . أكرم حسين علي لكتاب الفوائد ، أطروحة دكتوراه قدمت للجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة بإشرافي . وانظر اليافعي : مرآة الجنان ٢ : ٢٦٧ ، وابن العماد : شذرات الذهب ٢ : ٢٦٨ .

١) الذهبي : سير أعلام النبلاء ٢٠ : ١١ .

٢) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٢ : ٦٣٧ .

٣) الذهبي : تذكرة الحفاظ ٣ : ٨٦٤ ، وسير أعلام النبلاء ١٥ : ٤٦٦ ، واليافعي : مرآة الجنان ٢ : ٣٦٦ .

٤) الخطيب : تأريخ بغداد ٤ : ١٨٦ .

٥) عمل د . أكرم حسين علي ملحقاً بأطروحته للدكتوراه حصر فيه أحاديث كتاب الفوائد للسراج =

الأحاديث . والملاحظ أن زيادات السراج على صحيح مسلم فيها الصحيح والحسن والضعيف ، ويقل فيها الضعيف جداً . ومنهج السراج أن يجتمع مع الإمام مسلم في الأصول ، ثم يسوق طرقاً أخرى قد تزيد على العشرين طريقاً لايلتقي فيها مع الإمام مسلم في صحيحه . ومن الجدير بالإشارة أن معظم أحاديث القسم الذي وصل الينا من المسند للسراج موجودة في كتاب الفوائد ، مما يوضح الصلة بين الكتابين .

وأما مستخرج الاسماعيلي فليس فيه أحاديث مستقلة زائدة على البخاري وإنما تحصل الزيادة في بعض المتون ، والحكم بصحتها متوقف على أحوال رواتها وأما مستخرج أبي عوانة ففيه أحاديث كثيرة مستقلة في أثناء الأبواب نبه هو على كثير منها ويوجد فيها الصحيح والحسن والضعيف أيضاً [١] . وعمل أبو بكر البرقاني مستخرجاً على الصحيحين وهو مشتمل على زيادات كثيرة في تضاعيف متون الحديث [٢] . وكذلك عمل الحافظ أبو نعيم (ت ٤٣٠ هـ) مستخرجاً على الصحيحين ، وقد وصل إلينا منه المستخرج على صحيح مسلم .

الجمع بين الكتب الحديثية :

ومنهم من جمع بين الصحيحين أو بين الكتب الستة أو بعضها مثل محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي (ت ٤٨٨ هـ) فإنه جمع صحيحي البخاري ومسلم وقد ميز الزيادات التي يزيدها هو أو غيره [٣] . ومثل أبي يعقوب إسحق بن ابراهيم

= مع ذكر عناوين لها ، وكان قد نسخ الكتاب برمته ، فلعله يوفق في نشره كاملاً لأهميته الكبيرة من ناحية ، ولخدمته لدراسة صحيح مسلم .

١) ابن حجر : النكت على كتاب ابن الصلاح ٨٢ .

٢) المصدر السابق ١٠٠ .

٣) المصدر السابق ١٠٠ .

القراب (ت ٤١٤ هـ) في مؤلفه « الجمع بين الصحيحين » - بأسانيده - [١] . ومثل أبي السعادات مبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ) فإنه جمع في كتابه « جامع الأصول لأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم » الموطأ وصحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داؤد والترمذي والنسائي ، وقام بترتيب الأحاديث بعد أن حذف أسانيدها مقتصراً على اسم الصحابي أو التابعي حيث يضم الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة . واعتمد في النقل من كتابي البخاري ومسلم على « الجمع بين الصحيحين » للحميدي ، حيث امتدحه وبين أنه أحسن في ذكر طرقه ، واستقصى في إيراد رواياته وأن اليه المنتهى في جمع هذين الكتابين . وقد أهمل ابن الأثير زيادات الحميدي على البخاري ومسلم مما مصدره المستخرجات عليهما مقتصراً على ألفاظ الصحيحين . وأما باقي الكتب الأربعة فقد نقلها من الأصول التي تملك حق روايتها بالسماع بالإضافة الى نسخ أخرى لم يسمعها . وحافظ على ألفاظ البخاري ومسلم أكثر من غيرهما ، اللهم إلا أن يكون في غيرهما زيادة أو بيان أو بسط ، فإنه يذكرها ، كما يتتبع الزيادات من جميع الأمهات ، ويضيفها الى مواضعها . وقد عدل عن الطريقة التي اتبعها أصحاب الأصول الستة في الترتيب والتبويب ، لاختلافهم في الأحاديث المذكورة تحت كل باب ، فقام ابن الأثير بتتبع الأحاديث في الأصول الستة واستخرج معانيها ، وبين الأبواب على المعاني التي دلت عليها الأحاديث ، وأثبت كل حديث انفرد بمعنى في باب يخصه ، وماشتمل من الأحاديث على أكثر من معنى إلا أنه بأحدها أخص ، فقد أثبته في الباب الذي هو أخص به ، وإذا كان يشتمل على أكثر من معنى دون أن يغلب عليه معنى بعينه ، فقد أورده في اللواحق آخر الكتاب . وقد عمل فهرسة بأسماء الكتب التي احتواها

---

١) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٧ : ٣٨٠ .

الجامع ورتبها على حروف المعجم ، وأثبت ماوجده في كتب الغريب واللغة والفقه من معنى مستحسن أو شرح في آخر كل حرف على ترتيب الكتب في الفهرسة ، وقد عدل محققو جامعه هذا الترتيب فأثبتوا غريب كل حديث وشرحه عقبه .

وكـان قد سبقه الى عمله هذا الحافظ رَزين بن معاوية العبدري السرقسطي (ت ٥٣٥ هـ) فأفاد من عمله في إثبات زيادات رزين على أصول الكتب الستة التي وقف عليها ابن الأثير في مواضعها المختصة بها وكان يرجو أن يقف عليها في نسخ أخرى من أصول الكتب الستة فترك بياضاً لذكر اسم من أخرجها [١] . وتجدر الإشادة بالمقدمة الطويلة النفيسة التي كتبها الحافظ ابن الأثير لبيان منهجه والتعريف بمصادره مع شرح جملة مما يلزم من علوم الحديث ...

ومثل البغوي (ت ٥١٦ هـ) فإنه جمع في كتابه « مصابيح السنة » ٤٤٨٤ حديث من الصحيحين والموطأ لمالك وكتب الشافعي واحمد بن حنبل والترمذي وأبي داؤد والنسائي وابن ماجه والدارمي والدارقطني والبيهقي وأبـي رزين العبدري ثم أكمله وذيل أبوابه الشيخ ولي الدين الخطيب في كتابه « مشكاة المصابيح » .

ومثل محمد بن عتيق اللَّاردي (ت ٦٤٦ هـ) في كتابه « أنوار الصباح في الجمع بين الكتب الستة الصحاح » [٢] .

ومثل الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) صاحب « جامع المسانيد والسنن » [٣] ، وقد جمع فيه الحافظ ابن كثير بين عشرة كتب كاملة وهي : مسند

---

١) راجع مقدمة ابن الأثير لجامع الأصول ، ومقدمة الشيخ عبد القادر الأرناؤوط له .

٢) الذهبي : سير أعلام النبلاء ٢٣ : ٢٥٧ .

٣) انظر مقدمة الحافظ ابن كثير لكتابه « جامع المسانيد والسنن » والدراسة الضافية التي كتبها د . صالح أحمد الوعيل عن الحافظ ابن كثير وكتابه والتي نال بها مرتبة الدكتوراه سنة ١٤٠٥ هـ بإشرافي .

أحمد ، وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود ، وسنن النسائي الكبرى والمجتبى ، وجامع الترمذي ، وسنن ابن ماجه ، ومسند البزار ، ومسند أبي يعلى الموصلي - الكبير - ، والمعجم الكبير للطبراني ، وزاد عليها من غيرها حتى اشتمل على أكثر من مائة ألف حديث بالمكررة ، فيها الصحيح والحسن والضعيف والموضوع ، وهو ينبه على الأحاديث الموضوعة . وقد رتبه ابن كثير على مسانيد الصحابة ، ورتب أسماءهم على حروف المعجم ، فإن كان الصحابي مكثراً رتب الرواة عنه على حروف المعجم أيضاً ، بل ربما رتب الرواة عن الرواة عنه أيضاً إذا كانوا مكثرين . وأفرد مسانيد الخلفاء الراشدين ، كما أفرد مسانيد العشرة المكثرين وهم أنس بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وأبو سعيد الخدري ، وسعد بن مالك ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو هريرة ، وعائشة رضي الله عنهم .

وقد كتب مقدمة ضافية تناولت مكانة السنة وأحوال رواتها مبيناً أن كتابه « التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل » كالمقدمة لكتابه « جامع المسانيد والسنن » ومنهجه أن يترجم للصحابي ، مبيناً اسمه ونسبه وكنيته ومناقبه ومدينته ، ثم يسوق الأحاديث ، وشرطه أن يستوعب الصحابة الرواة ، لذلك احتاج الى سوق الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي ساقتها كتب معرفة الصحابة إذا لم يجد سواها . ويبدأ بإسناد مسند أحمد أولاً ثم يذكر من أخرجه من الأئمة بذكر أسانيدهم الى الصحابي أو التابعي ، ويشير الى تفرد أحمد بالحديث دون الكتب الستة ، فإن لم يكن في مسند أحمد ساقه من الكتب الأخرى بقية العشرة ..

وأما الموارد الأخرى غير الكتب العشرة التي نقل عنها فهي كثيرة تزيد على

مائتي مصدر في الحديث والرجال والفقه والتأريخ . وقد فرغ منه في العاشر من ربيع الآخر سنة ٧٦٣ هـ سوى مسانيد المكثرين الذين أفردهم [1] . وقد أفاد في ترتيبه من ترتيب الحافظ شمس الدين ابن المحب الصامت لمسند أحمد على حروف المعجم ، مع ترتيبه التابعين المكثرين أيضاً ، فأعجب ابن كثير بعمله ، وأضاف اليه من الكتب الستة ومسندي أبي يعلى والبزار ومعجمي الطبراني ماليس في مسند أحمد ، وقد وقف الحافظ ابن حجر على المتن بترتيب ابن المحب والإلحاقات بخط ابن كثير في الهوامش والعصافير ، وذلك في أوقاف المدرسة المحمودية ، كما اطلع الحافظ ابن حجر على نسخة مبيضة بخط عمر بن العماد ابن كثير [2] .

ومثل الحافظ السيوطي (ت ٩١١ هـ) حيث حاول أن يجمع سائر الحديث في كتابه « جمع الجوامع » فوقعت فيه أحاديث ضعيفة وموضوعة ، وقد ذكر فيه الأحاديث القولية أولاً ثم ذكر الأحاديث الفعلية على ترتيب المسانيد ، وقد هذبه المتقي الهندي (ت ٩٧٥ هـ) في كتابه « كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال » .

كتب أحاديث الأحكام :

ومنهم من انتقى أحاديث الأحكام فقط ، فأفرد فيها مصنفاً مثل الحافظ عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الاشبيلي - ابن الخراط - (ت٥٨١ هـ) في مؤلفاته « الأحكام الكبرى » - ست مجلدات - و « الأحكام الوسطى » - مجلدتان - و « الأحكام الصغرى » - مجلدة - وتضم أحاديث في لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه في ضروب من الترغيب والترهيب وذكر الثواب والعقاب ، أخرجها من الموطأ والكتب الستة وغيرها ، وذكر أنه تخيرها صحيحة الإسناد معروفة عند النقاد ، فتعقبه ابن

---

١) انظر الحاشية السابقة .

٢) ابن حجر : أنباء الغمر بأبناء العمر ١ : ٤٧ .

القطان الفاسي في « بيان الوهم والإيهام » ، وتعقب عمل ابن القطان أبو عبد الله محمد بن يحيى المواق ولم يكمله ، وأكمله ابن رشيد (ت ٧٢٢ هـ) .

ومثل الحافظ عبد الغني المقدسي الجماعيلي (ت٦٠٠ هـ) في كتابه «عمدة الأحكام» الذي شرحه ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) في كتابه « أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام » .

ومثل ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) في كتابه « بلوغ المرام من أحاديث الأحكام » ، ومثل الشوكاني في كتابه « نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار لابن تيمية » ، والصنعاني في كتابه « سبل السلام شرح بلوغ المرام » .

كتب الأطراف :

ومنهم من اهتم بتخريج الأحاديث وبيان طرقها وذلك في كتب الأطراف التي تذكر طرفاً من الحديث يدل عليه مع ذكر طرقه وتخريجه في كتب الحديث ، مثل الحافظ ابن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١ هـ) في كتابه « الإشراف على معرفة الأطراف » وهو في أطراف كتب السنن الأربعة . ومثل المزي في كتابه « تحفة الأشراف » ، ويعتبر تحفة الأشراف من أدق المؤلفات في هذا الفن وأجلِّها ، ويتناول أطراف الكتب الستة ، وقد رتبها على مسانيد الصحابة ثم رتب الرواة من التابعين وأتباعهم مقتفياً طريقة ابن عساكر في « الاشراف على معرفة الأطراف » وقد « قسم المزي جميع أحاديث الكتب الستة مسندها ومرسلها ـ وعددها ١٩,٥٩٥ حديث ـ الى ١٣٩٥ مسنداً ، منها ٩٩٥ مسنداً منسوباً الى الصحابة رجالاً ونساءً ، مرتباً أسماءهم على حروف المعجم ، والباقي من المراسيل وعددها ٤٠٠ مسند منسوبة الى أئمة التابعين ومن بعدهم على نسق حروف المعجم »[1] . وبالنسبة للمكثرين من الصحابة فإن المزي رتب الرواة عنهم على حروف المعجم وكذلك فعل مع

---

١) عبد الصمد شرف الدين : مقدمته لتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ١ : ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ .

المكثرين من التابعين فإنه رتب الرواة عنهم على حروف المعجم وكذلك فعل مع المكثرين من تبع التابعين فإنه رتب الرواة عنهم على حروف المعجم . وقام المزي بوضع رموز لأسماء مؤلفي الكتب الستة وغيرها من مؤلفاتهم ليعرِّف بالمصادر التي خرجت الحديث وجعل الأحاديث التي رواها الجماعة تتقدم مارواه الخمسة ، وماروا ه الخمسة يسبق ماروا ه الأربعة وهكذا . ويبين اختلاف الروايات أحياناً ، وأحياناً يذكر الحديث بالمعنى دون اللفظ ، ويجمع الأسانيد المشتركة عادة [١] .
ومثل ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) في كتابه « إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي » وهو في أطراف مسند الإمام أحمد ، ويضم ١٢٧٨٧ حديث باعتبار الأطراف ، ولكن كل طرف توجد تحته أسانيد متعددة . وتابع ابن حجر في ترتيبه الحافظ المزي في « تحفة الأشراف » من حيث ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم ثم من عرف بالكنية ثم المبهم ، ثم النساء كذلك ، وإن لم يكن دقيقاً في الترتيب ، فإذا كان الصحابي مكثراً رتب الرواة عنه على حروف المعجم ، وإذا كان بعض الرواة مكثراً رتب الرواة عنهم على الحروف أيضاً أو رتب أحاديثه على الألفاظ . كذلك وضع رموزاً على الأحاديث تبين من شارك الإمام أحمد في تخريج ذلك الحديث من أصحاب الكتب الستة وابن خزيمة في صحيحه وأبي عوانة في صحيحه وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه والبيهقي في سننه والدارمي في جامعه . ولكنه اقتصر على ثمانية وثلاثين مسنداً في الترميز ولم يكمل الترميز في بقية المسانيد . ولم يكتف ابن حجر بذكر طرف الحديث وأسانيده بل تعقب ذلك بذكر العلل الإسنادية ، والمتابعات والشواهد التي تقوي الحديث ، وبيان المنقطع والحكم بالرفع أو الإرسال ، وغلط بعض الرواة

---

١) المصدر السابق .

ووقوع التحريف ، وبيان المبهم في الإسناد ، وتمييز المتشابه [1] . وكتابه الآخر « إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة » [2] وهو موسوعة تضم أطراف أحد عشر كتاباً من كتب السنة هي سنن الدارمي وصحيح ابن خزيمة والمنتقى لابن الجارود ومسند أبي عوانة وصحيح ابن حبان ومسند أحمد ومستدرك الحاكم وموطأ مالك ومسند الشافعي وشرح معاني الآثار للطحاوي وسنن الدارقطني . فهذه هي أصول هذا الكتاب ، وأضاف اليها فوائد وأحاديث من مصادر أخرى هي : الأدب المفرد للبخاري ، وروضة العقلاء لابن حبان ، وتهذيب الآثار للطبري ، وفضل العلم وأهله لابن عبد البر ، وفضائل القرآن لأبي عبيد ، ومسند البزار ومسند أبي يعلى ومسند الحارث بن أبي أسامة ، وكتاب التوكل لابن خزيمة ، وشعب الإيمان للبيهقي وغيرها ، وينقل منها أحياناً استقلالاً ولو لم يذكر الحديث في المصادر العشرة ، وقد صرح في المقدمة بأنه جمع الأطراف على طريقة المزي وترتيبه ، فإن كان حديث التابعي كثيراً رتبه على أسماء الرواة عنه غالباً ، وكذا الصحابي المتوسط ، لكنه لم يلتزم بما صرح به في كثير من المسانيد والرواة مثل عدم ترتيبه أحاديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس وقد بلغت ١٤٨ حديث ، فلعله لم يتمكن من تنقيحه لكثرة مصنفاته ، ومن مزايا هذا الكتاب أنه يخرج أطراف مرويات أبي يعلى الموصلي في مسند أبي بن كعب ، وهو ساقط من النسختين الخطيتين اللتين وصلتا الينا من مسند أبي يعلى وبالتالي من المطبوع منه . ثم إنه ميز كثيراً من مرويات عبد

---

١) ابن حجر : مقدمته لأطراف المسند ١ : ١٦٩ ـ ١٧٠ ، وزهير بن ناصر الناصر : مقدمته لأطراف مسند الإمام أحمد ١ : ٩٣ ـ ٩٤ ، وقد حققه تحقيقاً حسناً وأخرجه إخراجاً بديعاً .

٢) منه نسخة بخط الحافظ السخاوي ، وأخرى بخط ابن شاهين سبط الحافظ ابن حجر وتكملها نسخة ليدن ، ويوجد مجلدان في مكتبة الشيخ بديع الدين شاه ، ونسخة ابن شاهين هي فرع من نسخة السخاوي حسب ما تظهره المقارنة بينهما .

الله بن الإمام أحمد في زوائده على مرويات أبيه ، مما نسب في مسند أحمد المطبوع الى أبيه ، مع أن الشيوخ المذكورين أول السند هم من شيوخ عبد الله ، وقد ميز الحافظ ذلك في « أطراف المسند المعتلي » وهو مطبوع . وقد امتلك الحافظ حق رواية الكتب التي أخرج أطرافها بالسماع إلا اليسير منها ، وهو يحدد ماليس له سماع به من الأحاديث والأجزاء ، بل اذا سمع الأحاديث من غير النسخ الأصول كأن يسمع الحديث الذي في النسخة الأصل من نسخة فيها مختارات حديثية فإنه يميز ذلك حرصاً على أمانة العلم .

كتب الزوائد :

ومنهم من انصرف الى تخريج الزوائد ، وهي الأحاديث الزائدة في أحد كتب الحديث على مافي بعض الكتب الحديثية الأخرى أو أحدها ، وذلك لأن كتب الحديث لم يستوعب أحدها الحديث كله ، وممن صنف في كتب الزوائد الحافظ الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) في كتبه « مجمع الزوائد ومنبع الفوائد » و « مجمع البحرين في زوائد المعجمين » و « المقصد العلي في زوائد مسند أبي يعلى الموصلي » و « بغية الباحث في زوائد مسند الحارث » و « كشف الأستار عن زوائد مسند البزار » و « غاية المقصد في زوائد المسند » - مسند أحمد بن حنبل - و « موارد الظمآن الى زوائد ابن حبان » ، فأما كتابه « مجمع الزوائد ومنبع الفوائد » فقد جمع فيه بإشارة من شيخه زين الدين العراقي زوائد مسند الإمام أحمد - مع زيادات ابنه عبد الله عليه - ومسند أبي يعلى الموصلي ، ومسند البزار ، وزوائد معاجم الطبراني الثلاثة الكبير والأوسط والصغير - وكان قد جمع زوائد كل منها في تصنيف مستقل - على الكتب الستة بعد أن حذف أسانيدها ، ورتب أحاديثها وتكلم عليها لبيان درجتها من الصحة أو الضعف ، وقد بين منهجه في مقدمته وذكر طريقته في الكلام على الأحاديث : « وماتكلمتُ عليه من الحديث من تصحيح أو تضعيف ، وكان من حديث صحابي واحد ، ثم ذكرتُ له متناً بنحوه ، فإني أكتفي بالكلام عقب الحديث الأول ، إلا أن يكون المتن الثاني أصح من الأول . وإذا روى الحديث الإمام أحمد وغيره ، فالكلام

على رجاله إلا أن يكون إسناد غيره أصح . وإذا كان للحديث سند واحد صحيح اكتفيت به من غير نظر الى بقية الأسانيد ـ وإن كانت ضعيفة ـ . ومن كان من مشايخ الطبراني في الميزان نبهتُ على ضعفه ، ومن لم يكن في الميزان ألحقته بالثقات الذين بعده . والصحابة لايشترط فيهم أن يخرج لهم أهل الصحيح فإنهم عدول ، وكذلك شيوخ الطبراني الذين ليسوا في الميزان »[1] . ثم ذكر أسانيده الى الكتب التي خرَّج زوائدها على الكتب الستة ليبين تملكه لحق الرواية بالسماع[2] وقد رتب الكتاب على أبواب الفقه ، وقد وقع له فيه تساهل في تصحيح الأسانيد لمجرد أن رجالها ممن خرَّج لهم أصحاب الكتب الستة ، مع أن كتب السنن لم يشترط أصحابها الصحة ، وكذلك له أخطاء في الحكم على الرواة[3] وأما « المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي » فهو في زوائده على الكتب الستة ، واعتمد الهيثمي على روايتي أبي عمر الحيري وأبي بكر بن المقريء ، لما في الأخير من زيادة عدد من مسانيد الصحابة ، وقد رتب الأحاديث على أبواب الفقه وذكرها بأسانيد أبي يعلى كاملة ، وبلغت الأحاديث ـ في المطبوع ـ ٢٠٣٠ حديث[4] وأما « مجمع البحرين في زوائد المعجمين » فقد جمع فيه الهيثمي ماانفرد به الطبراني في معجميه الأوسط والصغير عن الكتب الستة من حديث بتمامه ، أو حديث شاركهم فيه مع زيادة عنده عليهم . وكذلك يذكر الحديث إذا جاء من طريق صحابي آخر وإن اتفق اللفظ ، كما أنه اختصر كلام الطبراني على الأحاديث . وخرَّج فيه أيضاً مارواه الترمذي في الشمائل والنسائي في السنن الكبرى مما ليس في المجتبى . وأما « بغية الباحث في زوائد

---

١) الهيثمي : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١ : ٧ ـ ٨ .

٢) المصدر نفسه ١ : ٩ ـ ١٣ .

٣) نايف الدعيس : المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي (المقدمة) ٤٦ ـ ٤٨ .

٤) تحقيق سيد كسروي حسن ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ـ ١٤١٣ هـ (١٩٩٣ م) .

مسند الحارث » فقد رتبه على أبواب الفقه ، وتعظم أهميته لأن أصله وهو « مسند الحارث بن أبي أسامة » مفقود سوى الجزء الثاني وهو من تجزئة سبعة وثلاثين جزءاً كان الجزء الثالث عشر قد فقد منذ عصر الهيثمي ومقداره عشرة أوراق أو نحوها ، كما فقدت صفحة من أول الجزء الحادي عشر وصفحة من أول الجزء الأخير - حسب تصريح الهيثمي - [١] . وأما «كشف الأستار عن زوائد البزار» فهو في زوائد البزار على الكتب الستة . وأما «غاية المقصد في زوائد المسند» فهو في زوائد مسند الإمام أحمد على الكتب الستة ، سواء كانت أحاديث تامة ، أو أحاديث فيها زيادة ، ورتبه على أبواب الفقه . وأما «موارد الظمآن الى زوائد ابن حبان» فهو في زوائد صحيح ابن حبان على الصحيحين فقط ، فلعله لاحظ التزام المصنفين بشرط الصحة . واكتفى بذكر إسناده الى ابن حبان في المقدمة ، ثم اقتصر على ذكر إسناد ابن حبان عند سرد الأحاديث مراعاةً للاختصار . والحافظ أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠ هـ) في كتابه « زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة » و « إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة » ، قال البوصيري في مقدمته : « فقد استخرت الله الكريم الوهاب في إفراد زوائد الأئمة الحفاظ الأعلام الأجلاء الأيقاظ أبي داؤد الطيالسي ، ومسدد ، والحميدي ، وابن أبي عمر ، وإسحق بن راهويه ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، وأحمد بن منيع ، وعبد بن حميد ، والحارث بن محمد بن أبي أسامة ، وأبي يعلى الموصلي - الكبير - ، على الكتب الستة صحيحي البخاري ومسلم ، وأبي داؤد ، والترمذي ، والنسائي - الصغرى - وابن ماجه رضي الله عنهم أجمعين . فإن كان الحديث في الكتب الستة وأحدها من طريق صحابي واحد لم أخرجه إلا أن يكون الحديث فيه زيادة عند أحد المسانيد المذكورة تدل على حكم فأخرجه بتمامه

---

١) الهيثمي : بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ١ : ١٤٥ - ١٤٦ .

ثم أقول في آخره: رووه أو بعضهم باختصار ، وربما بينت الزيادة مع ماأضمه اليه من مسندي أحمد بن حنبل والبزار وصحيح ابن حبان وغيرهم .. وإن كان الحديث من طريق صحابيين فأكثر ، وانفرد أحد المسانيد بإخراج طريق منها أخرجته ، وإن كان المتن واحداً ، وأنبه عقب الحديث أنه في الكتب الستة أو أحدها من طريق فلان مثلاً إن كان ، لئلا يظن أن ذلك وهماً . فإن لم يكن الحديث في الكتب الستة أو أحدها من طريق صحابي آخر ورأيته في غير الكتب الستة نبهت عليه للفائدة ، وليعلم أن الحديث ليس بفرد . وإن كان الحديث في مسندين فأكثر من طريق صحابي واحد أوردته بطرقه في موضع واحد إن اختلف الإسناد ، وكذا إن اتحد الإسناد بأن رواه بعض أصحاب المسانيد معنعناً ، وبعضهم صرح فيه بالتحديث . فإن اتفقت المسانيد في إسناد واحد ذكرت الأول منها ، ثم أحيل عليه ، وإن كان الحديث في مسند بطريقين فأكثر ذكرت صاحب المسند في أول الإسناد ، ولم أذكره في الثاني ولامابعده ، بل أقول قال مالم يحصل اشتباه ، هذا كله في الإسناد . وأما المتن ، فإن اتفقت المسانيد على متن بلفظ واحد سقت متن السند الأول حسب ، ثم أحيل مابعده عليه ، وإن اختلفت ذكرت متن كل سند ، وإن اتفق بعض واختلف بعض ذكرت المختلف فيه ، ثم أقول في آخره : فذكره . وقد أوردت مارواه البخاري تعليقاً ، وأبو داؤد في المراسيل ، والترمذي في الشمائل ، والنسائي في الكبرى وفي عمل اليوم والليلة ، وغير ذلك مما ليس في شيء من الكتب الستة ، ورتبته على مائة كتاب أذكره ليسهل الكشف منها وهي : ... ثم سردها . قال : وسميته « إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة » .

وممن صنف في الزوائد الحافظ ابن حجر في « المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية » ، ويتناول زوائد المسانيد الثمانية على الكتب الستة ومسند أحمد وهي مسند الطيالسي والحميدي وابن أبي عمر العدني ومسدد وأحمد بن منيع وأبي بكر بن أبي شيبة وعبد بن حميد والحارث بن أبي أسامة ونصف مسند إسحق بن راهويه ومافات الهيثمي من مسند أبي يعلى الكبير . وقد رتبه على أبواب الفقه ،

وقلما يحكم على الأحاديث ، وشرطه فيه ذكر كل حديث ورد عن صحابي لم تخرجه الأصول السبعة من حديثه ، ولو أخرجوه أو بعضهم من حديث غيره مع التنبيه عليه أحياناً [١] .

كتب التخريج :

ومنهم من اعتنى بتخريج أحاديث الكتب المهمة في الفقه والتفاسير والرقائق مثل الحافظ جمال الدين الزيلعي (ت ٧٦٢ هـ) في كتابه « نصب الراية لأحاديث الهداية » والزمخشري في « تخريج أحاديث تفسير الكشاف »، ومثل الحافظ العراقي في تخريجه أحاديث كتاب « إحياء علوم الدين للغزالي » .

كتب المصنفات :

وأشهرها مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني [٢] (ت ٢١١ هـ) ، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة [٣] (ت ٢٣٥ هـ) ، وفيهما الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين مرتبة على الموضوعات الفقهية ، وفي أحاديثهما المرفوعة زيادات كثيرة على الكتب الستة . وقد استقى منهما أصحاب الكتب الستة ، كما استقى منهما الإمام أحمد في مسنده ، وإسحق بن راهويه في مسنده ، ورواياتهما منبثة في دواوين السنة .

- - - - - - - - - -

١) راجع مقدمة الحافظ ابن حجر للمطالب العالية ص ٢٥٧ .

٢) طبع بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، ونشره المكتب الاسلامي ، بيروت .

٣) طبع بعناية المكتبة السلفية في بومباي بالهند ـ ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م) ، وفيها نقص كبير بالمقارنة مع النسخة التركية المصورة في مركز البحث العلمي بكلية الشريعة بمكة المكرمة ، وقد صورت إدارة القرآن والعلوم الاسلامية في كراتشي طبعة المكتبة السلفية وأضافت إليها المجلد السادس عشر ويحتوي ٤٩٠ باباً .

وهكذا فإن جهود العلماء في القرون التالية انصبت على العناية بالكتب الأولى التي دونت في القرن الثالث الهجري وتوطئتها وشرحها أو الجمع بينها لتيسير الرجوع اليها ، وقد دعمت جهود المتأخرين آثار المتقدمين وكشفت عن دقتها واتقانها وعظيم الجهود المبذولة فيها . فقد سلمت ـ على مر القرون وكثرة تناولها وتعريضها للنقد ـ وسمت على مظنة الطعن والاتهام ، كما أن استقراء تاريخ الحركة الفكرية في الاسلام يكشف عن حقيقة واضحة وهي أن الحديث النبوي الشريف لقي من عناية العلماء مالم يظفر به أي علم آخر في تاريخ الاسلام .

عَدد الأحاديث وَالصحَابة الرّوَاة

عدد الأحاديث النبوية

لم تدون سائر الأحاديث النبوية في كتاب واحد في القرون الأولى ، بل دونت في مجاميع كثيرة يحتوي بعضها ما لايحتويه الآخر ، وكانت طرق الأحاديث تكثر على مر الزمن بسبب استمرار الرواية وخاصة في القرون الثلاثة الأولى ، فزادت الأحاديث زيادة عظيمة ، لأن الحديث اذا تعددت مخارجه وكثرت طرقه صار أحاديث كثيرة وإن كان المتن واحداً ، وأوسع المسانيد التي ضمت الأحاديث في القرن الثالث الهجري هما مسند الإمام أحمد ومسند بقي بن مخلد ، وقد ضم الأول حسب تقدير المتقدمين [١] أربعين ألف حديث منها عشرة آلاف مكررة . ويرى الشيخ أحمد محمد شاكر أنه لايقل عن خمسة وثلاثين ألفاً ولايزيد على أربعين [٢] .

وضمّ الثاني حسب إحصائي من قائمة بقي ٣٠٩٧٠ حديثاً ، ولايمكن الجزم بمقدار المكرر منها لفقدان مسند بقي ، ويزيد عدد الأحاديث في الكتب الستة مجتمعة على هذا الرقم حيث أن صحيح البخاري يضم ٧٥٦٣ حديث (حسب

---

١) أبو موسى المديني : خصائص المسند ٢٢ ، ٢٣ ، وذكر ابن الجزري : المصعد الأحمد ص ٣٢ عن ابن المنادي أن عبد الله بن أحمد بن حنبل سمع المسند من أبيه وهو ثلاثون ألفاً .

٢) الباعث الحثيث ١٨٧ ، وطبعاً هذا الرقم يشتمل على زيادات عبد الله بن الإمام احمد والقطيعي ، وقد صرح القطيعي أن جملة ماوعاه المسند أربعون الف حديث غير ثلاثين أو اربعين أي مع الزيادات (المصعد الأحمد ٣٣) . ومن هنا يظهر أن مسند الإمام أحمد ـ دون الزيادات ـ ومسند بقي بن مخلد متقاربان جداً في عدد الأحاديث . وقد قال الحافظ الذهبي : فلو عده بعض الأصحاب لأفاد ، ولايسهل عده إلا بالمكرر وبالمعاد ، وأما عده بلا مكرر فيصعب ، ولاينضبط تحرير ذلك (المصعد الأحمد ٣٣) .

إحصاء محمد فؤاد عبد الباقي لمتن البخاري في فتح الباري)[١] ، وصحيح مسلم يضم ١٢٠٠٠ حديث (حسب ماذكر الذهبي)[٢] .

وسنن أبي داؤد يضم ٥٢٧٤ حديث (حسب ترقيم محمد محيي الدين عبد الحميد في طبعته) .

والمجتبى للنسائي يضم ٥٧٦١ حديث (حسب ترقيم محمد عطا الله الفوجياني في طبعته) .

وسنن الترمذي ٣٩٥١ حديث (حسب ترقيم عزت عبيد الدباس في طبعته) .

وسنن ابن ماجه ٤٣٢١ حديث (حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي في طبعته) .

فيكون مجموع أحاديث الكتب الستة ٣٨٨٧٠ حديث ، وسبب الزيادة فيها يرجع الى المكرر بالدرجة الأولى ، فمثلاً معظم أحاديث سنن ابن ماجه ذكرتها

---

١) قال النووي : وجملة مافي صحيح البخاري من الأحاديث المسندة سبعة آلاف وخمسة وسبعون حديثاً ، بالأحاديث المكررة ، وبحذفها تصير نحو أربعة آلاف ، وعدد أبوابه ثلاثة آلاف وسبعمائة وثلاثون باباً (ماتمس اليه حاجة القاري ٤٥) . وقال ابن حجر : « إن جميع أحاديث البخاري سوى المعلقات والمتابعات على ماحررته وأتقنته سبعة آلاف وثلثمائة وسبعة وتسعون حديثاً ، على أنني لاأدعي العصمة ولاالسلامة من السهو » (هدي الساري ٤٦٨) . وقال ابن الصلاح : « جملة مافي كتابه الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة » . وتعقبه الزركشي بقوله : « هذا الذي جزم به من العدد المذكور صحيح بالنسبة الى رواية الفربري ، وأما رواية حماد بن شاكر فهي دونها بمائتي حديث ودون هذه بمائة حديث رواية ابراهيم بن معقل ، نقل ذلك من خط أبي محمد عبد الملك بن الحسن بن عبد الله الصقلي » (النكت ٢٤١) .

٢) تذكرة الحفاظ ١ : ٥٨٩ .

الكتب الخمسة المتقدمة وعددها ٣٠٠٢ حديث كما نبَّه محمد فؤاد عبد الباقي ، ولايزيد ماأضافه ابن ماجه من زيادات على الكتب الخمسة سوى ١٣٣٩ حديث . ووقع اتفاق كثير بين بقية الكتب الخمسة نفسها . ولذلك فإن مافي تحفة الأشراف يبلغ بالمكرر ١٩٦٢٦ حديث فقط ، وهو رقم يوضح مدى التكرار بين الكتب الستة حيث أن الحافظ المزي رتب كتابه على المسانيد فاجتمعت فيه الطرق المتماثلة فقلَّت عدد أحاديث كتابه الذي هو في أطراف الكتب الستة ، وللأسف فإن كتاب « إتحاف المهرة بأطراف العشرة » لايزال مخطوطاً وهو مكمل لموسوعة المزي مما لايمكنني من تقديم إحصائيات عنه بل إن التكرار في الأحاديث بسبب تعدد الطرق هو الذي ارتفع بعدد أحاديث الكتب الستة الى هذا الرقم ، فأحاديث صحيح البخاري - بغير المكرر - المرفوعة منها لاتتجاوز ٢٧٦١ حديث وهي بالموقوفة والمقطوعة التي تبلغ ١٦٠٨ حديث لاتتجاوز ٤٣٦٩ حديث . وصحيح مسلم عدَّ محمد فؤاد عبد الباقي أحاديثه بغير المكرر فإذا هي ٣٠٣٣ حديث فقط . وعندما جمع ابن الأثير متون أحاديث الكتب الخمسة والموطأ (بدلاً من سنن ابن ماجه ، والموطأ يحتوي على ١٨٤٣ حديث - حسب ترقيم أحمد راتب عرموش لطبعته من رواية يحيى الليثي -) بلغ عددها ٩٥٢٣ حديث فقط .

لقد جرت محاولة مبكرة لعمل موسوعة تضم سائر الأحاديث وقام بذلك الحافظ الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) حيث قدَّر الكتاني مافي معاجم الطبراني الكبير والأوسط والصغير بمائة ألف حديث وأن مافي المعجم الكبير وحده ستون ألفاً [١] . وعارضه حاجي خليفة فذكر أن المعجم الكبير يحتوي ٢٥٠٠٠ حديث فقط . وقد طبع المعجم الكبير في عشرين مجلدة تضم مايزيد على عشرين ألف حديث ، وفقدت

---

١) الرسالة المستطرفة ٧١ ، ١٣٥ .

منه بقية المجلدات وهي خمس مجلدات من الثالث عشر لغاية السادس عشر ثم الحادي والعشرون ـ مما يدل على صحة كلام حاجي خليفة ـ حيث يحتوي كل من المجلدات الخمس والعشرين (المطبوعة والمفقودة) على مايقارب الألف حديث .

وكذلك قام الحافظ ابن كثير بمحاولة أخرى لعمل موسوعة شاملة في كتابه « جامع المسانيد » حيث ذكر أن الكتب التي اعتمدها تشتمل على أكثر من مائة ألف حديث بالمكررة [١] .

وأخيراً حاول السيوطي جمع سائر الحديث في كتابه الجامع الكبير فلم تبلغ ٤٢٠٠٠ حديث بالمكرر ، وبلغت عدة كتاب كنز العمال للمتقي الهندي ٤٦٦٢٤ حديث (حسب طبعة مكتبة التراث الاسلامي بسوريا) وقد حذف المتقي الهندي المكرر من أحاديث الجامع الكبير والجامع الصغير للسيوطي فبلغت عدة أحاديث الجامع الكبير مع زيادات الجامع الصغير عليه ٣١٦٢٤ حديث . على أن عدد الأحاديث بالمكرر في عصر السيوطي يقدر بأكثر من ذلك بكثير حتى أنه قدرها فيما نقله عنه تلميذه عبد القادر الشاذلي بمائتي ألف حديث ونيف [٢] ، ولاشك أن هذا الرقم فيه مبالغة مهما تعددت الطرق ، خاصة وأن العبرة بتعدد الطرق في القرون الأولى قبل أن تستقر الأحاديث في الكتب المعروفة . ومما يفيد في بيان أن المقصود بالأرقام الكبيرة للأحاديث تعدد الطرق أن الإمام أحمد خرج في مسنده للصحابي الجليل أبي هريرة ٣٨٧٩ حديث فلما حذف الشيخ أحمد محمد شاكر المكرر منها إذا هي ١٥٧٩ حديث فقط [٣] ، وهذا يوضح سبب الزيادة الكبيرة في عدد أحاديث أبي هريرة عند بقي بن مخلد حيث بلغت ٥٣٧٤ حديث .

---

١) جامع المسانيد ١ : ٢ .

٢) النبهاني : الفتح الكبير ١ : ٦ .

٣) الباعث الحثيث ١٨٨ .

وعلى ضوء ذلك يمكننا أن نفهم معنى وحقيقة الأرقام الهائلة للأحاديث والتي ذكرها كبار الحفاظ وأشاروا الى انتقاء أحاديث مؤلفاتهم منها ، فإننا لو تصورنا أنها أحاديث كلها أصول وأن متونها مختلفة ، فإن ذلك يقودنا الى قول خطير هو ضياع السنة النبوية وأن مابقي منها ليس إلا اليسير وأن مافُقِد هو القدر الأعظم ولكن اذا أدركنا أن الأرقام المذكورة إنما تشير الى تعدد طرق الحديث الواحد الذي قد يروى من مئة وجه ، فعندئذ نزداد يقيناً بأن السنة حفظت من الضياع وأن انتقاء الطرق الصحيحة من ألوف الطرق يعطي السنة المحفوظة توثيقاً أعظم فلم ينفرد بروايتها عدد يسير من الحفاظ ، وإنما أسهم الألوف في حفظها وروايتها حتى استقرت في الكتب المصنفة . وفيما يلي سرد لكمية الأحاديث النبوية بالمكرر كما ذكرها كبار الحفاظ :

قال الإمام مالك : « كتبت بيدي مائة ألف حديث » . وقال عبيد الله بن المنتاب صاحب الإمام مالك : « ومائة ألف يسمعها مالك تتضاعف الى عصرنا ويتشعب أكثر من ألف ألف طريق » [1] .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : « صحيح الحديث سبعمائة ألف وكسر ، وهذا الفتى - يعني أبا زرعة - قد حفظ ستمائة ألف » [2] . وقال عن مسنده : « هذا كتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً » [3] . وكان الإمام أحمد يرى أن المفتي لايكفيه أقل من خمسمائة ألف حديث ، وأن الرجل لايكون صاحب حديث إذا كان معه أقل من ثلثمائة ألف حديث .

---

١) الزركشي : النكت ٢٣٤ ، والسيوطي : البحر الذي زخر ق ٥٥ أ .

٢) ابن الجوزي : تلقيح فهوم أهل الأثر ٣٦١ ، وصيد الخاطر ٢٢٢ ، والزركشي : النكت ٢٣٣ .

٣) ابن الجوزي : تلقيح فهوم أهل الأثر ٣٦٢ ، والباعث الحثيث ١٨٧ .

وقال أبو زرعة : إن الإمام أحمد يحفظ ألف ألف حديث [١] .

أما الإمام البخاري فقد ذكر أنه خرج أحاديث صحيحه من ستمائة ألف حديث [٢] . ونقل عن الإمام مسلم أنه صنف صحيحه من ثلثمائة ألف حديث مسموعة [٣] .

وقال أبو داؤد السجستاني : « جمعت كتاب السنن من ستمائة ألف حديث » [٤] .

فهذه الأرقام كلها مبنية على تعدد الطرق للحديث الواحد ومما يوضح ذلك أن بعض المحدثين قدر عدد متون الأحاديث بالجملة أو بعض أنواعها مثل أحاديث الأحكام بأعداد صغيرة جداً بالنسبة لما تقدم من أرقام ضخمة !! . فقد سئل الإمام الشافعي كم أصول الأحكام ؟ فقال : خمسمائة . فقيل : كم أصول السنة ؟ فقال : خمسمائة . فقيل له : كم منها عند مالك ؟ قال : كلها إلا خمسة وثلاثين [٥] . وكلها عند ابن عيينة إلا ستة أحاديث [٦] .

وقال أبو داؤد السجستاني عن سننه : « ولاأعرف أحداً جمع على الاستقصاء غيري ، وكان الحسن بن علي الخلال قد جمع منه قدر تسعمائة حديث .

وذكر أن ابن المبارك قال : السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو تسعمائة حديث . فقيل له : إن أبا يوسف قال : هي ألف ومائة . قال ابن المبارك : أبو يوسف

---

١) الساعاتي : الفتح الرباني ١ : ٧ .

٢) ابن الجوزي : تلقيح فهوم أهل الأثر ٣٦١ ، وفيض القدير ١ : ٦ .

٣) ترجمة الإمام مسلم لمحمد فؤاد عبد الباقي (صحيح مسلم ٥ : ٥٩٢) .

٤) ابن الجوزي : صيد الخاطر ٢٢٢ .

٥) البيهقي : مناقب الشافعي ١ : ٥١٩ .

٦) الزركشي : النكت ٢٣٧ ، والسيوطي : البحر الذي زخر ق ٥٨ أ .

يأخذ بتلك الهنات من هنا وهنا يعني الأحاديث الضعيفة [١] .

وذكر عن يحيى بن معين أن جملة المسند أربعة آلاف ونيف [٢] .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر عن أبي جعفر محمد بن الحسين البغدادي أنه قال في « كتاب التمييز » له : عن الثوري وشعبة ويحيى بن سعيد القطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل : أن جملة الأحاديث المسندة عن النبي صلى الله عليه وسلم - يعني الصحيحة بلا تكرير - أربعة آلاف وأربعمائة حديث . وعن إسحق بن راهويه : أنه سبعة آلاف ونيف .

وقال أحمد بن حنبل : وسمعت ابن مهدي يقول : الحلال والحرام من ذلك ثمانمائة . وكذا قال إسحق بن راهويه عن يحيى بن سعيد .

وذكر القاضي أبو بكر بن العربي : أن الذي في الصحيحين من أحاديث الأحكام نحو ألفي حديث .

وقال أبو بكر السختياني عن ابن المبارك : تسعمائة .

وقال الحافظ : ومرادهم بهذه العدة ماجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقواله الصريحة في الحلال والحرام ، وقال كل منهم بحسب ماوصل اليه ولهذا اختلفوا [٣] .

وناظر عبد الرزاق إسحق بن راهويه في ذلك فقال إسحق : أربعة آلاف . وقال عبد الرزاق : أقول ماقاله يحيى بن سعيد : المسند أربعة آلاف وأربعمائة ، منها

---

١) رسالة أبي داؤد الى أهل مكة ٢٦ ، وفيه « نحو » بدل « يعني » ، والزركشي : النكت على ابن الصلاح ٢٣٦ (رسالة ماجستير مطبوعة بالآلة الكاتبة في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة بتحقيق زين العابدين بن محمد بلافريج) .

٢) الزركشي : النكت على ابن الصلاح ٢٣٦ .

٣) الصنعاني : توضيح الأفكار ١ : ٦٢ .

ألف ومائتان سنن ، وثمان مائة حلال وحرام ، وألفان وأربعمائة فضائل وأدب وتسديد . وقال الثوري : ستة آلاف أو خمسة . وذكر عن جماعة من الأئمة القدماء قريباً من ذلك ، وأكثر ماقيل : ثمانية آلاف . وذكر ابن الجوزي في كتاب « الحث على الحفظ » عن إسحق بن راهويه قال : أعرف بكتابي مائة ألف حديث كأني أنظر إليها ، وأحفظ منها سبعين ألف حديث من ظهر قلبي صحيحة ، وأحفظ أربعة آلاف حديث مزورة .

قال : وسئل أبو زرعة الرازي عن رجل حلف بالطلاق أن أبا زرعة يحفظ مائتي ألف حديث هل حنث ؟ قال : لا . ثم قال أبو زرعة : أحفظ مائتي ألف حديث كما يحفظ الانسان (قل هو الله أحد) ، وفي المذاكرة ثلثمائة ألف حديث [١] .

وقد ذكر عبد الله بن جعفر بن خاقان المروزي السلمي قال : سألت ابراهيم بن سعيد الجوهري عن حديث لأبي بكر الصديق ، فقال لجاريته : أخرجي إليّ «الجزء» الثالث والعشرين من مسند أبي بكر . فقلت له : لايصح لأبي بكر خمسون حديثاً من أين ثلاثة وعشرون جزءاً ؟ فقال : كل حديث لم يكن عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم [٢] .

قال النووي في التقريب : « الصواب أنه لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير أعني : الصحيحين ، وسنن أبي داؤد والترمذي والنسائي » [٣] .

وهكذا يتبين أن الأرقام الكبيرة المذكورة إنما تشير الى كثرة الطرق وليست حصراً للمتون ، ولعل المحبين للسنة النبوية يقومون في هذا العصر بعمل هام في حصر متون عدد الأحاديث والتعريف أيضاً بطرقها المختلفة ، ولن يتم ذلك إلا

---

١) ابن الجوزي : الحث على الحفظ ق ١٠ ب .

٢) الخطيب البغدادي : تأريخ بغداد ٦ : ٩٤ .

٣) التقريب مع التدريب ١ : ٩٩ .

بالإفادة من الكمبيوتر وذلك بتغذيته بكتب السنة المختلفة بعد تحقيقها تحقيقاً علمياً ثم إعادة تنظيمها ثم نشرها بشكل « موسوعة حديثية » يتيسر الاطلاع عليها بدلاً من الجهود الضخمة التي تبذل في الاطلاع عليها مفرقة في الدواوين القديمة .

عدد الصحابة الرواة

تضم كتب معرفة الصحابة تراجم الألوف من الصحابة ، حيث بلغ عدد من ذُكروا منهم في كتاب « الإصابة » للحافظ ابن حجر ١٢٣٠٤ ، وفيهم عدد ممن لم تثبت صحبتهم ، ذكرهم الحافظ لبيان ذلك . ولاشك أن كتاب الإصابة حوى تراجم أكبر عدد من الصحابة لإفادته مما صنف قبله من المؤلفات في معرفة الصحابة وغيرها . فقد ذكر الحافظ الذهبي أن جميع من في « أسد الغابة في معرفة الصحابة » لابن الأثير (ت ٦٣٠ هـ) سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسون نفساً [١] ، ولاشك أن فيهم من لاتثبت صحبته . وقام الحافظ الذهبي بتجريد أسماء الصحابة من أسد الغابة وأضاف اليهم من مصادر أخرى فبلغت تراجمه ٨٨٦٦ صحابي وصحابية [٢] ، وفيهم من لم تثبت صحبته أيضاً ، وكان الذهبي قد قدرهم بثمانية آلاف نفس وقال : « وأكثرهم لايُعرفون » [٣] .

وقد اعترف الحافظ ابن حجر بأن كتابه « الإصابة » لم يُحص من الصحابة قدر العُشر [٤] ، فقد ذكر أبو زرعة الرازي بأن النبي صلى الله عليه وسلم توفي ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف انسان من رجل وامرأة ، كلهم قد روى عنه سماعاً أو رؤية [٥] ، وقد ذكر أبو زرعة في رواية أخرى أنهم مائة ألف وأربعة عشر ألفاً [٦] .

---

١) ابن حجر : خطبة كتاب الإصابة .

٢) تجريد أسماء الصحابة ، نشر دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

٣) الذهبي : مقدمة تجريد أسماء الصحابة .

٤) الإصابة ١ : ٢ .

٥) المصدر السابق .

٦) ابن كثير : اختصار علوم الحديث ١٨٥ .

وقد صحح الحافظ العراقي قول أبي زرعة الأول لأنه مروي عن أبي زرعة بالأسانيد المتصلة ، ولأن التحديد بهذا التحرير يتعذر مع تفرق الصحابة في البوادي والقرى [١] ويرى ابن فتحون أن العدد الذي ذكره أبو زرعة خاص بالصحابة الرواة وليس جملة الصحابة [٢] ، وعبارة أبي زرعة تفيد ذلك فعلاً .

وبالطبع فإنه لم يقع إحصاء للسكان في عصر السيرة لكن لدينا بعض الأرقام التي توضح عددهم على وجه التقريب ، فقد ذكر الإمام الشافعي أن عدد المسلمين عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ستون ألفاً ، ثلاثون ألفاً بالمدينة وثلاثون ألفاً بغيرها [٣] . ولكن هذا القول لايعتمد على إحصائيات موجودة بل هو تخمين ، وهو يتنافى مع قول أبي زرعة المتقدم كما يتنافى مع قول أبي زرعة « شهد حجة الوداع أربعون ألفاً ، وكان معه بتبوك سبعون ألفاً » [٤] . وقد ثبت في صحيحي البخاري ومسلم في قصة تبوك أن الناس كثير لايحصيهم ديوان [٥] ، ومن المعلوم أن ديوان الجند إنما نُظِّم في خلافة عمر رضي الله عنه وقد صح عن سفيان الثوري أنه قدَّر عدد الصحابة حين وفاة عمر رضي الله عنه باثني عشر ألفاً ، وذلك بعد أن مات أو استشهد الكثيرون منهم في الغزوات والردة والفتوح [٦] .

---

١) العراقي : التقييد والإيضاح ٣٠٥ ـ ٣٠٦ ، والسخاوي : فتح المغيث ٤ : ٣٩ ، وابن حجر : الإصابة ١ : ٣ ـ ٤ ، وابن الجوزي : تلقيح فهوم أهل الأثر ١٠٣ ، والبلقيني : محاسن الاصطلاح ٤٣٢ .

٢) الإصابة ١ : ٣ .

٣) الذهبي : تجريد أسماء الصحابة ١ : ب ، وابن كثير : اختصار علوم الحديث ١٨٥ .

٤) ابن كثير : اختصار علوم الحديث ١٨٥ .

٥) الإصابة ١ : ٣ .

٦) المصدر السابق .

وعلى أية حال فإن عدد الصحابة في أقصى تقدير يتجاوز المائة ألف وهو تقدير أبي زرعة الرازي ، وقد ذكر أن لهم سماعاً أو رؤية . فهذا العدد إذاً يمثل من لهم سماع ومن لهم رؤية وليس لهم سماع ، فلايمثل هذا العدد إذاً حصراً للصحابة الرواة .

ولاشك أن العدد الأكبر من الصحابة لم تصل إلينا بواسطتهم أحاديث مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد ذكر الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) أن عدد الصحابة الذين رووا الحديث أربعة آلاف [١] ، ولكن الحافظ الذهبي يرى أنهم نحو ألف وخمسمائة نفس ، لايبلغون الفين أبداً [٢] .

وتدل الإحصائيات التي قمتُ بها على أن ماذكره الذهبي هو الأقرب للصحة فقد نظَّم الحافظ ابن الجوزي قائمة بأسماء الصحابة الرواة فبلغت ١٨٥٨ صحابي وصحابية (١٦٤٢ صحابي و ٢١٦ صحابية) وفيهم من لاتصح روايته [٣] . وإذا جمعنا عدد الصحابة الذين خرج لهم الإمام أحمد في مسنده وعددهم (٩٠٤) ؟ مع عدد الصحابة الذين أضافهم بقي بن مخلد في مسنده ممن لم يخرج لهم الإمام أحمد وعددهم (٥٦٨) ثم الذين أضافهم أبو بكر البرقي الى قائمة بقي بن مخلد ممن لم يخرج لهم بقي ولا الإمام أحمد وعددهم (٨٧) ثم الذين أضافهم ابن الجوزي من شتى المصادر الأخرى وعددهم (٦) فإن عدد الصحابة الرواة يبلغ ١٥٦٥ صحابي - وفيهم عدد ممن اختلف في صحبتهم وخاصة في مسند بقي بن مخلد - ومن ذلك كله يتبين أن تقدير الحافظ الذهبي لعدد الصحابة الرواة أقرب الى الصحة من تقدير الحاكم النيسابوري إذ من الصعب الاستدراك على قائمة ابن الجوزي ومسندي

---

١) الذهبي : تجريد أسماء الصحابة ١ : ب .

٢) المصدر السابق ١ : ج .

٣) ابن الجوزي : تلقيح فهوم أهل الأثر ٢٨٤ - ٣٦١ .

الإمامين أحمد بن حنبل وبقي بن مخلد إلا في أعداد يسيرة ، لأنهما أوسع دواوين السنة الأولى . ويقترب عدد الصحابة الذين خرجت لهم الكتب الستة مما ذكره الإمام أحمد في مسنده ، كما يلاحظ من عدد المسانيد في « تحفة الأشراف » للمزي والتي بلغت ٩٨٦ مسنداً .

وهنا يجدر التنبيه الى مانُقل عن ابن حزم من أن مسند بقي بن مخلد روى فيه عن ألف وثلثمائة صاحب ونيف [١] ، فإن هذا يتناقض مع عدد الصحابة الذين ذكرهم ابن حزم نفسه في ترتيبه للصحابة الذين خرّج لهم بقي في مسنده وهم ١٠١٣ صحابي وصحابية فقط فأين الباقون ؟ .

---

١) نفح الطيب ١ : ٥٨١ و ٢ : ١٣١ .

مقارنة بين مسند الإمام أحمد بن حنبل ومسند بقي بن مخلد

١ ـ عدد الصحابة الذين خرج لهم الإمام أحمد ٩٠٤ صحابي وصحابية [١] (حسب فهرس الشيخ الألباني)[٢] ، وعدد الصحابة الذين خرج لهم بقي بن مخلد ١٠١٣ صحابي وصحابية لكن الكثيرين ممن خرج لهم بقي مختلف في صحبتهم وبعضهم نص الحافظ ابن حجر على أنهم من التابعين وقد نبه على ذلك في كتابه «الإصابة»[٣] .

٢ ـ جملة أحاديث مسند بقي بن مخلد ٣٠٩٦٩ حديث ، وجملة أحاديث مسند أحمد بن حنبل ـ سوى زيادات عبد الله وغيره ـ ثلاثون ألف حديث بالمكرر . وقد زاد عبد الله عليه من عوالي شيوخه [٤] وعددهم مائة وثلاثة وسبعون شيخاً [٥] .

٣ ـ خرج بقي بن مخلد لبعض الصحابة عدداً من الأحاديث يزيد على ماخرجه الإمام أحمد ، فمثلاً عدد أحاديث أبي هريرة في مسند بقي ٥٣٧٤ حديث ،

---

١) سقط من مسند أحمد المطبوع مسند جبلة بن حارثة بن شراحيل أخي زيد ، ومسند الحارث بن جبلة أو جبلة بن الحارث ، ومسند خارجة بن حذافة العدوي ومسانيدهم عند أحمد مذكورة في إتحاف المهرة بأطراف العشرة وفي أطراف المسند كلاهما لابن حجر .

٢) أما في أسماء الصحابة في مسند أحمد لابن عساكر أنهم ٦٥٤ صحابياً و ٩٦ صحابية و ٢٥٩ مبهماً و ٣٤ مبهمة ، فالمجموع ١٠٤٣ . وأما تحقيق د . زهير الناصر لفهرس الألباني فيبين أنهم ٦٤٨ صحابياً و ٩٦ صحابية و ٢٤٢ مبهم فالمجموع ٩٨٦ ، لكن المبهمات لاتصلح لبيان عدد الصحابة .

٣) الإصابة ٣ : ٣٦١ و ٦ : ٣٤٤ .

٤) الذهبي : سير أعلام النبلاء ١٣ : ٥٢٤ .

٥) ابن الجزري : المصعد الأحمد ٣٤ .

وعدد أحاديثه في مسند الإمام أحمد ٣٨٧٩ حديث . وعدد أحاديث عبد الله بن عمر في مسند بقي بن مخلد قريب من ٢٢١٠ حديث ، وفي مسند الإمام أحمد ٢٠٢٩ حديث . وعدد أحاديث معاذ بن جبل في مسند بقي ١٥٧ حديث ، وفي مسند أحمد ٥٣ حديثاً . وعدد أحاديث أنس بن مالك في مسند بقي ٢٢٨٦ حديث ، وفي مسند أحمد ٢١٩٢ حديث . وفي حالات أخرى نجد الإمام أحمد يزيد على ماأخرجه بقي بن مخلد فمثلاً عدد أحاديث علي بن أبي طالب عند الإمام أحمد ٨١٩ حديث ، وفي مسند بقي ٥٨٦ حديث . وهذه الاختلافات رغم سعتها تتعلق بالطرق وليست بأصول الأحاديث ، ولاندري من الذي يزيد على الآخر في المتون وهو المهم . وقد بين الحافظ الذهبي أن الأرقام التي يذكرها بقي لأحاديث الصحابي بالمكرر [١] .

٤ ـ إن مسند بقي ليس مستقىً من مسند الإمام أحمد وإن كان بقي من تلامذة الإمام أحمد ، فقد روى فيه بقي عن أربعة وثمانين ومائتي شيخ ، ليس فيهم عشرة ضعفاء ، وسائرهم أعلام مشاهير ، وهذا قول ابن حزم الذي اطلع على مسند بقي ، ومسند أحمد روى فيه الإمام أحمد عن ثلاثة وثمانين ومائتي شيخ حسب إحصاء الحافظ أبي موسى المديني [٢] ، وقد اطلع الحافظ الذهبي على مجلدين من مسند بقي بن مخلد فلم يجد فيهما رواية عن الإمام أحمد .

٥ ـ إن بقي بن مخلد انتقى أحاديث مسنده ، حيث يقول الحافظ ابن حجر إنه نحا نحو إسحق بن راهويه الذي انتقى في مسنده أصح ماوجده من حديث كل صحابي إلا أن لايجد ذلك المتن إلا من تلك الطريق فإنه يخرجه [٣] .

وقال ابن حزم عن مسند بقي : « وماأعلم هذه الرتبة لأحد قبله مع ثقته

---

١) سير أعلام النبلاء ١ : ٢٤ .

٢) المصعد الأحمد ٣٤ .

٣) النكت على ابن الصلاح ٢٤٢ .

وضبطه وإتقانه واحتفاله فيه في الحديث وجودة شيوخه ، فإنه روى عن مائتي رجل وأربعة وثمانين رجلاً ليس فيهم عشرة ضعفاء وسائرهم أعلام مشاهير » [١] .

وكذلك فعل الإمام أحمد من قبله حيث انتقى أحاديث مسنده من سبعمائة وخمسين ألف حديث . ولكن الحافظ الذهبي أشار الى أن مسند أحمد أقل رواية للغرائب ومافيه لين من مسند بقي بن مخلد [٢] ، وقد وقف على مجلدين منه فقط .

٦ ـ من حيث الترتيب فإن مسند بقي يمتاز على مسند الإمام أحمد بترتيبه حديث كل صحابي على أسماء الفقه وأبواب الأحكام فهو مصنف ومسند وماسبقه الى ذلك أحد كما يقول ابن حزم .

٧ ـ من حيث علو الإسناد فإن لمسند الإمام أحمد مزية العلو لأن الإمام أحمد من شيوخ بقي .

٨ ـ يرى الحافظ ابن كثير أن مسند أحمد أجود من مسند بقي وأجمع [٣] ، لكنه لم يصرح بوقوفه على مسند بقي بنفسه .

٩ ـ من حيث عدد الأجزاء فإن مسند الإمام أحمد يقع في مائة جزء وسبعة وعشرين جزءاً ، ومسند بقي يقع في نحو مائتي جزء [٤] ، ولكن ذلك لايعني أن مسند

---

١) الحميدي : جذوة المقتبس ١٧٧ .

٢) ابن الجوزي : المصعد الأحمد ٣٩ . وعند ابن عساكر في ترتيب اسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند ١٠٥٣ صحابي وصحابية ، منهم من ذكر باسمه أو كنيته أو نسب الى أبيه (٦٥٤) ويدخل في هذا العدد الصحابيات بأسمائهن أو كناهن (٩٢) والمبهمين من الصحابة (٢٧٤) والمبهمات من الصحابيات (٣٣) ، كما أحصاه محقق الكتاب د . عامر حسن صبري .

٣) البداية والنهاية ١١ : ٥٦ ـ ٥٧ .

٤) ابن خير الاشبيلي : فهرسة ١٣٩ ـ ١٤٠ .

بقي أكبر من مسند الإمام أحمد لأن عدد الأجزاء يتوقف على حجم الورق ودقة الخط .

١٠ ـ اختلاف المسندين في المقلين وليس في المكثرين من الصحابة :

أ ـ يلاحظ أن سائر الصحابة الذين لهم أكثر من عشرين حديثاً اتفق الإمام أحمد وبقي بن مخلد على تخريج مسانيدهم وعددهم ١٢١ صحابي .

ب ـ الذين ذكرهم بقي ولم يذكرهم الإمام أحمد ٣١ صحابياً عدا أصحاب الثلاثة والاثنين والواحد .

جـ ـ الذين ذكرهم بقي ولم يذكرهم أحمد من أصحاب الثلاثة والاثنين عددهم ٨٢ صحابياً .

د ـ الذين ذكرهم بقي ولم يذكرهم أحمد من أصحاب الواحد عددهم ٣٣٤ صحابي .

هـ ـ وبذلك يكون مجموع الذين خرج لهم بقي ولم يخرج لهم الإمام أحمد ٥٦٨ صحابي .

و ـ أما الذين أخرج لهم الإمام أحمد دون بقي فيبلغ عددهم ٣٩٤ صحابي بما فيهم الذين ذكروا دون بيان أسمائهم مثل (رجل) و (امرأة) و (عم فلان) و (جد فلان) و (من سمع النبي صلى الله عليه وسلم) و (فلان) ... الخ وعددهم ٨٩ صحابياً .

١١ ـ أما من حيث علو الرتبة فمسند أحمد أعلى رتبة لأنه يحتوي الأحاديث النبوية الصرف ، أما مسند بقي ففيه كلام الصحابة والتابعين وأتباعهم [1] .

١٢ ـ في النسخة الخطية من المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي لابن

---

١) سير أعلام النبلاء ١٨ : ٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

حجر بلغ عدد أطراف أحاديثه ١٢٧٨٨ حديث [١] ، وقد أسقطت نسخة الحافظ ابن حجر عدداً من أحاديث نسخة المسند المطبوعة ، أما أطراف أحاديث بقي فلايعرف عددها .

جدول يوضح ان أكثر من ثلثي مجموع أحاديث مسند بقي رواها ١٧ صحابياً فقط

م	مجاميع الرواة	عدد الأحاديث	عدد الصحابة الرواة
١ ـ	أصحاب الألوف	١٢٤٠٠	٤
٢ ـ	أصحاب الألف	٤٣٧٠	٣
٣ ـ	أصحاب المائتين	٤٥١٦	١٠
٤ ـ	أصحاب المائة	٣١٠٠	٢١
٥ ـ	أصحاب العشرات	٣٨١٠	٩١
٦ ـ	أصحاب التسعة عشر	٣٨	٢
٧ ـ	أصحاب الثمانية عشر	١٠٨	٦
٨ ـ	أصحاب السبعة عشر	٥١	٣
٩ ـ	أصحاب الستة عشر	٤٨	٣
١٠ ـ	أصحاب الخمسة عشر	٦٠	٤
١١ ـ	أصحاب الأربعة عشر	١٥٤	١١
١٢ ـ	أصحاب الثلاثة عشر	٩١	٧
١٣ ـ	أصحاب الاثني عشر	١٠٨	٩

---

١) كما ذكر د . زهير .

١٤ ـ	أصحاب الأحد عشر	٩٩	٩
١٥ ـ	أصحاب العشرة	١٤٠	١٤
١٦ ـ	أصحاب التسعة	١٠٨	١٢
١٧ ـ	أصحاب الثمانية	١٤٤	١٨
١٨ ـ	أصحاب السبعة	١٩٦	٢٨
١٩ ـ	أصحاب الستة	١٦٢	٢٧
٢٠ ـ	أصحاب الخمسة	١٤٠	٢٨
٢١ ـ	أصحاب الأربعة	٢١٢	٥٣
٢٢ ـ	أصحاب الثلاثة	٢١٦	٧٢
٢٣ ـ	أصحاب الاثنين	٢٤٠	١٢٠
٢٤ ـ	أصحاب الآحاد	٤٥٨	٤٥٨
	المجموع	**٣٠٩٦٩**	**١٠١٣**

(مقارنة عامة بين مسند أحمد ومسند بقي)

الموضوع	**مسند أحمد**	**مسند بقي**
١ ـ جملة الأحاديث	٣٠٠٠٠	٣٠٩٦٩
٢ ـ عدد الصحابة المخرج لهم	٩٠٤	١٠١٣
٣ ـ أحاديث أبي هريرة	٣٨٧٩	٥٣٧٤
٤ ـ أحاديث عمر بن الخطاب	٣١٠	٥٣٧
٥ ـ أحاديث عبد الله بن عمر	٢٠٢٩	٢٢١٠
٦ ـ أحاديث عبد الله بن مسعود	٩٠٠	٨٤٨
٧ ـ أحاديث علي بن أبي طالب	٨١٩	٥٨٦

٨ ـ أحاديث عائشة رضي الله عنها	١٣٤٠	٢٢١٠
٩ ـ أحاديث معاذ بن جبل	٥٣	١٥٧
١٠ ـ أحاديث أنس بن ماللك	٢١٩٢	٢٢٨٦
١١ ـ عدد الأجزاء	١٢٧	٢٠٠
١٢ ـ عدد الشيوخ	٢٨٣	٢٨٤

مدى إفادة كتب معرفة الصحابة من قائمة بقي بن مخلد في حصر أسماء الصحابة وعدد أحاديثهم

إن مصنفات بقي بن مخلد انتشرت في الأندلس واهتم بها أحفاد بقي ، وقد سمع القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ) مسند بقي ومصنفه من الفقيه أبي القاسم أحمد بن محمد بن أحمد بن مخلد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي بن مخلد (ت٥٣٢هـ) بسند عائلي [١] ، ويبدو أن الأحداث الأليمة التي وقعت في ذلك الفردوس المفقود أضاعت تلك المصنفات ، ولم تشر المصادر الى وجود مسند بقي عند العلماء في المشرق سوى ماذكره الحافظ الذهبي من تملكه لمجلدين من مسند بقي .

وقد استفاد الحافظ الذهبي من مسند بقي فعلّم على ٤٠٦ من الصحابة الذين أوردهم في « تجريد أسماء الصحابة » بعلامة من أخرج له بقي بن مخلد حديثاً أو حديثين ، ورمز لصاحب الحديث الواحد بالحرف « د » ولصاحب الحديثين بالحرف « س » وبما أن عدد أصحاب الواحد والاثنين في قائمة بقي يبلغ ٥٨٢ صحابي فإن الذهبي أورد معظمهم ، بل لعله استوفاهم جميعاً لكن العلامات سقط بعضها من النسخة المطبوعة التي اعتمدتها ، وتوجد في النسخة الخطية علامات لبقي لاتوجد في النسخة التي استعملتُها كما تدل حواشي رسالة ابن حزم المطبوعة مع « جوامع السيرة » . وكذلك نجد اقتباس الأعداد عن بقي بن مخلد في « خلاصة تذهيب الكمال » للخزرجي (ت بعد ٩٢٣ هـ) ومصدرها تذهيب الكمال للذهبي أيضاً .

وكذلك اطلع الحافظ ابن حجر على مسند بقي ـ أو بعضه ـ حيث نقل منه بعض الروايات في الإصابة ووصفه في نكته على ابن الصلاح وقد نبه الى أن بقياً قد

---

١) حدث بها عن أبيه محمد عن أبيه أحمد وعمه عبد الرحمن عن أبيهما مخلد عن أبيه عبد الرحمن عن أبيه أحمد ، عن أبيه بقي بن مخلد مصنفهما (عياض : الغنية ١٦٢) .

توهم في بعض التابعين فعدهم صحابة لإرسالهم حديثاً [١] .

وقوف الحافظ ابن حجر على مسند بقي بن مخلد وفقدانه

وقد وقف الحافظ ابن حجر على مسند بقي بن مخلد نفسه ، وليس ترتيب ابن حزم لأسماء الصحابة منه فقط ، يدل على ذلك أنه ذكره في المعجم المفهرس [٢] الذي سجل فيه الكتب التي تملك حق روايتها ، وكذلك نقل منه أحاديث في كتابه «الإصابة»[٣] ، أو أشار الى الوجه الذي وردت منه في مسند بقي [٤] .

وكذلك وقف الحافظ ابن حجر على ترتيب ابن حزم لقائمة الصحابة من مسند بقي [٥] ، ولكن يبدو أنه لم يقف على مختصر مسند بقي بن مخلد الذي صنفه عبد الله بن محمد الكلاعي القرطبي المعروف بابن أخي رفيع (ت ٣١٨ هـ) [٦] حيث لم يشر إليه .

وقد سجل أبو عبد الله محمد الأمير الكبير المصري (ت ١٢٣٢ هـ)

---

١) الإصابة ٣ : ٣٦١ .

٢) المعجم المفهرس ق ١٥٧ أ .

٣) الإصابة ١ : ١٣٨ ، ٢٨٠ وينقل بقي حديثين عن تاريخ خليفة بن خياط الذي رواه ٣ : ٣٦٩ ، ٣٩٧ .

٤) الإصابة ١ : ٣١٧ .

٥) الإصابة ١ : ٣٤٤ . وكان الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) قد ذكرها من قبل في كتابه « الفصول ٢٤٧ » فقال : « وقد أفرد أبو محمد بن حزم أسماءهم في جزء جمعه من كتاب الإمام بقي بن مخلد الأندلسي رحمه الله تعالى وذكر ماروى كل واحد منهم » .

٦) الزركلي : الأعلام ٤ : ٢٦٣ نقلاً عن التبيان وهو مخطوط وهو أصح وأضبط في اسمه مما ذكرته بقية المصادر وانظر عنها : الديباج المذهب ١٣٩ ، ومعجم المؤلفين ٦ : ٥١ .

تحمله لمسند بقي من طريق القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ) عن أبي القاسم أحمد بن محمد بن أحمد بن مخلد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي بن مخلد القرطبي (ت٥٣٢هـ) عن أبيه محمد عن أبيه أحمد وعمه عبد الرحمن عن أبيهما مخلد عن أبيه عبد الرحمن عن أبيه أحمد (ت ٣٢٤ هـ) عن أبيه بقي بن مخلد [١] . ولم يشر أحد من المعاصرين الى وقوفه على نسخة خطية منه رغم ظهور فهارس لمعظم مكتبات العالم ، ولكن ذكر الشيخ المحدث محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت ١٢٥٣ هـ) في قدمة مؤلفه « تحفة الأحوذي » [٢] أن مسند بقي بن مخلد القرطبي موجود في المكتبة الجرمانية ، ولايعلم عن هذه المكتبة شيئاً ، وقد فتشتُ في مكتبات برلين وكوته ولايبزك فلم أقف على أثر لمسند بقي بن مخلد . ولكن توجد مجموعة كبيرة من المخطوطات العربية في مكتبة برلين لم تفهرس بعد . وكذلك مكتبة برلين الشرقية حيث لم تفهرس مخطوطاتها بعد فلازال ثمة أمل في العثور عليه في المكتبات الخاصة وبعض المكتبات العامة وخاصة في مكتبة برلين الغربية وبلاد المغرب وتركيا ، ونحن نعلل النفس بذلك ، ونسأل الله أن لايخيب رجاءنا في ذلك ، فما أعظمه من رزء !!

---

١) محمد الأمير الكبير المصري : سد الأرب من علوم الإسناد والأدب ١٤٠ ـ ١٤١ .

٢) تحفة الأحوذي ١ : ٣٣١ ، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

مقارنة بين قائمة بقي بن مخلد والقوائم الأخرى المماثلة

أ - مقارنة قائمة بقي بن مخلد بقائمة أبي بكر البرقي :

تعتبر القائمة التي ذكرها بقي بن مخلد أجمع ماكتب في عدد أحاديث الصحابة ، وقد عُني بهذا الأمر الحافظ أبو بكر أحمد بن عبد الله البرقي (ت٢٧٠هـ) في كتاب « التاريخ » وهو مفقود ، وله أيضاً كتاب في معرفة الصحابة ، ولاأستطيع الجزم إن كان قسماً من التاريخ أو كتاباً مستقلاً بذاته . وقد اقتبس منه الحافظ ابن حجر في الإصابة وذكر أن فيه « باب من أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت عنه رواية » [١] ، والبرقي من الحفاظ المتمكنين كما يقول الحافظ الذهبي [٢]

ويظهر من مقارنة الأرقام التي ذكرها الاثنان وضمّنها الحافظ ابن الجوزي القائمة التي نشرها في « تلقيح فهوم أهل الأثر » أن قائمة بقي فيها زيادة كبيرة في عدد أحاديث الصحابة على ماذكره أبو بكر البرقي ، ولكن في بعض الحالات النادرة ذكر البرقي عدداً أكبر من العدد الذي ذكره بقي ، فقد ذكر أن معاذ بن أنس له نحو من خمسين حديثاً كلها من طريق مصر إلا حديث واحد رواه أهل الشام عنه ، في حين ذكر بقي أن لمعاذ بن أنس ثلاثين حديثاً فقط [٣] . وكذلك الحارث بن البرصاء ذكر البرقي أن له أربعة أحاديث ، وذكره بقي في أصحاب الاثنين [٤] . وزاهر أبو مجزأة ، قال البرقي : له ثلاثة أحاديث ، وذكره بقي في أصحاب الاثنين [٥] . وعبد

---

١) الإصابة ٦ : ٢٦٢ ، ٤٩٨ .

٢) تذكرة الحفاظ ٢ : ٥٧٠ .

٣) تلقيح فهوم أهل الأثر ص ٣٦٦ .

٤) المصدر السابق ص ٣٧٦ .

٥) المصدر السابق .

الرحمن بن أزهر ذكر البرقي أن له أربعة أحاديث ، وذكره بقي في أصحاب الاثنين [١] . وذكر أن لثلاثة آخرين من الصحابة ثلاثة أحاديث ، وذكرهم بقي في أصحاب الاثنين [٢] . وقال البرقي : الحكم بن عمرو الغفاري له أربعة أحاديث ، وذكره بقي في أصحاب الواحد [٣] . وقال البرقي : سعيد بن عامر له حديثان ، وسفيان بن وهب الخولاني وشيبة بن عثمان لكل واحد منهما ثلاثة أحاديث ، وذكرهم بقي في أصحاب الواحد [٤] . وعامر بن مسعود ، قال البرقي : له حديثان . وقال بقي : واحد [٥] . وعبد الله بن زمعة ، قال البرقي : له ثلاثة أحاديث . وقال بقي : واحد [٦] . وزاد البرقي في عدد أحاديث سبعة آخرين من الصحابة ممن ذكرهم بقي في أصحاب الواحد . وبالجملة فإن قائمة بقي بن مخلد تضم أعداداً أكبر من الصحابة الرواة وتحتوي على أعداد أكثر من أحاديثهم .

ب ـ ملاحظات حول قائمة أبي بكر البرقي :

إن أعداد الأحاديث التي ذكرها البرقي لكل صحابي تنقص عما ذكره بقي إلا في حالات نادرة فإنه يذكر أرقاماً أكبر وهذا يكون في المقلين فقط . ويلاحظ أن البرقي زاد على بقي والإمام أحمد بعض الصحابة وعددهم ٨٧ صحابياً ، ونقص عنهما كثيراً حيث أن سائر من ذكر أعداد أحاديثهم هم ٢٨٤ صحابي . ونظراً

---

١) تلقيح فهوم أهل الأثر ٣٧٧ .

٢) المصدر السابق .

٣) المصدر السابق ٣٨٠ .

٤) المصدر السابق ٣٨١ .

٥) المصدر السابق ٣٨٢ .

٦) المصدر السابق .

لفقدان تاريخ البرقي فلايمكن القطع بأن ابن الجوزي استوفى كل من ذكرهم البرقي من الصحابة ممن ذكر عدد أحاديثهم ، كما لايمكن القطع بأن البرقي ذكر لآخرين من الصحابة عدد أحاديثهم .

ويستعمل ابن الجوزي الذي هو مصدر معلوماتنا عن تاريخ البرقي عبارة « وذكره البرقي » لبيان إضافات البرقي على بقي بن مخلد ، كما يستعمل عبارة « وقال البرقي » لبيان مخالفة البرقي لبقي في عدد أحاديث الصحابي ، وقد عرفتُ ذلك بالاستقراء .

ورغم أن معظم إضافات ابن الجوزي مصدرها تاريخ ابن البرقي فقد نقل في بعض الحالات عن الخطيب والصوري وابن ماكولا وأبي نعيم الأصبهاني ، وقد رتب ابن الجوزي قائمة بقي بن مخلد على حروف المعجم مراعياً الحرف الأول من الاسم فقط داخل العدد الواحد .

جـ ـ ملاحظات حول مسند أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (١٥٩ ـ ٢٢٥ هـ)

لم يصل إلينا معظم مسند أبي بكر بن أبي شيبة بل وصلت إلينا قطعتان ، الأولى في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ومصورة بالجامعة الاسلامية [١] ، وفيه مسانيد العشرة المبشرين بالجنة وعدد من الصحابة بلغوا ٣٢ صحابياً ، وهو من رواية عمر بن حفص ـ وأحسبه السدوسي (ت ٢٩٣ هـ) ـ عن أبي بكر بن أبي شيبة ومعه شرح لتلميذ عمر بن حفص .

والقطعة الثانية عدد أوراقها ٧٨ ورقة ذات وجهين بخط مغربي دقيق وتحتوي

١) برقم ٢٣٠٣ .

مسانيد ٢٥٦ صحابياً . وهي في مكتبة الخزانة العامة بالرباط ومصورة بالجامعة الاسلامية [١] . ويلاحظ أن هذه القطعة تضمنت أحاديث ٥٢ صحابياً ـ لم يخرج لهم الإمام أحمد في مسنده ـ ممن لهم حديث واحد الى عشرة أحاديث في مسند بقي بن مخلد سوى ١١ صحابياً منهم لم يذكرهم بقي رغم أنه تلميذ ابن أبي شيبة وذلك أن بقي بن مخلد روى عنه المصنف ولم يروِ المسند . ولكن ثمة تساؤل يظهر حول تخريج بقي لواحد وأربعين صحابياً خرّج لهم ابن أبي شيبة ولم يخرج لهم الإمام أحمد . فهل هذا الالتقاء بين مسندي بقي وابن أبي شيبة مجرد موافقة أم أن بقي أفاد من مسند ابن أبي شيبة ولم يتحمله كاملاً لأن ابن أبي شيبة لم يكن قد أكمله بدليل أنه أضاف أسماء صحابة لم يخرج لهم بقي بلغ عددهم في هذه القطعة ١١ صحابياً .

د ـ اهتمام كتاب الزهرة بذكر عدد مالكل صحابي من الحديث :

وقد اهتم عالم مغربي بعدد مالكل صحابي من الحديث ، وألف في ذلك كتاباً سماه « الزهرة » لكن اسم هذا العالم لايزال مجهولاً عندي ، وقد نقل الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » عن كتاب الزهرة ولم يسم مؤلفه ، وكذلك نقل عنه الحافظ مغلطاي في « إكمال تهذيب الكمال » وسمى الكتاب بـ « زهرة المتعلمين في أسماء مشاهير المحدثين » .

وقد وقف الحافظ ابن حجر على نسخة من كتاب « الزهرة » بخط ابن الطاهر [٢] وصرح بأنه في رجال الصحيحين وأبي داؤد والترمذي ، وقال إنه لبعض المغاربة وأنه ذكر عدة مالكل منهم عند من أخرج له وقال : وأظنه اقتصر فيه على

---

١) برقم ٩٨٠ .

٢) تهذيب التهذيب ٩ : ٣٦٠ ، وانظر ٧ : ٢٩٢ ـ ٢٩٣ .

شيوخهم [١] ، كذلك تدل المقتطفات منه في المصادر الأخرى على أنه يهتم بذكر عدد أحاديث الرواة في الكتب (البخاري ومسلم وأبي داؤد والنسائي والترمذي) [٢] ، ويبين إن كانت الرواية عنهم مباشرة مرة وبواسطة شيخ مرة أخرى ، ويحدد مواضع النقل عن الراوي في صحيح البخاري بذكر الكتاب والباب ، كما يذكر سني وفياتهم وأحياناً مواضعها ، وتخصصهم الثقافي ، ويذكر استعمالهم الخضاب ، ويبين مكانة الراوي وعلو إسناده ، ويذكر أحياناً أن الراوي ليس له عقب ويعلّم بالرمز لمن خرّج لصاحب الترجمة ، وقد تفرد أحياناً بمعلومات لم يجدها مغلطاي عند غيره [٣] . ويرى مغلطاي أن صاحب الزهرة متأخر عن ابن منده والباجي (ت٤٩٨هـ) فينبغي أن يكون من أهل القرن الخامس ، خاصة وأن الحافظ وقف على نسخة من الزهرة بخط ابن الطاهر (ت ٥٠٧ هـ) .

ونظراً لفقدان الكتاب وقلة الاقتباسات عنه في المصادر اللاحقة فإنه لايمكن القيام بمقارنة بين الأعداد التي ذكرها والأعداد التي أوردها غيره .

---

١) تعجيل المنفعة ١ : ٧ .

٢) انظر : إكمال تهذيب الكمال ١ : ٣ ، ٢٣ .

٣) الملحوظات مبنية على دراسة نقول مغلطاي عنه في مؤلفاته ، انظر إكمال تهذيب الكمال ١ : ق ٣ ب ، ٤ أ ، ٦ أ ـ ب ، ٧ أ ـ ب ، ٨ أ ـ ب ، ١٢ أ ، ويبدو أنه أوسع من نقله عن كتاب الزهرة ، لكنه لم يسم مؤلفه . وقد وقف عليه أبو عبد الله الحاكم ورد عليه في أحد المواضع (إكمال تهذيب الكمال ١ : ق ١٣ ب) .

نحو موسوعة شاملة للسنة وعلومها

استخدام الحاسب في العلوم الشرعية
رؤية للطفرة العلمية المستقبلية في دراسة العلوم الشرعية

١) تحديد المشروع :

يهدف مشروع استخدام الكمبيوتر في ميدان العلوم الشرعية الى إيجاد قاعدة معلومات هائلة Data Base تضم المؤلفات المتكاملة في كل علم منها ويتم إدخالها ضمن حزمة برامج معالجة شاملة يتم بناؤها لتحقيق هذا الهدف ، مع المراجعة الدائمة لتقويم أدائها [١] . وقد قدمت بعض المؤسسات والشركات برامج معالجة أولية ويلزم تشجيعها ودعمها مادياً وأدبياً لتتمكن من مواصلة العمل .

إن مجال إستفادة العلوم الاسلامية من الحاسب الآلي بوضعه الحالي كبير جداً ، واذا تمكن العلماء من تطوير الحاسب الحالي ليتمتع بقدر أعلى من الذكاءالصناعي Artificial intelligence والأنظمة الخبيرة Expert systems فسوف يحقق إمكانيات جديدة واسعة لخدمة العلوم الاسلامية ، خاصة وأن الثورة العلمية ودخول عصر انفجار المعلومات يجعل بالإمكان السيطرة الدقيقة على المعلومات المسجلة في ملايين الكتب التي تتناول التراث الاسلامي ، وهي ميزة لعلماء هذا العصر لم تحقق لأسلافهم ، ولكن هذه الميزة لم تتضح أبعادها بدقة لقلة الدراسات النظرية في هذا الميدان فضلاً عن الدراسات التطبيقية .

إن الكم الهائل للرواية الحديثية والتاريخية والأدبية في تراثنا اقتضى أن يمتص « الجمع » وقت وجهد علمائنا مع أن الجمع عمل آلي أكثر منه فنياً ، والخبرة التي تتولد خلاله ضئيلة نسبياً وتكاد تحصر في التعرف على المصادر وكيفية

---

١) راجع حول التقويم والقياس Bell, C. Data base perfomance, Pergamon .

استعمالها للوصول الى « المعلومة » . وهذا يمكن تعويضه عن طريق تقرير مادة علمية متخصصة تعنى بعرض مصادر كل فن ومناهج المؤلفين وأساليب تنظيم المؤلفات والمصنفات التراثية ، وهذا يعطي خبرة مركزة وفكرة أوسع مما تعطيه التجربة خلال مرحلة جمع المعلومات والتي تأخذ من الباحث الجاد مثل طالب الماجستير والدكتوراه مالايقل عن سنة أو سنة ونصف كان يمكن أن يقضيها في نقد المعلومات وتمحيصها وتحليلها لو قدمت له جاهزة . ولايخفى أن الجمع بواسطة « الكمبيوتر » أدق وأشمل لعدم إحساس الجهاز بالإحباط والتعب ومشكلات الحياة ، ولقدرته الهائلة على الإحاطة والاستيعاب اذا قورنت بقدرة الانسان المحدودة .

إن توفير الوقت والجهد مهم جداً بالنسبة لعلماء وباحثي العالم الاسلامي لإعطائهم الفرصة للحاق بالآخرين في العالم المتقدم تقنياً وعلمياً وفي نطاق الدراسات الانسانية أيضاً .

إن الباحث الغربي ليستطيع ـ بفضل الكمبيوتر ـ دراسة حضارات العالم المتنوعة عندما يتم تخزين المعلومات الانثروبولوجية والتاريخية والأدبية وسائر جوانب الثقافة الأخرى وبالتالي فهو أقدر على الوصول الى المعلومات الشاملة من الباحثين من أبناء العالم الاسلامي حتى في مايتعلق بالإسلام وحضارته . وهذا سيزيد من تفوق المؤلفات التي تتناول تاريخنا وثقافتنا والتي تصدر في عالم الغرب مما يضاعف من قدرتها على التأثير الثقافي في عالم الاسلام أكثر مما حدث في الماضي وبالتالي فإن الآخرين هم الذين يرسمون صورتنا لعجزنا عن ذلك .

إن وسائل البحث المكتبي البدائية لاتصلح في عصر تفجر المعلومات ، وإن القدرة على الرؤية الشمولية تكاد تنعدم عند العلماء والباحثين في العالم الاسلامي وتزيد المشكلة تعقيداً تخلف مناهج البحث في العلوم الاسلامية مما ينعكس على مستوى الدراسات الاسلامية التي تميل الى تبسيط القضايا العلمية والى توسعة نسيج الأفكار الى حد التمزق .

إن العلوم الشرعية المطلوب تحليل نظمها ووضع « برمجيات » لمعالجتها

تتمثل فيما يلي : التفسير وعلوم القرآن ، والحديث وعلومه ، والفقه وأصوله (ضمنه علم الفرائض) ، وتاريخ صدر الاسلام (السيرة النبوية وعصر الخلفاء الراشدين) ، واللغة العربية باعتبارها الوعاء الرئيسي للعلوم الشرعية خاصة في عصور الازدهار الحضاري (القرون الخمسة الأولى) مع الاعتراف بمشاركة اللغات الأخرى بالطبع خلال القرون التالية وحتى الوقت الحاضر .

٢) المبررات العلمية :

إن المبرر للشروع في إدخال هذه العلوم الى ذاكرة الكمبيوتر وحفظها وفق ترتيبات معينة تتحكم بها حزمة البرامج يرجع الى ضخامة المكتبة الشرعية ، وعدم قدرة الفرد على تحصيل المعلومات الخاصة بكل علم بصورة شاملة حتى لو أمضى حياته في دراسة مصادر ذلك العلم ، ولايرجع ذلك الى العامل النفسي فقط بل الى سعة المعلومات وانتشارها في الكم الهائل من المصنفات التي لاتزال معظمها يفتقر الى الإخراج العلمي السليم والى الفهارس التفصيلية الضرورية .

إن دراسة واقع المكتبة الاسلامية يحتاج الى جهود كبيرة لتحليلها ، ولكن الشيء الواضح الآن هو ضخامتها الكمية ، وكثرة الاستطراد فيها ، وظهور التكرار في مصنفات ومؤلفات الفن الواحد ، وكل ذلك يولد صعوبات جمة للباحثين . ويكفي هنا أن أشير الى أن مكتبة الحديث وعلومه تضم مايقارب أربعة آلاف مجلدة !! وأن أكبر موسوعة قديمة تتمثل في جامع السنن والمسانيد لابن كثير تضم مائة ألف حديث !!

٣) تحليل نظم العلوم الاسلامية :

إن تحليل النظم يتقدم وضع حزمة البرامج ، لأنها تعتمد عليه كثيراً ، فدراسة تأريخ نشأة كل علم ، ومراحل تطوره ، وإعادة تأسيسه مراراً خلال القرون

المتتابعة ضرورية لتحليل نظمه وبسط قضاياه ومسائله ، وعمل قوائم التكشيف والتصنيف لمفرداته ثم عمل المكانز اللازمة له ، واختيار المفاهيم بتعابير معاصرة والى جانبها التعبير القديم في أعمال التصنيف والمكنزة . وقد يضطر المحلل الى الطلب من المتخصصين في العلم إعادة تأسيس ذلك العلم ، لأن كتاباً بعينه لايحتوي كل قواعده ، وهذه المشكلة قد تواجه وضع البرمجيات الخاصة بعلم أصول الحديث وعلم أصول الفقه . وتكون الصياغة الجديدة للعلمين أقرب الى تجريد القواعد العقلية لتحويلها الى رموز تتعامل معها البرامج ، لأنها ليست محلاً للبحث فقط بل هي معالج (منهج بحث) أيضاً سيتعامل بواسطة الكمبيوتر مع بقية قاعدة البيانات ، لتقديم البيانات وقواعد الحكم عليها والاستنباط منها للمحدث أو الفقيه المؤهل لاستخدام ذلك كله وإصدار الحكم النهائي فيه .

٤) المعالجة المطلوبة :

إن المعالجة المطلوبة متنوعة تبعاً لخصائص العلم الواحد ، ولكن يبدو أن المطلوب في بداية العمل تحقيق مايلي :

أ ـ عمل برامج قادرة على استيعاب الكم الهائل من المعلومات وفق تنظيم منطقي أو تأريخي للمعلومات توضح إمكانات العلم وتطوره التأريخي لتحقيق الأهداف المتنوعة ، ومنها بناء أنساق معرفية جديدة . ولاشك أن التطور المؤمل في طريقة إدخال المعلومات صوتياً وليس بواسطة المفاتيح سيكون له جدوى عظيمة في إدخال المكتبة الاسلامية عندما يتحقق النجاح في ذلك بالنسبة للغة العربية (وهل يمكن تحقيق النجاح في المخطوطات التي لاتخضع لضبط محدد ؟) .

ب ـ قدرة البرامج على الاستيعاب الهائل للمعلومات ومعالجتها :

عمل برامج قادرة على تصحيح المعلومات بمقابلتها بعضها مع بعض ، حيث أن القدرة على تحريك المعلومات بسرعة عالية عن طريق النظم المتطورة لاسترجاع

المعلومات يحقق هذه الخدمة المهمة ، ويتطلب الأمر تقديم دراسة مقارنة عن نظم الاسترجاع وأيها أكثر ملاءمة لمشروعنا . هل هي نظم إدارة قواعد البيانات الشبكية Network DB أم العلائقية Relational DB [١] ومعنى ذلك تأسيس بنك مركزي للمعلومات لجمع المعلومات المتعلقة بالعلوم الاسلامية بصورة شاملة تغذيه المراكز العلمية المتخصصة بالدراسات الاسلامية في أنحاء العالم .

ج ـ الحاجة الى البرامج الذكية في علمي أصول الفقه ومصطلح الحديث :

عمل برامج ذكية [٢] EXPERT AND INTELLIGENT SYSTMS قادرة على التعامل مع منهجي أصول الحديث وأصول الفقه باعتبارهما المنهجين الرئيسيين عند المسلمين في التعامل مع النصوص الشرعية (القرآن والحديث) وذلك لأغراض متنوعة منها :

١ ـ التحقق من صحة القواعد منطقياً ، والكشف عن التناقضات إن وجدت .

٢ ـ إعادة تأسيس كل منهج خالياً من الحشو والتكرار ..

٣ ـ تطبيق القواعد المنهجية في الحكم على الرواة والأحاديث حكماً أولياً يقدم الملحوظات الشاملة سلباً وإيجاباً ويتوصل الى تشخيص أولي ينظر فيه العالم المتخصص في المصطلح أو أصول الفقه كما يستفيد الطبيب من التشخيص الكمبيوتري للمرض عند فحص المريض ، وبذلك يساعد البرنامج على تحديد

---

١) انظر حول البيانات العلائقية : Bell, D.A. (Relational d.b systems) , Pergamon press , 1986 . Jeffrey , D . U . (Principles of data base and Knowledge - base systems) . Computer . Science Press 1988 .

وحول النظم الشبكية : Marshal D. Abrams and I Ira. W. Cotten , (Computer networks , 4 th ed, I EEE Computer Society Press .

٢) Luger , G. F. and Stubblefield, (Artificial intelligence and the disign of expert systems,) 1989 .

المشكلة وتوضيح أبعادها وملابساتها ومايتوافر من المعلومات عنها وبيان الاحتمالات المتنوعة ويُترك الرأي الأخير في التحديد الدقيق للمتخصص .

٤ ـ الفهرسة الآلية الكاملة :

وذلك باعتماد برامج تكفل الفهرسة العلمية الدقيقة للمواد وللأعلام آلياً بنسبة مائة في المائة ، ويمكن في البداية استعمال طريقة الترميز للمساعدة على الفهرسة على أن تطور البرامج الى تحكيم العمل الآلي كلياً في الفهرسة دون ترميز يدوي مما يحقق طفرة كبيرة في التعامل مع كتب التراث .

٥) عمل الموسوعات العلمية :

إن بنك المعلومات سيكون قادراً على تغذية موسوعات عديدة في التفسير والقراءات وعلوم القرآن والحديث وعلم الرجال والمصطلح والفقه وأصوله ، والتربية الاسلامية ، والسيرة النبوية .

ولاشك أن هذه الموسوعات بحاجة الى التنظير الشامل قبل الشروع فيها لتحديد أهدافها ومن ثم خصائصها وأساليب تنظيمها بالإفادة من الموسوعات العالمية المتوافرة .

كما أن بنك المعلومات يتيح للباحثين نظرة شمولية تتعدى الآفاق الحالية وذلك من خلال حشد المعلومات بصورة هائلة مع القدرة على معالجتها حيث أن القدرة على معالجة المعلومات تمكن من بناء أنساق معرفية جديدة ومتنوعة لاتكون متاحة بدون البرا مج المعالجة الشمولية ، مما يتيح للباحثين رؤية الموضوع من زوايا عديدة دون عناء كبير .

كما أن بنك المعلومات يسهم في تحقيق التراث المخزون بصورتين :

الأولى : مقابلة النسخ ومعرفة الاختلافات بدقة ، وذلك عندما تكون النسختان قد خزنتا ، وبذلك يوفر على الباحثين مشقة المقارنة بين النسخ ، كما يحقق دقة

أكبر بسبب عيوب النظر وقصوره عند الانسان . إن هذه الخدمة قد لاتتيسر في الوقت الحاضر من الناحية العلمية ، ولكن عندما يتمكن الكمبيوتر من التعرُّف البصري OCR (التقاط صورة المخطوطة وتحويلها الى حروف يمكن معالجتها) للمخطوطات دون الإدخال بواسطة الآلة الكاتبة (لوحة المفاتيح) فإن الأمر سيكون ميسراً وعظيم الجدوى ، والتلقيم الضوئي تحقق في اللغة الانكليزية ، فهل يمكن أن يتحقق بالنسبة للغة العربية ؟ واذا تحقق فهل يتحقق مع الرسم الخطي للحروف ؟

الثانية : تقديم المعلومات اللازمة لضبط المتن ولصناعة الحواشي ، فإن الباحث لايحتاج الى مراجعة المصادر ، بل يمكنه طلب المعلومات الخاصة بكل مادة أو علم أو مكان أو غير ذلك من المعلومات .

٦) تحديد خصائص العلوم الشرعية :

إن تحديد خصائص كل علم من العلوم الاسلامية ومعرفة أبنيته وأنساقه المعرفية بدقة ووضوح ، يكسبان محللي النظم Systems Analysts رؤية واضحة وضرورية لمعرفة وتحديد البرامج Programs المناسبة لمعالجتها ، ويقوم بتحديد خصائص كل علم كبار العلماء المتخصصين فيه ، فهم يعرِّفون حدوده وتعريفاته وقضاياه وأبنيته وأنساقه وكيفية نشأته وتطوره وعلاقته ببقية العلوم ومدى تداخله معها ، وكذلك التعريف بأسلوب صياغة المعلومة الواحدة منه مما هو مهم في وضع الصيغ اللازمة Formulas للبرنامج في معالجة ذلك العلم ، وقد يحتاج الأمر الى اشتراك محللي النظم معهم ، وخاصة في الظروف الحالية حيث تقل المشاركة بين الطرفين حتى لايعرف كل طرف مايريده الآخر .

٧) علم الرجال :

فعلم الرجال وهو أكبر علوم الحديث مساحة يسهل فيه تقطيع الترجمة

الواحدة الى عناصر معينة مثل : (النسب ، الشيوخ ، التلاميذ ، الرحلات ، عبارات الجرح والتعديل ، المؤلفات ، التدريب أو إدارة الحلقات العلمية ، سنتي المولد والوفاة) . وعند ذلك يمكن عمل شاشة الاستفسار Query وفق الأسماء للتعريف بصاحب الترجمة كما يمكن بناء أنساق واسعة من خلال شاشة التقرير Report تتضمن مثلاً أحد الموضوعات التالية : (الرحلات العلمية في القرن الثالث الهجري ، طرق المواصلات كما تظهرها الرحلات ، المؤلفات الحديثية في القرن الرابع ، الحلقات العلمية في القاهرة في القرن الخامس ، المهن التي عمل بها المحدثون في القرن الثاني ، معدل أعمار المحدثين في القرن السادس ، مشاركة المحدثين في التوعية الاسلامية للجماهير ، الدرس الحديثي ، الخطابة ، الإملاء ، المناظرة) .. ومن المفيد النظر في إمكانية الإفادة من نظم النص الفائق Hypertext Systems للإسراع بعملية الاستفسار وذلك بتحديد مفاتيح معينة تمكن من الحصول على المعلومة دون المرور بالكم الهائل من مساحات المعلومات الضخمة ، وكذلك لتحقيق استفسارات خاصة بمكانز معينة أو موضوعات محددة [1] . كما يمكن استخدام تحديد الشروط الإضافية Using AND : OR للإطلاع على عدد من الأنساق في محاولة للربط بينها وذلك من خلال شاشة الاستفسارات في العديد من البرامج الحالية ، وهي خاصية نافعة ينبغي الإفادة منها بصورة واسعة وذلك عند وضع البرامج لمشروع خدمة العلوم الاسلامية .

وبالطبع فليست هذه سوى أمثلة توضح إمكانية مفتوحة لاحدَّ لها لبناء الأنساق ، مما يؤدي بنا الى إلغاء مرحلة جمع المعلومات (التقميش) من مراحل

---

١) تجاوزت سعة الاسطوانة CD ROM في الوقت الحاضر الـ ٦٦٠ M . B

انظر : , Cd-rom technology & its applications for informations services Islamic development bank , jeddah saudi arab . IEEE, software, july 1984 . p. 150 .

عمل طالب الدراسات العليا في اطروحته وكذلك بقية الباحثين إذ بوسعهم الحصول على ملف المعلومات من بنك معلومات متخصص في العلوم الشرعية .. وسوف يحقق ذلك المزايا التالية :

١ ـ توفير الوقت والطاقة للباحث ، حيث يكسب عاماً أو أكثر من الوقت ويحتفظ بطاقته دون تبديدها بالجمع ليقبل على تحليل المادة ونقدها وبناء أنساقها الجديدة (اذا لم يكن الملف قد قدَّم له أنساقاً كثيرة محتملة) .

٢ ـ الدقة في حصر المعلومات ، فإن الباحثين يدركون تماماً هذه المشكلة المتمثلة في صعوبة الحصر يدوياً لما ينتاب الانسان من الضيق والإعياء وقلة الصبر ، فإذا تغلب على المشكلة النفسية ، فإنه يواجه تناثر المعلومات في مجلدات يصعب جردها ، وفي مظان غير متوقعة بسبب الاستطراد الكثير في المصنفات القديمة (فلو أراد الكلام عن زكاة العسل في خلافة عمر رضي الله عنه لوجد كلاماً عنه في مادة « ذبب » في لسان العرب) . أما الكمبيوتر فأعظم مزاياه أنه يتخطى الضعف النفسي والعضلي للإنسان فهو لايحس إلا اذا لم يخاطبه الانسان بسيدي ـ CD !! .

أما السلبيات فتتمثل في عدم تعامل الباحث مع مصادر العلم مباشرة ، فلايعرف الكتب ولايلمسها ، وهذا يمكن تعويضه بتدريس علم المصادر في كل فن ، وهو مايحدث حالياً في عدد من التخصصات .

٨) المصنفات الحديثية :

تتمثل الوحدة الموضوعية للمعلومات في المصنفات الحديثية بالحديث الواحد حيث يسوق المصنف الأسانيد أولاً تتلوها المتون ، وهذه الصورة الموحدة متماثلة عادة في سائر المصنفات الرئيسية ، مما يسهل تحليل النظم ووضع البرامج بناءً على هذه الخاصية للمصنفات ، فنظام الاستفسارات وإخراج التقارير وتحديد شكل المخرجات Form ينبني على خاصية وطبيعة المعلومات المفردة . ويمكن أن

يكون العنصران (الإسناد والمتن) المحورين الرئيسيين في بناء أنساق جديدة ، فالإسناد يحدد أسماء الرواة وعلاقتهم بعضهم ببعض من حيث التلقي الثابت أو المعاصرة ، ويستفاد من قاعدة معلومات علم الرجال في حل إشكالات الأسانيد ، فهو علم متخصص بهذا الموضوع .

ومن بين الأنساق التي يمكن بناؤها رسم شجرات أسانيد كتاب من الكتب الكبيرة المهمة لمعرفة معاقد الأسانيد (مواضع اتصال الأسانيد) حيث يدل التقاء الأسانيد عند راوٍ بعينه على تأليفه مصنفاً في الغالب أو على تخصصه بموضوع ما كان مرجعاً فيه . وهذا يخدم دراسات الموارد التي نشطت خلال العقود الأخيرة ..

كما يمكن بناء الأنساق للمتون وفق أطرافها مرةً ، ووفق ماتتضمنه من عقائد وأحكام فقهية وآداب تربوية وعلوم طبيعية وطبية وفرائض حسابية (علم المواريث) وهكذا فإن محلل النظم قد يقترح على المبرمجين استخدام الحقول الحرفية Character والى جانبها حقول رقمية Numeric وثالثة منطقية Logical حسب تحليله لطبيعة المعلومات ومدى حاجتها للإحصائيات وإمكانات بناء العلاقات بينها .

والحق أن ضخامة المكتبة الحديثية التي تضم المتون والرجال والمصطلح تجعل من الصعوبة على المتخصص الإلمام الشامل بها ، وحتى التعامل مع المعلومات الكاملة لكل مسألة يبدو متعذراً في حالات كثيرة بسبب الضعف وقصر عمر الانسان مما يجعل الكمبيوتر هو الوسيلة الوحيدة للسيطرة العلمية الدقيقة على هذا الفن .

إن الدراسات الحديثية المعاصرة تفتقر الى الأرقام والإحصائيات وعمل الجداول البيانية ورسم الشجرات الإسنادية ، وهنا يمكن الإشارة الى إمكانية الإفادة من الراسم الألكتروني (الجدول الألكتروني) .

وقد كتب د . عبد القادر أحمد أطروحته للدكتوراه - بإشرافي - عن تطبيقات الحاسب في ميدان السنة ، كما قام المهندس محمود المراكبي من شركة صخر باستخدام الحاسب الآلي لخدمة صحيح البخاري ، وقد اطلعت على البرنامج

وأرى أنه يخدم صحيح البخاري وأنه متقدم على بقية البرامج التي تخدم كتاباً واحداً ثم طورت صخر برامجها بحيث تخدم الكتب الستة المشهورة مع موطأ مالك وسنن الدارمي ومسند أحمد . ولعلها ستتوصل الى دمج معلومات هذه المؤلفات والتعامل معها باعتبارها قاعدة معلومات واحدة ، كما أنها قد تحولها الى نظام التشغيل Windows .

وكان د . محمد مصطفى الأعظمي ـ وهو رائد في هذا الميدان ـ قد خزن عدة كتب حديثية في الكمبيوتر ، ولكنني لاأعرف مستوى البرامج ومدى خدمتها للنصوص المدخلة حيث لم يتيسر لي الاطلاع عليها إلا من خلال العروض العامة في الندوات ، ومن خلال ماتنشره الصحافة وهي لاتكفي لبيان رأي واضح .

وأما مركز خدمة السنة والسيرة في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة فقد خزن عدة مؤلفات في علم الرجال ومتون السنة ، ووضع خططاً عديدة للعمل ، وأهم مزاياه هو التنظير المسبق الذي يتقدم التنفيذ ، وقد اتخذ أساساً من البرامج التي أعدها المهندس محمد سامي فرج لخدمة أطروحة الدكتوراه التي تقدم بها لنيل الدكتوراه الدكتور عبد القادر أحمد ـ يرحمه الله ـ من الجامعة الاسلامية بإشرافي ، ولايزال المهندس محمد سامي يقوم بتطوير تلك البرامج . ولكن المركز لم يخرج شيئاً من الموسوعات الى حيز الطباعة ليمكن الحكم على النتائج ، ويبدو أن الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها يمكن أن تجعله في مقدمة مراكز خدمة السنة في العالم .

ويبدو لي أن الإفادة من الكمبيوتر في خدمة السنة من أوسع المجالات لسعة دائرة السنة وتعدد علومها ومصنفاتها بشكل لايمكن الباحث المتخصص من السيطرة على النصوص ، ومن هنا تناقضت أحكام النقاد على أحاديث عديدة لعدم إمكان الجمع الوافي للطرق وللمقارنة بينها . وسوف يحل الكمبيوتر مشكلة الكم الهائل عندما يتم تخزين المصادر فيه بعد وضع البرامج المتطورة والتي تحتاج الى مبرمجين ومحللي نظم من مستوى عال إضافة الى عدد من علماء الحديث الذين

يتسمون بسعة الأفق والقدرة على التصور السليم مع ثقافة متنوعة تجعل رؤيتهم للتكنولوجيا المعاصرة وللتغير الكبير في عالم اليوم واضحة .

إن هذا النمط من أهل العلم قلة لاشك ولكنهم موجودون ويمكن جمعهم في ندوات متخصصة لطرح رؤاهم للموضوع .

وفي تصوري فإن إنجاز موسوعة السنة والرجال والمصطلح تحتاج الى تضافر جهود العشرات من أهل العلم من أنحاء العالم الاسلامي فضلاً عن عشرات المبرمجين والمحللين والمدخلين للبيانات . وإن أياً من المراكز الحالية لايتمتع بهذه المزايا الضرورية ، وإن كان بعضها أفضل من الآخر من حيث التجهيزات والخبرة اللازمة معاً .

ونظراً لأن الكمبيوتر الذكي القادر على تحليل المعلومات الحديثية والمشاركة في نقدها علمياً لايتوافر في الوقت الحاضر ، كما أنه يحتاج الى برامج عالية جداً ، فإن الأعمال الإحصائية ستغلب على التحليلية في هذه المرحلة ، وعندما سيتم الجمع الشامل والتحقيق الواسع وتقدم المعلومات لعلماء متخصصين مهمتهم تلخيص الترجمة بحذف المكرر في المصادر اذا نقلت عن بعضها وإعادة بناء المعلومات بما يحقق الأغراض النقدية الحديثية ، وهذا بالنسبة للرواة ، وكذلك الحكم على الأسانيد والمتون ، فسوف يقترن الجهد الآلي بالجهد البشري بصورة متكاملة في هذه المرحلة التاريخية .

إن حسم الحكم على الأحاديث سينفي الموضوعات والواهيات المتداولة بين الناس ومنهم خطباء المساجد في أرجاء العالم الاسلامي ، كما سينهي - الى حد ما - الاختلاف بين الناس بسبب اختلاف الحكم على الأحاديث باعتبارها المصدر الثاني للشريعة ، وبذلك تتقلص فجوة الاختلاف بين المسلمين .

ثم إن الموسوعة اذا أخذت بتصنيف موضوعي حديث فإنها تمهد لبيان رأي الاسلام في علوم النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة والانثروبولوجي وخاصة في الدراسات الأكاديمية ومراكز البحث ومقررات الجامعات ، وبذلك تمهد لتثبيت

الملامح الرئيسة لشخصيتنا الحضارية . وهذا المشروع يحتاج بالطبع الى « علماء السنة » و « علماء متخصصين بالموضوعات الانسانية الحديثة » .

ثم إن الموسوعة ستتسم بالوضوح العلمي بعيداً عن تعقيدات المصنفات التي اقتضتها أغراضها المدرسية ، ومنها تعويد الطالب على التفكير وتنشيط الذاكرة .. مما اقتضى الشروح المطولة والحدس للوصول الى شرط المؤلف .. إن هذه المشكلات يلزمها حل علمي . ولاشك أن الموسوعة ستخدم الأغراض العلمية المتخصصة بالدرجة الأولى ولكن هذا لايمنع من إصدارات مبسطة للموسوعة مع شروح يسيرة تكفل ذيوعها خارج الأطر الأكاديمية .

وسوف تحدث الموسوعة آثاراً عميقة في الدراسات التحليلية للسيرة النبوية والسنة النبوية إذ تمكن من توثيق الأحاديث دون جهد كبير وبذلك لايعذر الباحثون في قيم السنة وأحكامها عندما يتركون النصوص التي يستدلون بها دون توثيق وهذا هو الغالب على الدراسات الحديثية المنشورة وأحسنها يعزو الى المصادر دون الحكم على المروي .

ولعل من المفيد الإشارة هنا الى بعض المشكلات العلمية التي تواجه هذا المشروع ، فمن المعلوم أن معظم كتب السنة وعلم الرجال لم تحقق تحقيقاً علمياً وفق القواعد الحديثة المتبعة في نشر النصوص وأن ماحقق لايخلو من أخطاء بنسب متباينة تبعاً لمنزلة المحقق العلمية كما أن الكثير من تراث السنة لازال بشكل مخطوطات فإدخالها يحتاج أن يكون مدخل المعلومات خبيراً بقراءة المخطوط وخبيراً بالسنة أيضاً ، أو أن يتم الإدخال بحضور خبير ، أو أن يتم تحقيق المخطوطات قبل إدخالها .. إن عدم وصول العلم الى طريقة التلقيم الضوئي للكمبيوتر باللغة العربية يولد صعوبة التعامل مع المخطوطات ، ولو حدث تطور تقني جديد فيلزم إعادة النظر في هذه الملحوظة .

وفي سائر الأحوال ينبغي أن نميز بين إدخال النصوص وبين إخراجها إذ لايلزم أن تكون النصوص محققة تحقيقاً كاملاً عند الإدخال ولكن من اللازم أن

تكون قد اكتمل تحقيقها عند الإخراج . فإذاً يكون الإدخال لغرض معالجة النصوص والإفادة من الجهاز في أعمال المقابلة بين النصوص ليصحح بعضها بعضاً وهذا أسرع بكثير من الالتزام بالتحقيق التقليدي للنصوص والذي يحتاج الى عقود طويلة من العمل .

ولابد هنا من الإشارة الى أن توزع العلماء من المحدثين والمهندسين المبرمجين الأكفياء على عدة مراكز مع عدم تعاونهم سوف يعيق تحقيق المشروع إعاقة خطيرة لأن الطاقات العلمية محدودة والمشروع ضخم يستوعب أضعافها .. فكيف نتردد في التعاون وهو السبيل الوحيد لتحقيق هذا الغرض الكفائي الذي لم تتمكن أجيال السلف من العلماء من تحقيقه رغم محاولاتهم العديدة .

إن الأعمال الفردية في البحث العلمي الواسع تنحسر في الغرب ليحل محلها العمل الجماعي المخطط .. وإذا أردنا إحراز تقدم مماثل فلابد من جمع قوتنا كلها في هذا السبيل .

٩) علم التفسير وعلوم القرآن :

إن كتب التفسير بالمأثور تشبه في صورة المعلومة المفردة كتب الحديث من حيث تقدم الأسانيد على المتون ، ويمكن أن تعالج بنفس الطرق التي تُتَّبع في دائرة الحديث . ولكن كتب التفسير بالرأي حيث تغلب جوانب معينة على المادة تكون أحياناً لغوية أو بلاغية أو نحوية وأحياناً مادة عقلية منطقية .. وثالثة علمية (معلومات عن الطبيعة والحياة والفلك والكيمياء كانت سائدة في عصر المؤلف) .. ففي هذه الحالات لابد من اعتماد تنظيم منطقي أو تأريخي للمعلومة .

أما بالنسبة لعلوم القرآن الكريم فإن كتب أسباب النزول والناسخ والمنسوخ والمتشابه وأحكام القرآن ومعاني القرآن والقراءات والرسم القرآني وماشاكلها تحتاج الى تحليل لنظمها المتنوعة قبل وضع « برمجيات » تخزينها ومعالجتها .

إن القرآن وعلومه وتفسيره يمكن أن يخدم خدمة واسعة بواسطة الكمبيوتر ، وقد بدأت شركة « صخر » ببرنامجها الذي يساعد على الوصول الى مظان الآيات ومعاني الكلمات ويعرف ببعض مصادر علوم القرآن ويهيء طريقة للحفظ ، ويمكن تطوير هذا كله على أن خدمة علم التفسير تظهر جلية لسعة المكتبة القرآنية في التفسير وبالتالي فإن جمع سائر الأقوال من أحاديث وآثار وكلام أهل العلم تحت الآية مع تصنيف المعلومات الى :

١ ـ معلومات اللغة (دراسة مدلولات الألفاظ في عصر التنزيل) والإعراب (النحو) والصرف .

٢ ـ القراءات (تعليل الاختلافات وبيان الراجح ، واذا تطور الكمبيوتر وأصبح بإمكانه الأخذ من صوت القاريء مباشرة فربما أمكن تطوير برنامج لتصحيح أخطاء القراءة والتنبيه على كيفية تصحيحها ـ الجهاز حالياً يتعامل مع الكاسيت من خلال توصيلة ـ) .

٣ ـ الأحكام المستنبطة .

٤ ـ الآداب والحكم .

٥ ـ الإرشادات التاريخية وتحقيقها وبيان آخر ماتوصل اليه العلم بشأنها .

٦ ـ الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآية .

٧ ـ المعنى الإجمالي .

١٠) الفقه وأصول الفقه واللغة العربية :

يمكن الفحص مجدداً عن أدلة الأحكام الفرعية من كتاب وسنة وإجماع وقياس بعد إدخال المعلومات في « الكمبيوتر » وذلك بالاستناد الى موسوعة القرآن وموسوعة الحديث .

وسوف تتقلص دائرة الخلاف بين المدارس الفقهية بسبب تمحيص الأدلة ،

وإسقاط الآراء المبنية على أحاديث ضعيفة أو واهية بل ـ أحياناً ـ موضوعة . وهو أحد أسباب الاختلاف بين الفقهاء .

كما أن حصر النصوص الشرعية وخاصة الحديث سيجعلها في متناول الفقهاء ، ويمكنهم من إعادة النظر في الاجتهاد الذي سبق خلال القرون الماضية لعدم الوقوف على « نص » .

وكذلك فإن حصر الدلالات اللغوية للنصوص بدقة عن طريق المعاجم الحديثة للغة العربية والتي سيستعان بالكمبيوتر في صناعتها ويؤمل أن تحتوي على التطور التاريخي لمدلولات الألفاظ .

إن هذا الحصر والتحديد سيقلص أيضاً من الاختلاف الذي وقع بسبب عدم وحدة الفهم للدلالة اللغوية ولصعوبة الإحاطة بالألفاظ ومدلولاتها في عصر الرسالة .

ولعل القيام بعمل معجم خاص بدلالات الألفاظ في عصر التنزيل يتسم بالدقة والشمول والحصر الكامل يكفل حل بعض المشكلات .

أما بالنسبة لتطوير المعاجم العربية فإن الجهود الحالية لاتفي بالغرض لتمكين اللغة العربية من احتلال مكانها اللائق باعتبارها لغة علم وحضارة تتسم بالنمو والخصوبة بسبب قابلية جذورها للاشتقاق الأكبر مما يمكن علماء اللغة من وضع مسميات عربية لكل منتجات الحضارة .

ولاشك أن العائد من الدراسات اللغوية والموسوعة الحديثية والقرآنية سيؤثر بعمق على منهج الاستنباط المسمى بأصول الفقه حيث أن بعض القواعد الأصولية المبنية على دليل واه أو ضعيف الثبوت لابد من تخليصها من الدليل ، وينظر بعد فكه عنها الى سلامتها المنطقية فقط باعتبارها مجرد قاعدة عقلية قابلة للأخذ والرد مادامت لم تعد تستند الى دليل شرعي .

إن الطموح لابد أن يدفع الأصوليين الى الإفادة من الكمبيوتر لعمل الموسوعة الأصولية التي ستضم كل اصطلاحات الأصول وتعريفها وسائر القواعد الكلية والمتفرعة عنها بما يغني عن قراءة المؤلفات الكثيرة والتي تتكرر فيها

المعلومات بسبب إعادة التأسيس للعلم من قبل المتخصصين خلال القرون المتلاحقة

إن الإحاطة بتفاصيل النتائج الإيجابية التي تعود الى العلوم الاسلامية والعربية باستعمال الكمبيوتر أمر صعب في الوقت الحاضر ، لأننا لازلنا في مراحل التجريب الأولى ، ولكن من السهل الحكم على أعمال فهرسة لسان العرب التي اضطلع بها الأستاذان د . أحمد أبو الهيجاء و د . خليل أحمد عمايرة .

إن الكمبيوتر سيوفر ثلث جهود المحققين بإعفائهم من عمل الفهارس وبسبب سرعته في الانجاز فإنه يستطيع تطوير الخدمات المكتبية المتعلقة بالفهارس ، وربما أمكن إعادة فهرسة وطباعة المكتبة العربية برمتها خلال ثلث قرن بأسلوب علمي وفهارس شاملة ولكن ذلك يحتاج الى تمويل كبير وعزائم لاتكل .

إن معظم الكتب التراثية المنشورة حالياً لم تخدم وفق مناهج التحقيق العلمي وإن شطراً كبيراً منها لإيزال خطياً .. وإن طرق التحقيق والنشر الحالية تمشي ببطء بحيث لايمكن إنجاز نشر المكتبة العربية خلال قرن اذا استمرت الوتيرة الحاضرة التي تتحكم فيها دور النشر التجارية ، والتي صعدت أشخاصاً لايوثق بعلمهم ولابدينهم ، وشجعت السرقات الأدبية مما ولد ردود فعل قاسية في نفوس أهل العلم الصادقين .

والأمل بالله كبير ثم بأهل العلم الصادقين ثم بالعاملين من أصحاب الأموال في الحقل الثقافي في إعادة ترتيب المسيرة لإحداث نهضة حضارية شاملة وإنجاز نشر التراث ودراسته .

١١) السيرة النبوية وعصر الخلفاء الراشدين :

إن تنظيم المعلومة في كتب السيرة وتاريخ الخلفاء الراشدين في الكتب المبكرة وخاصة مابين القرنين الثاني والرابع الهجريين يتسمان بنفس سمات كتب الحديث من حيث التزام الأسانيد مما يوضح صورة المعلومة المفردة وحدودها .

ولكن الكتب المتأخرة لم تلتزم الأسانيد بدقة بل اكتفت بالعزو الى الراوي المباشر (شاهد العيان) أو بالعزو الى مصنف قديم ولكنها أحياناً تسوق الأخبار الطويلة التي تشكل وحدة موضوعية بدمج المعلومات المفردة مع أخرى دون بيان ، مما يحتاج الى وضع تنظيم تاريخي ومنطقي لاعتماده في التخزين ، ولتحديد أنواع المعالجة المطلوبة ..

ولعل « الموسوعات التأريخية » تخدم محللي النظم في هذه المجالات بتوضيح مفردات العلم المهمة .. أما المؤلفات التأريخية نفسها فإن تنظيم العلم فيها لايحظى بالتماثل فمنها مايرتب على الحوليات (تاريخ الطبري) ومنها مايراعي الأساس الجغرافي (فتوح البلدان للبلاذري) ومنها مايرتب التراجم على حروف المعجم أو سني الوفيات ..

وأمام هذه الأبنية المختلفة للمعلومات يحتاج المشروع الجديد الى اعتماد مكانز شاملة والى إيجاد علاقات متنوعة بين المفردات ، ولاشك أن البناء الحولي ليس مواتياً للمشروع وكذلك نظام الوفيات أو الأساس الجغرافي ، ويبقى تنظيم المواد والمكانز على حروف المعجم أساساً سليماً للتنظيم .

ويمكن أن يتم العمل وفق مراحل أربع تتمثل فيما يلي :

١ ـ المرحلة الأولى : تُدخل فيها المعلومات الى المكانز والمواد كما وردت في المصادر المتنوعة دون تعديل بكل مافيها من تكرار وتداخل .. ويلاحظ أن المعلومات المدخلة تخرج عن نطاق كتب التأريخ المتخصصة لتتناول المعلومات التأريخية الواردة في كتب التفسير والحديث والجغرافية التأريخية والأدب ومعاجم اللغة .. كما يلاحظ أن المعلومة تسند الى مصدر أو مرجع واحد .

٢ ـ المرحلة الثانية : يتم فيها تعديل المعلومات بحذف المكرر والإحالة الى عدة مصادر ومراجع في المعلومة المفردة ، على أن تترتب المصادر والمراجع ترتيباً تأريخياً وفق سني وفيات المؤلفين .

٣ ـ المرحلة الثالثة : تسجيل الملحوظات النقدية على أسانيد ومتون الروايات

التأريخية ، وتحديد الاتجاهات الفكرية والسياسية للمؤرخين وللرواة ..

٤ ـ المرحلة الرابعة : بناء أنساق جديدة شاملة توضح التطور التأريخي في المجالات المختلفة منذ ظهور الاسلام وحتى الوقت الحاضر .

١٢) دور المؤرخ المعاصر :

وسيكون بوسع المؤرخ أن يتخطى مرحلة جمع المعلومات الى حد كبير كما أنه سيستلم من بنك المعلومات مقترحاً لبناء أنساق مؤلفه ، مع جملة من الملحوظات النقدية التي تمثل مقترحات إضافية يعيد النظر فيها ، ويمكن أن يرد الجميل الى بنك المعلومات بطرح مرئياته واقتراح التعديلات وبذلك يتم إغناء بنك المعلومات بإضافات جديدة ، وقد يكون منها ذكر أسماء مصادر ومراجع لم ترد في ملفات بنك المعلومات مما يتيح للملف فرصة استكمال المعلومات والمصادر .. وهكذا فإن عملية التبادل هذه تتيح بناء ركام معرفي هائل يصعب رصده على الانسان بسبب محدودية طاقته وعمره أمام المكتبة التأريخية الهائلة .. وعندما يتوافر مجهود المؤرخ فإن طاقته العقلية وسعة ثقافته ستصبان في حقل التحليل والتنظير وتسخير معطيات العلوم المساعدة المختلفة في فهم الموضوع وإعادة تشكيله .

إن ظروف المكتبة التأريخية الحاضرة ربما تكون من أهم أسباب عدم ظهور الكثير من المؤرخين المبدعين والمنظرين الشموليين في دائرة الثقافة العربية والاسلامية المعاصرة .

١٣) الجدوى العلمية والاقتصادية للمشروع :

إن بنك المعلومات يمكّن من التحول الى المكتبة الألكترونية مما يخفف العبء الاقتصادي على الباحثين ، ويمكّنهم من تملك المصادر والمراجع اللازمة لبحوثهم بكلفة معقولة ، كما أنه سيخفف من كلفة استيراد الورق وأدوات الطباعة

الأخرى ، ويخفف أيضاً من مشكلات تخزين الكتب ونقلها والمساحات التي تحتاجها في بيوت الباحثين ، وعدم إمكان الإفادة منها في حالات العمل خارج مدن إقامتهم لمدد محدودة ..

إن شريحة السليكون والأقراص المضغوطة CD ROM يمكن أن يخزنا كتباً عديدة ومجلدات ضخمة [١] قد تزيد على ٦٠٠ مجلدة في الأسطوانة الواحدة ، وسوف تزيد إمكانات التخزين في المستقبل مع استمرار التطور في صناعة الشرائح ، فلو افترضنا أن المكتبة الشخصية للباحث تحتاج الى ربع مليون ريال ، فإن شراء المكتبة الألكترونية قد لايتجاوز ٢٥٠٠٠ ريال مع الكمبيوتر والطابعة وأقراص المعلومات التي ستحدد أسعارها بصورة مناسبة عندما يتحول اليها جمهور كبير يحقق للجهات المنتجة أرباحها دون مبالغة في الأسعار . أما اذا تبنت هذا الموضوع المؤسسات التعليمية والثقافية والاعلامية الرسمية فإن ذلك سيخفض التكلفة ويحقق الجدوى الاقتصادية اللازمة .. ومع انخفاض التكلفة بالنسبة للباحثين فإن المزايا الكبرى التي يحصل عليها الباحث من المكتبة الألكترونية تتفوق بصورة حاسمة على المكتبة الورقية التقليدية .. سواء من حيث سرعة الوصول الى المعلومات ، أو القدرة على تحريك المعلومة المفردة لبناء نسق معين ، أو معالجة المعلومات لأهداف أخرى متنوعة مما يحدث طفرة هائلة في الدراسات الاسلامية . ولاننسى أن وجود بنك معلومات للعلوم الاسلامية يتاح الاشتراك فيه عن طريق الطرفيات Terminals سيغذي الباحثين بأحدث المعلومات في العلم الاسلامي .

---

١) انظر : بركة الله عبد القادر مفتي : Knowledge retrieval techniques aperspective on the problems of islamic knowledge . وهو بحث مقدم الى ندوة « نحو موسوعة شاملة للحديث النبوي » التي نظمها مركز السنة والسيرة بجامعة قطر .

مَوسُوعَة السُّنَّة

الإصْدارات - الشكل - الجمْع - الإسْتِقصَاء

الاصدارات والشكل

إن الموسوعة الحديثية ينبغي أن تضم ـ عند إصدارها ـ كل الأحاديث الصالحة للاحتجاج بها ، وهي التي تبلغ درجة الصحيح والحسن لذاته ولغيره . وبالتالي ينبغي أن تضم الأحاديث التي فيها ضعف محتمل لكنها تقوى ببعضها ، وتضم المراسيل التي تتعدد مخارجها ...

كما أن هذه الموسوعة تسرد الأحاديث بأسانيدها ، وتعلق عليها في الحواشي بما يثبت الصحة أو الحسن أو إمكان النهوض ببعضها الى مستوى الاحتجاج بها [1] . ولاتتطرق الحواشي الى أية شروح للمعنى خاصاً أو عاماً ـ الخاص يتناول المفردات اللغوية ، والعام يتناول المعنى الإجمالي والاستنباط بشتى موضوعاته ومنها الأحكام الفقهية ـ . إن هدف هذه الموسوعة تثبيت « السنة الصحيحة » على سبيل الحصر فإذا لم يوجد فيها الحديث فلااعتبار له ـ في نظر القائمين عليها ـ واذا اكتسبت الموسوعة الثقة العملية فإنها ستزيح عبئاً عن المهتمين من الفقهاء والدعاة ، إذ لاعذر لأحد بعدها في إشاعة الأحاديث الضعيفة والموضوعة أو الاستدلال بها وفي ذلك حفظ للسنة وصيانة لها ، وحفظ للأمة من الانحراف عن التوجيهات النبوية الصحيحة .

ويمكن أن تتم إصدارات أخرى بحذف الأسانيد وحذف المكرر مع شروح مكثفة ، وهي لها أغراض أوسع إذ تهدف الى إشاعة الوعي بالسنة ومضامينها في

---

١) إن أحكام الهيثمي في مجمع الزوائد ، والبوصيري في إتحاف السادة الخيرة بزوائد المسانيد العشرة ، والسيوطي في جامعه ليست نهائية ، ولكنها مؤشرات يمكن الاسترشاد بها . فقد حاكموا ألوف الأسانيد وهو جهد لايطيقه الفرد ، بل يحتاج الى « مجموعة علماء » وهذا ينطبق على أحكام النقاد المتساهلين الآخرين ، وترتبط هذه الملحوظة بـ ص ٣ (الاصدارات والشكل) س ٧ حيث النص « ثم يقوم علماء الحديث المتخصصون بالحكم على الأحاديث التي لم ينته العلماء السابقون فيها الى حكم » .

مختلف جوانب الحياة .

إن معايير قبول الحديث الضعيف أو رده واضحة في كتب المصطلح ، ويمكن قبول تقسيم الحديث الضعيف الى قسمين :

الأول : الضعيف ضعفاً شديداً لايصلح معه للاعتبار . وذلك بأنه يكون في إسناده راوٍ متروك مثل مرويات سيف بن عمر ، والواقدي ، وابن زبالة ... فإذا بلغ الحديث هذه الدرجة من الضعف فلايعتبر به ، ويمكن جمع كل مانسب الى الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو صفة في موسوعة الموضوعات والواهيات .

الثاني : الضعيف ضعفاً محتملاً ، كأن يختل ضبط راويه فيحكم عليه بعبارات « صدوق يخطيء » أو « ضعيف » وهما مرتبتان متباينتان ، فالأول يحتاج الى متابعة ليعتضد ، والثاني يعتضد أيضاً بمتابعة مثله ، ويبقى الأول أقوى عند التعارض لارتفاع مرتبة الراوي الأول ...

ومن المعلوم أن إثبات صلاحية الحديث للاحتجاج به لايعني لزوم الأخذ به عند تعارض الأدلة ، بل ينظر الى الدليل الأقوى ... وهكذا فإن الأحاديث الصحيحة والحسنة أيضاً لايؤخذ بها إلا بعد جمع الأدلة وتبين رجحانها عند التعارض .

ومن الطبيعي أن صحة السند أو حسنه أو تحسينه بالتعدد لايكفي لتصحيح الحديث إذ لابد من سلامة المتن من العلل والشذوذ ، وهذا لايعرف إلا بجمع طرق الحديث ، وجمع أدلة المسألة الشرعية .

إذاً قبول الحديث الضعيف ابتداء هو قبول نسبته الى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبالتالي يصلح لأن يدخل ضمن الأدلة الشرعية التي تعتبر عند تحرير حكم ما وأما العمل بالحديث الضعيف ضعفاً محتملاً وله متابعات ترقى به الى الحسن لغيره فهو أمر آخر يحتاج الى السبر والترجيح بين الأدلة ضمن القواعد الأصولية المعتبرة.

فمثلاً روى الإمام أحمد عن حفصة قالت : « أربع لم يكن يدعهن رسول الله صلى الله عليه وسلم : صيام عاشوراء ، والعشر ـ يعني من ذي الحجة ـ ، وثلاثة أيام من كل شهر ، والركعتين قبل الغداة » وفي سنده أبو إسحق الأشجعي مقبول عند

الحافظ ابن حجر . ورواه النسائي بلفظ « تسعاً من ذي الحجة » بدلاً من « والعشر » وفي إسناده شيبان بن فروخ صدوق يهم .

فمن الواضح أن صوم العاشر من ذي الحجة ، وهو يوم التشريق يكون صيامه سنة حسب متن أحمد ، ولايدخل حسب متن النسائي ، ثم إن نص أحمد يتعارض مع الأحاديث الصحيحة عند مسلم بالنهي عن صوم يوم التشريق (الأضحى) . ومع ذلك فقد عنون الأستاذ سيد سابق للمسألة بـ « صوم عشر ذي الحجة »[1] .

وقد استدل فقهاء المذاهب على أن « التسمية » سنة لافريضة بحديث الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر مرفوعاً « من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهوراً لجميع بدنه ، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله عليه كان طهوراً لأعضاء وضوئه » . مع أن سند الدارقطني[2] فيه عبد الله بن حكيم الداهري متروك ، وسندا البيهقي من طريقين ضعيفين آخرين .

والفقهاء لم تكن أمامهم موسوعة حديثية ، بل بذلوا جهداً جباراً للتثبت من صحة النصوص الحديثية وأفادوا من أصحاب الصناعة الحديثية ، ومع ذلك اعتمدوا على أحاديث واهية أحياناً لسعة نطاق المرويات وتعذر السيطرة عليها عملياً .

وبالطبع فإن الأحاديث المعلقة (في البخاري وغيره) لاتعتبر من الضعيف اذا وصلت في صحيح البخاري أو غيره ، حيث وصل ابن حجر معظمها في تغليق التعليق وبعضها في فتح الباري . وهذا ينطبق على المنقطع والمرسل اذا وصل في موضع آخر ، والموقوف اذا رفع في موضع آخر ... وهذا يعرف بجمع طرق الحديث في مكان واحد لغرض دراسته .

ويبقى الحديث الضعيف الذي تلقاه الفقهاء بالقبول ، وعمل به الناس في

---

١) فقه السنة ١ : ٤٥٠ (ط . دار الكتاب العربي) .

٢) ١ : ٧٤ .

القرون الأولى ، أو لايزال يعمل به حتى الوقت الحاضر ، وهل يعتضد بهذا التلقي بالقبول والعمل بموجبه رغم ضعف السند ، ومثل هذه الأحاديث يمكن أن تجمع في جزء مستقل ، لما هو مشهور من اختلاف أهل العلم بشأنها .

وكذلك الأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال ، لأن العديد من أئمة الحديث والفقه يرون الاستفادة منها في الحث على الخير اذا اندرجت تحت أصل شرعي معروف وكان ضعفها غير شديد .

والمقصود أنه يتم إخراج موسوعة الحديث الضعيف بعد إخراج موسوعة الصحيح والحسن لذاته ولغيره ... لتخدم الموسوعات مدارس الفقه المتعددة وتعبر عن السماحة والشمول وتعدد الرأي واحترام الرأي الآخر ...

ونظراً لأن الحفاظ على خصائص النص ومرتبته التوثيقية تقتضي تمييز المتن الصحيح ، وإن أمكن تمييز الأصح من الصحيح ، فإن مراعاة إحدى الطريقتين التاليتين قد تكون ملائمة :

أ ـ يقدم اللفظ (المتن) المتفق عليه ، ويميز بعلامات ثم يكمل من البخاري ثم من مسلم ، ثم من السنن ، ثم من سواها ، على أن يكون التمييز بعلامات ورموز رقمية وحرفية . أما اختلافات الألفاظ فيلزم تثبيتها بالحاشية ، حسب قوة الرواية ـ يعني من حيث التسلسل فيقدم لفظ مسلم على السنن الأربع ـ .

ب ـ اذا وجدت طبقة عالية من المتخصصين بالسنة ، فلامانع من ابتكار منهج للتعامل مع النص على سبيل الاختيار الحر على أن يثبت أيضاً متن الحديث الأصح ، فالصحيح فالحسن دون التقيد بكتاب ، فإذا أورد مسلم الحديث بأصح الأسانيد قدم على متن البخاري اذا ورد بسند صحيح فقط ، فليس تقديم أحاديث البخاري على أحاديث مسلم إلا بالجملة ، فهناك أحاديث في مسلم أصح من أمثالها في صحيح البخاري ، ومسلم اشتهر بتحرير المتون ، ولكن هذا المنهج يحتاج الى مستويات عالية من أهل العلم المتخصصين بالسنة ، على أن لاتقل معايشتهم للأحاديث عن خمس عشرة سنة بعد التخصص ... وهذا التحديد مقارب ونسبي

بالطبع وإنما المقصود الوصول الى تذوق علم الحديث وظهور الحس النقدي المتميز .

إن تبويب الأحاديث في الموسوعة الحديثية على أساس الموضوعات هو المناسب لهذا العصر ، فإن التقسيمات الأخرى على المسانيد أو الأطراف إنما هي لأغراض دراسية وأحياناً لمجرد إعطاء تنظيم ييسر المراجعة ... وبما أن الموسوعة ستحسم الدراسات المتعلقة بالصناعة الحديثية فلن تبقى أهمية لجمع طرق الحديث في مكان واحد لمعرفة إن كان فرداً أو عزيزاً أو غريباً أو مشتهراً أو متواتراً ، ولإزالة علل الانقطاع والعضل والتدليس وكذلك تقوية الضعف المحتمل في سلاسل الرواة عن طريق المتابعات والشواهد المعتبرة . بل إن جمع حديث الراوي في مكان للقيام باستقراء شامل لمروياته والحكم عليه من خلالها بالإضافة الى أقوال النقاد لن يعود مهماً لأن الموسوعة ستكون قد حسمت هذه الموضوعات المطروحة للدراسة قبل صدورها . وبالتالي فإن الموسوعة بشكلها النهائي لاتهدف الى خدمة الصناعة الحديثية التي ستحسم ضمن الموسوعات والدراسات داخل (ديسكات الكمبيوتر) أو على الورق والتي تمثل موسوعات متنوعة تمهد للموسوعة الأخيرة التي تستهدف وضع السنة في متناول المثقفين (الباحثين وأساتذة الجامعة وسائر الأكاديميين) سواء اشتغلوا في العلوم الشرعية أو العلوم الانسانية . كما تستهدف ملخصاتها المشروحة نشر الوعي بمضامين السنة ، من هنا لزم أن تكون الأحاديث مرتبة على الموضوعات .

ولكن هل هي الموضوعات والعناوين الرئيسية والثانوية التي استخدمها المحدثون والفقهاء خلال عصور السنة الطويلة ، أم عناوين جديدة تناسب العصر ، أم توضع عناوين قديمة مع عناوين حديثة ، ويحصر أحد النوعين بين أقواس للدلالة على تطابق العناوين أو تقاربها ؟ .

وهنا يلزم تكشيف موضوعات السنة بالتعاون بين المحدثين وأصحاب التخصصات الانسانية من اجتماعيين واقتصاديين ومؤرخين وسياسيين وجغرافيين

وعلماء نفس وأطباء وحقوقيين ... الخ .

ومادامت الموسوعة الحديثية مرتبة حسب الموضوعات ، فهي تحتاج الى أربع كشافات رئيسية :

الأول : لسائر الأعلام على أن تتم الإحالة من الكنى والنسب الى الاسم ، فتتوحد أرقام الإحالات تحته ، وهذا معناه أن لايبقى أي اسم مهمل في سائر الموسوعة ، وإلا تعذر عمل هذا الكشاف .

الثاني : أطراف سائر الأحاديث التي تضمها الموسوعة .

الثالث : فهارس الموضوعات حسب العناوين التراثية .

الرابع : فهارس الموضوعات حسب التصنيف المعرفي الحديث .

إن الذين يصلحون للعمل في هذه الموسوعة هم حملة دكتوراه في السنة مع خبرة عشر سنوات على الأقل لأغراض التخطيط للموسوعة ، وتحقيق النصوص داخل الكمبيوتر ، ويساعدهم حملة دكتوراه في السنة مع خبرة ثلاث سنوات بالإضافة الى نشر كتاب يلتزم المنهج العلمي بدقة وهؤلاء يصلحون لأغراض التنفيذ . ويحتاج المشروع الى كتاب آلة مع شهادة ثانوي لإدخال المعلومات .

الجمع والاستقصاء

إن الرواية استمرت في الكتب المتأخرة وإن حذفت أوائل الأسانيد مثل جامع الأصول لابن الأثير ، لأن المؤلف تحمل الكتب التي اقتبس بها ، ومثل نتائج الأفكار للحافظ ابن حجر .

ولكن الأحاديث استقرت في الكتب منذ عصر البيهقي والخطيب البغدادي (القرن الخامس الهجري) ويلزم إبقاء المجال مفتوحاً أمام الروايات المسندة في الكتب المتأخرة ، ولكن تعطى الأولوية في العمل للكتب المتخصصة في

السنة والمؤلفة في القرون الخمسة الأولى ، أما الكتب المتأخرة فيستفاد منها في مايلي :

أ - في تحقيق النصوص المتقدمة ، وهي الكتب التي يعول عليها في التخريج فقد تكون نسخ المجاميع أتقن من النسخ التي وصلت الينا من الكتب الأصول .

ب - في اعتمادها مصادر بديلة عند فقدان الأصول التي اعتمدت عليها مثل الاعتماد على جامع الأصول في كتاب رزين المفقود واعتماد جامع المسانيد والسنن لابن كثير في كتاب الصحابة للحسن بن سفيان الباوردي المفقود .

إن الاجراءات لتنفيذ الجمع تتحدد بإدخال الكتب جميعاً الى الكمبيوتر بعد وضع البرامج التي تتحكم في تنظيم المعلومات ، سواء برامج الفهرسة ، أو تحقيق المعلومات . ولاتخرج المعلومات للناس إلا بعد إنجاز التحقيق العلمي للنصوص وضبطها وأما الادخال فيمكن قبل التحقيق أو بعده حسب الظروف .

ويمكن الاستفادة من خريجي أقسام الحديث بالجامعات الاسلامية لإدخال المعلومات ، فهم أقرب حملة البكالوريوس للعمل في هذا الميدان ، على أن يأخذوا دورة في كيفية إدخال المعلومات لمدة أشهر ثلاثة .

أما موسوعة الرجال فتحتاج الى برامج تؤدي الى إمكان توزيع المعلومات على العناصر المحددة للترجمة . ثم إدخال الكتب حسب أهميتها وفق المواصفات والرموز المحددة . ويبقى الترتيب المعجمي هو الأساس بالنسبة لموسوعة الرجال ، كما أن الصياغة الأخيرة للترجمة الواحدة أو لعدد من التراجم يكتبها عالم متخصص بالفن ويستعان بكل علماء المسلمين في أنحاء العالم .

وأما الأحكام على الأحاديث فبالإمكان الاعتماد على أحكام ابن حجر والذهبي في التقريب والكاشف الى حد كبير ، وأما المراجعات عليها أو الحكم على رجال لم يحكما عليهم فهو يحتاج الى العالم المتخصص أكثر من وضع معايير محددة ، فالذوق والحس النقدي هو الأساس ، وإلا فقد اختلفت أحكام الذهبي وابن حجر مع حسهما الدقيق ووضوح المعايير في ذهنيهما . وعلى أية حال فإن قاعدة

تقديم الجرح على التعديل اذا كان مفسراً تبدو مهمة بين المعايير ، كما أن قواعد الخروج من حد الجهالة العينية وجهالة الحال ومايتعلق برواية المستور لاتزال بحاجة الى دراسة للوصول الى حد مقبول بين المدرسة التي تجري القواعد على أجيال المسلمين الأولى واللاحقة على حد سواء وبين المدرسة المتساهلة مع التابعين وأتباعهم ...

وبالجملة فإن المعايير التي بلورتها مدرسة المحدثين تبدو كافية ، وبالطبع لاحاجة لبسط مافي كتب المصطلح هنا ، والمهم تنفيذها بشكل صالح ليتعامل بموجبها الكمبيوتر .

ولاشك أن التنسيق بين الجهات العاملة في حقل موسوعة السنة مهم ويحتاج الى اجتماع بين المسؤولين عنها بشرط أن تكون لهم صلاحيات كاملة للبت في القضايا ومن السهل توزيع العمل سواء بتقسيم الموسوعات بحيث تتولى كل مؤسسة إحدى الموسوعات (المتون ، الرجال ، تحقيق المصادر ، موسوعة مصطلح الحديث مع تنظيم القواعد حسب المنطق الرياضي لإدخالها الى الكمبيوتر) . أو بتقسيم كل موسوعة الى فروع تتقاسمها الجهات ، كأن يأخذ بعضها حرف الألف الى العين من موسوعة الرجال ، وتأخذ جهة أخرى من حرف العين الى الياء .

إن الالتزام بتحقيق عدد من مصادر الموسوعة الأساسية هو أسهل أنواع التعاون وأوضحها ... وكذلك إدخال المصادر في الديسكات تمهيداً للتعامل معها وفق برامج الكمبيوتر مع الاتفاق ابتداءً على وحدة نظم التشغيل ، ووحدة الترميز والعنصرة .

ثبت المصادر والمراجع

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : المصادر القديمة

(أ) المطبوعة :

ه القرآن الكريم .

ه ابن الأبار : محمد بن عبد الله القضاعي (ت ٦٥٩ هـ) .
ـ المعجم في أصحاب أبي عبد الله الصدفي ، مطبعة روخس ، مجريط ـ ١٨٨٥ م .
ـ تكملة الصلة ، تحقيق عزت العطار ، مطبعة السعادة ، مصر (١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ م) .

ه ابن الأثير : عزالدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري (ت ٦٣٠ هـ) .
ـ اللباب في تهذيب الأنساب ، ٣ أجزاء ، نشر مكتبة القدسي ، مصر ـ ١٣٥٧ هـ .
ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة ، المطبعة الاسلامية بالأوفست ، طهران ـ ١٢٨٠ هـ .

ه ابن الأثير الجزري : أبو السعادات المبارك بن محمد (ت ٦٠٦ هـ) .
ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، نشر مكتبة الحلواني ومكتبة الملاح ومكتبة دار البيان ، بيروت ـ ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م) .

ه أحمد بن حنبل (ت ٢٤٠ هـ) .
ـ المسند ، ٦ مجلدات (بدون محل وتاريخ الطبع) .
ـ العلل ومعرفة الرجال ، تحقيق طلعت قوج ييكيت وإسماعيل جراح أوغلي أنقرة ـ ١٩٦٣ م .

ه بحشل : أسلم بن سهل الرزاز الواسطي (ت ٢٩٢ هـ) .
ـ تاريخ واسط ، تحقيق كوركيس عواد ، مطبعة المعارف ، بغداد ـ١٩٦٧م

ه البخاري : محمد بن اسماعيل (ت ٢٥٦ هـ) .
ـ الصحيح ، ٩ أجزاء ، مطبوعات محمد علي صبيح ، مصر(بدون تاريخ)
ـ التأريخ الكبير ، ٤ أجزاء في ثمانية مجلدات ، ط ١ ، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ـ ١٢٦٢ هـ .
ـ الضعفاء الصغير ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن (بدون تاريخ) .
ـ كتاب الكنى ، ط١ ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٦٠ هـ .

ه البرقي : أبو جعفر أحمد بن أبي عبد الله (ت ٢٧٤ هـ) .
ـ كتاب الرجال ، بعناية كاظم الموسوي المياموي ، ط١ ، جابخانة دانشكاه طهران ـ ١٣٨٣ هـ .

ه البكري : عبد الله بن عبد العزيز (ت ٤٨٧ هـ) .
ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، طبع مع كتاب المستقصى في أمثال العرب .

ه البُلقيني : عمر بن رِسلان (ت ٨٠٥ هـ) .
ـ محاسن الاصطلاح ، مع مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق د . عائشة عبد الرحمن ، مطبعة دار الكتب ، مصر ـ ١٩٧٤ م .

ه البيهقي : أبو الفضل محمد بن حسين (ت ٤٧٠ هـ) .
ـ تاريخ البيهقي ، ترجمة يحيى الخشاب وصادق نشأت ، ط١ ، دار الطباعة الحديثة ، مصر ـ ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) .

ه البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ هـ) .
ـ دلائل النبوة ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ـ ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م) .
ـ مناقب الشافعي ، تحقيق أحمد صقر ، مصر ـ ١٣٩١ هـ .

ه البيهقي : علي بن زيد ظهير الدين (ت ٥٦٥ هـ) .
ـ تأريخ بيهق ، بعناية بكوشنش قاري سيد كليم الله حسيني ، حيدر آباد الدكن ، الهند ـ ١٩٦٨ م (بالفارسية) .

ه الترمذي : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ) .
ـ الجامع الصحيح ، ج٣ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ـ ١٩٥٦ م .

ه التهانوي : ظفر أحمد العثماني (ت ١٣٩٤ هـ) .
ـ قواعد في علوم الحديث ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، ط٥ ، الرياض ـ ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) .

ﻫ ابن تيمية : تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت ٧٢٨ هـ) .
ـ المنتقى من منهاج الاعتدال (انتقاه الحافظ الذهبي) ، القاهرة ـ ١٣٧٤ هـ
ـ منهاج السنة ، ط١ ، المطبعة الأميرية ببولاق ، مصر ـ ١٣٢١ هـ .

ﻫ ابن الجارود : أبو محمد عبد الله بن الجارود (ت ٣٠٧ هـ) .
ـ المنتقى من السنن المسندة ، تحقيق عبد الله بن عمر البارودي ، بيروت ـ ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) .

ﻫ ابن الجزري : شمس الدين محمد بن محمد بن علي (ت ٨٣٣ هـ) .
ـ المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد ، نشر دار المعارف مع المسند للإمام أحمد ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، ١٣٦٨ هـ (١٩٤٩ م) .

ﻫ ابن الجوزي : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧ هـ) .
ـ صفة الصفوة ، ٤ أجزاء ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٥٧ هـ .
ـ تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التأريخ والسير ، نشر مكتبة الآداب بالقاهرة .
ـ صيد الخاطر ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت (بالأوفسيت) .
ـ مناقب الإمام أحمد ، نشر مكتبة الخانجي ، مصر ـ ١٩٧٩ م .

ﻫ الجوهري : أبو نصر اسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣ هـ) .
ـ الصحاح ، ٦ أجزاء ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط١ ، مطبعة دار الكتاب العربي ، مصر ـ ١٣٧٦ ـ ١٣٧٧ هـ .

ه ابن أبي حاتم : أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)
ـ كتاب الجرح والتعديل ، ٧ مجلدات ، ط١ ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ـ ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ م .
ـ تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ، ط١ ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، الهند ـ ١٣٧١ هـ (١٩٥٢ م) .

ه حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله المعروف بكاتب جلبي(ت١٠٦٨ هـ)
ـ كشف الظنون ، مجلدان ، تحقيق محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكة الكيلسي ، المطبعة البهية ، استانبول ـ ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) .

ه الحازمي : أبو بكر محمد بن موسى الحازمي الهمداني (ت ٥٨٤ هـ) .
ـ شروط الأئمة الخمسة ، نشر إدارة الطباعة المنيرية ، القاهرة ـ ١٣٤٦ هـ .

ه الحاكم : أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) .
ـ معرفة علوم الحديث ، تحقيق معظم حسين ، مطبعة دار الكتاب المصرية ، القاهرة ـ ١٩٣٧ م .
ـ المستدرك على الصحيحين ، نشرته دار الفكر بالأوفست ، بيروت .
ـ تاريخ نيشابور « وهو ملخص للكتاب لخصه الخليفة النيسابوري » بعناية بهمن كريمي ، نشر مكتبة ابن سينا ، طهران ـ ١٣٣٩ هـ (بالفارسية) .

ه ابن حبان : محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) .
ـ مشاهير علماء الأمصار ، بعناية فلايشهمر ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ـ ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م) .

٥ ابن حجر العسقلاني : شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)
ـ الإصابة في تمييز الصحابة ، ٤ أجزاء ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر ـ ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) .
ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن .
ـ تهذيب التهذيب ، ١٢ جزءاً ، ط١ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٢٥ ـ ١٣٢٧ هـ .
ـ لسان الميزان ، ٦ أجزاء ، ط١ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٢٩ هـ .
ـ تغليق التعليق ، ٥ مجلدات ، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي ، نشر المكتب الاسلامي ودار عمار ، بيروت ـ ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م) .
ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، ٤ مجلدات ، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزعي ، نشر المكتب الاسلامي ودار عمار ، بيروت ـ ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥م) .
ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، مطبعة البيان ، بيروت ـ (بدون تاريخ) .
ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ٤ مجلدات ، تحقيق محمد سيد جاد الحق ، نشر دار الكتب الحديثة ـ ١٣٨٥ هـ (١٩٦٦ م) .
ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ١٣ مجلداً ، ط١ ، المطبعة الخيرية ، القاهرة ـ (١٣١٩ ـ ١٣٢٩ هـ) ، كما استعملت مقدمة الفتح والمجلد الأول طبعة لجنة إحياء التراث الاسلامي ، القاهرة (بالأوفسيت) .
ـ النكت على ابن الصلاح ، بتحقيق د . ربيع بن هادي ، مطبوع على الآلة الكاتبة .
ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري ، المطبعة الخيرية ، القاهرة .

ـ النكت الظراف ، مطبوع بحاشية إتحاف المهرة بأطراف العشرة للمزي .

٥ ابن أبي الحديد : عزالدين بن أبي حامد (ت ٦٥٦ هـ) .
ـ شرح نهج البلاغة ، ٥ أجزاء ، دار الكتب العربية الكبرى ، القاهرة .

٥ ابن حزم : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ) .
ـ جمهرة أنساب العرب ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة دار المعارف ، مصر ـ ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) .

٥ الحلي : تقي الدين بن علي بن داؤد (القرن السابع) .
ـ كتاب الرجال ، تحقيق كاظم الموسوي المياموي ، وطبع معه كتاب الرجال للبرقي ، جابخانه دانشكاه ، طهران ـ ١٣٨٣ هـ .

٥ الحميدي : أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي (ت ٤٨٨ هـ) .
ـ جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة ـ ١٩٦٦ م .

٥ الخطابي : أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) .
ـ معالم السنن ، تحقيق محمد حامد الفقي ، طبع مع مختصر سنن أبي داؤد ـ ١٣٦٧ هـ .

ـ أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري ، ٣ مجلدات ، تحقيق محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود ، نشر مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ـ ١٤٠٩ هـ (١٩٨٨ م) .

٥ الخطيب : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) .
ـ تأريخ بغداد ، ١٤ مجلداً ، ط١ ، مطبعة السعادة ، مصر ـ ١٣٤٩ هـ (١٩٣١م) .
ـ الكفاية في علم الرواية ، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٥٧ هـ .
ـ تقييد العلم ، تحقيق يوسف العش ، دمشق ـ ١٩٤٩ م .
ـ موضح أوهام الجمع والتفريق ، جزءان ، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ـ ١٣٧٩ هـ (١٩٦٠ م) .
ـ الرحلة في طلب الحديث ، ضمن « مجموعة رسائل في علوم الحديث » تحقيق صبحي البدري السامرائي ، ط١ ، مطابع المجد ، القاهرة ـ ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م) .

٥ خليفة بن خياط (ت ٢٤٠ هـ) .
ـ كتاب الطبقات ، ط١ ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٧ م .

٥ الخولاني الداراني : عبد الجبار بن عبد الله (ت ٣٧٠ هـ) .
ـ تأريخ داريا ، تحقيق سعيد الأفغاني ، ط١ ، مطبعة الترقي ، دمشق ـ ١٩٥٠ م .

٥ ابن خير الاشبيلي :
ـ فهرسة مارواه عن شيوخه ، تحقيق فرنشسكة ، ط . المكتب التجاري ومكتبة المثنى ومؤسسة الخانجي ـ ١٣٨٢ هـ (١٩٦٣ م) .

٥ الدارمي : أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام (ت٢٥٥هـ) .
ـ سنن الدارمي ، ج ١ ، بعناية محمد أحمد دهمان ، مطبعة الاعتدال ، دمشق ـ ١٣٤٩ هـ .

٥ أبو داؤد السجستاني : سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥ هـ) .
ـ رسالة أبي داؤد الى أهل مكة في وصف سننه ، نشر الدار العربية ، بيروت ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) .

٥ الدهلوي : شاه عبد العزيز غلام حكيم .
ـ مختصر التحفة الاثني عشرية ، المطبعة السلفية ، ط٢، القاهرة ـ١٣٨٧ هـ

٥ الدهلوي : أحمد بن عبد الرحيم العمري (ت ١١٧٦ هـ) .
ـ حجة الله البالغة ، مجلدان ، تحقيق السيد سابق ، نشر دار الكتب الحديثة القاهرة .

٥ الدولابي : أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد (ت ٣٢٠ هـ) .
ـ الكنى والأسماء ، جزءان ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٢٢ هـ .

٥ الديوبندي : شبير أحمد .
ـ فتح الملهم بشرح صحيح مسلم ، ط١ ، جالندهر ، الهند ـ ١٣٥٠ هـ .

٥ الذهبي : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) .

ـ تذكرة الحفاظ ، ٤ أجزاء ، ط٣ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ـ ١٩٥٥ م .
ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، ٣ أجزاء ، ط١ ، مطبعة السعادة ، مصر ـ ١٣٢٥ هـ . إلا إذا أشرت الى أنه من طبعة البجاوي وتقع في ٤ مجلدات ، نشر دار إحياء الكتب العربية ـ ١٣٨٢ هـ (١٩٦٣ م) .
ـ تأريخ الاسلام ، طبع منه ٦ أجزاء فقط ، مطبعة السعادة ، مصر ـ ١٣٦٧ ـ ١٣٦٩ هـ .
ـ سير أعلام النبلاء ، نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت .
ـ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ،
ـ المنتقى في سرد الكنى ، تحقيق محمد صالح المراد ، نشر المجلس العلمي في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .
ـ تجريد أسماء الصحابة ، نشر دار المعرفة ، بيروت .

ه ابن رجب الحنبلي : عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت ٧٩٥ هـ)
ـ جامع العلوم والحكم ، نشر دار المعرفة ، بيروت .
ـ شرح علل الترمذي ، تحقيق نور الدين عتر ، بيروت .

ه الزبيدي : محب الدين أبو الفيض محمد مرتضى الحسيني (ت١٢٠٥هـ)
ـ تاج العروس من جواهر القاموس ، ط١ ، المطبعة الخيرية ، مصر ـ ١٣٠٦ ـ ١٣٠٧ هـ .

ه الزركشي : محمد بن بهادر (ت ٧٩٤ هـ) .
ـ النكت على ابن الصلاح ، تحقيق د . محمد زين العابدين بلفريج ، أطروحة ماجستير من الجامعة الاسلامية ، وأكمله في أطروحة دكتوراه من جامعة

الحسن الثاني بالدار البيضاء بالمغرب ، وقد ناقشت الرسالة والأطروحة .

ه الزمخشري : أبو القاسم جار الله محمد بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) .
ـ المستقصى من أمثال العرب ، جزءان ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ـ ١٣٨١ هـ (١٩٦٢ م) .

ه السبكي : عبد الوهاب بن علي تاج الدين (ت ٧٧١ هـ) .
ـ طبقات الشافعية ، ٦ أجزاء ، ط١ ، المطبعة الحسينية ، القاهرة ـ ١٣٢٤ هـ إلا ما أشرت الى أنه من طبعة الطناحي ، وتقع في ٥ مجلدات ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ـ تم سنة ١٩٦٧ م .

ه السخاوي : محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢ هـ) .
ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ ، طبع مع كتاب علم التاريخ عند المسلمين لروزنثال ، ترجمة صالح أحمد العلي ، نشر مكتبة المثنى ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، بغداد ـ ١٩٦٣ م .
ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ـ ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م) .
ـ بغية الراغب المتمني في ختم النسائي ، تحقيق عبد العزيز بن محمد بن ابراهيم العبد اللطيف ، الرياض ـ ١٤١٤ هـ (١٩٩٣ م) .

ه ابن سعد : محمد (ت ٢٣٠ هـ) .
ـ الطبقات الكبرى ، ٨ أجزاء ، دار بيروت ودار صادر ، بيروت ـ ١٩٥٨ م

ه السمعاني : أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (٥٦٢هـ) .

ـ الأنساب ، طبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن . إلا ما أشرت الى أنه من الطبعة الحجرية .
ـ التحبير في المعجم الكبير ، ٣ مجلدات ، تحقيق د . منيرة ناجي سالم ، نشر وزارة الأوقاف العراقية .

٥ السهمي : أبو القاسم حمزة بن يوسف بن ابراهيم (ت ٤٢٧ هـ) .
ـ تأريخ جرجان ، ط١ ، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٦٩ هـ (١٩٥٠ م) .

٥ ابن سيد الناس : أبو الفتح محمد بن محمد بن عبد الله (ت ٧٣٤ هـ) .
ـ عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير ، جزءان ، نشر مكتبة القدسي ، القاهرة ـ (بدون تاريخ) .

٥ السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) .
ـ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، مصر ـ ١٩٥٩ م .
ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ط١ ، مطبعة السعادة ، القاهرة ـ ١٣٢٦ هـ (١٩٥٠ م) .
ـ اللآليء المصنوعة ، جزءان ، نشر المكتبة التجارية ، القاهرة .
ـ تحذير الخواص من أكاذيب القصاص ، مطبعة المعاهد ، القاهرة ١٣٥١هـ .
ـ تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ـ (بدون تاريخ) .
ـ الشماريخ في علم التأريخ ، ليدن ـ ١٣١٢ هـ (١٨٩٦ م) .

ه الشهرستاني : أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨ هـ) .
ـ الملل والنحل ، طبع بهامش كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري ، ط١ ، المطبعة الأدبية ، مصر ـ ١٣١٧ هـ .

ه ابن الصلاح : أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوري الشافعي (ت ٦٤٣ هـ) .
ـ مقدمة ابن الصلاح ، ط١ ، مطبعة السعادة ، مصر ـ ١٣٢٦ هـ .
ـ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط ، وحمايته من الإسقاط والسقط ، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر ـ ١٤٠٤ هـ .
ـ علوم الحديث ، تحقيق عائشة عبد الرحمن ، ط . دار الكتب ـ ١٩٧٤ م .

ه الصنعاني : محمد بن اسماعيل الأمير (ت ١١٨٢ هـ) .
ـ توضيح الأفكار ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، مصر ـ ١٣٦٦ هـ .

ه الضبي : أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة (ت ٥٩٩ هـ) .
ـ بغية الملتمس في تأريخ رجال أهل الأندلس ، نشر دار الكتاب العربي ، القاهرة ـ ١٩٦٧ م .

ه طاش كبرى زاده : أحمد بن مصطفى .
ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، ٣ أجزاء ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند (١٣٢٨ ـ ١٣٥٦ هـ) .

ه الطبراني : أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠ هـ) .

ـ المعجم الكبير ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، نشر وزارة الأوقاف العراقية .

ه الطبري : محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) .
ـ تأريخ الرسل والملوك ، ٣ سلاسل ، طبع دي غويه ، ليدن ـ ١٨٧٩ م .
ـ ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين ، طبع ملحقاً بكتاب تاريخ الرسل والملوك وذلك في طبعة المطبعة الحسينية بمصر .

ه الطوسي : أبو جعفر محمد بن الحسين (ت ٤٦٠ هـ) .
ـ رجال الطوسي ، تحقيق محمد صالح بحر العلوم ، المطبعة الحيدرية ، النجف ـ ١٣٨٠ هـ (١٩٦١ م) .
ـ الفهرست ، تحقيق محمد صالح بحر العلوم ، المطبعة الحيدرية ، النجف ١٩٣٧ م .

ه الطيبي : الحسين بن عبد الله (ت ٧٤٣ هـ) .
ـ الخلاصة في أصول الحديث ، تحقيق صبحي السامرائي ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ـ ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) .

ه ابن عبد البر : أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)
ـ تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، نشر مكتبة القدسي ، القاهرة ـ ١٣٥٠ هـ .
ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ٤ أجزاء ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ـ (بدون تاريخ) .
ـ جامع بيان العلم وفضله ، جزءان ، المطبعة المنيرية ، مصر .

٥ أبو عبيد : القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) .
ـ كتاب الأموال ، بعناية محمد حامد الفقي ، نشر مصطفى مخمد ، القاهرة ١٣٥٣ هـ .

٥ العراقي : زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦ هـ)
ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

٥ ابن عراق : أبو الحسن علي بن محمد الكناني (ت ٩٦٣ هـ) .
ـ تنزيه الشريعة المرفوعة ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق ، ط١ ، مطبعة عاطف ، مصر ـ (بدون تاريخ) .

٥ أبو العرب : محمد بن أحمد بن تميم القيرواني (ت ٣٣٣ هـ) .
ـ طبقات علماء أفريقية وتونس ، طبع مختصر له اختصره أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي (ت ٤٢٩ هـ) ، بتحقيق علي الشابي ونعيم حسن اليافي ، نشر الدار التونسية ـ ١٩٦٨ م .

٥ ابن عساكر : علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي (ت٥٧١هـ)
ـ تهذيب تاريخ ابن عساكر ، (هذبه عبد القادر بدران) ، المطبوع منه ٧ أجزاء ، الأجزاء الخمسة الأولى ، مطبعة روضة الشام بدمشق ـ ١٣٢٩ ـ ١٣٣٢ هـ ، والجزءان السادس والسابع ، بعناية أحمد عبيد ، ط١ ، مطبعة الترقي ، دمشق .
ـ ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند ، تحقيق عامر حسن صبري ، دار البشائر الاسلامية ، بيروت ـ ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م) .

٥ عمر بن شبة النميري البصري (ت ٢٦٢ هـ) .
ـ تأريخ المدينة ، ٤ مجلدات ، تحقيق محمد فهيم شلتوت ، دار الأصبهاني جدة ـ ١٣٩٣ هـ .

٥ عياض : عياض بن موسى بن عياض السبتي (ت ٥٤٤ هـ) .
ـ الغنية ، تحقيق د . محمد عبد الكريم ، نشر الدار العربية للكتاب ، تونس ١٩٧٨ م .
ـ الإلماع الى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط١ ، ١٣٨٩ هـ .

٥ العيني : أبو محمد محمد بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ) .
ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، ٢٥ جزءاً في ١٢ مجلدة ، مصر ـ ١٣٤٨ هـ .

٥ ابن الفرضي: أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي (ت٤٠٣هـ)
ـ تأريخ علماء الأندلس ، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ـ ١٩٦٦ م .

٥ الفسوي : يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧ هـ) .
ـ المعرفة والتأريخ ، ط٣ ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ـ ١٤١١ هـ .

٥ ابن القاضي المكناسي : أحمد بن محمد (ت ١٠٢٥ هـ) .
ـ درة الحجال في أسماء الرجال ، ط . الرباط .

٥ ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم الدنيوري (ت ٢٧٦ هـ) .
ـ تأويل مختلف الحديث ، ط١ ، مطبعة كردستان العلمية ، مصر ـ ١٣٢٦ هـ .

٥ القشيري : محمد بن سعيد (ت ٣٣٤ هـ) .
ـ تأريخ الرقة ، تحقيق طاهر النعساني ، مطبعة الإصلاح ، حماة ـ (بدون تاريخ) .

٥ ابن القيسراني : أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ) .
ـ الجمع بين رجال الصحيحين ، مجلدان ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٢٣ هـ .
ـ الأنساب المتفقة ، تحقيق ب . دي جونك ، ليدن ـ ١٨٦٥ م .

٥ ابن القيم الجوزية : أبو عبد الله محمد (ت ٧٥١ هـ) .
ـ أعلام الموقعين عن رب العالمين ، ٣ أجزاء ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، نشر المكتبة التجارية ، القاهرة ـ ١٣٧٤ هـ (١٩٥٥ م) .

٥ الكافيجي : محيي الدين محمد بن سليمان (ت ٨٧٩ هـ) .
ـ المختصر في علم التأريخ ، طبع مع كتاب علم التأريخ عند المسلمين لروزنثال ، ترجمة صالح أحمد العلي ، نشر مكتبة المثنى ومؤسسة فرانكلين ، بغداد ـ ١٩٦٣ م .

٥ ابن كثير : عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) .
ـ البداية والنهاية ، نشر دار الفكر ، بيروت ـ ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م) .

ـ الفصول في سيرة الرسول ، تحقيق محيي الدين مستو ، بيروت .
ـ اختصار علوم الحديث ، ط . الشيخ أحمد شاكر بعنوان « الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث » ، نشر مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح ، القاهرة ـ ١٣٧٠ هـ (١٩٥١ م) .

ه الكشي : أبو عمر محمد بن عمر بن عبد العزيز (القرن الرابع) .
ـ رجال الكشي ، تحقيق أحمد الحسيني ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، كربلاء ـ (بدون تاريخ) .

ه ابن ماجه : أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ) .
ـ السنن ، مجلدان ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر ـ ١٩٥٣ م .

ه ابن ماكولا : أبو نصر علي بن هبة الله (ت ٤٧٥ هـ) .
ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف ، طبع منه ٣ أجزاء ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، ط١ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ـ ١٣٨١ هـ (١٩٦٢ م) .

ه المالكي : محمد بن أحمد بن محمد الأندلسي .
ـ تسمية ماورد به الخطيب ، دمشق ، نشره يوسف العش ضمن كتابه «الخطيب البغدادي» .

ه المبقري : أحمد بن محمد التلمساني (ت ١٠٤١ هـ) .
ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق إحسان عباس ، نشر دار

صادر ، بيروت ـ ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م) .

ه المراكشي : العباس بن ابراهيم .
ـ الإعلام بمن حل مراكش من الأعلام ، فاس ـ ١٩٣٦ م .

ه مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) .
ـ الصحيح ، ٥ مجلدات ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط١ ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر ـ (١٣٧٤ ـ ١٣٧٥ هـ) (١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ م) .
ـ التمييز ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، مطبوعات جامعة الرياض .

ه المعلمي اليماني : عبد الرحمن بن يحيى (ت ١٣٨٦ هـ) .
ـ الأنوار الكاشفة ، نشر المكتب الاسلامي ، بيروت .

ه المقدسي : أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ) .
ـ شروط الأئمة الستة ، بتعليق محمد زاهد الكوثري ، نشر مكتبة عاطف ، مصر .

ه المقريزي : تقي الدين أبو العباس أحمد (ت ٨٤٥ هـ) .
ـ إمتاع الأسماع ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ـ ١٩٤١ م .

ه المنذري : عبد العظيم بن عبد القوي (ت ٦٥٦ هـ) .
ـ التكملة لوفيات النقلة ، تحقيق بشار عواد معروف ، ط٣ ، نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ ١٤٠٥ هـ (١٩٨٤ م) .

ﻫ ابن منظور : جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي (ت٧١١هـ) .
ـ لسان العرب ، ٢٠ مجلداً ، المطبعة الميرية ببولاق ، مصر ـ (١٣٠٠ ـ ١٣٠٧ هـ) .

ﻫ أبو موسى المديني (ت ٥٨١ هـ) .
ـ خصائص المسند ، طبع في مقدمة مسند أحمد (طبعة أحمد محمد شاكر) .

ﻫ الميداني : أبو الفضل أحمد بن محمد (ت ٥١٨ هـ) .
ـ مجمع الأمثال ، جزءان ، القاهرة ـ ١٣٥٢ هـ .

ﻫ النجاشي : أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس (ت ٤٥٠ هـ) .
ـ رجال النجاشي ، ط٢ ، مركز نشر كتاب جابخانة مصطفوي ، إيران .

ﻫ النسائي : أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ) .
ـ كتاب الضعفاء والمتروكين ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ـ (بدون تاريخ) .

ﻫ أبو نعيم : أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) .
ـ ذكر أخبار أصبهان ، جزءان ، ليدن ـ ١٩٣١ م .
ـ معرفة الصحابة ، قطعة من أوله بتحقيق د . محمد راضي جعفر ، نشر مكتبة الدار بالمدينة المنورة .
ـ حلية الأولياء ، ط١ ، مطبعة السعادة ، مصر ـ ١٣٥٧ هـ (١٩٣٨ م) .

٥ النووي : أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الشافعي (ت ٦٧٦ هـ) ٠
ـ شرح صحيح مسلم ، نشر المطبعة الأهلية بالأزهر ـ١٣٤٧ هـ (١٩٢٩م)
ـ ماتمسُّ اليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري ، تحقيق علي حسن عبد الحميد ، دار الفكر ، عمان ـ ١٤٠٥ هـ .
ـ التقريب (مع التدريب للسيوطي) ، تحقيق أحمد عمر هاشم ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت ـ ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م) .

٥ الهيثم بن كليب الشاشي (ت ٣٣٥ هـ) .
ـ المسند ، مجلد ١ ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ، نشر مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ـ ١٤١٠ هـ .

٥ الهيثمي : نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧ هـ) .
ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، نشره بالأوفسيت من قبل مكتبة دار الفكر ـ بيروت .

٥ ياقوت : أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٢ هـ) .
ـ معجم الأدباء ، ٧ مجلدات ، تحقيق مرجليوث ، ط٢ ، مطبعة هندية ، مصر ـ (١٩٢٣ ـ ١٩٢٥ م) .

(ب) المخطوطات :

٥ البرديجي : أبو بكر أحمد بن هارون البرذعي البرديجي (ت ٣٠١ هـ)
ـ طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث ، مخطوطة في الظاهرية ، ص ٢٠٣ .

ه البقاعي : ابراهيم بن عمر (ت ٨٨٥ هـ) .
ـ النكت الوفية على شرح الألفية ، مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ، بغداد .

ه الجوزجاني : أبو إسحق ابراهيم بن يعقوب (ت ٢٥٩ هـ) .
ـ الشجرة في أحوال الرجال ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية ، حديث ٢٤٩ ، وقد طبع .

ه ابن الجوزي : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧ هـ) .
ـ الأحاديث الموضوعة ، مجلدان ، وهو في تركيا ، وقد طبع .

ه الحاكم : أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) .
ـ تسمية من أخرجهم الإمامان البخاري ومسلم وماانفرد به كل واحد منهما مخطوط في دار الكتب الظاهرية ، حديث ٣٨٨ ، وقد طبع .

ه ابن حبان : محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت ٣٥٤ هـ) .
ـ الثقات ، ٣ مجلدات ، الأول في مكتبة أحمد الثالث تحت رقم ٢٩٩٥ ، والثاني والثالث في دار الكتب الظاهرية بدمشق ، تاريخ ٧١٠ ، ٧١١ .
ـ معرفة المجروحين من المحدثين ، مخطوط في آيا صوفيا ، رقم ٤٩٦ ، وقد طبع .

ه ابن حجر العسقلاني : شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ) .
ـ إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة ، نسختا تركيا والهند

والنسخة الهندية منقولة عن التركية .

ه الخليلي : أبو يعلى الخليل بن عبد الله (ت ٤٤٦ هـ) .
ـ المنتخب من كتاب الإرشاد الى علماء البلاد ، بانتخاب الحافظ السلفي ، مخطوط في الرباط كتاني ٥٢٨ ، وقد طبع .

ه ابن أبي خيثمة : أبو بكر أحمد بن زهير بن حرب (ت ٢٧٩ هـ) .
ـ التأريخ الكبير ، مخطوط في مكتبة القرويين ح 40 ل : N 244 رقم ٨٨٧ .

ه الدارقطني : أبو الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ) .
ـ الضعفاء والمتروكين ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية ، مجموع ١٢٣ (١١) ، وقد طبع .

ه أبو داؤد : سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) .
ـ تسمية الأخوة من أهل الأمصار ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية ، ص ٢٠٥ .

ه الذهبي : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) .
ـ الكاشف في معرفة من له ذكر في الكتب الستة ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية ، حديث ٣٢٠ ، وقد طبع .

ه الرامهرمزي : أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلَّاد (ت٣٦٠هـ) .
ـ المحدث الفاصل ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق ؛ عمومية ٢٦

١٤٠٠ ، وقد طبع .

٥ أبو زرعة الرازي : عبيد الله بن عبد الكريم (ت ٢٦٤ هـ) .
ـ كتاب الضعفاء والمتروكين ، مخطوط في كوبرلي ، تاريخ ٧١٩ ، وقد طبع .

٥ أبو زرعة الدمشقي : عبد الرحمن بن عمرو النصري (ت ٢٨٢ هـ) .
ـ كتاب التأريخ ، مخطوط في مكتبة أحمد الثالث ، رقم ٤٢١٠ ، وقد اطلعت على نسخة مصورة عنه في مكتبة الدراسات العليا بكلية آداب جامعة بغداد ، وقد طبع .

٥ السخاوي : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢ هـ) .
ـ القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر ، مخطوطة مكتبة الحرم المكي ، رقم ٣٨٠٨ : ١٢ .
ـ غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج ، مخطوطة مكتبة الحرم المكي .

٥ السراج : محمد بن اسحق السراج الثقفي (ت ٣١٣ هـ) .
ـ الفوائد ، نسخة دار الكتب الظاهرية ، وقد حقق أوله د . أكرم حسين علي ونال به درجة الدكتوراه من الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

٥ ابن سعد : محمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ) .
ـ أقسام ساقطة من طبعة ليدن وطبعة دار صادر ، وهي تتعلق بطبقات الصحابة ، وقدمت أطروحات للدكتوراه بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة .

ه السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ) .
ـ البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر ، نسخة المحمودية بالمدينة المنورة رقم ٣٥٦ ، حققها أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي ، رسالة ماجستير قدمت الى شعبة السنة بالدراسات العليا بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ـ ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦م)
ـ الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، نسخة خطية بالمكتبة الوطنية بتونس ، رقم ١٩٤٤ .

ه ابن شاهين : عمر بن أحمد بن شاهين .
ـ كتاب الثقات ، مخطوط في مكتبة جامع صنعاء باليمن رقم ١٢ مصطلح منه صورة في دار الكتب المصرية ، وقد طبع .

ه أبو الشيخ الأنصاري : أبو محمد عبد الله بن حيان (ت ٣٦٩ هـ) .
ـ طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية « تاريخ ٦٥ » ، وقد طبع .

ه ابن الطحان : أبو القاسم يحيى بن علي الحضرمي (ت ٤١٦ هـ) .
ـ الذيل على تاريخ مصر ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية ، مجموع « ق ٢٢٠ ـ ٢٤٩ » .

ه عبد الله بن سالم البصري .
ـ ختم سنن أبي داؤد ، مخطوطة مكتبة الحرم المكي .

ه ابن عدي : عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني (ت ٣٦٠ هـ) .

ـ الكامل في ضعفاء الرجال ، مخطوط في مكتبة أحمد الثالث بتركيا «٣١أ: ٢٩٤٣» وقد طبع بصورة سقيمة .
ـ أسامي من روى عنهم البخاري ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية ، حديث ٣٨٩ (٩٢) .

ه أبو عروبة : محمد بن مودود الحراني (ت ٣١٨ هـ) .
ـ المنتقى من كتاب الطبقات ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية ، دمشق «عام ٤٥٥٣» .

ه ابن عساكر : علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي (ت٥٧١هـ) .
ـ تأريخ دمشق ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية ، نشرت مكتبة الدار بالمدينة المنورة صورة له .

ه العقيلي : أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد (ت ٣٢٢ هـ) .
ـ الضعفاء ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق ، حديث ٣٦٢ ، وقد طبع بصورة سقيمة .

ه علي بن المديني (ت ٢٣٤ هـ) .
ـ تسمية أولاد العشرة ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية ، مجموع ٢٧ (٢٣) .

ه عياض : عياض بن موسى السبتي (ت ٥٤٤ هـ) .
ـ إكمال المعلم شرح صحيح مسلم ، نسخة خطية بالمكتبة الوطنية ، تونس رقم ١١٧٥٨ .

٥ العيني : أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ) .
ـ مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار ، دار الكتب المصرية ١ : ٣٠٢ (٧٢) .

٥ الفسوي : يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧ هـ) .
ـ كتاب المعرفة والتأريخ ، مخطوط في طوب قبو سراي ، ريفان كشك ١٥٥٤ ، وقد طبع .

٥ ابن قانع : أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأموي البغدادي (ت٣٥١هـ) .
ـ معجم الصحابة ، مخطوط في كوبريلي ، رقم ٣٥٢ .

٥ ابن القطان : أبو الحسن .
ـ بيان الوهم والإيهام (مخطوطة) .

٥ ابن كثير : اسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤ هـ) .
ـ جامع المسانيد والسنن ، وقد حقق أوله د . صالح الوعيل ، ونال به مرتبة الدكتوراه من الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

٥ مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) .
ـ رجال عروة ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق ، مجموع ٥٥ (١٣٩)
ـ الكنى والأسماء ، مخطوط في تركيا ، شهيد علي رقم ١٩٣٢ .

ه مغلطاي بن قليج المصري الحنفي (ت ٧٦٢ هـ) .

ـ إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، منه نسخة في مجلدين ، وهي المسودة ، وتضم ٢٠ جزءاً متصلة ، محفوظة في المكتبة الأزهرية ، ومصورة في الجامعة الإسلامية تحت رقم ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ومنه مجلدة ٣ ، وتقع في ٢٤٤ ورقة ، والمجلدة ٤ ، وتقع في ٢٦٠ ورقة ، والمجلدتان محفوظتان في مكتبة فيض الله باستانبول تحت رقم ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ومنه الجزءان ٨٩ و ٩٠ مصوران في مكتبة الجامعة الاسلامية تحت رقم ٢٩ حديث في ٢٩ ورقة . ومنه مجلدان كبيران في مكتبة قليج علي باستانبول تحت رقم ١٩٠ ، ١٩١ ، بخط ابن الشحنة ، ويضمان ٦٥ جزءاً ويوجد كتاب كبير في التراجم بخط مغلطاي نفسه مكتوب سنة ٧٥٠ هـ ، وتراجمه من رجال الكتب الستة وغيرهم ، وقد كتب عليه خطأ أنه لابن الملقن ، وهو مصور في مكتبة الجامعة الإسلامية تحت رقم ١٠١ ف .

ـ الزهر الباسم ، مخطوطة ليدن .

ـ شرح سنن ابن ماجة ، مخطوطة دار الكتب المصرية .

ه المقدسي الجماعيلي : تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد بن علي (ت ٦٠٠هـ) .

ـ الكمال في معرفة الرجال ، المجلد الرابع ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية ، حديث ٣٦٧ رقم ١١٥٨ . والمجلدة الأولى والثانية بدار الكتب المصرية وقطعة من المجلدة الأولى في مكتبة فيض الله باستانبول ، ومجلدان كبيران في مكتبة الدولة ، برلين .

ه ابن الملقن : عمر بن علي (ت ٨٠٤ هـ) .

ـ البدر المنير تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، وقد تم تحقيقه من قبل عدد

من طلبة العلم في قسم الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة لنيل درجة الماجستير والدكتوراه .

ه ابن منده : أبو عبد الله محمد بن إسحق بن محمد بن يحيى بن منده (ت٣٩٥هـ) .
ـ معرفة الصحابة ، الجزء ٣٧ و ٤٢ فقط ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية حديث ٣٤٤ ، وكراسة منه أيضاً « عام ٤٤٤٣ » .

ه ابن ناصر الدين : محمد بن عبد الله بن محمد الدمشقي (ت ٨٤٢ هـ) .
ـ تدريس الحديث ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية .

ه ابن النجار : محب الدين محمد بن محمود (ت ٦٤٣ هـ) .
ـ التاريخ المجدد لمدينة السلام ، نسخة في مكتبة الدراسات العليا بكلية آداب جامعة بغداد مصورة عن نسخة المكتبة الوطنية في باريس رقم ٢١٣١ .

ه الهيثمي : نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧ هـ) .
ـ ترتيب الثقات للعجلي ، مخطوط في مكتبة شهيد علي ٢٧٤٧ : ١ ، ف ٧٩٦ ، وقد طبع .

ه يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) .
ـ التأريخ والعلل ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية ، مجموع ١١٢ (١) ، وقد طبع .
ـ معرفة الرجال ، مخطوط في دار الكتب الظاهرية ، مجموع ٣٩ أ .

ثانياً : المراجع الحديثة

(أ) المراجع العربية :

ه أحمد أمين :

ـ فجر الإسلام ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ـ ١٩٤٥ م .

ه أحمد كمال زكي :

ـ الحياة الأدبية في البصرة الى نهاية القرن الثاني الهجري ، ط١ ، مطبعة دار الفكر ، دمشق ـ ١٩٦١ م .

ه أسد رستم :

ـ مصطلح التاريخ ، المطبعة الأميركية ، بيروت ـ ١٩٣٩ م .

ه الأسد : ناصر الدين .

ـ مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التأريخية ، دار المعارف ، مصر ـ ١٩٥٦م

ه الألباني : ناصر الدين .

ـ فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، دمشق ـ ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م)

ه بروكلمان :

ـ تاريخ الأدب العربي ، ج ٣ ، ترجمة عبد الحليم النجار ، مطبعة دار المعارف ، مصر ـ ١٩٦٢ م .

ه الخولي : محمد عبد العزيز .
ـ مفتاح السنة ، ط٣ ، مطبعة الإستقامة ، القاهرة ـ (بدون تاريخ) .

ه الدميني : مسفر غرم الله .
ـ مقاييس نقد متون السنة ، الرياض ـ ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) .

ه روزنثال : فرانز .
ـ علم التأريخ عند المسلمين ، ترجمة صالح أحمد العلي ، نشر مكتبة المثنى ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، بغداد ـ ١٩٦٣ م .

ه الزركلي : خير الدين .
ـ المستدرك الثاني ، بيروت ـ ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) .
ـ الأعلام ، ط٥ ، دار العلم للملايين ، بيروت ـ ١٩٨٠ م .

ه أبو زهو : محمد محمد .
ـ الحديث والمحدثون ، ط١ ، مطبعة مصر ، القاهرة ـ ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) .

ه الساعاتي : أحمد عبد الرحمن البنا .
ـ الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، ط١ ، مصر ـ ١٣٥٣ هـ .

ه السباعي : مصطفى حسني .
ـ السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ، ط١ ، مطبعة المدني ، القاهرة ـ ١٣٨٠ هـ (١٩٦١ م) إلا إذا ذكرت أنه من طبعة الدار القومية ، القاهرة ـ ١٩٦٦م .

٥ سزكين : فؤاد .
ـ تاريخ التراث العربي ، المجلد الأول ، ترجمة فهمي أبي الفضل ، القاهرة ١٩٧١ م .

٥ سيد سابق .
ـ فقه السنة ، ط . دار الكتاب العربي .

٥ شاكر محمود عبد المنعم :
ـ ابن حجر العسقلاني ، مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتاب الإصابة (أطروحة لنيل الدكتوراه من كلية الآداب بجامعة بغداد ، وهي مطبوعة على الآلة الكاتبة) .

٥ أبو شهبة : محمد بن محمد .
ـ أعلام المحدثين ، ط١ ، نشر مركز كتب الشرق الأوسط ، مطابع دار الكتاب العربي ، مصر ـ ١٣٨١ هـ (١٩٦٢ م) .

٥ صالح العلي :
ـ التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري ، ط١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ـ ١٩٥٣ م .
ـ المؤلفات العربية عن المدينة والحجاز ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ـ ١٣٨٣ هـ (١٩٦٤ م) ، وهو مستل من مجلة المجمع العلمي العراقي .

٥ صبحي الصالح :
ـ علوم الحديث ومصطلحه ، ط١ ، مطبعة جامعة دمشق ـ ١٣٧٩ هـ .

٥ صديق حسن القنوجي (ت ١٣٠٧ هـ) .
ـ الحطة في ذكر الصحاح الستة ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٥م .

٥ عامر حسن صبري :
ـ معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند ، دار البشائر الاسلامية ، بيروت ـ ١٤١٣ هـ (١٩٩٣ م) .

٥ عمار الطالبي :
ـ آراء أبي بكر ابن العربي الكلامية ، نشر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ـ ١٩٨١ م .

٥ فنسنك : أ . ي .
ـ مفتاح كنوز السنة ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٥ فؤاد السيد :
ـ فهرست المخطوطات المصورة (التأريخ) ، ج ٢ ، القسم الثاني والثالث مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ـ ١٩٥٧ م .

٥ القاسمي : جمال الدين .
ـ قواعد الحديث ، ط٢ ، نشر دار إحياء الكتب العربية ، مصر ـ ١٣٨٠ هـ (١٩٦١ م) .
ـ الجرح والتعديل ، ط١ ، مطبعة مجلة المنار ، مصر ـ ١٣٣٠ هـ .
ـ قائمة بالمخطوطات العربية المصورة بالمايكروفلم من الجمهورية العربية

اليمنية ، نشر دار الكتب المصرية ـ ١٩٦٧ م .
ـ قائمة لنوادر المخطوطات العربية في مكتبة جامعة القرويين ، نشر وزارة التهذيب الوطني والشبيبة والرياضة ، الرباط ـ ١٩٦٠ م .

٥ الكتاني : محمد بن جعفر (ت ١٣٤٥ هـ) .
ـ الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنة المشرفة ، بعناية محمد المنتصر الكتاني ، ط٣ ، مطبعة دار الفكر ، دمشق ـ ١٣٨٣ هـ (١٩٦٤ م) .

٥ كوركيس عواد :
ـ ذخائر التراث العربي في مكتبة شستربتي ، مقال في مجلة المورد ، العددان ١ و ٢ سنة ١٩٧١ م ، تصدرها وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية .

٥ لطفي عبد البديع :
ـ فهرست المخطوطات المصورة (التأريخ) ، ج ٢ ، القسم الأول ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ـ ١٩٥٦ م .

٥ اللكنوي : أبو الحسنات محمد بن عبد الحي (ت ١٣٠٤ هـ) .
ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مطبعة الأصيل ، حلب ـ ١٣٨٣ هـ .

٥ المباركفوري : محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت ١٣٥٣ هـ) .
ـ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي ، بعناية عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط٣ ، نشر دار الفكر ، بيروت ـ ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م) .

ه محمد الأمير الكبير المصري (ت ١٢٣٢ هـ) .
ـ سد الأرب من علوم الإسناد والأدب ، مطبعة حجازي (بلون تاريخ) .

ه محمد عبد الرحمن الأحمد المحمد :
ـ الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ، اطروحة مكتوبة على الآلة مقدمة الى الجامعة الزيتونية ، تونس ـ ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) .

ه ملكة أبيض :
ـ التربية والثقافة العربية الإسلامية في الشام والجزيرة خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة ، نشر دار العلم للملايين ، بيروت ـ ١٩٨٠ م .

ه النبهاني : يوسف بن اسماعيل (ت ١٣٥٠ هـ) .
ـ الفتح الكبير في ضم الزيادة الى الجامع الصغير للسيوطي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ـ ١٣٥٠ هـ .

ه هوروفتس :
ـ المغازي الأولى ومؤلفوها ، ترجمة حسين نصار ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ـ ١٣٦٩ هـ (١٩٤٩ م) .

ه يوسف العش :
ـ الخطيب البغدادي ، نشر المكتبة العربية ، دمشق ـ ١٩٤٥ م .
ـ فهرست مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، قسم التاريخ .

(ب) المراجع الأعجمية :

The Encyclopaedia of Islam , Vol . 111, 1956.

Dentan , The Idea of History in the ancient Near East , Yale , 1955 .

Schacht , J . The Origins of Muhammadan Jurisprudence.

Sezgin , M . Fuad . Buharinin Kaynaklari , Istanbul - 1956

Bell , C . Data base perfomance , Pergamon .

Bell , D . A . (Relational d . b systems) , Pergamon press , 1986 . Jeffrey , D . U . (Principles of data base and Knowledge - base systems) . Computer . Science Press 1988 .

Marshal D . Abrams and I Ira W . Cotten , (Computer networks , 4 th ed , I EEE Computer Society Press) .

Luger , G . F . and Stubblefield , (Artificial intelligence and the disign of expert systems ,) 1989 .

CD - rom technology & its applications for informations services , Islamic development bank , Jeddah Saudi Arab . I EEE , software , july 1984 .

بركة الله عبد القادر مفتي :

Knowledge retrieval techniques aperspective on the problems of islamic knowledge .

بحث مقدم الى ندوة « نحو موسوعة شاملة للحديث النبوي » التي نظمها مركز السنة والسيرة بجامعة قطر .

(بالتركية) :

GESCHICHTE DES ARABISCHEN SCHRIFTTUMS , BAND 1 (LEDIEN . BRILL 1967) .

Robson : The Isnad in Muslim Tradition . Glasgowuniv . Or . Soc . Trans . 15 (153 - 54 , pp . 15 - 26) .

فهرس أسماء المصنّفين

فهرست أسماء المصنفين [١]

---

١) إن المقصود فهرسة المصنفات التي ورد ذكرها خلال البحث ولما كان الكثير منها تتشابه عناوينها ، أو يعرف موضوعها ولايعرف عنوانها ، لذلك وضعته على أسماء المصنفين وأشرت الى مواضع ورودهم حين تذكر مصنفاتهم فقط ولاأشير الى المواضع الأخرى التي ذكروا فيها دون ذكر مصنفاتهم . وذكرت مع المصنفين أسماء مدوني الحديث قبل مرحلة التصنيف أيضاً ، ولم أعتبر في ترتيبهم « ابن » ولا « أبو » .

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

المؤلف

٥ من مواليد الموصل شمال العراق سنة ١٩٤٢ م .

٥ متخرج من كلية التربية عام ١٣٨٤ هـ (١٩٦٣ م) .

٥ حصل على الماجستير في التأريخ الاسلامي من كلية الآداب بجامعة بغداد عام ١٣٩٤ هـ (١٩٦٦ م) وكانت رسالته (بحوث في تأريخ السنة المشرفة) .

٥ حصل على الدكتوراه في التأريخ الاسلامي من جامعة عين شمس بالقاهرة عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) في اطروحته (موارد الخطيب البغدادي في تأريخ بغداد)٠

٥ بدأ التدريس بكلية الآداب بجامعة بغداد منذ سنة ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦م) الى سنة ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م) حيث أعيرت خدماته للجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

٥ عمل بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة رئيساً لقسم الدراسات العليا مابين سنة ١٣٩٧ ـ ١٤٠٣ هـ .

٥ عمل رئيساً للمجلس العلمي بالجامعة الاسلامية خلال الفترة ١٣٩٨ ـ ١٤٠٣ هـ .

٥ يعمل حالياً أستاذاً للتأريخ الاسلامي في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة وعضواً في مجلس مركز خدمة السنة والسيرة النبوية منذ تأسيسه .

٥ أشرف على عشرات الرسائل الجامعية للماجستير والدكتوراه خلال السنوات العشرين الماضية في الجامعات العربية وخاصة الجامعات السعودية كما ناقش عدداً كبيراً منها في تخصصات الحديث النبوي ، والتأريخ الاسلامي ، والتربية الاسلامية .

مؤلفاته :

١ ـ السيرة النبوية الصحيحة ، محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة ، مجلدان ، ط ٢ ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ـ ١٤١٤هـ وقد ترجم ونشر باللغتين التركية Istanbul - 1988 والانكليزية . Maryland U . S . A - 1991.

٢ ـ بحوث في تأريخ السنة المشرفة (وطبع بالتركية والانكليزية) ، طبع أربع مرات في بغداد وبيروت في سنة ١٩٦٧ م ، ١٩٧٢ م ، ١٩٧٥ م ، ١٩٨٤ م ، والطبعتان الأولى والثانية بتعضيد من جامعة بغداد .

٣ ـ موارد الخطيب في تأريخ بغداد ، طبع بدمشق سنة ١٩٧٥ م وبيروت ١٩٨٤ م ، والطبعة الأولى بتعضيد من جامعة بغداد .

٤ ـ دراسات تأريخية ، نشر المجلس العلمي بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ـ ١٩٨٣ م .

٥ ـ التراث والمعاصرة ، طبعتان ، نشر رئاسة الشؤون الدينية ، قطر ـ ١٤٠٥هـ كما طبع باللغة التركية Istanbul - 1991 .

٦ ـ الاسلام والوعي الحضاري ، بيروت ـ ١٤٠٨ هـ .

٧ ـ تراث الترمذي العلمي ، نشر مكتبة الدار بالمدينة المنورة ـ١٤١٣ هـ .

٨ ـ مجتمع المدينة في عصر النبوة ، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ـ ١٤١٣هـ

٩ـ تعليقة في مناهج البحث وتحقيق المخطوطات ، نشر مكتبة الدار بالمدينة المنورة ـ ١٤١٤ هـ .

١٠ ـ قيم المجتمع الاسلامي من منظور تأريخي، نشر في جزئين ضمن سلسلة كتاب الأمة ـ قطر ـ ١٤١٤ هـ .

١١ ـ التربية الروحية والاجتماعية في الاسلام ، نشر من قبل مركز خدمة السنة بجامعة قطر .

١٢ - عصر الخلافة الراشدة : محاولة لتطبيق قواعد النقد عند المحدثين على الرواية التأريخية ، نشر مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة - ١٤١٤ هـ .

التحقيقات :

١٣ - تأريخ خليفة بن خياط ، ٣ طبعات ، العراق - ١٩٦٧ م ، بتعضيد من المجمع العلمي العراقي ، ودمشق - ١٩٧٧ م ، والرياض - ١٩٨٤ م .

١٤ - طبقات خليفة بن خياط ، طبعتان ، الأولى ببغداد - ١٩٦٧ م بتعضيد من جامعة بغداد ، والثانية بالرياض - ١٩٨٣ م .

١٥ - المعرفة والتأريخ ، ليعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧ هـ) ، ٣ طبعات الأولى ببغداد - ١٩٧٤ م من قبل وزارة الأوقاف العراقية ، والثانية نشر مؤسسة الرسالة ببيروت - ١٩٧٦ م ، والثالثة نشر مكتبة الدار بالمدينة المنورة - ١٩٨٨ م .

١٦ - أزواج النبي ، لابن زبالة ، نشر المجمع العلمي بالجامعة الاسلامية - ١٩٨٢ م .

١٧ - بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده عدد مالكل واحد من الصحابة من الحديث ، بيروت - ١٩٨٤ م .

١٨ - مسند خليفة بن خياط ، بيروت - ١٩٨٥ م .

١٩ - تركة النبي ، لحماد بن اسماعيل ، بيروت - ١٩٨٣ م .

البحوث :

٢٠ - منهج المحدثين في النقد مقارناً بالميثودولوجيا الغربية ، مجلة السنة ، جامعة قطر - ١٤١٢ هـ .